

عامر مصباح

نظريات

# تحليل التكامل الدولي



ديوان المطبوعات الجامعية

تأليف الدكتور عامر مصباح

# نظريات تحليل التكامل الدولي



ديوان المطبوعات الجامعية

الساحة المركزية - بن عكنون - الجزائر

© ديوان المطبوعات الجامعية 2008-02

قم النشر: 4.05.4930

رقم ر.د.م.ك (ISBN): 978.9961.0.1116.4

رقم الإيداع القانوني: 2007 / 4756

## الإهداء

إلى أخي محمد وزوجته وأبنائه أهدي  
هذا الكتاب

## فهرس المحتويات

07	المقدمة
11	جذور نظرية التكامل
15	تعريف التكامل
19	ظاهرة التكامل
23	الصعوبات المنهجية
27	مفهوم الاعتماد المتبادل
33	سياسة التكامل والاعتماد المتبادل
37	مقاربات تحليل التكامل الدولي
37	أولا المقاربة الفيدرالية
39	الجذور والافتراضات
43	اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية
45	الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية
51	الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية
55	مداخل دراسة الفدرالية
61	تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية
63	ثانيا: المقاربة الوظيفية في التكامل الدولي
65	مفهوم الوظيفية
69	الجذور والافتراضات
73	القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية
77	أسس التحليل الوظيفي
99	سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا: حالة تاريخية
103	ثالثا: مقارنة الوظيفية الجديدة
105	توطئة

107	الجزور والافتراضات
111	وحدات التحليل للموظيفية الجديدة
125	ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه
143	شروط التكامل
153	آثار عملية التكامل
161	دراسة التكامل الجهوي
167	الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي
179	رابعاً: مقارنة الاتصالات
181	مضمون المقاربة وافتراضاتها
183	أبعاد المقاربة الاتصالية
185	المقارنة بين المقاربة الاتصالية والموظيفية الجديدة
187	خامساً: مقارنة المعاملات التجارية
195	قائمة المراجع

## المقدمة

اتجهت العلاقات الدولية في مرحلة ما بعد فشل نظرية توازن القوى واندلاع الحرب العالمية الأولى نحو نمط جديد من التنظيم الدولي القائم على تفعيل العلاقات البينية، وإيجاد القواسم المشتركة التي تلتقي عليها الوحدات السياسية بهدف إشباع حاجات مواطنيها وتأمين مصالحها الحيوية، وهذا ما اصطلح عليه علماء العلاقات الدولية بالتكامل الدولي.

لكن ظاهرة التكامل الدولي لم تجذب انتباه علماء العلاقات الدولية حتى قبيل الحرب العالمية الثانية ولم تعرف رواجاً كبيراً في الأوساط الأكاديمية إلا بعد الحرب العالمية الثانية في فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين. وكانت انعكاساً لفشل الدولة القومية في تأمين مصالحها الحيوية، وتأكيد لدى السياسيين والأكاديميين أن لا سبيل إلى استمرار السلم الدولي، ورفاهية الشعوب إلا عن طريق بناء أسس جديدة للعلاقات الدولية تقوم على أولوية المصالح الاقتصادية على الاعتبارات الأمنية والسياسية، على اعتبار أن قضايا هذه الأخيرة تشهد خلافاً حاداً بين الدول القومية.

ونتيجة لتطور العلاقات الدولية من العلاقات بين الوحدات القومية إلى نمط ما بين الوحدات فوق قومية، أصبحت نظرية التكامل على درجة كبيرة من الأهمية، خاصة فيما يتعلق بإقامة علاقات السلم الدولي وتحقيق الرفاهية، وإشباع الحاجات. وتناول نظريات التكامل الدولي يجري في سياق تحليل واقع العلاقات الدولية، وتحليل الخبرة الدولية في مناطق معينة في معالجة قضايا التي تجاوزت الدولة القومية منفردة، كقضايا الاقتصاد والأمن، والسياسة والاجتماع والتكنولوجيا. ويزيد دراسة نظريات التكامل أهمية بنجاح العديد من تجارب التكامل في العالم المعاصر وأصبح النمط الأكثر شيوعاً في النظام الدولي، مثل

استمرار التحالف الأطلسي في تطوير الاقتصاد، والحفاظ على الأمن، وتطور واستمرار التجربة الأوربية والمنافع التي جنتها دول المنطقة من التكامل، وذلك منذ تأسيس منظمة الفحم وال فولاذ الأوربية في عام 1952 إلى إقرار الاتحاد الأوربي في عام 1994.

من ناحية أخرى، دراسة التكامل بالنسبة لنا في كلية العلوم السياسية تكتسي طابعا خاصا وأهمية قصوى، وذلك على اعتبار أن تجارب التكامل في المنطقة العربية والإسلامية قد أثبتت فشلها، إذا استثنينا التجربة الوحيدة وهي منظمة دول جنوب شرق آسيا التي معظم أعضائها دول إسلامية. فإذا تمعنا في المنطقة العربية على وجه التحديد، نجد وحدات النظام الإقليمي لم تستطع لحد الآن تجاوز الخطوات الأولى للتكامل، بالإضافة إلى أنها عاشت لفترة طويلة في دوامة الخلافات السياسية بسبب عبء الأزمات الدولية، والصراع العربي الإسرائيلي، والحروب المتلاحقة التي كانت المنطقة مسرحا لها. وكل المبادرات التكاملية فشلت وفي بعض الأحيان ولدت ميتة. وفي مقدمة هذه المبادرات الجامعة العربية وانتهاء بمشروع الشرق الأوسط الذي رافق زخم عمليات السلام في الشرق الأوسط في فترة التسعينيات من القرن العشرين.

لكن من الناحية الموضوعية، نجد أن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف التكامل في المنطقة العربية، هو الأزمات الدولية التي يلعب فيها الطرف الخارجي الدور الأساس، والأسوأ من ذلك أنه يمسك بيده جميع خيوط اللعبة. وأكبر هذه الأزمات هي الصراع العربي-الإسرائيلي والحرب الإيرانية-العراقية، وحرب الخليج الثانية والثالثة، واحتلال البلاد عربية (فلسطين، الجولان، جنوب لبنان، العراق)، وبقيت تصفية الاستعمار في المغرب العربي (مشكلة الصحراء الغربية).

لكن في مقابل ذلك، هناك مشاكل ذاتية نابعة من داخل المنطقة، وعلى رأس هذه المشاكل المعيقة للتكامل الإقليمي الدولي في منطقتنا، الدولة القومية نفسها التي ترتبت عن خروج الاستعمار، والنخب التي تولت قيادة الدولة القومية في هذه المرحلة، بحيث أن نظام الدولة القومية - نتيجة لضعفه - مارس



أقصى أشكال الحكم للحفاظ على بقاء الدولة، مما زاد من انكفاء النخب الحاكمة على مفاهيم السيادة الصارمة. وقد ترتب عن هذه المشكل، مشكل بنيوي آخر يتعلق بطريقة الحكم أو ما يسمى بأزمة غياب الحكم الرشيد. فالمنطقة العربية كلها عاشت غطا من الحكم المستبد، وانتهاك حقوق الإنسان، وسيطرة نخبة معينة على السلطة لفترة تتجاوز عقدا أو عقدين من الزمن. فلا وجود لمعنى الانتخابات الحرة أو التداول على السلطة أو الرقابة الدستورية على أعمال الحكومة في الوطن العربي، وبالتالي اختزلت كل خيارات المواطن في المنطقة في إرادة النخبة. وهذه الشروط الغائبة هي البيئة المناسبة لميلاد التكامل وتطوره.

انطلاقا من هذه الاعتبارات الإقليمية التي نشعر بها ونعانيها باستمرار، تبنثق أهمية دراسة التكامل الدولي، وبحث مختلف نظريات وتجارب الأمم في هذا المجال. وعلى عكس نظريات تحليل العلاقات الدولية، فإن الكتابات في مجال نظريات التكامل الدولي قليلة، خاصة في المكتبة العربية والجزائرية على وجه التحديد. وهو الدافع الآخر الحفز على تأليف هذا الكتاب. فالهدف منه جعل طلبة العلاقات الدولية في صورة واضحة نحو نظريات التكامل الدولي، وتوفير أرضية مناسبة للبحث في الموضوع، خاصة التكامل في المنطقة التي ننتمي إليها. إذ نجد الوحدات السياسية العربية لازالت تتعامل مع المشاكل وقضايا التنمية والتعاون من منظور الدولة القومية المترمة. في حين نجد مناطق أخرى في نفس سن دولنا حطت مراحل كثيرة، وأصبحت في مراحل متقدمة من الاندماج والتعاون الاقتصادي والتطوير.

وفي هذا السياق، لا بد من الإدراك أن التكامل الدولي لم يعد اختيارا وإنما أصبح ضرورة وحركة حتمية، بسبب عجز الدولة القومية عن توفير حاجات مواطنيها أو حتى عاجرة حتى عن حماية نفسها. ولا نقول التكامل في المنطقة ينمو وإنما نقول أنه متخلف، لأن العلاقات الدولية المعاصرة متجهة نحو التكامل العالمي وليس التكامل الجهوي. والوحدات غير المبرنة على الخبرة الشكاملية

الجهوية لا تستطيع الانخراط في التكامل المعولم، لأنه يصبح بمثابة انتحار أو على الأقل مغامرة، بسبب أنه يعمق علاقات التبعية بدلا من علاقات التعاون والاعتماد المتبادل، وعلاقات اختلال الأرباح بدلا من تناظرها.

ولذلك الخطوة الأولى نحو تكامل المنطقة، تطوير البحوث والدراسات حول التجارب السابقة، وتحديد الأدوات الأكثر مناسبة لمنطقتنا في ظل المعطيات السوسيوثقافية والسوسيوسياسية. إنها الانطلاقة العقلانية الرشيدة الغرضية لربح لعبة التكامل مع الأطراف الأخرى. وبالرغم من أنها تبدو في الظاهر مخالفة لبداية التجربة الأوربية وغيرها، إلا أنه ليس من الضروري ولا العقلانية الرشيدة إعادة نفس التجربة، بل إن السلوك العقلاني يقضي بالانطلاق من حيث انتهى الآخرون، في إطار مفاهيم التراكمية، والتعلم، وتماثل السلوك الإنساني.

باختصار، إنجاز هذا البحث يصب في مثل هذه الاعتبارات، بالإضافة إلى الاعتبارات الأكاديمية.

28 رمضان 1426هـ

الموافق لـ 31 أكتوبر 2005م.

## جذور نظرية التكامل

كما هو شأن العديد من نظريات العلاقات الدولية المعاصرة، نظرية التكامل هي طريقة جديدة وواضحة نسبيا للبحث في مشكل قديم، والمتمثل في ظهور دولتان أو أكثر ترغنان في تشكيل دولة جديدة وكبيرة. وهي ظاهرة نالت لفترة طويلة اهتمام كل من الطلبة والمختصين في حفايا عالم السياسة. وبالرغم من أن معظم محاولات التنظير في التكامل فوق قومي هي حديثة إلا أنه سوف يكون مضللا القول بأن نظرية التكامل انبثقت كاملة الشكل من العلوم اسياسية المعاصرة. في الواقع، الخلاف يحيط بالبحث في شكل المنظمة المتجاوزة لدولة القومية، وهو تقريبا قديم قدم النظام الدولي نفسه.

فقد كانت نظرية التكامل مثيرة للخلاف بسبب أولا، هناك اتفاق قليل حول كيفية تحديد المتغير التابع (التكامل) أو حول ما إذا هو عممية أو شرط. وهل التكامل مثل السيادة القانونية كل لا يتجزأ؟ هل بإمكان جماعة من الدول أن تصبح مدمجة في إطار تجمع إقليمي بدون فقدان هويتها؟ بالإضافة إلى مشاكل التعريفات والمشاكل المنهجية التي تضيف صعوبة أخرى في التعامل مع إطار النظرية.

انظرة السريعة حول تعريفات التكامل تنسر إلى أن سبب التساؤل لماذا التكامل جهوي كان موضوعا مترا للجدل شكل كبير؟ هو العصر القانوني القوي الذي كان حاضرا في معظم المحاولات المحتلعة (إن لم يكن في كلها) لتفسير، وشرح، والتسو بالتكامل الجهوي. فأحد الآباء المؤسسين لنظرية لتكامل الحديثة وهو كارل دويتش Karl Deutsch الذي يرى أن التكامل هو تحقيق، داخل المنطقة "نعى الجماعة Sense Community" وللمؤسسات والنظيقت لقوية كفاية والانتشار كفاية لضمان ولفترة طويلة التوقعات

الموثوقة من التعبير السلمي بين شعوبها. ولذلك التأكيد على لتعبير اسلمي أو إعادة توجيه الاتهامات بعكس في طرق مختلفة بواسطة رواد آخرين لنظرية التكامل. فأرنست هاس Ernst Haas الذي حدد التكامل 'كميل نحو لإنشاء الطوعي لـوحدات السياسية الكبيرة، كل واحدة واعية بعجب استخدم القوة في العلاقة بين الوحدات المشاركة والجماعات'. أما بالنسبة لجوريف ناي Joseph Nye فقد ذهب بعيدا في تحديد معنى التكامل عندما أكد على أن المنظمات السياسية الجهوية تقوم بتساهمات محتشمة في خلق حزر من السلم في النظام الدولي.

كما سبق ذكره، ينظر إلى التكامل الجهوي كأداة لتعزيز التعاون لسلمي وتقيص نزاعات بين الدول في المناطق المختمة من العالم. لكن، لنية لكيفية الحدية إنشاء تحمل في بعض الأحيان المنظرين يحاولون أخذ أنفسهم تحديد كبيرة وليصبحوا غصين عندما يفشل رجال الدولة في التمسك بالمنطق الثمير لتكامل. هذا الانشغال بالعلاقات السلمية هو متأصل في نظرية التكامل طالما أن حجاجها المدوية متأتية من الفدرالية والمساريع طوية المدى المعزرة للسلام العالمي الدائم. ففكرة أن السلم لا يضمن إلا بواسطة وجود دول ضمن إمراطورية واحدة أو فدرالية، طرحت باستمرار بعد نشوب نزاع أوربي كبير وذلك منذ أوائل القرن السابع عشر - من قبل كتاب مختلفين من 'مثار أبي دي سي بيار وهارولد لاسكي Abbé de St Pierre and Harold Laski.

ولسوء الحظ، معظم المشاريع من هذا النوع حمت توافقا قليلا مع الحقائق التاريخية للتكامل، لأن خطط الفدرالية الكونية أو الإقليمية كانت نفسها رد فعل عن الجهود القسرية واللاسمية والتي كانت متميزة بولادة الدول والإمراطوريات في الماضي. فكما أشار بيشالا Puchala (1974)، أن حجم الحالات التاريخية المتعلقة "بالتوحيد الوطني National Unification" اشتهرت في أعجب الأحوال ودرست كحالات دمج بواسطة الإمبريالية وليس كنماذج تكامل إقليمي سلمي.

وربما عاية فترة إعادة لندء ما بعد الحرب العالمة الثانية لم يبدأ التقارب بين نظرية التكامل والتطبيق السياسي. فمعظم مشاريع التكامل الجهوي بعد عام 1945 أنتجت جماعات سياسية التي وبحت سيادة الدولة وهيمنتها على النزاع في النظام الدولي وأرادت تعويض الدولة اعمومية بإعادة التنظيم الاجتماعي والسياسي الأساسي وكلاهما تحت ووراء الحدود الوطنية. فقد رأى نورمان أنجل Norman Angell أنه نتبحة لزيادة الاعتماد المتبادل مع مطلع عام 1909 بين الدول الأوروبية أصبح النزاع غير مرغوب فيه وغير مربح بالمفهوم المادي. ويرى ليونارد وولف في منتصف الحرب العالمية الأولى أن الاعتماد المتبادل الكامل اليوم هو مجرد حيال قانوني، وإذا أردنا أن نجعله حقيقة يجب علينا تدمير الشكل الدولي للمجتمع الذي عى في هدية القرن التاسع عشر والعودة إلى العزلة الوطنية في العصر السابق.

لكن لم يجد هؤلاء الذين يدافعون عن فكرة الحكومة الدولية تأييدا في فترة م بعد مؤتمر فرساي في عام 1919 بسبب تنامي القومية وأصحت في أوج قوتها.<sup>1</sup>

---

(1) Michael Hodges, «Integration Theory,» in *Approaches an Theory In International Relations*, ed. Trevor Taylor (London: Lowgman Group Limited, 1978), pp. 237-39.

## تعريف التكامل

عرّف كارل دويتش التكامل بأنه: "إنجاز داخل الإقليم للمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لوقت طويل، اعتماداً على توقعات التغيير السلمي بين مجتمعات الإقليم".  
ويعرفه أميتاي ايتزبوي بأن: "التكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية".<sup>1</sup>

وعرّف هاس التكامل بأنه: "العملية التي بواسطتها يقطع الفاعلون سياسيون في العديد من الأوضاع الوطنية المتميزة بتغيير ولاءاتهم، وتوقعاتهم ونشاطاتهم السياسية نحو مركز جديد وكبير".<sup>2</sup>

وهناك من يرى أن هناك إرباك كبير بين الباحثين في استخدام مصطلح "التكامل"، فبعض الباحثين يعرفه كعملية، وآخرون كحالة نهائية "حالة وجود التكامل". وما زال البعض الآخر يجمع بينهما من الناحية العملية، إذ غالباً ما يستخدم الباحثون كلمة التبادل البيني Interchangeably؛ أين القارئ يمكن أن يجد صعوبة في معرفة رمن وجوده. وهناك تعريف آخر يحدده في عملية أو حالة من "الأجزاء المشكلة داخل الكل Forming Parts Into a Whole". لكن ماذا يعني الكل؟ وفي أي الوحدات يجب أن نقيس عملية التشكيل؟ ويركز من جهته غالتينغ Galting على خلق فواعل جديد. أما دويتش Deutsch فيركز على الأمن الجماعي في تحديد معنى التكامل أما بالنسبة لهاس Haas فإنه يرى التكامل هو 'عملية خلق الجماعات السياسية المعروفة في مصطلحات مؤسسية وموقفية' لكن 'تهتم دراسة التكامل الإقليمي بكيف ولماذا تتنازل الدول عن سيادة،

(1) Reginald J. Harrison, *Europe in Question. Theories of Regional International Integration*, 2 ed (London: George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975), p. 10

(2) Ibid. p. 22

وكيف ولماذا يجمعون الاندماج والطوعية والامتزاج مع جيرانهم، ودلتناي يفقدون لسيادة واقعا بينما يدعون تقييدات جديدة لحل النزاع بينهم. التعاون اجهوي، والمنظمة، والأنظمة، والأنظمة الفرعية يمكن أن تساعد في تفسير مراحل طريقها، لكن لا يجب عليهم أن يركبوا مع الحالة الناتجة.

وبعض الباحثين اهتم بمقاربة تحقق الجهويات أسس الجهة لها مستوى عال من التكامل تتجنب التحديدات في مصطلحات عملية أو الحالة النهائية، وذلك بإضافة تعريف ثالث؛ مصمونه أن التكامل هو 'أي مستوى مرافق لتحقيق تحريبا بواسطة اختبارات خاصة'.<sup>1</sup>

وهناك من يعرف التكامل بأنه: "العملية التي تتضمن تحول لولاءات وأنشطة السياسية لغوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة ... وإذا فهمنا الوضع الحالي على أنه سلسلة من التفاعلات والتمازجات بين عدد من البيئات الوطنية من خلال المشاركة في المنظمات الدولية فإن على التكامل أن يحدد العملية التي يتم من خلالها زيادة هذا التفاعل بهدف المساعدة على تلاشي الحدود بين المنظمات الدولية والبيئات الوطنية".

ويرى اميتاي اتريلي في مناسبة أخرى، أن 'المجتمع يعتبر متكاملا إذا كان هذا المجتمع' تمتلك سيطرة فعالة في استخدام أدوات العنف أو الإكراه، حيث يكون لهذا المجتمع مركزا لاتخاذ القرار يقوم بدور توزيع 'الثوب ولعقاب' داخل المجتمع ويمثل البؤرة الرئيسية لتحديد الهوية السياسية للشعب".

ورستنادا إلى تعريف هاس لتكامل عرف ليون ليندبرغ في دراسة له عن السوق الأوروبية المشتركة التكامل بأنه: "

(1) Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration) in *International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism*, ed Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-387

1 العمية التي تحد الدول نفسها رغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلاله عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لاتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة .

2- أو هي العملية التي تقتنع من خلالها مجموعة من المجتمعات لسياسية بتحويل نشاطاتها السياسية إلى مركز جديد".

ويعرفه كارل دويتش في مناسبة أخرى بأنه تلك الحالة التي 'تمثلت فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعورا كافيا بالجماعية وتمثالا في مؤسستها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة أن تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

ويعرف فيليب جاكوب التكامل السياسي بأنه: "يتضمن بشكل عام إحساسا بالجماعية بين أفراد الشعب في كيان سياسي واحد، وهو ما يعني وجود روابط مشتركة بين الأفراد تجعلهم يسعون لذاتية خاصة بهم".

ويعرف جون غالنك التكامل بأنه: "العملية التي يشكل فيها طرفان أو أكثر صرفا واحدا... وعدم تنتهي عملية التشكيل نكون أمام حالة تكامل وانقسام إذ انقسم طرف إلى طرفين أو أكثر فإننا عند انتهاء حالة الانقسام نكون أمام حالة تفكك أو انحلال".<sup>1</sup>

ويمكن أن نعرف التكامل من جهتنا بأنه الحالة الناجمة عن تحول من علاقات القوة إلى علاقات السلم بين فواعل النظام الدولي عبر تنشيط الروابط الاقتصادية والمواضع العنية والتعاون التفي وصولا إلى حالة من التوحيد السياسي.

---

(1) حمس دوري وروبرت دالسبراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، تر. وبيد عبد الخي (بيروت: كاطمة للنشر والتوزيع والمؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985)، ص ص. 271-72.



## ظاهرة التكامل

حدثت حركة التكامل التي ظهرت في أوروبا منذ أن وصفت الحرب العالمية الثانية أوارها، انشاء علماء السياسة والاجتماع والاقتصاد والقانون وكذلك رجال السياسة، ليس في أوروبا فحسب وإنما في مناطق أخرى من العالم التي يمكن أن تصق عليها التجربة الأوروبية. وكان نتيجة ذلك 'نفاق فكر حاول أن يشرح ويحل كل مرحلة من العملية الأوروبية، وقدم مجموعة من التفسيرات حول أسباب التكامل وسبب التعبيرات السريعة الحارية في العلاقات الدولية وفي معاني ومصامين المفاهيم القديمة كمفهوم الدولة والسيادة والحرافيا والقوة.

وقد تقاطع الباحثون والعلماء في حقل العلاقات الدولية في فكرة واحدة وهي وجود مصلحة موحدة بين فواعل العلاقات الدولية في تطوير سياسة لدولية بالانتقال من المصالح التقليدية والدبلوماسية لدول القومية إلى تحقيق لمصالح الأولية للجماعة الدولية. هذه العملية الجديدة هي التي يطلق عليها اسم "التكامل الدولي INTERNATIONAL INTEGRATION". وقد كانت مظهر الاهتمام بموضوع التكامل الدولي متجسدة في عدد من الصيغ. فبعد حرب العالمية الثانية مباشرة كان اهتمام الباحثين منصبا حول شروط السلم، والدور المحتمل للمؤسسات الدولية في الحفاظ على السلم الدولي، وهدف رجال الدولة في الأمم المتحدة وأوروبا كان الرغبة في نحب أي عودة إلى أجواء مؤديه إلى الحرب. وقد عرّز هذا الدافع في السنوات الخمسة التي أعقبت الحرب بواسطة الدعوة إلى التماسك وتقوية الكتلة الغربية وتنامي دعم الولايات المتحدة لهذه الغاية. فقد كان يعتقد الأورسون والأمريكيون، السياسيون والباحثون على حد سواء أن التكامل الأوروبي هو مساهمة محتمة في تقوية الكتلة العربية. وهذه الطريقة كان الاهتمام الذي ظهر في البحث الأكاديمي بظاهرة

التكامل. ومن ذلك الحين أصبحت دراسة التكامل عموماً والتكامل الجهوي على وجه التحديد أحد مظاهر البحث الأكاديمي من خلال معالجة العوالم المؤثرة في بقاء الوحدات، والتطور، والتحول الاجتماعي والنظم السياسية. وفي العموم، هذا البحث عادة ما يترافق مع كتابات بعض العلماء كارسونز وريستون Parsons & Easton. أما كابلان Kaplan وآخرون فقد ركزوا تنباههم على النظام الدولي. واهتم آخرون من أمثال آنتر، وليفي، وبلاك، وريستات وناتل Apter, Levy, Black, Eisenstadt and Nettl بأثر التنمية على المجتمعات التقليدية ما قبل الصناعية من منظور مستجدات ظروف منتصف القرن العشرين. وهناك باحثون وعلماء آخرون من أمثال هاس، ليدبرغ، دوتش، سكال، توسكاو، إيتزيوني Haas, Lindberg, Deutsch, Puchala, Toscano, and Etzioni اهتموا بأثر التحول التكاملي الجهوي البنوي والاقتصادية على المواطن والوحدات السياسية.

فهذا النوع من الدراسات كان محل جذب من قبل الباحثين بسبب ظروف الحياة الدولية المعاصرة. إذ أصبحت قلة من المجتمعات التي تستطيع أن تبقى غير متأثرة بثورة التكنولوجيا الحاصلة في الدول الصناعية المتقدمة وتأثيره على اسقل والاتصالات، وعلى التوزيع العالمي للرخاء، وعلى القوة العسكرية، وبالتالي على السلطة السياسية. ولإتباع الحاجات الجديدة، لابد من أن تقبل الفواعل الدولة بالتحول، ولتحقيق فيم معينة لابد من تغيير لآخرين. وفي خضم ذلك يتم ببطء صياغة روابط اجتماعية جديدة، كما يتم لتسييم بالمصادر الجديدة للسلطة. فالمجتمعات الصناعية المتقدمة مثلها مثل المجتمعات غير الصنعية عليها أن تواجه تحدي الحداثة. فقد رأت كل المجتمعات المتقدمة بعض علامات ثوران التعبير التكنولوجي الكلي. فهي بريطانيا؛ أحد علامات لتحول هي الانقسام في حزب العمال، فقد تحاصمت قياداته في السبعينات من القرن العشرين حول أهمية التحول، ونفس الانقسام وقع في الحزب الديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية. وفي فرنسا، هناك أزمة ماي حوان من عام

1968، عندما دعا الرئيس الفرنسي الأسبق شارل ديغول إلى ضرورة استيعاب أهمية الأحداث المعاصرة التي تجري في المجتمع ومن حوله، وذلك من جراء الحاجات الجديدة التي خلقتها الآلة والتطور التكنولوجي الهائل.

وأول ما ظهرت مؤشرات التحول في العلاقات البيوية والوظيفية كانت في وجود اضطرابات على المستوى الوطني، والتحدي الحدي الذي بدأت تفرضه الحركات فرق قومية المناوئة لتطور النووي، والمناهضة للحرب، والسحديت السسية التي تبدو أنها تتج أعراض عدم الأمن الاستفراية من جراء تصوير الأسلحة، وتنمية الاتصالات الجماهيرية الدولية. فقد عرت هذه الحركات فرق قومية عن رعبتها في تحول السلوك الدولي وحق قيم جديدة. وبالتالي أصبح التكمن الجهوي الدولي مهما وذو فعالية في الاستجابة لتحديات الحداثة.

فقد وضعت الجماعات الإنسانية والمجتمعات بعض الأهداف لنفسها عبر ابتكار بني منظمة. وذلك تحت وطأة التحديات التي أصبحت تواجه لدول القومية المتقدمة في أوربا من جراء المشاكل الناشئة عن زيادة الاعتماد المتبادل، وعن الواجبات الجديدة غير متكافئة تماما مع القدرة الجديدة. والسمة البارزة للعملية لصخمة هذه هو أنها أصبحت مفروضة على كل المستويات تقريرا، وعى غط النشاط الاقتصادي. والصناعات الرئيسية الجديدة كالصناعة الفصائية؛ والقوة النووية، والالكترونيات تتطلب استثمارا ضخما في البحث وانطوير، وتحتاج إلى سياسات رشيدة لتقويتها تكون فوق مجال نشاط الدور القومية المستقلة. كما أن التطورات في النقل والاتصالات وتقنيات التسويق جعلت من الأسواق الوضية أصغر بكثير من أن تستوعب الحجم الهائل من الإنتاج الواسع نلبضائع. وفي ظل هذه الظروف تقترح التقنيات الجديدة في معالجة مشاكل العلاقات الدولية التجاوب الإيجابي مع عملية التكامل الجهوي.

ومع مرور الوقت أصبحت تنمية سياسة الجماعة الإقليمية لها الأولوية الكبرى في محادثات الجماعة الأوروبية، وهي النموذج الأكثر تجسيدا لظاهرة التحول من اعلية إلى الإقليمية في العلاقات الدولية. وبالرغم من أن التركيز في

هذه تحادثات كان على الأخراجات الاقتصادية؛ إلا أن مصامين لحدل لسياسي حول الحدود الإقليمية الدولية والعلاقات المباشرة بين أعضاء المجموعة الإقليمية لم تكن غنية. بالنسبة لبعض المنظرين، خاصة العدراليين، فإن الإقليمية لوطنية المجزأة هي عملية ملازمة بشكل لا مفر منه للمركزية الإقليمية الدولية، مع الاحتفاظ بالحرية المحلية مقابل بيروقراطية ضئيلة.

بالصع دراسة التغيرات التي تبدو محروضة على التحرك نحو الإقليمية المحلية وانكامل لدولي، هي خلفه أي تخصص في العلوم الاجتماعية. فالعلوم السياسية هي المحرر المسيطر بسبب أن المندرة والتحكم في انكامل يقتض دعم الحكومات الوصية بطريقة ما، والعامل السياسي هو حاسم في العملية النكاملة. لكن في معظم اتحيديدات لمجالات الدراسة، هناك اعتراف بأن خلق مؤسسات مركزية رسمية حكومية لا يستخدم كمؤشر فريد وكافي في العملية النكاملة الجارية. فاتحاد الدول الإفريقية لم يكن أبدا اتحادا عدا اسمه، مد معاهدة تأسيسه المنعقدة بين عانا وغينب ومالي في كوناكري عام 1960، ولم يخلق روابط عسكرية؛ واقتصادية، وإدارية أو مسكولوجية، بين الدول الثلاثة.

بالطبع التكامل هو عملية سياسية لكن كذلك هو تحول اجتماعي. فعملية لتكامل التي كانت محل اهتمام المنظرين الخديين، ووردت كأحد مضامين معاهدة روما، ما زالت هلامية، إلا أنه يمكن تحديدها في ذلك الإبحار لمجموعة من الروابط السياسية داخل جماعة معينة في منطقة معينة: يتمثل هذا الإبحار في مؤسسات مركزية، وسططات صاعدة فرار قوية؛ وشرق مراقبة تحديد انقيم على المستوى الإقليمي وكذلك ميكانيزمات ملائمة لتسكين الإجماع الكامل. وهذا يتوقف على متغير التكامل.<sup>1</sup>

(1) Ibid. p. 25.

## الصعوبات المنهجية

كانت الدراسات التي أجريت من قبل العديد الباحثين بمثابة لأرضية لصلصة لنظرية التكامل الدولي فيما بعد. ومن ذلك أعمال كابلان ودوتش وهاس Kaplan, Deutsch, and Hass التي ساولت نماذج السلوك الدولي عبر التحليل المقرون. ففرضية كابلان هي حول العوامل التكاملية وغير متكامله في انفسهم لدولية، وكانت دراسة هاس حول منظمة العمل الدولية. أما دراسات دوتش فكانت حول تدفق المعاملات التجارية كمؤشر للتماسك لدولي الكبير. يصف إى ذلك الدراسات التي أجريت حول سوق التكامل من قبل بعض الاقتصاديين كبلاس وسنوفسكي Balassa and Scitovsky. كل هذه الدراسات تدور حول نظرية التكامل بالرغم من أنها لم تركز على سمية الجماعة السياسية في كل مظاهرها. فالسياسة هي قلب عملية التكامل، وكل لعاصر الأولية في مجتمع هي ضرورية؛ لكن الملاحظ هو أن الكثير من تقنيات العلوم الاجتماعية المنهجية استخدمت في الدراسة. ولذلك ليس من المفاجيء أن توضع في الحسبان بعض امشاكل المنهجية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية عند دراسة ظاهرة التكامل الدولي. والمشكل الجوهرى الذي يصرح في هذا السياق هو التساؤل حول تطبيق المنهج العلمى في دراسة السلوك الإنسانى. ببساطة يمكن حصر لصعوبات المنهجية التي تواجه الباحث في العلوم الاجتماعية، في صعوبتين أساسيتين: الأولى تتمثل في المصطلحات. فالرغم من أنه يمكن دراسة السموك الإنسانى بحددية أخلاقية، لكنها لا تعنى الحيادية الأخلاقية الحقيقية. ولذلك يجب أن نأخذ انفسهم بعين الاعتبار عوامل معينة كالهوية، والولاء، والدين، والشرعية. وتغير مضامين مثل هذه المصطلحات عبر الزمان والمكان بتتح أنماطا معينة من السموك في الزمان والمكان. بالطبع مثل هذا التفسير لم يتعلق بتعبير

المضامين الأخلاقية والعاطفية فيه بعض العيوب. ومع ذلك هناك مشكلة اصطلاحية جديدة في العلوم الاجتماعية تكمن في محاولة تطوير لغة سوسيولوجية جديدة. إلا أن العملية بطيئة لأنها عملية متطورة وليس متحكم فيها.

المشكلة الثانية المنهجية العامة هي غياب الوضعية التجريبية، والتي تنتج عنها مشكلة التحيز. لأن التجربة تتطلب أساساً عزل المتغيرات لتحديد مدى تأثيرها. والإجابة في العلوم الاجتماعية تكمن في انهيج المعارف، الذي يمدك نفس الخلفية المنطقية الموجودة في التجربة. إذ تتم المقارنة بين مجموعة من المتغيرات لمعرفة أوجه الاختلاف والاتفاق، وكذا العلاقات لصرفية بينها. فله صعوبة في العلوم الاجتماعية تكمن في أن هذا التحكم في المتغيرات هو مستحيل واقعياً، لذلك لا بد من اختيار المتغيرات التي تخضع لمقاربة. لكن عند اختيار بعض المتغيرات وإهمال أخرى فإن الحكم يتكون في بداية المقارنة.

ومن ثم بطريقة التكامل الدولي ليست غائبة عن هذه الصعوبات المتعلقة بالمصطلحات والتحيز. عملياً، في السياسة الأوروبية تدافع المفاهيم التكميلية يقوم على المصاحبات المتأينة. وعند تحليل هذه التطورات، نجد صعوبة مصطلحية terminological difficulty حاده. فمصطلح 'الجماعة السياسية' يستعمل كثير لمحاولة تعريف المتغير التابع (التكامل). ويستخدم لتعبير عن الاختلاف المفاهيمي الأساسي بين تكامل الدول الأوروبية الستة ونماذج التعاون الجهوي الدولي الأخرى. لكن مصطلح 'الجماعة السياسية' Political Community هو نفسه عامض. فالاستعمال العام له هنا هو أن مصطلح 'الجماعة' يتضمن وجود بعض المصالح المشتركة وبعض المعاني الأولية للهوية ولشعيرة بين اشتر.

ويعترف كارل دويش Karl Deutsch الجماعة السياسية بأنها: 'جماعات معينة تتميز بوحود عممية اتصالات سياسية، وبعض الآلية التعزيرية، وبعض العادات الشعبية في الطاعة'. وفي مقابل ذلك، عرّف التكامل بأنه: 'إنجاز داخل الإقليم لمؤسسات وتطبيقات قوية بشكل كاف وواسعة الانتشار بشكل كاف لضمان الاستمرار لفترات طويلة، اعتماداً على توقعات التعبير اسمي بين

مجتمعات لإقليم". فعندما يدرس التكامل كاستجابة للتحويلات Transformation response كما فام بذلك دويتش فإنه يصبح مفهوم الجماعة السياسية كما حدده غير ملائم للتحميل. فالروابط بين كندا والولايات المتحدة لا توفر قاعدة للعمل. والتحويلات تتضمن تحكّم في بعض الأشكال الجديدة لمؤسسات المركزية، كالانتقال من حالة القرون الوسطى إلى الحالة الحديثة نطبت غير في لهاغل من الإقطاعي إلى الدولة القومية، وبالتالي الانتقال إلى ما بعد العصر الحديث يتطلب وجود وحدة سلوك جديدة. بحتصار التحول يتطلب تعديرا في الحدود.

لذلك نجد في مقاربة إيتزيوني Etzioni كما سيأتي معنا أن 'الجماعة' والتكامل' هما بمثابة الموضوع وحامنه. على اعتبار أن 'الجماعة Community' هي وحدة اجتماعية لها كفاية ذاتية في الميكانيزمات التكاملية؛ بمعنى الاحتفاظ بوجوده وشكله يكون بواسطة عميائها الذاتية وليس اعتمادا على الأسس الخارجية أو الوحدات العضوية. والتكامل هو قدرة الوحدة أو النظام لتحقيق ذاته في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية. من ناحية أخرى نجد مفهوم آخر وهو الجماعة السياسية Political Community، وهي الجماعة المولدة لثلاثة أنواع من التكامل: (أ) التحكم الفعلي في استخدام وسائل العنف (بالرغم من إمكانية تفويض بعض من الصلاحيات للوحدات العضوية)؛ (ب) صناعة قرار مركزيه قدرة على تحديد الموارد والمكافآت من خلال الجماعة؛ (ج) هوية سياسية موحدة مسيطر على الوعي السياسي لعدد كبير من المواطنين. أما بالنسبة لعملية تحقيق هذه الأنواع، فقد طرح إيتزيوني Etzioni مصطلح 'الوحدة Unification'. أما بالنسبة لـ Hass & Lindberg ولنديبرغ فإنهم يرون أن العملية هي 'التكامل'، وتحديد الهدف المشترك هو 'الجماعة' التي تستبعد فكرة وسائل العنف التي جاءها إيتزيوني. ويؤكد أن اهتمام شائع بين هذه المجموعة من المفكرين بالمسألة الأوروبية، والذين يرون أن احتكاك وسائل العنف غير متصور.

من جهته أكد سيوتيز Siotis على أن الخاصية الأساسية للجماعة هي وجود روابط نصامية معينة بين أعضائها وهي خاصية مميزة لهم-، وشكل الجماعة للترتب عن ذلك، وعن الأعضاء المحيطين بالجماعة. ولم يجد هذا العنصر الجوهرى الشائع الاستعمال مقياسا مناسباً للتمييز بين السوق الأوروبية المشتركة وباقي المنظمات الجهوية الدولية الأخرى.

بالإضافة إلى التباين في المصطلحات المستعارة من لاستعمال العام خاصي هذا المجال التحصيصي، يجب إضافة العدد الضخم من المصطلحات الجديدة مثل وحدة الحبة، وحدة النائب، والقوة الموحدة Identitive power، والدولانية Internationalisation، والانتشار Spillover، والتغذية الرجعية Feedback، وعوق قومية Supranational.

المشكلة العامة الثانية هي وجود التحيز في اختيار المتغيرات في الدراسة المقارنه، والنضع في نظرية التكامل. فقد اهتم دويتش بالتعايش السلمي بين الدول بدلا من التقارب التكاملي، لذلك اعتبر في تحليله المؤسسات ليست مهمة وإنما المهم هو نمذج الاتصال، والتعامل التجاري، والتجاوب المشترك، الذي يؤدي إلى استقرار السلمي للزاعات حول المصالح. فقد وجد أن التكامل يكون من خلال توسيع التجارة، وحركة الأشخاص، وابتدال الثقافي، والاستشارة السياسية، والاستهلاك الإعلامي، ودرجة التواصل بين الدول ولتناعم الثقافي. في حين نجد لندبيرع واتزويوي وهاس وجهوا اهتمامهم نحو التقارب التكاملي ومركزيته، خاصة المؤسسات التي أنشأها المعاهدات ادوية في بروكسل، كمعاهدة روما.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 09-22.



## مفهوم الاعتماد المتبادل

توطئة:

في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين ركز كل من كارل دويتش Karl W. Deutsch ومساعدوه وأرست هاس Farnst W. Haas انتباههم على التكامل الإقليمي كمفهوم مناسب لتفسير العملية التي تحتل مكانة في العلاقات الدولية. والتفكير حول تطور الاندماج الجهوي عبر السنوات، أدى بالباحثين المذهب بعيداً عن الافتراضات الواقعية حول سلوك البشر والدول. ولا يمكن تفسير الحركة نحو الوحدة الأوروبية كشكل جديد من التحالف فحسب، وإنما تعكس مبادئ قديمة لتوازن القوى. إنها تمثل الاستجابة لفرصة والتعبير عن الأمن كما تستجيب للتهديد والتعبير عن الخوف. بالنسبة لصلابة في العلاقات الدولية، انتصورت الأوروبية لا تبدو مساعدة لتحليل المعطيات الموجودة حول تهديد الحرب التي تفرض النزاع كمفتاح لفهم حالة الإنسانية أو الدولية. على العكس من ذلك، سوف يكون هناك تقدم نحو التعاون أكثر من الحركة نحو النزاع لشديد أو عدم التعاون، وبظنر إلى هذا التقدم كحالة تعدد العوامل. وقد طوّرت البيانات التفصيلية في ظل شروط عملية التكامل الأوروبي التي سوف تستمر، وتسرع وتطأ أو تعكس نفسها. الأكثر من ذلك، فقد تسورت مفاهيم التكامل من خلال جهود الباحثين في فهم التكامل الجهوي في أوروبا، والجهود في القسم الآخر المتعلق بالتكامل في مناطق أخرى من العالم كأميركا اللاتينية وإفريقيا.

من ناحية أخرى يمثل تحليل عملية التكامل كذلك نحو اعتبار قاعدة أخرى اعتقادية في التحليل التقنيدي وهي أن: الطلبة في عالم السياسة يجب أن لا يحددوا تركيزهم على الدولة الأمة وفعاليتها وإنما على فواعل أخرى أكثر

## 1- الاعتماد المتبادل والتكامل:

لمقارنة بين الاعتماد المتبادل والتكامل تجعلنا نعرف التكامل بأنه أي مستوى مرافق بين الفاعلين، في أحد الأبعاد أو أخرى. عندئذ نكون قادرين ليس على الكلام فقط على النماذج المختلفة للتكامل. مثل التكامل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، ولكن مختلف مستويات التكامل.

يصعب لتعريف الأخير مصطلح "التكامل" على نفس المستوى التحليلي 'كالاعتماد المتبادل' الذي يحدد كمزامل قريب لنظرية اتجاه العممية -Process Oriented Theory. فالاعتماد المتبادل يعرف ببساطة كحالة، بالاعتماد على نموذج النظام، إذ أن من الواضح أن يكون للاعتماد المتبادل نماذج مختلفة كما له مستويات مختلفة كذلك. كما بالنسبة للتكامل، يمكن أن تأخذ العلاقات مكانا في مختلف مجالات القضية Issue-Areas ويمكن أن تكون أكثر شدة أو أقل. ومن ثم فإن التكامل والاعتماد المتبادل كلاهما يحمل أساليب عالية التقسيم والتي تؤثر في طريقة التحليل المستخدمة للمصطلحات، وفي بعض الأحيان يكون هذه التأثيرات مضرة بوضوح المفاهيم.

ومن المهم التذكير في هذا الصدد أن الاعتماد المتبادل لا يلقي اعتبارا للمساواة بين الأطراف. لأن علاقات الاعتماد المتبادل تعتمد أكثر على خصائص مجالات القضية Issue-Areas واتجاهات ومصالح النخب، كما تعتمد على المستويات الكلية لقوة الدول. ولذلك يستخدم مصطلح "الاعتماد المتبادل" لتضمين بعض درجات التأثير المتبادل، إنه أعنى من تحديد الباحث لشدة العلاقة الخاصة ودرجة تلاحمها<sup>1</sup>.

## 2- التكامل الاقتصادي والاعتماد المتبادل:

من المهم التوضيح في البداية أن لا التكامل الاقتصادي ولا الاعتماد المتبادل يقاسان بواسطة التبادلات الاقتصادية بين الوحدات التي هي محل اهتمام

(1) Ibid, P: 387-388.

التحويل. وحجم المبادلات في سياق نمو التجارة العالمية والإنتاج تمكن أن يعي حتما يسيرا؛ ويمكن أن يؤدي كذلك إلى تشوهات تفسيرية. الأكثر أهمية من ذلك هو أن حجم المبادلات ليس بالضرورة يشير إلى عدد بوحدات المتأثرة بالأحداث الحارية في الخارج (الاعتماد المتبادل) أو التوسع إلى المبادلات الاقتصادية الخهوية التي هي موحودة (التكامل) إنه أكثر وضوحا في حكمها حول تحديد أحد مظاهر الاعتماد المتبادل الاقتصادي عند أي نسبة، كسدة امتدادات الاقتصادية من دولتين أو أكثر، وتكون مؤشرا على التطور الاقتصادي داخل هذه لسور. كما أشار إلى ذلك كوبر Cooper بأن هذه المقاربة تعني أن وجود دولتين في علاقات تجارية مشتركة سوف تبقى أقل درجة من لاعتماد المتبادل رد م تكن قيمة التجارة كثيفة في التمس وفي مداخلات التطور داخل الدولتين. من ناحية أخرى، سوف يكون الاعتماد المتبادل بين دولتين على إذا كانت مادلهم لتجارية كبيرة، لكثفة في التطورات الاقتصادية، حتى ولو كانت خارجهم المشتركة في البداية في المستوى الأدنى.

هذا التحديد هو أقرب إلى المعنى النديهي للاعتماد المتبادل منه إلى المعنى المحدد في حجم المبادلات. الأكثر من ذلك، من الممكن استخدام تعريف لتكامل الاقتصادي والانسجام في الاستخدام الاقتصادي. وذلك في هذا المستوى، من التكامل والاعتماد يمكن أن ينظر إليها كمصطلحات مفاهيمية للمبادلات البينية (Conceptually Interchangeable). إهما مختلفان في أن التكامل غاسا يأخذ مكانا ضمن الإطار المفاهيمي المؤسساتي على عكس الاعتماد المتبادل.

وفي إطار تحديد مفهوم الاعتماد المتبادل والتكامل ادولي صور بالا بالاسا Bela Balassa نموذجاً لضبط مؤشرات التكامل. فقد وضع بالاسا خمسة فئات مرنة من "منطقة التجارة الحرة" في النهاية الدنيا للقائمة إلى التكامل الاقتصادي الكمي. كما تحذر الإشارة إلى أن هذه الفئات هي شكلية بدلا من هي سوكية، ويتضح ذلك في الجدول التالي:

عدم وجود رسم أو اقتطاعات	رسوم خارجية مشتركة	حرية تدفق العملة	تطبيق السياسات الاقتصادية	توحد السياسات والأنظمة الاقتصادية
1 منطقة التجارة الحرة	+			
2 الاتحاد الجمركي	+	+		
3 السوق المشتركة	+	+		
4- الاتحاد الاقتصادي	+	+	+	
5- التكامل الاقتصادي الكلي	+	+	+	+

هذا النموذج لا يقيس التوسع، وإنما يقيس التدفقات التجارية الحقيقية التي تتبع تأكيد التمايز الرسمي للسلوك، أو التوسع واكتدافه المشتركة للبيادلات تردد كنتيجة لذلك. ويمكن استخدام هذا النموذج في تفسير السياسات المتبعة من طرف الدول، أو على الأفق على المستوى الرسمي، لكن لا يشير إلى دلالية هذه السياسات في التكامل الاقتصادي أو مستويات التأثير للتكامل الاقتصادي. وينطبق هذا على مستوى التكامل لعالمي كما ينطبق على مستوى التكامل الجهوي.

فهذا الشكل من الاعتماد المتبادل نشأ بواسطة ارتفاع داخل الإطار الهيكلي المؤسس من قبل الأطراف المشاركة (مظمة دولة مثلا)، وله تفويض منها. ويوضح اعتماد الحكومات الأوروبية على سياسة البيادلات المالية الأميركية ذلك في ظل نظام نسبة التبادل لثبت في أو آخر الستينيات من القرن العشرين،

وكانت الولايات المتحدة الأميركية تعتمد على القرارات الأوروبية في مواصلة تنويع الدولار بدون طلب مبادلتته بالذهب. والسؤال الأعمق حول الاعتماد المتبادل، والذي تدعو الحاجة إلى طرحه هو أي الفواعل في النظام هي أكثر رغبة في إحداث تغييرات في القواعد (كالقوانين في النظام النقدي) أو تخصيص مستوى المبادلات في النظام إلى حد ما الأدنى؟ ففي إطار مفهوم الإرادية، ليس بالضرورة الفاعل الأقل اعتمادا هو الذي يكون أقل حساسية في إحداث تغييرات في المبادلات التي تأخذ مكانا داخل بنية المؤسسة، ولكن الذي سوف يتعرض لأقل خسارة من إنهاء أو تعديل حاد في العلاقة هو الذي سيعب في إحداث التغيير.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp: 389-391

## سياسة التكامل والاعتماد المتبادل

يعتبر علماء السياسة أن التكامل الاجتماعي والاقتصادي وعلاقتهما بالاعتماد المتبادل هما الأكثر اهتماماً، في حين نجد آخرين يركزون انتباههم على تصور نظام صناعة القرار الجماعي عبر الزمن بين الدول أو ما سنده ناي Nyu بـ 'التكامل لسياسي Policy Integration'، وهو العدد الذي يعي المظاهر الأخرى لتكامل السياسي كبناء المؤسسات المشتركة أو تطوير مفهوم الجماعة، كما يركز على التوسع في السياسات التنسيقية بين الوحدة السياسية والأخرى. ومن ناحية أخرى نجد أن سياسة الاعتماد المتبادل تتعلق بتمدد القرارات المتحدة من طرف الفواعل في أحد أجزاء النظام والمتأثرة بقرارات سياسة لفرع لآخر في أي نظام آخر. ويمكن النظر إلى سياسة التكامل كمحاولة تفهيم تكاليف سياسة الاعتماد المتبادل بواسطة مداولة سياسة مشتركة بين الأصراف المنخرطة في تجربة تكاملية معينة، بهدف جعل لاعتماد المتبادل أقرب إلى النجاح وبتأى عن العشل أو الركود.

من ناحية أخرى لابد من الإشارة إلى أنه يمكن أن تكون سياسة الاعتماد المتبادل غير مباشرة، وذلك بأن تؤثر السياسات الحكومية الواحدة في الأخرى بدون اتصال مباشر بين الحكومات نفسها أو محاولات تداولية من طرف الحكومات في التعامل مع سلوك بعضها البعض. فمثلاً التغييرات اليابانية في سياسة الرسوم الموجهة نحو شركائها في صناعة السيارات يمكن أن تؤثر على تصدير السيارات إلى الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي تؤثر في التجارة الأمريكية وسياساتها المالية. كما أن المعايير المضادة للتلوث المسع من السيارات في كاليفورنيا يمكن أن تؤثر على السياسة الاقتصادية في اليابان. كذلك تأثير خطط السياسة الأمريكية الهادفة إلى محاولة إيقاف استخدام المبروين في لستينيات من القرن العشرين، وإيقاف الريادة في شحن المبروين إلى الولايات

المتحدة الأميركية خلال هذا العقد؛ أثرت على السياسات الفرنسية نحو موضوع المخدرات، من خلال تقوية القابول الفرنسي الذي يصبط تداول لمخدرات. في كل هذه الحالات، يمكن التحدث عن البيعة السياسة غير لمباشرة. ويؤكد هذه الفكرة آثار السياسات للممارسة في دور معينة التي يمكن أن تتفعل عبر لتفاعلات فوق قومية بين المجتمعات، كما يمكن أن تتمدد السياسات الحكومية لتشمل اجتماع العمق والمادلات فوق قومية المتعددة. فسياسة الاعتماد المتبادل غير المباشرة آخذة في الريادة، خاصة بين الدول المتطورة ذات السوق الاقتصادي الكبير.

كما يمكن أن تكون سياسة الاعتماد المتبادل مباشرة؛ وذلك من خلال تعتمد الحكومات اتخاذ قرارات يهدف التأثير على سياسات الدول الأخرى، سواء كانت تلك القرارات ذات طابع تبادلي، أو اتخذت الشكل التأثري. فحكومات الولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي هما في اعتماد متبادل استراتيجي مباشر. كل منهما يمكن تدمير مجتمع الآخر، والقادة في كلا الحكومتين واعون بهذا الموقف. في مثل ذلك نجد علاقة الولايات المتحدة لأميركية واليابان وأوروبا الغربية هي علاقة اعتماد متبادل اقتصاديا. وظهر ذلك من خلال محاولة الولايات المتحدة الأميركية في عام 1971 إقناع أو إخبار الحكومات الأخرى بإعادة تقييم عملتها، مما يبين الدرجة العالية من التبعية للحكومات الأخرى في القرارات الأميركية. ومعظم المفاوضات الدولية تتطلب معاملة وإدارة مباشرة لسياسة الاعتماد المتبادل بهدف تحقيق المصالح الوطنية أو المصالح النصف رصية أو مصالح الجماعات فوق قومية.

وكنتيجة لوعي الحكومات بالعملية في العمل، يمكن أن تؤدي سياسة الاعتماد المتبادل غير المباشرة إلى سياسة الاعتماد المتبادل المباشرة. وذلك عندما تصبح مثلا سياسات بعض الحكومات أحد مصادر القلق لدول أخرى، فإنه من المحتمل أن تحاول هذه الدول التأثير على هذه السياسات. فإذا أخذنا مثال الحرب، نجد أن النتائج الممكنة للحرب القصيرة تتضمن سباق التسلح وتحمارة

استصلاح، وكذلك الأمر بالنسبة للعدد الضخم من التزاعات الصغيرة، ففي ظل هذا الوضع ومن منظور سياسة الاعتماد المتبادل العالي، يجد أن تهديد كل من استقلال الدولة وتحقيق الرفاهية يؤديان إلى تعاظم المحاولات من طرف الجماعات والحكومات في التنسيق السياسي، وإبداع الوسائل لريادة ابرحاء كما هو الحال في تكرار العرض لإعادة الحصول على التحكم في الوضع من قبل لدواع غير الحكومية. ففي الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين، وجهت الحكومات مشكلة مضاربة المتعاملين الماليين الخواص التي هددت بية أرباح أسواق المال التي تعثر كل الحكومات مشتركة فيها، فتعاونت جميعها من أجل اتقيص من مضاربة اخواص في أسواق المال وتحقيق سيطرة الحكومات على المضاربين.

فقد كانت أحد أكبر كفاحات التعاون الإقليمي في أوروبا حول الطريقة لي تصبح سياسة التكامل معززة للتكامل الاقتصادي والاجتماعي، والتي عندئذ توفر إملاءات جديدة لسياسة تكاملية أكبر. من ناحية أخرى، وجود عقبات في مناطق معينة، سيزيد من سياسة الاعتماد المتبادل التي توفر استمرارية فرص جديدة لتكامل كما توفر استجابات عدم التكامل. بالنسبة لصنع القرار السياسي الوطني، تتضمن سياسة الاعتماد المتبادل تفهقر في فعالية السياسات الوطنية الخالصة في حل المشكلات، كمشكلة التمسبة الاقتصادية؛ وتوازن ميزان المدفوعات، وحماية الرقابة الوطنية للصناعة، وحماية البيئة، أو جهود التحكم في استخدام المخدرات المؤذية. لكن لابد من الإشارة إلى أن وجود بعض الأهداف غير المشتركة على نطاق واسع في العالم، أو الاختلاف في إجراءات تحقيق الأهداف سيؤدي إلى النزاع السياسي الذي من المحتمل أن يتصاعد. وفي خضم هذا الوضع يمكن أن يعتمد بعض الفادة إلى عزل مجتمعاتهم عن التأثيرات الخارجية، لكن عندما تكون تكاليف تجنب سياسة الاعتماد المتبادل عالية جداً، عندئذ ينحأ إلى تعديلها بدل تغييرها، وهذا يعني تنظيم إجراء صناعة القرار.<sup>1</sup>



# مقاربات تحليل التكامل الدولي

FEDERALIST APPROACH أولا المقاربة الفيدرالية  
الجدور والافتراضات  
اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية  
الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية  
الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية  
مداخل دراسة الفدرالية  
تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية

## الجدور والافتراضات

تعد الفدرالية إحدى المقارنات الكلاسيكية في التكامل الجهوي، فمصطلح الفدرالية Federalism ينبر بعض الصعوبات المبهجة في إطار البحث الأكاديمي في مجال التكامل الجهوي. وتكسر هذه الصعوبة في أن المصطلح هو سياسي أكثر منه وظيفي، مع إمكانية العرق في فروع ومطالب الشرعة. لقد كانت هناك اتحدات لها حاصية الفدرالية. من ذلك أنه قبل 1787 كدت هناك رابطة الإغريق القديمة، ورابطة الهاسيتيث Hanseatic League والاتحاد السويسري تصور عبر القرون، وفدرالية الجمهورية الألمانية في 1579. كما كانت افدرالية عملية تمهيدية وأولية للدستور الأمريكي. كل هذه المحاولات أدت إلى توفير الإطار النظري، ومافسه، وفي الأخير الكتابة. خاصة أن لأعمار الفكرية الكبيرة لهاميلتون وماديسون وحاي Hamilton, Madison and Jay أحدثت التأثير التاريخي الضروري، وبحوثهم حول الفدرالية التي تُرجمت إلى لعدب. من اللغات، لا رات تعد المدافع التقليدي عن الفدرالية. وتعد امتيازات الاتحاد المستقلة في الاحتفاظ بالتنوع وتحقيق الأمن ضد الحكم الاستبدادي، العناصر المهمة في الحالة الفدرالية.

يوجد في التفكير الفدرالي عنصران ثامان، إنه يعتبر كطريقة لتحقيق الاتحاد السياسي بين الدور المنفصلة. وينظر إليه كذلك كشكل للحكومة مع امتيازات معينة وعيوب خارج النطاق الموحد. فهو كطريقة لتحقيق الاتحاد السياسي يقع على طرفي نقيض للمقارن الوظيفية التي تتحاسى السياسة، حاصه صاعدة الدستور، كما تتعامل الفدرالية بولا مع المشكلة السياسية-اندستورية على وجه خصوص. وذلك ما أكدته مكاي R. W. Mackay عند الحديث عن مستقبل التكامل الأوروبي، بأن اعتبر الأمل في اقتصاد حقيقي ونقدم اجتماعي في أوروبا عندما يكون هناك سلطة سياسية معززة بقوة تقوم بتحقيق ذلك. من أجل

مناقشة هذا المطلب، اعتبر مكاي R. W. Mackay الفدرالية بأى طريقة لتوزيع القوى الحكومية بشكل تصح الحكومة المركزية والحكومة الإقليمية بنسقان ضمن مجال محدد لكنهما مستقلتان نسبيا.

فبالرغم من وجود الافتراضات العديدة المؤيدة لهذه المقاربة والفكرة، فإن هناك نظرة مشتركة وراء طبيعة المجتمع الإنساني. باختصار، إنه وجود لصراع في المجتمع الذي يسيطر عليه التفكير الفدرالي ويوفر له عقلانيته. إنه انحدار التي تجعل المجتمع متعاير الخواص Heterogeneous. فاللجمعات اللغوية والإثنية، والاقتصاديات الجهوية، والجمعيات، والبلديات، والأسر، تتباين في خصائص والمصالح، وبالتالي هي متعارضة بالرغم من أنها في حالة اعتماد مبادل. ويمكن أن يحدث قمع هذا التباين فقط في حالة اتساع الحرية استخضيه وقوة التأثير المدني، لكن التعبير عن عدم تنسيقها يعد خطرا.

وقد وفرت مناقشة جاي هرود Guy Héraud لفدرالية الفرنسية الافتراض العام الذي صاغ النتيجة المؤدية إلى وصف الفدرالية. بحيث أن الجزء المتعلق بفكرته يمكن تلخيصه في أربع فرضيات مع معايير وهي:

1 - الصراع على المصالح في المجتمع هو حقيقي ومعقد، ولذلك لا يمكن احتضاره في قضية واحدة كبيرة وهي الجدلية المادية كما يدعي أصحاب النظرية الدركسية.

2 - ليس هناك أرضية قابلة للإدراك في تفضيل أو إلغاء أحد المصالح. على عتار أن المفهوم الاجتماعي للمصالح هو أخلاقي وتحيد وتعددي، وكى لمصالحها دورها في النهاية، ومن ثم فإن التوافق المنسجم بين المصالح هو فقط لهدف القابل للتبرير.

3 - المصالح غير المتوافق حولها في أحد مستويات الموقف الاجتماعي يمكن أن يتوافق عليها في مستوى عال آخر.

4 - لا يوجد هناك تأكيد ذاتي حول الانسجام الطبيعي الذي يضمن لتوافق والانسجام، كالعنف في عرض السياسة الدولية. لذلك عملية لتوافق تتوقف على المؤسسات المتمتعة بالقوة الضرورية.

بدل يتمتع موقف الفدرالية بوضوح في شكوكية الحد الأقصى حول الطسعة لإسائة وحول الإرادة الخسة والتعاون بين الدول. إفا تقود إلى أكثر أشكها راديكالية، لتعميق عدم الثقة في الحل الكونفدرالي المجرد، وللمطمة ارضيفة الدولة، والاقتصاد التدرجي كوسيلة للتكامل. لا بد أن يرسم تغيير بين اراديكالية الفدرالية والاعتدلة التي تحاير بالهدف الفدرالي وتأخذ الصبغة اغدراية مع شيء من الغرور، لكن تقبل المقارنة التدرجية في تحقيق الوحدة التي حاءت مصممة في معاهدة روما كمتناس براعمالي نفعي. كما ترفض النظرية اغدراية الراديكالية في التكامل المقارنة التدرجية، على أساس أن أحد المنظرين اراديكاليين وهو ألكسندر مارك Alexandre Marc قد وجد أن التدرجية تضر بالتكامل في أوروبا أكثر مما تنفع.

فالنظرة الراديكالية لا تعني أنه ليس هناك قواعد للحسن الإنساني اجماعي. في الواقع، لا مفر من النمو المنطقي للاعتماد المتبادل الدولي. والحقيقة السوسبولوجية، وفقا لهرود هي كما رسمها جورج سال Georges Scelle هي واسعة، وفي اسهاية هي جزء من المجتمع العالمي. لكنه يرى أن هذه مجرد فدرالية قانونية ولا يمكن أن يكون توافق عملي بدون الفدرالية المؤسساتية. إنه ليس كافيا خلق مؤسسات ما بين الحكومات متعاونة وظيفيا تسمى "متعددة وظيفيا Dédoublement fonctionnel". هذه المؤسسات هي رافة بالسيادة اجماعية التي تعبر سلطاتها، ومن ثم استتج هرود سياسيا أنها حطرة وهو قصة مضسمة. وبالرغم من أن عددا قليلا من الفدراليين الذين يقبلون بهذه النظرة المتطرفة، إلا أن افترصات لاعتماد المتبادل، والتراع وانحاحة إلى الاستقرار المؤسساتي هي عموما مسائل متفق عليها.

خفف هذه المتطلبات البسيطة، فإن النموذج المؤسساتي Constitutional Model لا يمكن أن يكون صالحا للتطبيق على مستوى العالم. فلا بد من صياغته بشكل يتفق مع متطلبات اأخالات الفردية. إذ يرى كل من جاي هرود وكوهر Guy Héraud and C. L. Kohr أن الدولة كحدث تاريخي أنط في الطور

الفدرالي العقلاني. ومن ثم ينظر هيروود إلى أوروبا كإثنيات مكونة من مجموعات موحدة طبيعياً كاللغة والتقاليد الثقافية الأخرى، وإعادة رسمه لخريطة الإثنية السياسية لأوروبا هي أكثر مساوية ومقاداة للهويات منها للدول القومية. ففكرة كوهن الفدرالية الصوابية تقوم على مفهوم حجم النقد الموجه للتقيد عند غريكر التسيور ، روسو، ماريوت، Greeks, Althusius, Marriot وفي النظريات المعاصرة للاحتتمالية البيئية Environmental Possibilism. بالنسبة له، لفدرالية الأميركية مع عدم التساوي الواضح في الحجم والغنى بين الولايات يمكن لنظر إليها فقط كوسيط من المستوى الابتدائي.

نكس الفدراليين هم براغماتيون في مقارنتهم عند صياعنهم للفكرة، فقد أدركوا أن اختلاف الأوضاع الاجتماعية يصرح مشاكل مختلفة تتصلب حلولاً مختلفة. كما أن مقارنة الفدرالية كما طرحها هاس لا تفرض أن هوية لمطلب السياسية معينة بالغاية المشتركة والحاجة المشتركة بين الفواعل بصرف النظر عن مستوى الموقف. وفي هذا السياق، يرى جاي هيروود أن الفدرالية الصحيحة هي تخفيف التصرف وإعادة توزيع للقوى لإعطاء الفعالية للاختلاف في المصالح الاقتصادية، والاجتماعية والثقافة في العديد من المستويات. إنها ترفض تسييد الفلاسفة لذس يميلون إلى التقليل من واقعية أحد الأبعاد.

بذن لافتراضات الفدرالية تسمح بتأمين النظم القانونية مع تبين درجات الاعتماد لمبدل المؤلف للمجموعات، واختلاف التوزيعات الوظيفية. ومهما كان الاختلاف في الأشكال الفدرالية، فإن الإستراتيجية الفدرالية في التوحيد واشكل الفدرالي للحكومة يحدد من خلال وجود متغيرات معينة في الإستراتيجيات والأشكال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Reginald J. Harrison, Ibid. pp 44-46.

## اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية

ينقسم المنظرون للفدرالية إلى مجموعتين متميزتين: 'المجموعة الإيديولوجية' المهتمة بتصوير نظرية الفعل المصمم لتحقيق الفدرالية الإقليمية (معظمهم من أوروبا العربية وكذلك من إفريقيا بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها ومن مايرين) كمجموعة معارضة للمجموعة المهتمة بتعقب وملاحظة أنماط التكامل الفدرالي. لكن الجماعة الثانية كذلك تهتم بتصميم الدساتير للاتحادات الفدرالية المحتملة. لكن المجموعتين تتفقان على العديد من الأشياء، إهما يستركان في الاهتمام بالأهمية الأولية للمؤسسات وبناء المؤسسات؛ بالإضافة إلى جهود المكسة في كتابة الدساتير والبحث في التاريخ المعاصر حول انكباب الفدرالية مثل الولايات المتحدة، الاتحاد السويسري، وألمانيا العربية. إهما مشغولان بمرات الطرق التنافسية الخاصة بالتمثيل والانتخابات؛ إهما ركزا انتباههم على توزيع القوى المناسب بين السلطات الفدرالية، الوطنية، المحلية؛ وكذلك اهتم بالانشقاقات والتوازنات بين أعضاء الحكومة. الأكثر من ذلك، فإن كلاهما ماثراً للحاصية المردوجة للفدرالية: يمكن أن تستخدم لفدرالية لتوحيد سطتين مفصلتين لكن كذلك يمكن أن تطبق في تفكيك حكومات وصية مركزية. فاعدرائية باختصار، تبحث بالتزامن عن إسباع حاحه إلى لموقف احكومي الأكثر فعالية في بعض المجالات (عبر المركزية) ولتسليم الديمقراطية بالروسة الشعبية والحكم المحلي (عبر اللامركزية).

وأسبب الجماعة الفعالة هو متماسك إيديولوجيا، لأن العصر الأساسي نظريتها هو الحاجة المنسوبة إلى الشعوب والدول؛ هذه الخاحات ستشتر في انضاء الفدرالي. باختصار، لا يكون واضحا دائما ما إذا التأكيدات هي قانونية أو وصفية، لكن هي بالطبع ليست تفسيرية. وبوفر التسليم بهذه المجموعات

لبنائية لمنطوقه مسمات وصفية حول الاستراتيجيات الضرورية وأنماط السلوك الأساسية لساء المؤسسات الإقليمية التكافلية. فالجموعات السائية الرئيسة هي لتأكيدات القانونية القائمة على ولاء المؤكدين، والباقي هو الشكل لمدي لمختار من التجربة التاريخية للاتحادات الفدرالية.

بالرغم من تأكيد العدرالين على أهمية المسائل المؤسساتية والدستورية أكثر من انوطيفيين الجدد؛ إلا أن المنظرين/الملاحظين من الفدراليين يميلون إلى فقدان هويتهم كمقاربة واضحة لمسائل التكامل الإقليمي. أولاً لا يشترك لفدراليون في مسلمة الرائد النشط حول الحاجات الشعبية أو الأحداث لوشبكة والضرورية. بالرغم من أن المبررات القانونية تحقق بالفدرالية، إلا أنه لا تدفع نساءها إلى الميزان الصارم لكل أمراض المجتمع الذي ينشأ القوة أو يمر كرها والذي يسور النموذج الفدرالي كعلاج راق. ولذلك لا يميل الفدراليون إلى الحديث عن الحاجات الشعبية أكثر من الحديث عن التوزيع المتفرد للمهم بين الوحدات الحكومية في محيط تنامي المشاركة الشعبية.<sup>1</sup>

---

(1) Enst B. Haas, «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,” *International Organization* 24 (Autumn 1970): 624-25.

## الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية

يرى ريجالد هاريسون Reginald J. Harrison أن المناقشة النظرية لفدرالية كإستراتيجية لتحقيق الوحدة السياسية تطرح غالبا في سياق التكامل الأوربي المعاصر. وبسبب أن الفكرة الفدرالية وجدت كحركة أوربية قبل أن توجد كمفكرة نظرية فهي لذلك إستراتيجية بدلا من أنها هدفا تلقى مزيدا من الاهتمام. فحركة كما يطرحتها ماصروها هي غير معقدة سببيا، إنها تدعو إلى الاتحاد الفدرالي العالمي بدلا من الفدرالية الجهوية في أوروبا. هذه الحركة أقامت مؤتمرا في مونرو في أوت 1947، بالإضافة إلى مؤتمرات لاحقة عبر أوروبا تم خلالها تحديد الأهداف والوسائل لتحقيق الفدرالية. ولو أن الحركة الفدرالية انقسمت حول مسائل الوسائل بدلا من الأهداف؛ إلا أن المسألة الحاسمة هي حول ما إذا يكون التحالف مع المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات مباشر أو العمل مباشرة لتعبئة الرأي العام وتجاوز الحكومات. بالنسبة لأونثك المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات، يرون أن التعاون ما بين الحكومات يؤدي بسرعة إلى الفدرالية عن طريق عقد معاهدة، لكن علامات الإخفاق هذه الرؤية عسى الأرض هي الفشل في الوصول إلى قرار بهذا الشأن في اجتماع مجلس أوروبا في ستراسبورغ في عام 1950، ولاحقا الفشل في إقرار الجماعة الأوربية للدفع في 1954.

لكن الاتحاد الأوربي للفدراليين European Union of Federalists واصل العمل من أجل تحقيق الأهداف الفدرالية عن طريق وسائل أخرى، برغم من الانقسام الداخلي حول الإستراتيجية الذي أدى إلى الانقسام في تكوين مركز عمل الفدرالية الأوربية Centre d'action Européenne fédéraliste (AEF) في عام 1956. من الناحية العملية، أنتشطة كلا المريقين الفدراليين كانت متشابهة كثيرا، وكذلك الأمر بالنسبة للأهداف وطرق العمل. وحلال



قمة لاهي في عام 1970 وفي أجواء الرعدة في إنشاء لفدرالية وتوسيع المفاوضات، كان هناك تعاون كبير بين الاثنين في تبادل المعلومات وتشجيع المؤتمرات.

هناك طريقتان أساسيان مطروحتان للنقاش بين الفدراليين بشأن المبادرة القانونية للاتحاد الفدرالي، وكلاهما يقوم على الحمة التحضيرية في تحقيقها. إذ أن كلا الأدتين القانونيتين تطرح سؤالاً مفاده هل الاتفاق الفدرالي بين الحكومات وما سماه هيرود 'الطريقة التأسيسية' (Constituent method) تقوم على استدعاء الجمعية التأسيسية؟

يرى هنري براغمانز Henri Brugmans -وهو رئيس الكلية الأوروبية في برع Bruges ورئيس اللجنة الفدرالية للمجموعة أن اكتمال لأوري لا يمكن أن يكون عملية جذرية؛ وإنما يجب أن يكون عملية تطويرية. كما لا تدرك لعملية من المنظور السياسي فقط، بل رغم من أنه يسلم بأنه بدون التكامل السياسي لا يكون هناك تكامل حقيقي. ويجب أن يمثل الاتحاد لسياسي الشكل المتعدد Pluriform، لكن في نفس الوقت لابد من وجود مجتمع المتلاحم. الأكثر من ذلك يمكن أن تكون أوروبا 'مجتمع اجتماعات Society of Societies'. إذ أن الوجود التاريخي للأمم سيحفظ لها هويتها لسياسية، وتعاقدها فيما بينها على النظام سيحذر قوى الحكومه افدرالية داخل هذه المجتمعات. في مقابل ذلك، خيارات الفدرالية الجذرية أو ايراديكاسة غير مقبولة بسبب أنها يمكن أن تخدم رد الفعل الشمولي Totalitarian reaction.

إذن الخيار التطوري هو لا وجود للقوة لأي أحد كما صرح براغمانز لكنه يستغل الفرص (اختيار التطوري) كلما طرح نفسه لحسن المؤسسات لسياسية. لأن الفدراليين التطوريين يرفضون فكرة 'وهم اكتمال اتلقاتي'. لذلك لفرصة المتاحة من خلال توسيع المفاوضات ما بين عامي 1970 و 1971 قد كُبرت من خلال حملة دراسة ومؤتمرات (بعضها بالتعاون مع الحركة الأوروبية الفدرالية) حول توسيع السلطات وكيفية 'تحاب إيرمان الأوري.

فالتطوريون هم كذلك واعون بالأخطار المحيطة بضريقة الجماعة وعاقبة اتأثير السريغ لعصر الفدرالي. وفي عام 1969، أشار براغماتز Brugmans إلى تزايد التعقيد والصعوبة التقنية لمسؤوليات المجموعة، فقد رأى نمو هوة بين الموظف المتشعور بسنكل عال بتفاصيل المسؤوليات والمصبح الفدرالي الذي يشعور عني عكس ما يرغب.

من الواضح أن الخطأ في رفض الفدرالية التطورية كفكرة قانونية هو عمن غير عملي ومثالي، فمثلا براغماتز Brugmans أكد على أن العمية يمكن أن تكون متواصلة وطويلة. ولإظهار نفسه كعملي فإنه يرى أن هذه الفكرة تتطلب أنشطة مخسفة التي تترك تحميرا في القطاعات الوطنية للحركة لكن بما أنها موجهة لموصول إلى الشعب ككل؛ فإنها نظم إجماعات السياسية والمخترفة، وأعضاء البرلمان والحكومات. ولتحقيق ذلك استخدموا الصحافة، والإداعة، والمؤتمرات الخاصة والعامة؛ والموائد المستديرة، والدراسات من قس الملحن والجماعات، والمؤتمرات الوطنية والدولية، وكذلك بشروا عدد من الدوريات الوطنية والدولية، للإقناع بخيار الفدرالية.

من ناحية أخرى، خيار طريقة وضع الدستور كانت المفضلة إلى غاية بداية الستينيات (من القرن الماضي) من قبل أجهزة الأساسيين والأكثر راديكاليه وهم الحركة الفدرالية الأوروبية (MFE)، والاتحاد الأوروبي للفدراليين المؤسس في عام 1946. وقد قام بدراسة هذه الإستراتيجية كن من ألترو سبينيني، ومارك، وهيرود، ونيجول Altiero Spinelli, Marc, Héraud and Nigoul من خلال العديد من كتبهم. وهدف هذه الحركة هو الدستور الفدرالي الذي يعطي الحكومة الفدرالية السلطات المناسبة في التنظيم المالي واتسادل. والسياسة الخارجية والدفاع. وفي نظر هؤلاء الفدراليين أن المرحل الأولى لواضحة لتحقيق هذا اهدف هي الحملة الدولية لتحديد المناصرين المؤيدين جمعية وضع الدستور، تنتحب من قبل أطراف دولية، وتكون مهمة جمعية محددة في صياغة المعاهدة الفدرالية. وتكون مهمة جمعية وضع الدستور

المتخة صياغة معاهدة تضمن الحريات الأساسية وتحمي حقوق الأقليات الإثنية. وتتم الموافقة على المعاهدة من خلال المصادقة من قبل البرلمانات الوطنية أو الاستفتاءات العامة.

ويحجز هذه المراحل المهمة مرتبط بحزمة الإقناع الجماهيري، كما يرى المدايول التطوريون. تريد الحركة الفدرالية الراديكالية أن تكون حركة جماهيرية وحركة دعائية. ومصادر قوتها هي تأييد اندراست، والمؤتمرات، والمنتقيات، المصممة في أغلب الحالات للمحذب وإقناع قادة الرأي في إطار لحد الأقصى من الإشهار.

من الناحية العمية، تركز الفدرالية حول فكرة أنه يمكن أن تكون أوروبا موحدة فقط بواسطة قوة أمر، وهي القوة الديمقراطية الأوروبية القادرة على إجبار الحكومات للإدعان لها والسماح لأوروبا لأن تصنع بواسطة الأوروبيين أنفسهم. وحين مش هذه القوة، أكد أنتيرو سبينلي Altiero Spinelli على تبني الميكانيكية، لأنها عملية تتمثل في 'صعوبة التعهد، وشك في النجاح، وحظوة في الإدارة'. إن الجزء الصعب في المهمة ليس في إقناع الناس بأحاجة لوحدة الأوروبية وإنما في إقناعهم أن هم عليهم القيام بها بدلا من إحكمات.

الخطوة الأولى من وجهة النظر هذه، في خلق القوة الديمقراطية لأوربية، هي كشف الحداغ وشرح رواز الدولة القومية ثم حشد التأييد الكبير لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور. فمؤتمر الشعب الأوروبي المشكل في عام 1956 من طرف سيبيني، وألكسندر مارك Spinelli, Alexandre Marc والأعضاء الآخرين للحركة الفدرالية الأوروبية (MFE) هو أكثر أحيات المروحة للفدرالية. ومبادرة تشكيل المحان في أنفر، جنيف، ليون، ماستريخت، ميلان، ستراسبورغ، تورين، وفي المدن الأخرى، التي تعاوت مع العديد من لسلطات المحلية، ونظمت انتخاب المنبلين، على قاعدة التصويت العام، خضور مؤتمر في ستراسبورغ في جويلية 1958. فقد صاغ المؤتمر نص المعاهدة من تسعة مواد قصيرة وفرت الإجراءات لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور

والإجراءات الخاصة بالانتخاب اخاص بها، والمصادقة اللاحقة على الدستور بواسطة الاستفتاء.

من ناحية أخرى، طرح هيرود في تحليله أن الإستراتيجية الدجحة هي التي لا تقوم فقط على خلق القوة الشعبية الضرورية ولكن كذلك على وجود أرملة وسرعة استثمارها أو استغلالها. أما بالنسبة لمارك ونيجول Marc & Nigoul، فإنهم يعتبران ثورة ماي 1968 في فرنسا كانت علامة على وجود استمرار أزمة التي يجب أن تستغل في إنشاء الفدرالية الأوروبية.

فقد وجد هيرود مثل سبينلي أن الامتياز الأساسي لطريقة وضع الدستور هي يجب أو إهمال الدول إذا ما حاولت أن تتدخل في تفاصيل عمل الدستور الفدرالي، وسوف يحقق الدستور هويتها ويقتض من سلطتها. لأن رسم الدستور سوف يعالج كل المشكلات التنظيمية للدول الأوروبية. ولذلك يجب ألا تكون هناك مشكلة في المفاوضات بين الأطراف حول المصالح. لأن هذا يتعلق حسن النية للحكومات، وبصعب توفرها في مثل هذه الظروف.<sup>1</sup>

---

(1) Reginald J. Harrison, Ibid, pp. 46-54.

## الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية

يرى ريجلند هاريس أن الاختلافات بين الفدراليين حول امتيازات مخنف لاستراتيجيات لا تحمل أفكارا تحب مناقشتها حول ميزات الشكل اعدراي للحكومة الفدرالية. ومهما كان الشكل، لابد من توفر شرطين أساسيين هما الاستقلالية والمشاركة، إنه ينظر إليها من قبل مؤيديها على أنها امتيازات تتفوق بها على الأشكال الأخرى من الحكومات، أما الأشياء الأخرى فهم متساوون فيها.

أولا، الفدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسونقاي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة. إنها أحد الطرق لحل مسألة اندماج الحكومات، كتكيف مع بعض التحدي البيئي المتخيل، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج. فهذه مزية أكد عليها ماديسون Madison. من جهته وجد لورد برايس Lord Bryce المطلب مررا عمليا، فالقسم المحلية حافظت على بقائها في الولايات المتحدة. وفي أوروبا، يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل، والتنوع المعلق بخصوصيات إقليمية ووطنية محددة والقيمة التي تربطها هم. إنه لا يوجد فقط هويات القومية المرافقة لإقليم الدول التي هي نظريا محمية داخل الاتحاد لعدري ولكن كذلك الهويات الإقليمية التي هي سلبية الحدود الوطنية، أو الإقليمية التي هي غير ممثلة جيدا في البرلمانات الوطنية. وفي كل الأحوال تحب البرلمان الفدرالي قادر على تعزيز وحد التنوع.

ثانيا، المطلب الوثيق واللازم للعملية الفدرالية الذي طرح من طرف برايس Bryce في تقييمه للكومولث الأميركي، وهو أن النظام الفدرالي يوفر

## الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية

يرى ريجلند هاريس أن الاختلافات بين الفدراليين حول امتيازات مخنف لاستراتيجيات لا تحمل أفكارا تحب مناقشتها حول ميزات الشكل اعدراي للحكومة الفدرالية. ومهما كان الشكل، لابد من توفر شرطين أساسيين هما الاستقلالية والمشاركة، إنه ينظر إليها من قبل مؤيديها على أنها امتيازات تتفوق بها على الأشكال الأخرى من الحكومات، أما الأشياء الأخرى فهم متساوون فيها.

أولا، الفدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسونقاي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة. إنها أحد الطرق لحل مسألة اندماج الحكومات، كتكيف مع بعض التحدي البيئي المتخيل، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج. فهذه مزية أكد عليها ماديسون Madison. من جهته وجد لورد برايس Lord Bryce المطلب مررا عمليا، فالقسم المحلية حافظت على بقائها في الولايات المتحدة. وفي أوروبا، يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل، والتنوع المعلق بخصوصيات إقليمية ووطنية محددة والقيمة التي تربطها هم. إنه لا يوجد فقط هويات القومية المرافقة لإقليم الدول التي هي نظريا محمية داخل الاتحاد لعدري ولكن كذلك الهويات الإقليمية التي هي سلبية الحدود الوطنية، أو الإقليمية التي هي غير ممثلة جيدا في البرلمانات الوطنية. وفي كل الأحوال تحب البرلمان الفدرالي قادر على تعزيز وحد التنوع.

ثانيا، المطلب الوثيق واللازم للعملية الفدرالية الذي طرح من طرف برايس Bryce في تقييمه للكومولث الأميركي، وهو أن النظام الفدرالي يوفر

حاجرا دون احكم المطلق المركزي من خلال استقلالية سلطات الدول ومشاركتها في الحكومة الفدرالية.

في الحقيقة، التعاؤلية الوظيفية هي جزء من الفكرة الفدرالية نانسمة ما يتعمق بتحديد السلطات الحكومية في المستويات المختلفة. وفي تصيقها الأوسع خلة الفدرالية هي ذلك التحديد للسلطات وتوفير للمصادر المناسبة في ممارستها، فهي ضمانة لاستقلالية الجماعة. وكنتيحة لذلك كما طرح برايس Bryce هي صيغة مقبولة لتوسع العضوية في الجماعة الإقليمية.

ممتاز آخر للشكل الفدرالي ويتمثل في فعالية التخطيط لاقصادي والتنظيم في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا التي تتطلب إجراءات عممية، بحيث يصح الشكل الفدرالي للحكومة هو المناسب. فقد رأى نيجول Nigoul، أن هناك عوامل في العمل تؤدي إلى عجز الدول في حل المشاكل الجديدة. وفي مقابل ذلك هناك قوى اجتماعية جديدة غير محددة مهندسة لنشاط وحدة الدولة. خاصة في الحالة الفدرالية التي يوجد فيها قوى مشطه للانعاث الاقليمي، وكذلك تنمية التنظيم الدولي، العام والخاص (كما في ذلك التعاون الدولي). فكما رأى نيجول Nigoul، وجود الطبيعة الأوليعارشية بالأحزاب ارضية في حالات المجتمع الجماهيري 'Mass Society'، ونمو قوة النكوقراطيين، كلها عوامل تعقد مشاكل الحكومات المركزية التي لديها كم هائل من المسؤوليات الوظيفية. من الناحية النظرية، في البنية الفدرالية يحول بعض من هذه المشاكل إلى الحكومات الإقليمية، وبالتالي يريح الحكومة المركزية. سابق في عهد الحكومة الوطنية في أورنا، كان من السهل لاستجابة لمنطبات معار التخطيط لاقصادي الحديث، لكن هذا العباء قد تغير اليوم، وأصبح عموما من مسؤولية الحكومة الفدرالية. وفي هذا الصدد، نرى لمقاربات الحديثة لتحصيل لاقصادي أنه لا بد من التماثل مع مبادئ نوزع السلطات على مختلف مستويات المشاركة التي تطلبها الفدرالية. كما يتطلب الرأي الفدرالي في التخطيط أن يكون حل القضايا أمرا مقترحا وليس مفروضا.

مثل هذا التخطيط يستلزم دراسة مفهوم وتعريف الأهداف ولسياسات، وتصييق تقنية 'المحرّض' Incitative لضمان تحقيقها. إنه يستلزم كذلك مسماه مارك Marc بـ 'المعارضة' Opposing و 'التركيب' Composing بمعنى أن سلسلة حوارات (المعارضة) هي سقافة بين مراكز صنع القرار التي تنتج نوعاً من التلاحم في الخطة العممية النهائية (التركيب). هذه العملية محتمة تشير إلى التخطيط وتقنيات الانسجام المطبقة في فرنسا، مع أن المنظمات الإقليمية في فرنسا ضعيفة التصور الاستقلالي لمفاهيم الفدرالية.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 54-58.



## مداخل دراسة الفدرالية

أحد سمات مرحلة ما بعد الحرب العالمية هو انتشار اندساتير التي تعرف نفسها بأنها فدرالية. وليس من المفاجئ أن مثل هذا التطور رافقه زيادة كبيرة في الاهتمام بالدراسة الأكاديمية للفدرالية. لكن بالطبع مفهوم الفدرالية لم يكن له معنى ثابتاً.<sup>1</sup>

وقد اختلفت آراء أنصار المقاربة الفدرالية حول المداخل المعالجة لطاهرة الفدرالية، إلا أن يحمل هذه الآراء يدور حول مجموعة من المداخل نوردّها كما يلي:

### 1 - المدخل المؤسسي:

يتزعم هذا المدخل الكاتب لبريطاني لذي كان له تأثير كبير على دراسة الفدرالية في بريطانيا وهو وير K. C. Wheare، وقد اعتمد حيل كامل من الطبقة على عمله في ما يخص الفدرالية. فقد كتب كتابه خلال الحرب العالمية الثانية وطبع في عام 1946، ولذي كان تحت عنوان "الحكومة الفدرالية Federal Government"، وهو عبارة عن تحليل مقارنة لبعض الخصائص المتعلقة بأربعة أنظمة حكومية لتي ينظرها في الغالب أنها فدرالية. وكان منهجه قائماً على محاولة بناء نوع من النموذج بواسطة عزل السمات المشتركة هذه الأنظمة التي تؤدي بالملاحظين إلى تفسيرها كفدراليات. هذه السمات تحدد أولاً في مفاهيم القانون الدستوري والعلاقات السياسية التي طوّرت على فعدة الشروط الدستورية. وقد تضمن القسم الأكبر من الكتاب سلسلة من المقارنات

(1) A. H. Birch, «Approaches to The Study of Federalism,» *Political Studies* Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.

والتي بدأت المتطورة في تاريخ حكومات أربع دول، والتحليل بعناية لتوضييح علاقة هذه التطورات بالنموذج الفدرالي كما هو محدد.

ويمكن حصر تحليل هذا المدخل في أن هناك ظروفًا متشابهة في أربع دول أنشأت عقودًا دستورية متشابهة التي بدورها أدت إلى تطور المؤسسات ولعلاقات السياسية التي يمكن أن تستخدم في المقارنة. والحكومة المقارنة هي موضوع دقيق ومثير ولذلك لا بد أن يكون التفكير فيه قويًا بدلًا من أن يكون هناك خلل في التحليل، ويكون ذلك عن طريق ضبط المقارنة بإطار من لقانون دستوري.

سكن الأساس الحقيقي لشمول نحو الابتعاد عن مقارنة وير K. C. Wheare ليس سبب الاختصار في تحيله ولكن بسبب أنه لا يمكن تصديق مقارنته على العديد من الفدراليات الموجودة أو بمعنى آخر الناجحة أثناء فتره الحرب العالمية الثانية. فقد تضمنت الدراسة الهند، باكستان، الملايا، ماليزيا في آسيا؛ نيجيريا، ليبيا، إثيوبيا، الفدرالية المالية؛ أوغندا؛ فدرالية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكاميرون في إفريقيا؛ الجمهورية الفدرالية الألمانية وبالضبط يوغسلافيا في أوروبا. كل هذه انتحارب تنظر لنفسها أنها فدرالية لكن لا توجد أي وحدة منها تطبق بما نموذج وير Wheare. فإذا ما احتفظ الطلبة بمفاهيم مقدرة وير Wheare فإنهم لا يستطيعون اعتبار كل الحكومات الآتية الذكر بأنها فدرالية.

بالطبع النموذج الفدرالي الذي لا يمكن أن ينطبق على جميع الدول سوف يكون نموذجًا جزئيًا جدًا، ومن المحتمل أن المقارنات التي تقدم على أساس هذا النموذج ستكون كذلك جزئية. فلعلنا هنا الاختيار (كما في لفروع الحكومية المقارنة الأخرى) بين استخدام نموذج مدروس ومحدد كما ينبغي، والذي يمكنهم من الوصول إلى نتائج حقيقية حول الدول المدروسة أو استخدام نموذج هزيل يمكنهم من القول القليل عن عدد كبير من الدول.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 15-16

## 2- المدخل السوسيولوجي:

يسر من المفاجيء أن يعثر الكتاب حاول تعريف الفدرالية من المنظور السوسيولوجي. إذ أننا نجد من الرواد المؤيدين لهذه الفكرة ليفغستون W. S. Livingston الذي نشر مقالا حول الموضوع في عام 1952 ويمثل هذا المصدر أحد فصول كتابه اندي نشره لاحقا. يرى ليفغستون W. S. Livingston أن الفدرالية هي في الجوهر تمثل ظاهرة التنوع الاجتماعي بدلا من اليات دستورية. فمعنى الفدرالية لا يكمن في البنية الدستورية أو المؤسساتية وإنما في المجتمع في حد ذاته. وما دمت كل الدول تتميز ببعض التنوع الاجتماعي، فإن كل الدول هامين نحو الفدرالية. فلا يمكن الإدعاء بأن كل المجتمعات هي أحادية من جانب وكلها من جانب آخر هي فدرالية. ووجود هذه التبعات واختلاف درجتها في كل المجتمعات تعكس ما سماه ليفغستون W. S. Livingston بـ 'الوسائل الفدرالية' Federal Instrumentalities، وعدد هذه الوسائل لابد أن شق قبل أن تكون فادلا عقليا لتفسير النظام السياسي ككل فدرلي، لكن لا توجد تحديدات أو تصنيفات مطلقة للفدرالية وإنما هي نسبية.<sup>1</sup>

## 3- مدخل الفدرالية كعملية:

حاول عدد من الباحثين تطوير نموذج من الفدرالية الذي يتحدد في الفدرالية كعملية بدلا من عظم نمت من الحكومة. فقد حاول فريدريك C. J. Friedrich تلخيص هذه المقاربة في مذكرة تمثل المؤتمر العالمي السادس للجمعية علم السياسة لدوي، وسيكون من المناسب الاقتباس من خلاصته. فقد فسّر فريدريك C. J. Friedrich الفدرالية كاتحاد مجموعات اتحدت على هدف أو عدة أهداف، لكن مع الاحتفاظ بالخاصية المميزة للجماعة في المجالات الأخرى. فهذا التفسير لا يصبغ فقط على الدولة الفدرالية ولكن كذلك على التحالف؛

(1) Ibid. pp: 16-17.

والمنظمة الوظيفية للدول، أو اتحاد الجماعات ضمن الدولة (مثل مؤتمر اتحاد التجارة). فهو يرى أن الفدرالية هي عملية فدرلة، بمعنى عملية تحقيق الاتحاد الجماعات التي تحتفظ هويتها. وهذا يعني أن الفدرالية يمكن أن تحقق في كلا الاتجاهين: لتكامل والتميز. فقد حدث التحول كعملية فدرلة بكل من بريطانيا التي تحولت من إمبراطورية استعمارية إلى إمبراطورية دول الكومنولث ورغبة الدول الأوروبية في التحول إلى الدول الأوروبية المتحدة (كتصور ومبادرة).

توجه انتباهها هذه المقاربة إلى أحد سمات السياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي تطور مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة السياسية والمنظمات أين تنقسم صناعة القرار بين السلطة المركزية وعدد من السلطات الجهوية. فقد جرى الحديث بشكل واسع حول ما هي الفدراليات التي تتطابق مع نموذج وير Wheare ولعدراتيات التي لا تتطابق مع هذا النموذج، وكلاهما يشتر كان في العديد من لأشكال الأخرى من التجمعات السياسية. كما بحث الباحثون لذين اتبعوا هذه المقاربة مطابقة عوامل التكامل مع تلك التي تعوق التكامل في بيئات مختلفة، وتبين أن القوى الاجتماعية والاقتصادية في العمل هي نفسها في لعالم، بالرغم من أن في أحد السياقات تساهم في بناء الوطن وفي سياق آخر تساهم في التكامل الدولي. ومن ثم لابد من النظر إلى الفدرالية كمفهوم واسع، يساعدنا على فهم بعض خصائصها وتركيز انتباهنا على الجوانب لسياسية في الفدرالية والخصائص الجوهرية في العملية ككل.

فإذا عُرِّفت الفدرالية في مثل هذه المفاهيم العامة يمكن أن تكون هناك صعوبة في تقرير ما إذا أنظمة سياسية معينة ينظر إليها كفدرالية في وقت ما. نكن عموما يمكن القول أن العوامل المقترحة عامة على أنها مهمة في الفدرالية هي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. والعوامل التي تحقق شروط التكامل الفدرالي هي توقع التقدم الاقتصادي بوجود روابط اجتماعية وثقافية التي تولد الشعور بالجماعة. فقد أحصى كارل دويتش K. W. Deutsch وزملاؤه تسعة شروط "كشروط جوهرية" Essential Conditions لما سماه

"الجماعة الأممية المدمجة Amalgamated Security-Community" (التي سوف تتضمن جميع أشكال الاتحاد بما فيها الفدرالية).

وتتضمن هذه الشروط 'طريقة حياة مميزة'، وتوقع الأرباح الاقتصادية، ووجود كامنة للاتصالات الاجتماعية. لكن ما هو واضح بجلاء هو غياب من افئامة أي إشارة إلى الظروف السياسية أين يستطيع السياسة وحدهم خلق الجماعة الأممية المدمجة. في حين نجد ريكير W. H. Riker يرى - في كتابه 'الفدرالية: الأصل، اعممية، الدلالة Federalism : Origin, Operation, Significance - أن شروط كارل دوش K. W. Deutsch التسعة غير ضرورية وغير كافية لتحقيق التكامل الفدرالي، وفي مقابل ذلك تركز مقارنته مباشرة على المظاهر السياسية للفدرالية.<sup>1</sup>

#### 4- مدخل الفدرالية كمفاوضة

يتزعم هذا المدخل ريكير W. H. Riker الذي حدد الفدرالية في وجود دستور لحدري ادي يوفر مستويين للحكومة، أحدهما محل الفعل المستقل، والآخر وجود بعض الصماتات المتضمنة لاستقلاليتها في مجال نشاطها. فقد أشر ريكير W. H. Riker إلى أن هذا النوع من الدساتير هو دائما نتيجة للمفاوضة لسياسية التي تأخذ مكانا في وضع تاريخي مفرد، لكنه اصل دراسة هذه الأوضاع التي تسمح باكتشاف الشرطين اللذين هما دائما حصرين. فقد استنتج أن هذه الشروط يجب أن يظر لها كشرروط ضرورية لتحقيق لمفاوضة افدرالية. فاستشرط الأول هو وجود السياسين الذين يريدون تحديد مجال التحكم الإقليمي، سواء لتحقيق التوسع العسكري الخارجي أو التهديد اديوماسي أو لتحصير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي. والشرط لثاني هو الرغبة في موافقه لسياسيين على التنازل عن جزء من استقلالية الحكومة، أو

(1) Ibid. pp: 18-20.

سبب رغبتهم في الحماية من التهديد الخارجي أو بسبب رغبتهم في المشاركة في العدوانية المحتملة للفدرالية.

امسألة الأخرى التي طرحها ريكس W. H. Riker هي شروط صيانة نظام لفدرالية. فدراسته للأدلة التاريخية فادته إلى نتيجة واحدة، لكنها مؤقتة: وهي أن النظام الفدرالي يبقى معتمدا على النظام الحزبي المتطور. وهذا لا يعني أنه يقوم على توزيع السلطات الحكومية، وتوسيع السلطات الحكومية، أو على بقاء ولاء المقاطعات والإيمان بحقوق الدول، صحيح أن هذه العوامل تسوثر في طبيعة وعمل واستمرار النظام الفدرالي، لكن نية الأطراف هي التي تحدد مدى بقاء النظام الفدرالي.

ويمكن تلخيص أفكار هذا المدخل في القول بأن النموذج لفدرالية يفترض أنه حزبي بما يكفي للسماح تضمين عشرين أو ما يقارب ذلك من الأنظمة المتنوعة. ومن ثم استنتاجات ريكس W. H. Riker هي إنحازات ذات دلالة، وذلك بأن ساعدته على التعامل بطريقة خاصة وعملية مع بعض العوامل الاجتماعية التي كان قد اهتم بها ليفغستون W. S. Livingston لكن لم يوضحها، كطبيعة وآثار الاختلافات الثقافية الإقليمية وتغيير عظم ولاءات المواطنين للمستويات المختلفة للحكومة.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp. 20-21.

## تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية

الملاحظ على هذه المداخل أن أهداف المؤلفين ليست متشابهة على الرغم من تداخلها. فهدف وير K. C. Wheare هو القيام بدراسة مقارنة مفصلة لعدد صغير من الأنظمة الفدرالية المتطابقة مع النموذج. وهدف الكتاب لآخرين من أمثال فردريك ودوينس K. W. Deutsch & C. J. Friedrich هو دراسة القوى والشروط، والتفكير الرئيسي يكون حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية، لي سهل وتدفع عملية الفدرلة. أما هدف ريكير W. H. Riker فهو تأسيس الشروط والإدعاء بأن تكون كليا سياسية، والتي هي ضرورية لصناعة وصيانة فدرالية التفاوض كما يحددها.

أما بالنسبة للشروط المقترحة من قبل هؤلاء الباحثين كشروط ضرورية لخلق الفدرالية يمكن تلخيصها كما يلي: فقد حدد وير K. C. Wheare ستة شروط يجب أن تتوفر لتحقيق الفدرالية وهي:

- 1- إدراك عدم الأمن العسكري وإدراك الحالة التالية للدفاع المشترك.
- 2- الرغبة في الاستقلالية عن القوى الخارجية مع ضرورة الاتحاد.
- 3- الأمل في الامتياز الاقتصادي من الاتحاد.
- 4- بعض من المرافقة السياسية.
- 5- المجاورة الجغرافية.
- 6- التشابه في المؤسسات السياسية.

أما كارل دويتش K. W. Deutsch ورملاؤه فقد حددوا تسعة شروط لتحقيق الفدرالية هي:

- 1- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.
- 2- تميز في طريقة الحياة.

3 توقعات روابط اقتصادية قوية أو أرباح قوية.

4- زيادة بروزة في القدرات السياسية والإدارية الممارسة على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

5- نمو اقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

6 روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية، في كل من الروابط الجغرافية بين المناطق وفي الروابط السوسولوجية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

7- توسيع النخبة السياسية.

8- حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية.

9- سلاسل متعددة من الاتصالات والمعاملات التجارية.

10-

أم داليسة لريكر W. H. Riker فقد رأى أنه لا بد من توفر شرطين أساسيين هما:

1- رغبة من جانب السياسيين الذين يدخلون في المفاوضات من أجل توسيع مجال نفوذهم بواسطة الوسائل السلمية، أو أن تكون عن طريق المواجهة العسكرية الخارجية أو التهديد الدبلوماسي أو التحضير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي والتوسع.

2 الإرادة من جانب السياسيين الذين يقعون بالمفاوضة في إعطاء بعض الاستقلالية لغرض الاتحاد سواء بسبب الرغبة في الحماية من التهديد العسكري أو الدبلوماسي أو بسبب الرغبة في المشاركة في الاعتداء المحتمل للعدوالية.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp: 21-22



## ثانيا - المقاربة الوظيفية في التكامل الدولي FUNCTIONALISM APPROACH

مفهوم الوظيفية

الجدور والافتراضات

القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

أسس التحليل الوظيفي

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا: حالة تاريخية

## مفهوم الوظيفة

تعددت تعاريف العلماء لمصطلح "الوظيفة" كمصطلح مجرد أو كمعنى لساء نظري معين. كما يرجع تباين تعريفات مصطلح الوظيفة إلى استخدام هذه لنظرية في تخصصات علمية مختلفة، من علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى. وبالتالي يتدخل نوع الاهتمام العلمي في المحتوى الذي يعطى لمصطلح. ومع ذلك فإننا نورد هذه التعريفات على تباينها لنضع الطالب في صورة حول مصطلح لوظيفة على اعتبار أن المصطلحات أو المفاهيم هي المفاتيح المساعدة على فهم أي نظرية. وفيما يلي إليك هذه التعاريف:

يرى هورس كانن Kallen Horace أن: "المعاني المحددة للوظيفة هي: لاتقان والأنماط الدسائمية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق".

ويحدد كس من جوفر روبرت و أليستار إدوارد معاني الوظيفة في أنها: أثر تُحدثه الظاهرة حيث لا يكون الأثر مقصوداً بالضرورة من فهم علاقة، وعلى سبيل المثال قد يفسر امتلاك الرفافة رقية طويلة تمكّنها من التعدية من أوراق لأسجار، ومن ثم فالرفقة تؤدي وظيفة مهمة لقاء الكائن الحي... كانت لوظيفة في علم الاجتماع في الأصل تعني التراما قويا بالتفسير لاجتماعي في لشكل الوظيفي. وفي السنوات الأربعين الأخيرة أصبح المصطلح يعني على نحو أكثر حرية أي فتح سحت المؤسسات والممارسات من حيث نتائجها على النظام لاجتماعي سواء تستعمل أم لا تستعمل تلك النتائج لتفسير مؤسسة أو مدرسة. إن لوظائف التي يعرف بها أعضاء النظام في الأقل توصف أحيان بأنها وظائف واضحة وتوصف الوظائف غير المميرة أو غير المقصودة بأنها كامنة وتوصف لوظائف التي تساعد على المتابعة أو التكيف بأنها وظيفية.<sup>1</sup>

(1) جوفر روبرت وأليستار إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، بر. سمير عبد الرحيم الحلبي، ص. 11 (بيروت الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 179.

وهناك من يعرفها بأها: "طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام واصوائف التي تؤديها تلك البنى .. يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام. ثم تجدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها. ثم تؤسس صلات بين أسوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع".<sup>1</sup>

وهناك من يرى أن: "مصطنع وظيفة ووظيفي Function & Functional له معان متعددة. ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال سوركين. وهذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لمعتبر ما، هو الذي يقدمه الجزء إلى الكل. وهذا المعنى الذي استخدمه الكثير من الأثروبولوجيين مثل رادكليف براون R. Brown ورالف لنتون R. Linton وماليوفسكي Malinowski بل وإميل دروكاتم. ونحن نستخدم كلمة وظيفة بهذا المعنى فنقول: 'إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع'".

ويرى ألفن جولدنر Alven Gouldner أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تنصّر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية. فإذا كانت الأحررة (العلاقة السببية) تحيب عن "لماذا؟"، فإن الأول (الاتجاه الوظيفي) يجب عن "ما الداعي". وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكيلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقائها.<sup>2</sup>

(1) نفس المرجع السابق، ص. 435.

(2) بيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة واحرون (الإسكندرية:

دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 320 - 38.

وبعرفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في سياق معين".<sup>1</sup>

من ناحية أخرى، هناك من يرى أن السؤال الأول الذي يحتاج إلى الإجابة هو:

ما هي الوظيفة؟ والإجابة الأولية على مثل هذا لسؤال السديهي هي أنه برنامج للفعل. إنه يقصد به أن نكون فكرة معروضة وسياسة توجيهية. بالطبع، فرص الوظيفة لم يتحدد مكانها من فراع، وإنما لاند دالما أن يكون مرتبطاً بالإدراكات للظروف القائمة وإمكانيات التطور في ظل هذه الظروف. وبيان أكثر، يمكن القول أن الوظيفة مرتبطة بالظروف القائمة وإحدى وصفيّة وتشخيصية. والطبيب يجب أن يحدد ويشخص الأعراض قبل أن يكتب الوصفة الطبية. الأكثر من ذلك، يجب أن يكون واعياً بإمكانيات التحسن في جسم الإنسان قبل أن يقوم بتقديم الدواء أو القيام بالجراحة. ففي الحالة الوظيفية الجسم هو المجتمع الدولي، والمرضى هو كارثة الحرب والمفاسدة الدولية، والأمر هو قطع الطريق عما سماه أجنج Angell 'الخداع' الإنسان أحادي الجانب' بالفنومة فيما يتعلق بإدراكاته حاجات ارفاهيمية. والإمكانيات للأمولة في جسم السياسة هي تحارب الحياة اليومية التي تحتوي دروساً جيدة لتعلم: سميع بعناية، وتوحد إلى القلب من قبل أغلبية الأفراد.

فلوظيفية هي مقارنة براغماتية تتطلب الاستفادة من الأحداث المعاصرة وقصدا الاهتمام المباشر والتورط الواضح في المشاكل الكبرى للمجتمع الدولي. إنها تتطلب خطوة بعد خطوة ضبط وتضوير العناصر للأمولة في بقاء العالم. يعتقد الوظيفيون أن نماذج معينة من الفعل يمكن أن نفهم الآن، وبالتالي حتى إذا لم يعرف المستقر، في النهاية تحسن توقعات درجة مستقل النظم في المجتمع الدولي.<sup>2</sup>

---

(1) لسيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 288.

(2) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), pp. 395-97.

فالنظرية الوظيفية هي مفهوم يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية. وهي تدرس الطواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمتها السقية. وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي. وتؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية لمحاظ على النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكمي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

## الجدور والافتراضات

يعد دافيد ميثراي David Mitrany أهم رائد للنظرية الوظيفية وذلك من خلال كتابه المشهور "عمل نظام السلم A Working Peace System". في هذا الكتاب يرى أن المقاربة الوظيفية تبحت العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين، وفصلها عن ارتباط التقليدي بين السلطة وإقليم معين. فهو يرى أن الاتحادات الجبهوية عموم والاتحاد الأوربي خصوصا هو أحد أكثر الدروس ثباتا في التجربة السياسية والتي تقترح أن مثل هذه التجمعات سوف تكون متوهجة معالي جديدة لسلطة، كما سوف توفر قدرة كبيرة لاستخدامها. وعموما اهتم دافيد ميثراي David Mitrany بشروط تحقيق السلم العام وتجنب الحرب في العلاقات الدولية، انسجاما مع الاتجاه العام لموظيفية التقليدية التي ركزت اهتمامها على أسباب النزاع. إذ يرى الموظفيون أن العالم مغمس في الهوية الذاتية، والجماعات المطبوعة على ذاتها، والغيرة التنافسية التي في بعض الأحيان تفجر العنف. واحكمة في ظل هذا الوضع هو خلق عناصر الجماعة الدولية.

وبناء على هذه القاعدة الطبيعية تبنى الرفاهية في الحاجات الإنسانية الكونية على الإلغاء التدريجي لما سماه نورمان أنجل Norman Angell "الوهم الأحادي Unilateral Illusion" للقومية. فلا مكان للمنظمات الجبهوية في هذا المشروع ابوهي، باستثناء التفويض الإقليمي للإدارة الوظيفية.

وبالرغم من آراء دافيد ميثراي حول الاتحاد الأوربي واهتمامه بالدولانية بدلا من بناء الجماعة الإقليمية، فإن نظرة الوظيفية التقليدية توسعت في نظرية التكامل الجبهوي. فقد كان العدو الأساسي لدافيد ميثراي David Mitrany —بجازيا— لسيادة الوطنية والعقوبات القسرية للدولة القومية. وباء على ذلك، حاول صيغة إستراتيجية تؤدي إلى نظام أو جماعة اجتماعية فوق قومية. كما

أن المحاولات على مستوى التكامل الجهوي كذلك كانت تهدف إلى خلق نظام اجتماعي متعدد القوميات، ويمكن أن تكون الإستراتيجية الوظيفية أحد الوسائل في إنجاز هذا الهدف.

فالمقاربة الوظيفية هي في الأساس غير سياسية. إنها تعمل على تلافي مواقف النزاع وتركز على 'الحاجات المشتركة الواضحة'، وعلى العمل على استمرار تطوير التساطات المشتركة والمصالح. فمصلحة الجماعة هي قاعدة الشعور الجماعي، والهوية السوسيو-سيكولوجية.

من جهته يرى نورمان أنجل Norman Angell أن النظام الدولي لندول القومية أعمى الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية. فقد أعطاهم مجموعات من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء للوطنية وتتطلب اندفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية؛ والأخرى منبثقة من الحاجات الإنسانية البسيطة كالصحة، والسكن والنقل. وتركيز الوظيفة يكون على المجموعة الثانية التي يقوم عليها التكامل.

يفترض أن الناس يتمتعون بفعالية كافية في حساب مصالحهم والاستجابة بالإيجابية إلى الإشارات التي تحمل بعض مظاهر ما يرغبون فيه. ولذلك لابد من تحول انتباههم من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي توجد نفسا عموديا في المجتمع إلى المشاكل فوق قومية وفوائد الحلول فوق قومية. ولاستمرار الواضح للوظيفية أنما نتعامل مع المكافآت بدلا من الحرمان. إنها تطرح نتائج التعاون بدلا من المعاناة المتتينة للمهمة السلبية لإعادة النزاع حول المصالح. إذ يرى دافيد ميثراي David Mitrany أن المجتمع الدولي 'الآمن هو الذي يسمو عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان العمل وللسوق عوضا عن التوقيع على المعاهدات في السفارات.

والسيادة في نظره لا تتحول بواسطة الصيغة الدبلوماسية وإنما بواسطة الوظيفة. بواسطة تفويض السلطة مع مهمة معينة. تحمل معها التحكم

الضروري من القوة والوسائل، أي يُحول جزء من السيادة من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة؛ والتراكم الجزئي لهذا التحويل، يترجم الوضع الصحيح للسلطة. مثل هذا التحويل سوف يغطي الانقسامات السياسية والانتشار الكبير لشبكة انشطارات الدولية والوكالات، والتي عبرها تصبح تدريجيا المصالح و حياة كلها للدول تتجه نحو التكامل.

ويرى دافيد ميثراني David Mitrany أن أي عملية تنظيمية في العلاقات الدولية كالمُنظمات الدولية تحدد غير المتطلبات الوظيفية. فالبدأ الأساسي هو أن الأنشطة سوف يتم انتقاءها علميا وتنظم بشكل منفصل، ووفقا لطبيعتها، ووفقا لشروط التي تعمل تحتها، ووفقا للحاجات الجارية. ولذلك، فسوف نسمح كل الحرية للتباينات العملية للعديد من الوظائف في المنظمة وكذلك حرية عمل وظيفة معينة وحرية تعديل الحاجات والشروط.

فإذا أخذنا الاتصالات كمثال، فإن منظمة أنظمة سكة الحديد سوف تكون قارية؛ كذلك النقل البحري، وما بين القارات، والطيران؛ والثلث الإذاعي. عموما، سوف ينظم الإنتاج والتجارة والتوزيع وفق منظور مر. إذ أننا لا نحتاج إلى قاعدة ثابتة ولا إلى نمط صارم في تنظيم مستوى معين من الوظائف، لأن الأبعاد الوظيفية تحدد نفسها نفسها، تحدد الوظيفة بطريقة ما أعضائها المدسسين. إنها تبين عبر التطبيق طبيعة الموقف المطلوب في ظل شروط معينة، وفي هذه الطريقة يحتاج إلى قوة السلطة. والتنسيق بهذا المعنى سوف يكون حول الوظيفية.

لأكثر من ذلك، يرى دافيد ميثراني David Mitrany أنه بالرغم من أن المهج الوظيفي لا يعوق الهيكل المؤسساتي العام، إلا أن الحقيقة هي أنه لا يوجد رأي واضح، ولا يحتمل بلورة روابط مؤسسية مشتركة في سنوات معينة.<sup>1</sup>

(1) Reginald J. Harrison, Ibid. pp. 27-31.



## القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

نشرت مجموعة من الأعمال حول المقارنة الوظيفية منها كتاب إرنست هاس Ernst Haas بعنوان 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' في عام 1964 وأعيد نشره في عام 1966، وكذلك العمل الأساسي لـ دافيد ميثراني David Mitrany بعنوان 'عمل بظام السلم' Working Peace System' الذي كتب مقدمته هانس مورغنتاو Hans Morgenthau (أول نشر له كان في عام 1943). أثارت هذه البحوث نشاطا جديدا داخل النقاشات القائمة حول المقارنة الوظيفية في تحليل مشاكل المجتمع الدولي. ففي كتاب 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' طور إرنست هاس وتفتح أفكار الوظيفية في ضوء كل من الوظيفية السوسيولوجية والتطورات الحديثة في نظرية الضم. بالطبع لم تكن الانتقادات صامتة، وحتى الآن لا يستطيع أن تقول أن انتعرات وصلت إلى أبعاد النفاش الكبير. لكن تجدر الإشارة، إلى أن هؤلاء الأكاديميين والموظفين المدنيين الدوليين الذين انجذبوا لفترة طويلة إلى المقارنة الوظيفية تنقوا تشجيعا جديدا. وبناء على ذلك، كانت فرصة مناسبة لمحاولة تقسيم بعض القضايا الكبرى ذات العلاقة بهذا الحوار والتحمين في بعض مشاكل الوظيفية. وقبل بدء المناقشة، هناك سؤال مركزي لابد أن يطرح وهو أين نجد الأفكار الأساسية حول الوظيفية؟ هذا السؤال مهم مادامت الانتقادات في بعض الأحيان لا توجه إلى الأفكار الأساسية وإنما إلى التفسيرات الخاطئة لها. هناك أربع قصصا كبرى تعكس التراث الوظيفي في الوقت الحاضر. الأولى هي لأفكار الأساسية نفسها الموجودة في أعمال دافيد ميثراني David Mitrany، ليونارد وولف Leonard Woolf، سمر نورمان أنجل Sir Norman Angell، فير كونت سيسل Viscount Cecil، كول Cole، وقلائل آخريين أقل أهمية. فقد صحح إرنست هاس فكرة أن دافيد ميثراني David Mitrany هو الزعيم

أوحيد لمثل للوظيفية، لكنه لم يصحح في تأكيده أن جميعهم رعماء الوظيفية. وقد عُدد الكتاب الوظيفيون مخططا لعالم الجديد المتحدي الذي يظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كانوا مهتمين بالعالم الجديد المتحدي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى. فقد سر ليونارد وولف Leonard Woolf مشاريعه المسحية حول عصبة الأمم في عام 1917 ونُشر بعنوان 'طريق الرجل الذكي إلى مع الحرب في 1933 The Intelligent Man's Way to Prevent War'. كذلك نشر نورمان أنجل Norman Angell، روبرت سيسيل Robert Cecil وكونول G. D. H. Cole في بداية الثلاثينيات أعمالا من هذا القبيل. أم دلسة لدافيد ميتراي فهو بالطبع أقرؤهم، إذ أنه نشر أعمالا حول الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة كتيب 'الطريق إلى الأمن' (1944) وكتب 'عمل نظام السلام' (1943)، كما ساهم قبل ذلك في الثلاثينيات في الكتابة مثل 'المراجعة الإقليمية' والمادة 19 من الميثاق Territorial Revision and Article 19 of the Covenant.

تمثل القضية الثانية في تلك الكتابات المفسرة للأفكار الأصلية، سواء كانت متحاسة معها أو قامت بتعديلها؛ أو تمثلت هذه الأعمال في تطبيقات دراسات حالة معينة. مثل هذه الكتابات صممها بول هوفمان Paul Hoffman في كتابه 'هل يعور السلم' 'Peace Can Be Won' الذي نشر في عام 1951 وتحدث أيضا عن ذلك وليام رالسمان William Reisman في مقالة له حول 'دور الوكالات الاقتصادية في تعزيز القضاء والأحكام الدولية' 'The Role of Economic Agencies in the Enforcement of International Judgements and Awards' الذي نشر في حولية International Organization في خريف 1956. بالطبع حركة التكامل نحو الوحدة الأوروبية التي قامت بها الدول الأوروبية الستة في البداية جلست انتباه الوظيفيين أيضا.

العضوية الثالثة هي الموحدة في كل الأعمال التي كست في شكل انتقادات حادة لموضفة، مثل تلك التي قام بها إينيس كمود Inis Claude.

والأعمال التي استخدم فيها النقد كخطوة أولى نحو تطوير الأفكار الوظيفية ونحو وضعهم في خط مع ما يعتقدته الكتاب أنها أفكار أكثر عمقا لعلم السياسة المعاصر. فكتاب 'ما وراء الدولة القومية' لهاس استخدم النقد في معالجة تفسيرات معسة للأفكار الوظيفية كقطة انطلاق لتطوير مفهوم جديد للوظيفية. كما كان اهتمام كنيث تومبسون Kenneth W. Thompson بذلك أكثر من لتطوير من خلال كتابه 'الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية Political Realism and the Crisis of World Politics'. ووفقا لارنست هاس، هناك كذلك بعض التحاليل الرائدة لمضمون الوظيفية في المذكرات العممية غير المنشورة في أميركا.

أخيرا، القضية الرابعة هي الموجودة في البحوث التي أجريت حول لوظيفية كتطور سوسيولوجي. فلاند من التذكر أن أهداف رواد الوظيفية السوسيولوجية وأفكار الوظيفيين تختلف تماما؛ لكن كانت المحاولة في كتب 'ما وراء الدولة لقومية' في سبيل ربط الاثنين، إذ لابد أن يكون الطالب الذي يدرس لوظيفية واعيا على الأقل باخطوط انكبرى للوظيفية السوسيولوجية. إذ يعود الفضل في استخدام النقد من أجل تطوير وإعادة تنظيم الأفكار الوظيفية الأصبية الذي جاء في عمل هاس إلى الوظيفية السوسيولوجية، بالرغم من أن بعض الحديث السالبة الوظيفية المحددة، كالتي طرحها مالينوفسكي Malinowski لم تستخدم في تطوير الوظيفية. فقد اهتم الوظيفيون بعمليات التكامل بين الدول ورأوا التغيرات التي تأخذ مكانا داخل الدولة بأنها ديناميكية أساسية لتلك العملية. وما احتاجوا إليه هو النظرية التي تستطيع أن تفسر التحول الذاتي لنظم الدولة وتعويضها بالنظام التكاملي الجديد.

من ناحية ثانية عندما طرحت النظرية البنائية الوظيفية أن كل نية من المجتمع ترافق وظيفة وكل وظيفة ترافق بنية، رُكز الانتباه على بقاء و توازن المجتمع. فانتعاب الأساسية في المجتمع كالي وحدت في عممية الكاس لم تكن مفسرة لإمكانية مبادأة الفرد بتعديل نظام الدولة، بالنسبة للفرد كان معاق

بواسطة معادلة السائة-الوظيفية المحددة داخل نظامه الخاص. ومع ذلك، شعر  
هاس أن التحليل الوظيفي يستطيع المساعدة في ربط كل من الحاجات الطاهرة  
ولسائطية للفرد مع عملية التكامل وأن هذه الحاجات ستنتج من الأفكار  
الوظيفية النظامية Systematization. فقد رأى هاس أن إمكانية دياميكية  
النظام ربط الوظيفية بدراسات التكامل هو أمر ملموس، ونوجه الفاعل المحدد  
لتكرار العلاقات يمكن أن يفسر تحوله الخاص إلى مجموعة العلاقات الجديدة  
داخل النظام الجديد. وذلك سبب أنهم يسمحون للمبادرة الفردية والتحول  
الذاتي لمنظم. وفي هذا الإطار، يميل هاس Haas إلى تفضيل النظرية الوظيفية لـ  
دوروثي إيمت Dorothy Emmet ونظرية نظم توجه الفاعل Actor-  
Oriented Systems Theory، بدلا من نظرية التوازن لـ مالمينوفسكي  
Malinowski أو تالكوت نارسونز Talcott Parsons أو نظرية النظم لـ مورتن  
كابلان Morton Kaplan. إنه من الواضح أن الرصد بين الوظيفية  
السوسيولوجية والأفكار الوظيفية يمثل مشاكل مخوفة للمحلل. ومع ذلك،  
فانوضيعة السوسيولوجية لها الكثير ما تقدمه في الأفكار النظامية لدافيد ميتربي  
Mitrany، وولف Woolf وآخرين وتشكل أحد الموضوعات في التراث الحالي  
الذي يجب على الطالب الذي يدرس الوظيفية أن يستوعبه.<sup>1</sup>

---

(1) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), 393-95.

## أسس التحليل الوظيفي

### 1- فهم الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها:

م يكن الوظيفيون متعائلين بإفراط حول طبيعة الإنسان، كالقبول بأن هناك عناصر معينة غير معقولة في طبيعة الإنسان مثل إمكانية الإصابة بداء حب الحرب والعنف. من ناحية أخرى، لم يهتموا كثيرا بطبيعة الإنسان كاهتمامهم بسوكه؛ وادعوا أن الأخير مفتوح على التعديل وال ضبط. فقد رأى أيجل Angell بأنه ليس هناك تعبير في طبيعة الإنسان ولكن هناك تغيير في السوك الإنساني: وأن السلوك الإنساني يمكن أن يتغير كنتيجة للأحداث الخارجية مثل عمل المؤسسات، الأديان، السياسة، التقاليد الاجتماعية أو السياسية، قانون لمص، العادة، القبيلة أو المحرمات الأخرى؛ الأفكار الجديدة، الاقتراحات، لتربيته، الأمور لمعرضة الملاحظة يوميا؛ حقائق التاريخ.

ورهان لوظيفيين هو أعلى من افتراض أن سلوك الإنسان يمكن أن يعدل بواسطة عممية لتعلم من بيئته الاجتماعية. فهو يمكن أن يكون محبا للحرب، لكن أفعاله الحربية وسوكه، يمكن أن يكونا مضبوطين ويحمدان إذا عدلت بيئته لاجتماعية. إن الإنسان يذهب إلى الحرب لأن بيئته الاجتماعية تشجعه على أنه يجب أن يحارب وبالطبع هو جزء من طبيعته؛ وما تحارب من أجله هو جزء من صيغته؛ ويمكن لبيئة الإنسان الاجتماعية في المقابل أن نكسحه عن الذهاب إلى الحرب.

لكن المسألة ليست بسيطة بالنسبة إلى عالم الاجتماع أن يرتب جيدا البيئة ويترك المقادير يكافحون بدون جدوى في شبكتهم. في كل يوم من الحياة

تكثر نماذج لنس الذين يفرضون إرادتهم على بيئتهم ويتعلمون من هذه البيئة. فليست كل القواعد في المجتمع تحتاج لأن تكون معززة من قبل الناس المستأسدين عند ملاحظتهم. إنه على العكس من ذلك؛ سنجد أن الدرجة التي تطاع فيها القواعد لا تعبر تناسيبا مع درجة تطبيق العقوبة بالقوة أو لا. فبعض القواعد تحتاج أن تكون القوة وراعاها؛ وأخرى تخلق بواسطة الإنسان لأن التجربة بيّنت أنها تمثل مصالحه، وتعلم قبولها كجزء نات من بيئته. فقد حدد مصصحته في مفاهيم بيئته؛ ولم يقرر ما هي حقوقه التي يجب أن تكون؛ ولم يفكر في لتصرف كحكم في حالته الخاصة كما تفعل الدول في مجتمع الدولي. في أي مجتمع هناك قبول معين مشترك يعم الأهداف التي تساعد على توفير شرعية الأشكال المؤسساتية للمجتمع وأنماط العقاب للسلوك. هذا التعميم للأهداف هو الذي يهتم به الوظيفيون.

هناك بعض الدروس المشجعة على التعلم من سلوك الإنسان في المجتمع، ووفقا لوطيبيين؛ فإن الأعراض الرئيسية لمرض السلوك الإنساني قد اكتشفت. إنه يتعم مبادئ السلوك المتحضر ويبين أن القدرة على العزم هي مشجعة. فقد رأى دافيد ميتراي في عام 1944 أن الناس إذا أعطوا ما يحتاجون إليه باعتدال وتحصلوا على ما يريدون، فإنهم سيحمون السلام وهذا ما تأكد في الكثير من الحالات الوطنية لكن لم يحرب دوليا لحد الآن، أو كما أوضح نورمان أنجل Norman Angell أن طبيعة ما يحتاجه الناس يجب أن يخصصوا عليه. باختصار، يرى دافيد ميتراي أنه بسبب أن الأفراد يسكنون في بنة من الدولة القومية فإن لديهم حقيقة مجموعتين من الحاجات المتصارعة. من جهة هناك الحاجات المنبثقة من ولائهم لوطن كالحاجة للدفاع عن الشرف الوطني وتأييد قوة الوطن؛ ومن جهة أخرى هناك تلك الحاجات الناتية مباشرة من وجودهم كأفراد كالحاجة إلى الأمن الاقتصادي والترتيبات الصحية المناسبة، والسكن الحسن، والنقل وما إلى ذلك، بمعنى آخر، حاجات الرفاهية. والمشكل هو أن المجموعة الأولى من الحاجات هي دائما تأتي بطريقة ما في المرتبة الأولى. فولاء الإنسان لوطن يقوده

إلى التصويت لصالح انبالي للموض في زمن الانتخابات بالرغم من أن المرشح الآخر يكون أحسن بكثير في الاقتصاد وسوف يقوم بالكثير من أجل الرفاهية. ولذلك يواجه الإنسان دائما مشكلة التوفيق بين أولويات مجموعتين من الحاجات المهرمية، واحدة منهما تجعله في عدااء دائم مع الآخرين. ومما يزيد المسائل سوءا هو أن ولاءه للدولة يمنعه دائما من إدراك الأهمية الحقيقية للمعلومات المتوفرة. ولا يفوته فقط إلى الضلال عن أهمية حاجاته في لرفهية بواسطة القومية؛ وإنما يصبح أعمى بواسطتها أيضا.<sup>1</sup>

## 2- الأبعاد السيكلوجية:

إنه غني عن التأكيد أن الوظيفيين يظفرون إلى التعاون الوظيفي أنه مهم، ليس بسبب مصلحتهم ولكن لأنهم يعتقدون أنه يساعد على تغيير نظرة الإنسان وسلوكه. في الأساس إنما أفكار علم النفس الإنساني، إذ أن الاعتقادات وآمال الوجود الإنساني هي التي تجعل القوضى الدولية تستمر وأخرب حتمية. ولكي يتجنب النظام العالمي الحرب يتطلب سيكلوجية السلم التي ستجعل اسلام حتميا. يعتقد الوظيفيون أنه إذا ما أكدت المؤسسات الدولية على حاجات الرفاهية للإنسان التي وُضعت من أجلها؛ فإن الإنسان سوف يصبح مدركا أكثر لروح التعاون. وسوف يتعلم ضبط عنفه العاجل والممكن، وردود أفعاله نحو المنهات الاجتماعية في المصالح الجيدة الطويلة الأمد. يقوم توسع منطق لوظيفيين، والديناميكية العملية المؤدية إلى النظام العالمي على نظرة أن السلام لا يمكن أن ينجز بواسطة معالجة مشكلة الحرب في أوجهها، وإنما ينجز فقط بواسطة تغيير الوضع. ويتغير الوضع بواسطة حقن المعلومات حول نجاح تجربة التعاون في تحقيق أهداف الرفاهية في الواقع المعاش. هذه النقطة يمكن أن تتطابق مع المثال التناظري الوظيفي الذي استعمله أنجل Angell. يتضمن هذا المثال أن رجلا في أحد الأيام رأى أحد النارة في الطريق أسفل نافذته لمفتوحة يشبه

(1) Ibid. pp. 397-98.

الرجل الذي جرحه جرحا كبيرا. فذهب إلى سلاحه وقرر إطلاق النار عليه، برغم من نصيحة صديق له بالتراجع وعدم الإقدام على مثل هذا السلوك المشهور، لكنه لم يتراجع. فقام صديقه بطرح ورطته على معارفه وأسرتة، وأكد لهم على سحافه فعله؛ لكن دون فائدة. إلا أن أحد الأشياء التي توقفت إطلاق النار هو أن تسيه الرجل المسلح أن الإنسان الذي في الطريق لا يشبه الإنسان المعتدي عليه، وبعد التحقق من هذا الإنسان أنه ليس العدو الحقيقي، فإنه يضع سلاحه.

يمكن الإشارة إلى أن هناك ضعف في المثال التنظري الوظيفي لأنجل Angell. فعند الإنسان الحقيقي يفترض أنه إنسان آخر ما زار موجودا. لكن العدو في الوضع الدولي في نظر الوظيفيين ليس دولة أخرى وإنما عوامل خارجية، متمثلة في فقدان التعاون الوظيفي الفعال في خدمة أهداف الرفاهية وتدخل الحكومات الوطنية. وتناظر أنجل سوف يكون أكثر دقة إذا أعطى إنسان مثله المعلومات المرتبطة بسبب عداوته. (العدو الحقيقي يجب أن يكون مجردا وليس ملموسا). ومع ذلك، فالتناظر الوظيفي بين الاعتقاد الوظيفي أن سوء لفهم يظهر من الإدراكات المشوهة للواقع كنتيجة للجهل المؤدي إلى العنف والحرب. كذلك بين التناظر المقارنة الدرجية للوظيفيين. فنقطة بدايتهم هي وجود الوضع، والوضع الجديد ينجز أوليا خطوة بعد خطوة. إذ يرى رايزمان Reisman أن هناك إمكانيات للعمل في منظمات الوكالات الاقتصادية الدولية الحالية. ويجب أن ننقدم إلى الأمام؛ يجب أن نعمل؛ لكن يجب أن نعمل عندما تكون إمكانيات التقدم موجودة.<sup>1</sup>

### 3- دور المعلومات:

مظهر آخر للأفكار الوظيفية، متضمن في التناظر الوظيفي لأنجل Angell، وهو نظريته أن المعلومات الجديدة قادرة على تعديل الأحكام المسبقة

(1) Ibid pp. 399-400.



والافتراضات الأولية حول ما هو صحيح من الفعل الذي يجب أن يكون. يفكر الإنسان في المنظر الوظيفي أن هناك حق للقتل؛ ويتبنى عن ذلك بواسطة المعلومات الحديثة. كذلك الأمر بالنسبة للدولة، فالمعلومات الحديثة تؤديها إلى بند الأمر غير القانونية والإجراءات القديمة. فقد طرح دافيد ميتراي فكرة من الدور الحديثة إلى التنظيم وفق أهداف ووسائل معينة ووفق شروط الزمان والمكان، وبالرجوع إلى المجتمع الدولي يكون السؤا لماذا لا يجب أن نطبق نفس الدروس هناك. من ناحية أخرى، الافتراض المهم في مقال رايزمان Reisman هو اعتقاده الواضح أنه محتاج فقط إلى تفسير كيف نستطيع البنوك الدولية تغيير تفاعلاتهم والإجراءات المساعدة على تقوية القانون يبدو أن أساس هذه الآراء يكمن في وجود افتراضين مهمين بوصحان كل الفكر الوظيفي: الأول، الإنسان هو عقلائي نسبي كاف للتجاوز مع المعلومات الحديثة؛ الثاني، يملك الإنسان طريقه لمعرفة الطبيعية المتجاوزة لأهمية بعض الأهداف وسيختار بعض الأهداف الإضافية المساعدة على إنجازها. وفي الأخير لا يفصل الإنسان القتل، وإنما يفصل السلام ودعم القانون. يفصل التعاون إذا عاد عليه بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية. وسرى المعقولة بالطبع في الفعل المصمم على إنجاز هذه الأهداف. هذه الافتراضات موجودة في قلب الوظيفة.<sup>1</sup>

#### 4- المنهج العلمي في التحليل:

فقد احتسب الوظيفيون الصعوبات التي تواجه البحث، ويعود الفضل في ذلك إلى تنامي أهمية المنهج العلمي في دراسة السياسة. وبواسطة المنهج العلمي يأتي العقل العلمي، وعادة التفكير المستلزم للتحليل، وتحليل الوحدات الكبيرة، ومحاولة فهم العلاقات بين الأطراف كلها. فالنيل الفكري نحو التفاصيل الدقيقة هو أمر جوهري. ومعيار الحكم على نجاح العملية هو المدى الذي يمكن أن تكون عليه لقضية مصورة في علاقة مع بعضها البعض ضمن إطار عقلائي

(1) Ibid. p. 400 .

للك. ففي كتاب 'ما وراء الدولة القومية' تم تميّظ هذا المصيح. هذا المصيح متكون من الوحدة الكيرة التي هي النظام الذي يحدد أولا، أما الأجراء، فهي الأفكار الوظيفية التي تكون مترابطة ومعدلة إذا اقتضى الأمر لتتطابق مع محط العملانية المضممة في الوحدة الكيرة. لكن المقاربة الوظيفية هي تقريبا معارضة لهذا، فمنهج الوظيفية يشبه نظيره عند الفنان. فالوظيفية يتحدون من الاستعارات أو مجازات Metaphors الموجودة في بينهم أمثلة للتحليل، وبشئون سلسلة من الإدراك والظرات المترابطة مع بعضها البعض بواسطة اشعور بالعناصر الجماعية أكثر منها بواسطة الربط المنطقي الضروري. إنهم ينتقلون في النقطة من المقياس الصغير إلى المقياس الكبير.

ولدعم هذه النظرة يمكن فقط اختبار المجازات Metaphors المستخدمة بشكل مكرر من قبل الكتاب الوظيفيين. فعلى مستوى المقياس الصغير؛ استخدم وولف Woolf مجاز أو استعارة Metaphor شرطي القرية كثيرًا. كذلك ستخدم دافيد ميراى الشرطي البريطاني الصادق. وبالرغم من أن رايزمان Reisman كتب عن البيئة بشكل مختلف عن الوظيفيين القدامى، وكان ذلك حول أميركا في عام 1965، إلا أنه استخدم نفس المجاز وامتثل في شريف المدينة The Sheriff. وقد انتقل النقاش من وحدات القياس الصغيرة هذه إلى شؤون الدولة وإلى شؤون المجتمع الدولي. ومن الواضح أن الوظيفيين استخدموا مقارنة مختلفة جدا عن مشاكل المجتمع الدولي، وعن الكتاب العميين في العلاقات الدولية.

من جهة أخرى، المحاولة المتخذة من قبل هاس هي ذات قيمة. فقد حاول مساعدة بعض الباحثين تنظيم الأفكار الوظيفية بطريقة منظمة ووضعها في إطار منظم له إغارة عميقة وفي بعض الحالات يضيف أحدث الآراء إلى الآراء الأصلية. وتحذر الإشارة إلى أن محاولة الحصول على تماسك صلب وعلاقات أكبر منطقة من الأفكار، يمكن أن تفقد قيمة بعض الآراء الأصلية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 401-02.

## 5- تحويل الولاء:

يرى الوظيفيون أنه إذا كانت حاجات الرفاهية هي أكثر أهمية، فإن الإنسان الجدي يمكن أن يقتنع بواسطة التربية والتجربة ليحوّل ولاءاته من حكومة الوصية لي عسى المدى الطويل لا تعطيه سوى الثانوي الأفضل، ويعيد توجيهها نحو لوكالات الدولة التي هي المدير الأفضل لتلك الحاجات. فعلى المدى الطويل سيكون الناس موالين لتلك المؤسسات التي تكون أكثر نجاحا في إشباع حاجتهم، ويمكن إشباع الحاجات بشكل أفضل في تلك المنطقة الأكثر ملاءمة لأداء العمال لمهام المطلوبة؛ تلك المناطق التي ليست لديها حدود مشتركة مع حدود الدولة التي تقسمها اصطناعيا وتسبب إدارة غير فعالة لمتطلبات الرفاهية. لذلك ما يحتاج إليه هو مجموعة من المؤسسات المدافعة عن إشباع حاجات الرفاهية للإنسان واستقراره، عبر حدود الدولة. فإذا استطعنا تنظيم مثل هذه المؤسسات، يرى الوظيفيون أن الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي، وسيكونون مقادين بواسطة النجاح في إرادة التعاون إلى أن تضعف الحكومات الوطنية وتقوى مؤسسات التعاون والتكامل الدوليين. عندئذ سيبدأ الإنسان بتحقيق الطبيعة الصحيحة والأهمية الحقيقية لحاجات الرفاهية. ولتأييد هذا الفكرة طرح دافيد ميتزاني أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خلق المجتمع الكبير الذي هو أميركا الآن. فهو يرى أن هذا يبين كيف أن الناس يتعلمون اكتساب الولاء لمؤسسات التي تشبع حاجات الرفاهية. وأن نمو السلطة من التوافق والرفاهية هي أكثر الاحتمالات إحداثا للتوافق. فمثلا فشلت عصبة الأمم في الحصول على السلطة بسبب فشلها في تقدير هذا الدرس ونفس الشيء ينطبق على الأمم المتحدة أيضا.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 398-99

ولذلك يرى دافيد ميثراني David Mitrany أنه نتيجة لتطور المنظمات اندولمة لاند من تحقيق مهام الرخاء الإنساني وبالتالي تآكل التأييد الشعبي للدولة القومية وبالتالي تقلص تهديد السلام العالمي المفروض من قبل القومية. لكن لم يؤيد ميثراني David Mitrany الهجوم المباشر على القومية؛ وعوضاً عن ذلك أدرك أن في الدول الحديثة هناك انتشار للنقمية، والحياد السياسي، والوظائف التي تتوقع شعوب هذه الدول أن تشكل حكوماتها المحترمة.

فالعديد من هذه المهام مثل مراقبة الملاحة البحرية، أو البريد الدولي، أو تحديد اموجت الإذاعية لا يمكن أن تحقق بفعالية على المستوى الوطني، في حين التعاون الدولي يكون حيوي إذا دخل فيه الجميع. ولذلك اقترح دافيد ميثراني David Mitrany والوظيفية الآخرون أنه يجب أن تشجع الحكومات على أن يمشيها في إنجاز هذه المهام خبراء تقنيون غير سياسيين يعملون ضمن إطار لمنظمات الدولية، من أجل انتفاع الجماعة العالمية. وما دام أن نظام اندولمة لقومية ثابت وسب العف، والانقسام يقوض الحاجات الحقيقية ومصالح الجنس البشري، فإن المقاربة الوظيفية سوف تنبئ على الوجود القبلي للاعتماد المتبادل بواسطة البناء على مهام وظيفية معينة للتعاون الاقتصادي والرفاهية. وهذا سوف يجنب الحوار السياسي المسبب للخلاف لكن في نفس الوقت يخلق مجموعة المصلحة التي سوف تذيب في النهاية الجبهات الوطنية التي لا معنى لها.

الأكثر من ذلك، مثل هذه الإستراتيجية سوف تجنب التنازع مع مبدأ سيادة الدولة أو أي نقاش قانوني عقيم؛ ووفقاً لدافيد ميثراني David Mitrany، فإن الفعالية الكبيرة للمنهج الوظيفي هي في 'حرية الإرادة التقنية' Technical Self-Determination، التي تحدد الاهتمام لوظيفي لمؤسسات، والسلطة الضرورية لإيجازه، وأن حرية الإرادة التقنية هذه، يمكن أن تتغير بشكل واسع من وظيفة إلى وظيفة. كما لم ينف دافيد ميثراني David Mitrany إمكانية أن البداية الوظيفية يمكن أن تتطور إلى نظام سياسي شامل عبر الفدرالية بواسطة التعيينات. هذه الفدرالية سوف تقوم على شبكة من

الأنظمة المتبادلة التعاون وتعزيز الرخاء. وبالتالي سوف تعرض القومية بالولاء إلى الجماعة العالمية، نتيجة لتعلم الناس من يفتهم الاجتماعية أن التعاون الدولي سوف يشبع الحاجات التي لم تعد الدولية القومية باستطاعتها تحقيقها.<sup>1</sup>

## 6- القوة والرفاهية:

من الخطأ الاعتقاد أن الموظفين يفصلون بين القوة والرفاهية. بل إن بعضهم يعتبره تصليلا حسيما، وقلة دراية بالأفكار الوظيفية. ويستشهد على ذلك برأي هاس الذي يرى أن هذا الفصل في حكم المستحيل، وأن تحديد المكافآت النادرة بين جماعات المصالح المتنافسة يجب أن يستلزم استخدام القوة والرقابة لسياسية. ويكاد يكون هذا الرأي محل اتفاق بين الموظفين. إذ لم يقل لوظفيون أن القوة والرفاهية منفصلان، لكنهم اهتموا بالطريقة التي يرتبطان بها. في الواقع، قلوا من الأحسن التركيز على الرفاهية، وتستخدم لقوة لغرض إنشاء وضط المنظمات القائمة على حاجات الرفاهية أكثر من لتركيز على مساهمة الرفاهية في متطلبات القوة في الدولة القومية. إنها ليست مسألة فصل الاثنين ولكن بدلا من ذلك التركيز الذي لا بد منه على ما هو أحسن بالنسبة للمنظمة. فقد ظن الموظفيون على المدى الطويل أن القوة ستكسب كلا من العرص الجديد والمهدف الجديد. لكن هذان الاثنان، -القوة والرفاهية مرتبطان مع بعضهما البعض.

من ناحية أخرى طرح نورمان أنجل Norman Angell فكرة أن المؤسسات هي ضرورية بسبب العناصر غير المعقولة في الطبيعة الإنسانية. وطرح دافيد ميتراي David Mitrany مرة أخرى أنه يجب أن تلعب الحكومات الوطنية دورا في المنظمة وتمويل المجالات الوظيفية. إنه يعتقد أن القوة المثالية من الأحسن استخدامها في إشباع متطلبات مهام الرفاهية التي

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 239-42.

تقترح بواسطة متطلب القومية. إذ يمكن أن ينظر للترتيبات الوظيفية كعاصر عضوية لفدرالية بواسطة التركيب. إنه لا يستخدم تصيب الحكومات قبل المضمات الوظيفية التي لها فرصة استخدام الشعب في إشاعة روح التعاون وإنشاء قاعدة سوسولوجية مطلوبة من قبل الحكومة.

م يرهن الوظيفيون على كل شيء، كما اقترح هاس، وإنما رهوا على مهارات وحكم الخبراء. صحيح أنهم ظنوا أن الخبراء هم جزء حيوي وضروري في لعب إذا كان لديهم المعلومات المناسبة وإذا المجالات الوظيفية كانت مسؤولة عن استخدام حرائق الخاصة. بالإضافة إلى دور الحكومات - كما يرى ديفيد ميتراي - في قيام التعاون والتكامل، ففي رأيه لا بد أن تحتفظ الحكومات الوضعية بالقوة العامة العليا والنفيتو. فقد أيد استخدام قوة الحكومات لوطنية لزيادة التعاون الدولي. وما يختلف به الوظيفيون عن أولئك الذين يؤيدون الأفكار الليبرالية المتطرفة في التعاون الدولي هو اعتقادهم أن تجربة نجاح التعاون ستجذب ولاءات الناس بعيدا عن الحكومات الوضعية وفي الأخير تصبح الحكومات بدون حدود. وكذلك يؤكدون على مشروع الرفاهية المعالج ضمن الحدود الوطنية.<sup>1</sup>

## 7- دور الخبراء:

يُظهر الوظيفيون وعيهم العميق وتفهمهم الشديد الخاصين بالامتيازات والصعوبات المتعلقة بدور الخبير في المنظمة الدولية. في نفس الوقت لا يسلمون تسيما مطلقا المسؤولية للخبراء: كما جاء ذلك مصصن في كتاب هاس Haas 'ما وراء الدولة القومية'. فأحد المؤهلات المهمة التي وضعها مثالا، هي 'فرصة الخبير في لعب الدور المأمول يمكن أن أحدها فقط إذا كان لديه المعلومات المناسبة، وبدونها فإن مجاله يبقى محدودا. ووقف لذلك فإن الوظيفيين

(1) Paul Taylor, Ibid pp. 402-04.

يدافعون عن إجراء البحوث المعمقة لتحديد أي طرق الخاصة بمهام الرفاهية هي أكثر ضرورة للحصول على المعلومات المتعلقة بأداء هذه المهام. ففي محاولته بيان كيف أن الرفاهية والقوة غير منفصلين، تطرق هاس هذه النقطة. فقد شرح كيف أن الخبراء في القرن التاسع عشر لم يوافقوا على ما إذا كان انتشار الكوليرا يكون بسبب العدوى أو بواسطة العوامل البيئية فقط. فقد رأى أن الموضوعات الخاصة بالخبراء كانت في الحقيقة انعكاساً للمصالح السياسية والاقتصادية الخاصة بدولهم، ومن هذه الفكرة رأى هاس أن متطلبات لقوة تسيطر حتى على المجالات المفترضة أنها غير سياسية. ومع ذلك، يستطيع الموظفون بسهولة الإدعاء أن هذا لا يبرهن إمكانية وضع تركيز كبير على الرفاهية أكثر من القوة. والعامل المانع هنا لا يكمن في الصعوبة السياسية ولكن في غياب المعلومات الوافية حول كيف انتشرت الكوليرا.

مرة أخرى التأكيد هو على استخدام الخبر في وضعية معينة وليس على الخبر أن يستخدم كحاجز لدواء العام. فإذا استطاع أن يقوم بالجزء العائم على المعلومات الوافية، فإن فرصة العمل في المصلحة العامة ستزداد. من ناحية أخرى، إذا معلوماته غير واقعية فإن دوره في المنظمة يبقى محدوداً ويجب التركيز على جمع المعلومات. فدور الخبر إذن هو أحد الديناميكيات في المشروع الوظيفي.

## 8- المجتمع الدولي:

بحث لوظائفون في الخطوط الكبرى لإستراتيجية بناء الجماعة الدولية. فقد اهتم ديفيد ميتراي David Mitrany بالشروط البيئية التي تؤيد أو لا تؤيد نجاح الإستراتيجية الوظيفية. فهو لم يدرس الأولويات البسيطة ولكن لفت الانتباه عموماً إلى عدد من الشروط المؤيدة للعلاقات الشرطية في بناء المجتمع

(1) Ibid pp. 404-05.

الدولي. فالتوجه نحو الاعتماد المتبادل الدولي نتج عن تراكمية تجارته الدولية وريادة تحسن الاتصالات، وبالتالي لاحظ أن هناك حركة غير محصورة في توجه المجتمع الدولي، وهي الحركة التي سوف تعجل من التعاون الوظيفي. إلا أن الحركات نحو الوحدة الجهوية أو القارية؛ أو الاتحادات الإيديولوجية، كانت معرضة للتوجه الدولي Internationalist، لكن في حضم كل هذا كان مبراني متفائل 'بِسَوَاقِ الظروف Background Conditions'. فافترضه كانت يانعة بأسسة لتطور الإستراتيجية الوظيفية. ففي عام 1943، ظهر عالم الاعتماد المتبادل، الذي يستطيع الإنسان أن يتسا فيه بإمكانية رد فعل ضد الحرب؛ وانتهاء الحرب سوف يوفر بيئة سيكولوجية مؤيدة للتجارب المقلدة من تحطّر الحرب والتمثلة أساسا في الاعتماد المتبادل. فإذ أخذن مضطمة عصبه الأمم نجد البقة قد صغمت في طريقة عملها؛ سبب أنها كانت منظمة قسوية بدلا من أن تكون منظمة براغماتية، ولم تكن قادرة على تأمين التعبير اسلمي. ومن ثم تحول التفكير العام من التأكيد على الحقوق إلى التأكيد على الخدمات؛ التأكيد على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بدلا من القوانين. أما بأسسة لمشكلة عدم المساواة بين الدول في النظام الدولي؛ فإن دافيد مبراني يرفضها، فهو يعتقد أن مكافآت الخدمات سوف تنتصر على الأهية، والدول الصغيرة سوف تقبل بقيادة الدول الكبرى من أجل الأهداف الوظيفية؛ كما فعت في التحالفات أثناء فترة الحرب.

فالتحديد الدقيق للتطور المهادف للمجتمع الدولي عبر زيادة البديل والتفاعل يمكن أن يقود مبراني أكثر إلى أخذ البقرة التساؤمية حول التوقعات الوظيفية. فدراسة مظاهر النظر الوظيفية؛ من خلال مرجعية مؤشّرت الاعتماد المتبادل التي اعتمد عليها مبراني، تبين أن نمط التغير لم يكن موحد دوليا. أولا، يمكن ملاحظة التطور واستخدام الاتصالات الحديثة بشكل غير اعتيادي، الذي يعكس الاختلافات بين الدول المتطورة والمتحلقة، وبين لاقتصاديات المخططة واقتصاديات السوق. والاعتماد المتبادل الإقليمي هو



الأكثر شوعاً من الاعتماد المتبادل المحلي، وزيادة التعاوت مع سرعة التقدم التكنولوجي.

والحاجة إلى قبول درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بواسطة استخدام التكنولوجيا لمقدمة كطريقة لتقوية القدرات الاقتصادية والدفاعية، هي كذلك شعور متفاوت وصريقة سببية في تحقيق نتائجها المرجوة. فالتنسية للمجتمعات المتقدمة في أوروبا الغربية، فإن المصادر الحادة لجهود اجماعة التكنولوجيا يمكن أن تتقي مع ما يسمى باخذال الأميركي حول نقل التكنولوجيا. أما بالنسبة للدول النامية فإن درجة التوليد الذاتي للتكنولوجيا المتقدمة المنطبقة في مثل هذا اهدف ليست سياسة مهمة ذات دلالة، وبالتالي لابد أن تعتمد بشكل كبير على نقل التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة. وبالرغم من أن المفصل لدى المجتمعات النامية هو أن يكون الاعتماد على مصادر متعددة في نقل التكنولوجيا، لكن من الناحية العملية نجد النشاط التناثي هو العالب بين الدول في هذا المجال، غير استخدام أدوات المنافسة في النفوذ والامتياز الاقتصادي بين الدول المناخه. وبالتالي نقل النشاط والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى إثارة اخلاف في الجماعة الدولية. ففي قطاع الدفاع مثلاً يلاحظ تأثير التكنولوجيا في موضوع الصواريخ الباليستية المتطورة العابرة للقارات والأسلحة لدرية التي تقل من قيمه الجغرافيا والتعاقد المكاني كعوامل أمنية تحلق مجال الإستراتيجية اكونية. بها تتج تبعية العلاقة بين القوى النووية وغير النووية.<sup>1</sup>

## 9- دور البيئة الدولية في التكامل:

يرى رجنالد هاريس أن البيئة السياسية الدولية التي تنمو فيها اجماعة الإقليمية التي أخذت مكانة في إحداث التكامل، لم يتجها لها معظم امدن كتوا عن التكامل، لكن الوظيفيين أهرطوا في تسيطها ولم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الوظيفيين حدد والتغذاليين الذين ركزوا انتباههم على لوظائف،

(1) Reginald J. Harrison, pp. 97-98.

والعمليات، أو حتى التجميع الإقليمي. فمواقف الأفراد والدول؛ وكذلك أهدافهم الإقليمية، والاتفاقات التي يتوصلون إليها، والعمليات التي يزمون بها أنفسهم، هي عوامل مهمة في تفسير التكامل، إذ أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحديد الأعضاء الفواعل، المحيرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية. فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية، والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل.

وبرغم من أن لأوروبا أشياء أكبر من الاعتبارات الجغرافية، بحيث أن هناك اتصالا ثقافيا وكذلك هناك نوع من دوحا، وبرغم من أن هناك تاريخ طويل للاقتراحات حول التكامل، إلا أن حركة التكامل لا يمكن النظر إليها كمرحلة حتمية في عملية متطورة. فالدول الأوروبية الستة التي بادرت بتجربة التكامل، ليست هي أوروبا التاريخية، وإنما هي جزء صغير منها. إلا أن هذه الجماعة الأوروبية وعرب قوة دافعة للتكامل وساعدت في تحديد تكوينها الأصلي كمحدد لتوسعها اللاحق، بأن أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد ثم انتقلت إلى منظمات أخرى.

لا تغير الجماعة بساطة من أحد أنواع النظم الإقليمية إلى آخر. فإذا نظرنا في أولوية شؤون الدولة في التوحيد (خطوة ضرورية لتقييم التقدم)، نجد أن الدور الستة كانت مهتمة بالنظام الدولي لكن لم تكن الفواعل الأساسيين اوحيدين. لكن خلق أوروبا وتوقع استمرارية التقدم نحو الوحدة قد تأثر بانتوقف لهذا النظام القديم وانبثاق نماذج من الأنظمة الجديدة مع امتلاكها مسقطها الخاص. بمعنى آخر، عملية التكامل في أوروبا أخذت مكانا ضمن بيئة التي هي في ذاتها تعيرت وكلاهما أثر وتأثر بالتجربة الأوروبية. فالتكامل هو نتيجة مصفية للتغيرات التي تحدث في عالم السياسة، وهو ذاته يغير مجرى الأحداث. والتغيرات وارتداداتها يمكن تحليلها بواسطة الرجوع إلى تأثير الأنظمة Systems Action على مستوى الدول.

فقد اعتبر مورتن كابلان Mororton Kaplan أن تأثير النظام يتجسد في مجموعة المتغيرات المترابطة، في مواجهة بينها، وأن قابلية الانتظامات السلوكية لتفسير تحدد خاصية العلاقات الداخلية وارتباطها ببعضها البعض وخاصية العلاقات الخارجية وارتباطها بالمتغيرات الخارجية<sup>1</sup>.

فالانتظامات هي وظيفة للمتغيرات المستقلة المختلفة، كطبيعة وحدات النظام، بينها وقيمها، عدد الوحدات، تماثل أو عدم تماثل الموارد الاقتصادية والعسكرية والسكانية؛ زائد المتغيرات المستقلة والتابعة لتكامل كالتجارة والاتصال. ويحدث تحول النظام جبراً كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة عبر عممية قوى التغير التكنولوجي، والحرب والأزمة التي تؤثر في توزيع القوى.

فالنظام لدولي الذي كانت الدول الأوروبية الستة جزءاً منه قبل 1939 كان يسمى بنظام توازن القوى Balance of power. والجدير بالذكر أن في القرن الثامن عشر، كتب دافيد هيوم David Hume حول جذور هذا المفهوم، وحدد معناه ونصيقاه الحالية. وقد انتقلنا إلى القرن العشرين، من نظام توازن القوى إلى ما أصبح يسمى بـ 'نظام ثنائي القطبية المر' Loose bipolar system<sup>2</sup>.

وفي ابدية، كان توحيد أوروبا بطيئاً يعكس الموقف صد للكاييف المفروضة لنظام توازن القوى. وبعد ذلك تبين أنه كان استجابة مناسبة لمطلب فواعل أوروبا الغربية في سياق هيمنة القوى العظمى. وبدوره يمكن أن يكون عاملاً عدم تكامل لمصامير نظام ثنائي القطبية الذي في بعض الأحيان يكون موضوع حوار.

فالنظام توازن القوى كان قد انهار في فترة مهمة في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه قبل القرن السابع عشر والثامن عشر كانت هناك فترة تقليدية توازن القوى، بحيث أن التحالفات التي قاتلت في حرب الثلاثين عاماً تحت قيادة فرنسا واسويد من جانب والمسا والأمراء الألمان من جانب آخر، كانت تبحث عن تقوية الطموحات التوسعية وفي نفس الوقت الاحتفاظ بطموحات الجانب الآخر مكبوحة أو مقيدة. فالكثير من المعاهدات المثبتة

للسيرون الأوربية بعد حرب الثلاثين عاما كان لها هذا الخداف. وكذلك العديد من حروب التحالف بين معاهدة النمسا Treaty of Utrecht في 1713 ومعاهدة تقسيم بولندا في 1772 كلها حاولت إقامة نوارث يثبت المسا ويخفف من قوة السويد، وإطهار القوة الروسية والروسية والبريطانية. فالنمسا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا، وروسيا والسويد كلها تنامت كقوى عظمى. كذلك الأمر بالنسبة لإسبانيا والأراضي المنخفضة التي كانت كذلك مهمة. لكن الهدف الكبير لسفر على الرئيسين والقوى الصغرى والكبرى هو الحفاظ على توازن النظام، وذلك بنحاشي إلغاء الفواعل الأساسيين. من الناحية العملية، بسبب أن لدول كانت تعترف بالمطالب القديمة لبعض الدول في ضم مقاطعات معينة وسبب أنها كانت تعرف بالحلفاء المحتملين في المستقبل في إلحاق الهزيمة بالدول، فقد كانت الحروب محدودة المجال والهدف، وهزيمة الفواعل كانت تسمح باستعادة مكانها في النظام لممارسة دورها كشركاء مقبولين لأعداء سابقين. لذلك يقوم النظام على التجاوب امدن مع القوة المقبولة. وقد شرح شرشل Churchill ذلك — 'السارية الضخمة Immense cantilever' عندما نحسب الكلمات ولو همسا، لأن الإيماء بالرأس يمكن أن يكون كلاما.

وبعد عام 1870 تقلصت مرونة نظام نوازن القوى بواسطة حقيقة أن ألمانيا وفرنسا كانتا غير قابلتين للبقاء كشريكين لمدة ضوئية، خاصة بعد هزيمة وإذلال فرنسا في سيدن Sedan وبقية الأتراس واللوران مقاطعة فاصلة بينهما. لكن التعامل الحديد في عمية التفاعل الأوري هو تطور الأسلحة السريع الذي زاد من مجال وكلفة الحرب، في مقابل تطور موارد في التربة ووسائل الإعلام، والرقابة الديمقراطية، نحت أصبحت كل الشعوب معينة بالحرب. يضاف إلى ذلك سيطرة الوحدة الألمانية على القارة الأوربية مباشرة بعد 1870 كانت مصدر قلق حدي آخر لعدم الاستقرار في النظام الذي يقوم على درجة المساواة بين الفواعل. بريطانيا ظهرت كقوة منذ منتصف القرن، وبحجت في لعب دور الرابع للمقام الأعلى: وذلك بلعب دور الموازن.

وبانتهاء القرن التاسع عشر، فإن مفهوم بريطانيا لدورها كموازٍ كان  
ميؤسا منه وقديما. وتستطيع بريطانيا الاختيار بين إما الاستراك مع ألمانيا أو  
تمارس دور المراقب المنافس في النظام. تعترف مذكرة أير كرو Eyre Crowe  
بسيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية وتبني ما يسمى سياسة الاحتواء  
Containment policy وما يسميها الألمان بالتطويق Encirclement. لكن  
باستثناء تطوير حلف مع فرنسا وروسيا ومناهضة شرعية المصالح الألمانية في  
المغرب وأرمة أغادير، لم تكن بريطانيا عازمة على قيادة الاحتواء. وبرغم من أن  
البلقان كانت برميل بارود بعد القلاقل التي أنارتها المسا الحُر في البوسنة في  
البوسنة في عام 1908، إلا أن بريطانيا بقيت متمسكة بفكرة عقد مؤتمر وري.  
فقد ثارت في بدل محاولات لتحقيق استقرار في الاختلافات بين بريطانيا وألمانيا  
(كإعطاء ألمانيا المستعمرات البرتغالية، وبناء سكة الحديد ببغداد)، لكن هذه  
المحاولات كانت في ضوء تعقيدات مشكلة البلقان. وحتى بداية الحرب في  
1914، كان هناك فسل في طرح الموقف واضحا جليا أمام ألمانيا بأن بريطانيا لا  
تستطيع أن تبقى محايدة إذا ذهبت فرنسا وروسيا إلى الحرب ضد قوى المركز  
حول البلقان.

في ضوء هذه التراكمية التقنية من النزاعات والحروب والصراعات رأى  
لأوروبيون - في نهاية الحرب العالمية الثانية - في التكامل طريقه لتسوية مشاكل  
لهيمنة الألمانية، في إطار نظام ثنائي القطبية المرن الجديد. فالقوة الوحيدة لقادرة  
على الوقوف في وجه التوسع الروسي في أوروبا هي الولايات المتحدة، بحيث  
أصبح الدور الأمريكي في أوروبا لا مفر منه. فأمر كما كانت قد تورطت في أوروبا  
مع روسيا كمتصربين وقوى احتلال. لذلك، خطوط النظام الجديد تطورت  
بسرعة. والعمودان رسما داخل مجال القوى الثانوية التابعة لهما، وبالتالي شكلا  
كتل متنافسة، يحتملان تنظيميا، لكنهما متماسكان تماما. ومصطلح 'مرن' مناسب  
لأن هناك دول غير منضمة وفي النهاية أحد الكتلتين ذات بنية غير هرمية. علاوة  
على ذلك، الأمم المتحدة كماعل كوني مارست دور الوسيط بين المتنافسين

ووفرت مجالا لمنافستهم. أما الدور الألماني في هذا النظام -الموحدة أو المقسمة فكان دور القوة الثانوية، وإصافي إلى قوة الكتلتين وإن كان مهم. فاستمرار الانقسام كان مرغوبا لكل كتلة من وحدة ألمانيا الملتزمة بمعارضة الكتلة. الوحدة مقابل من الحياض سوف يعثر الترتيبات الدفاعية ويخلق مشكلة صعبه التنفيذ. من ناحية أخرى، أنه بالرغم من انقسامها؛ إلا أن بقاء الحوف من ألمانيا كان دافعا مهما لئلا ينكمس الأوربي. فقد بقي في معنى أن رصف ألمانيا لغربية مع القوى الديمقراطية في خمسينيات من القرن العشرين يجب أن يبدد أي مخاوف من أن ألمانيا سوف تكون خطر عسكريا في المستقبل البعيد. ففي عهد توارن القوى، يقلل الفواعل ببعضهم البعض كتركاء بدون التدخل في الإيديولوجيا، والأسلوب السياسي، أو تحيز العناصر السابقة، لكن في نظام ثنائي القطبية هذه القضايا يصبح تحديد انحيازاتها مهما، كما يرى كابلان Kaplan.

ففي الوقت الذي كان الحوف من معامرة عسكرية ألمانية سائدا، فإن قانونية نظام توازن القوى استمرت في القيام بجزء مهم من حركة التكامل حتى بعد الاعتراف بنظام ثنائي القطبية. وفي هذا الصدد يرى شومان Schumann أن الرقابة فوق قومية على المصادر العسكرية الأكثر حيوية كصناعات الفحم والفولاذ في ألمانيا وفرنسا سوف يجعل الحرب بين الدولتين في حكم المستحيل. وبالتالي أصبحت النظرة المصادرة لألمانيا أقل إثارة للجدل من نظيرتها المضادة لروسيا خصوصا في فرنسا.

لكن نظام ثنائي القطبية ذاته يوفر دافعا نحو التكامل. لأن المحافظة على نظام ثنائي القطبية المرن يتطلب من الفواعل زيادة قدرتهم في علاقتهم مع أولئك في الكتلة المعارضة. ومن ثم يحتاجون إلى حماية موقعهم في مواجهة الزيادة في القوة لدى الكتلة الأخرى وبالتالي يجب أن يكونوا مستعدين للقتل بدلا من السماح للكتلة المنافسة من إحراز موقع متفوق. فكلما القاعدتين نخدمان زيادة الميل إلى التكامل داخل الكتلتين أكثر أو أقل في النسبة بالنظر إلى انتافر وعدم الانسجام بينهم. هذه العملية بدأت بواسطة المنظمة الأوربية

بلفحم والعوّاد ECSC التي كان ينظر لها كخطوة اقتصادية مهمة إلى الأمام، الخطوة الأولى نحو إعطاء أوروبا امتيازات التي تعود على الولايات المتحدة بالرعاية. من خلال الوحدة السياسية المرافقة لحرية التجارة والاتحاد الجمركي عبر منطقة غنية وواسعة في الموارد المادية والبشرية. فقد قبلت -الولايات المتحدة- تبنيها المفروضة وراء شروط مساعدة مارشال، التي اعتبرت أن التعاون الاقتصادي بين الدول كان أحسن من الحماية التنافسية. فمبدأ البداية كان ينظر لـ ECSC كخطوة نحو الاتحاد السياسي مع امتيازات اقتصادية مرافقة في المستقبل المنظور.

كذلك ظهور تهديد الكتلة السوفياتية في الخمسينيات من القرن العشرين كان باعثاً على جعل أهداف الكتلة الغربية متماسكة وقائمة على الأولويات الوطنية للفواعل لأعضاء. فقد بدا من الضروري تقديم جبهة موحدة أمام الاتحاد السوفياتي وإضافة قوة ألمانيا العسكرية إلى التحالف الأطلسي. وقد توقع صناع القرار في أوروبا أن إعادة تسليح ألمانيا لا يثير قلقاً إذا ما تم دمجه في أوروبا الغربية. ووفقاً لهذا الاعتبار كان التوقيع على معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للدفاع في عام 1952، مما أدى إلى ظهور قوى وطنية تنادي بإنشاء جيش الأوربي، وطرح ذلك على مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي. لذلك، كان ينظر للتكامل في كل مظاهره كعاصم لقوية العرب ضد الاتحاد السوفياتي.

وقد شرح هانستين Hallstein أهمية التكامل السياسي النهائي الذي يصحح لا يهتم بالسياسات الداخلية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وإنما يهتم بعلاقات الجماعة ككل مع شركائها في بقية العالم. على اعتبار أن تحول هذه العلاقات كان أحد الأهداف الأساسية في بناء الجماعة الأوروبية، كعمللاق جديد وكبير بشكل يكفي للاعتناء بنفسه في عالم القوى العملاقة.

كما هناك عوامل حادة على التكامل في أوروبا، كذلك للنظام الدول دور كبير في تكوين الجماعة الأوروبية. فقد رأى أمانى إيتزيوني Amitai Etzioni أن تطور المؤسسات الأوروبية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1956 كان

مسؤولاً لتحويل تدريجي في مجال التكامل الاقتصادي بواسطة تقارب القوى  
انتكاملة الموجودة.

ويمكن تلخيص تطورات النظام في القرن التاسع عشر في ثلاث نقاط  
كبرى، التي أثرت في جوهر التكامل الدولي وهي:

1 - نظام توازن القوى كان قد عدّ للاحتفاظ بسيادة الدول ومقاومة  
ايبول، لاندمجة، وفي حالة الضرورة يمكن استخدام الحرب.

2 - نظم ثنائي القطبية المرن، في صيغته الأولى من عام 1945 إلى عام  
1956، أيد بقوة التكامل بين فواعل الكتنتين لكن كانت نتائجه مسببة لحلاف  
في تعهدات الفواعل.

3 - بروز فواعل في نظام ثنائي القطبية المرن من الصين، تلك الأمور  
الكامنة، والمهارات والسكان لواء قوة مهيمنة تفوق القوى الثانية الموجودة التي  
تلي القوة الأولى؛ من جانب آخر فإن ميل القوى الكبرى نحو الانفرج،  
وسياسة التقارب، والاتفاق، وماج الفوز، زائد المشاكل الجوهرية للقوة  
العظمى التي تقود نظام التحالف، هي بطريقة غير مباشرة عوامل تكاملية  
لتجمعات قوى المرتبة الثانية.<sup>1</sup>

#### 10- الفواعل الخارجية والتكامل الجهوي :

يرى ريجالند هاريسن أن النظام الدولي يشكل مجموعة من الشروط  
للتكامل الجهوي. على اعتبار أن التطور السياسي للجماعة الجهوية الذي أخذ  
مكانة في السياسة الخارجية ووظيفة الدفاع، استقت عنه إجراءات عملية لصناعة  
القرار المشترك، في إطار ما أصبح يسمى بنموذج 'النظم الفرعي الجهوي  
Regional sub-system' في النظام الدولي. بمعنى آخر، لابد يأخذ أي تفسير  
لتصور الجماعة الجهوية بعين الاعتبار تغير أدوار الأعضاء كفواعل دولية مستقلة،  
متأثرة بواسطة التطورات الدولية العامة، وفي نفس مستوى التحليل، يجب أخذ

(1) Ibid, pp. 132-48.



بغير الاعتبار العلاقة الخاصة التي يمكن أن توجد بين الفواعل الجاهرين والفواعل خارج المنطقة. إننا محاولة للتعميم حول الدور الفعال للفواعل خارج المنطقة. فاهتمامنا متركز على الفواعل الخارجيين الذين لهم علاقة بالمنطقة بالرغم من أنهم ليسوا جزءاً منها، وقادرين على لعب دور مهم وفعال بواسطة قوة منافع التكامل وعدم التكامل التي يتحكمون بها.

فقد قدم إيتزيوني Etzioni مطابقة تقريبية في تحليل لمصلحة عند استخدامه مصطلح 'المنخبة الخارجية external elite'. فهذا يعني أن الفاعل الخارجي مع مصادر القوة المستمرة في التكامل الإقليمي يعملان على توجيه العملية التكاملية وقيادة الفواعل الأخرى لتأييدها. فقد طُبق مفهوم 'الصفوة' ليس على الفواعل الخارجية فحسب وإنما أي فاعل قادر على التأثير ويريد أن يعب دور لقيادة لتأييد عملية التكامل في المنطقة. يفترض المفهوم كما طرح إيتزيوني اتحاذ التناغم الإيجابي نحو التكامل على مستوى الصفوة، وفي العلاقة مع المنخبة الخارجية، مما قاده ذلك إلى صياغة فرصتين أساسيتين هما: مساهمة مثل هذه لخدمة ستكون أكثر فاعلية إذا استثمار أموالها مسجحة مع انثاق بنية سلطة الجماعة، ولافتراض الثاني هو أن مؤشر التقدم للاتحاد ونجاح المنخبة يتمثل في أن دور النخبة الخارجية هو 'الذواتية أو الذاتوية Internalised'، أي تبني استراتيجيات الطرف الخارجي في عملية التكامل.

المشارك عن افتراض الاتحاذ الإيجابي لتكامل من ناحية الفاعل الخارجي هو توفير نظرة حد ضيقة لتعقد الفواعل التي يمكن أن تكون مدفوعة بتدخل من خارج المنطقة. الأكثر من ذلك، الارتباط يكون بواسطة تحديد مفاهيم 'الذواتية' (الذاتية الداخلية أو الوطنية لدور الطرف الخارجي) و'الانطلاق' (النقطة المتوصّل إليها عندما يصبح الدور المزيد للمنخبة الخارجية ليس بالضرورة طويلاً) إنه يفترض قلب (أ) عدم القدرة الأصلية للمنطقة على المبادرة بالتكامل اعتماداً على مواردها الذاتية، و(ب) النية الحسنة والنجاح في مواصلة زيادة التكامل، و(ج) ناحية النخبة الخارجية.

عندئذ تختب هذه الافتراضات القسرية يوجب علينا الاهتمام عموماً بالدور الشكلي/الانكساري للطرف الدولي خارج المنطقة مع النفوذ الإقليمي والأهداف الإقليمية. ففي سباق تطوير نظام الثنائية القطبية الدولي، فإن القوى العظمى لها قدرة وأهداف في كل من العلاقة مع الكتلة الإقليمية للدول اسامية في أوروبا المحددة بواسطة غط الاحتلال في عام 1945، وفي العلاقة بالمناطق النامية المدركة إما بمحالات نفوذ أو مناطق صراع. فالدول الاستعمارية الأوروبية والمصين لها نفس القدرات في أجزاء من جنوب شرق آسيا وإفريقيا. إلا أن الثمن المستمر إقليمياً للطرف ما وراء إقليمي يمكن أن يكون امباز اقتصادي مباشر أو متيار استراتيجي، أو يمكن أن يكون أكثر بُعداً، يتضح في المدفوس الدولي من خلال إدراكه للمصنحة الإستراتيجية الحيوية. من هذا اوضح يمكن أن يعني تحجب مخاطر استعراض العضلات كتلك التي قام بها الاتحاد السوفييتي في أزمة الصواريخ في كوبا.

فدعمل داخل المنطقة عبر المنظمة الإقليمية، أو من أجل المصحة يجب ظهور عبء قوي من قبل الطرف الخارجي الرئيسي على طرف واحد ثانوي، وبالتالي تلافي بعض مشاعر الامتعاض من عدم التساوي في العلاقة. إنها كذلك تقلص حتمال الاستياء في المنطقة حول العلاقات الخاصة مع بعض الأطراف، وفي نفس الوقت تسهل الاتصال مع الأطراف الأخرى في المنطقة لأن المنظمة هي الإصار الدبلوماسي القانوني لكل من الاتصال الرسمي وغير رسمي الممكن. لكن الانتفاع الأكثر تشككاً فيه هو إمكانية أن المنظمة الإقليمية ستعمل إذا كان ضرورياً كشكل من التدخل الشرعي من قبل الطرف الخارجي في شؤون إحدى دول المنطقة، ليس عبر موافقة الدولة المعنية، وإنما بواسطة موافقة المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 152-54.

## سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا حالة تاريخية

يرى ريجالد هاريسن أن عمليات التكامل الإقليمي تتأثر بواسطة نشاط الأطراف الخارجية القوية. فدور الولايات المتحدة في أوروبا خلال الحرب وقرحلة تاريخية تحيب عن بعض التساؤلات. وعند استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، يجد أن التأثير الأكثر فعالية في تأمير أهداف السياسية لأولية خلال الفترة التي أصبح هناك إدراك عام لتهديد الاتحاد السوفياتي لأوروبا الغربية، هو التكامل واتحالف مع الولايات المتحدة. فقد بدأت هذه المرحلة بخطاب مارشال في 05 جوان 1947 الذي أعلن فيه المساعدة الأميركية المقدمة من أجل إنعاش اقتصاد أوروبا وذلك عبر إيجاد اتفاق بين الدول الأوروبية كما هي متطلبات الموقف. في هذا الوقت كانت مازالت هناك كواش ضد الاعتراف المفتوح بوجود الستار الحديدي ولذلك وسعت الولايات المتحدة عرضها لأوروبا ككل.

وكانت الإستراتيجية الضرورية لوقف السيطرة على أوروبا ككل من قبل قوة واحدة هي الدافع الأول للدور الأميركي المشترك في أوروبا الغربية. بحيث أن الخطوة العملية الأولى لم تكن بواسطة الضغوط من أجل التكامل، وإنما بواسطة مبدأ نرومان المعلن في رسالة الرئيس الأميركي نرومان التي بعث بها إلى الكونغرس في 12 مارس 1947 التي طلب فيها تقديم 400 مليون دولار كمساعدة لكل من اليونان وتركيا من أجل الدفاع عن الديمقراطية ضد الاعتداء المباشر أو غير المباشر المنسب من قبل الأقليات العسكرية أو من قبل الضغوط الخارجية.

مساعدة مارشان نفسها كانت بالكاد عرضاً لتوجيه عقول الأوربيين نحو مبركة الأسلوب 'الأميركي' في الوحدة لغارية. فالمصباح الفدرالي قد أضاء هناك. وسمحت أميركا لمبادرة بيغن Bevin's Initiative أن تحدد شكل التعاون الذي تقوم به المنظمة. وبالتالي تكامل أوروبا الغربية الاقتصادي كان ابتداء تعبيرا عن الخدع الرسمي لسياسة الولايات المتحدة التي أعلن عنها في خطاب هوفمان في باريس في 31 أكتوبر 1949. وإنشاء اتحاد المدفوعات الأوربي في 1950، وفي عام 1951 لجماعة الأوربية للمحم والفولاذ رجب بهما في الولايات المتحدة لأميركية على افتراض أن قوة أوروبا سوف تعزز بواسطة التكامل الاقتصادي وبوسطة عادة لتوفيق بين فرنسا وألمانا. فلم تكن الولايات المتحدة مشاركة رسميا في مفاوضات ECSC ولكن لعبت دورا كبيرا وراء هذه المفاوضات، وضغطت من أجل المشاركة البريطانية، والمساعدة في رسم المعاهدة. فالجموعة لأوربية كانت جاهزة تماما لمبحث بصحة الولايات المتحدة حول المسائل لمقبة المرتبطة بأسيس سوق شبه فدرالي كبير، ومن الجانب المؤسساتي، فقد أجريت دراسة حول اللجة التجارية البنية أثناء فترة التحديد التنظيمي سلطات السلطه العليا في منظمه المحم والفولاذ الأوربية. وفي عام 1954 مبحث لولايات لمتحدة الأميركية قرصا نفسه 100 مليون دولار لـ ECSC عرضت الاستيراد والتصدير لإقامه لجنة جديدة على قواعد عممية جيدة.

وفي المحر العسكري، لم تحتل مهام الوحدة الأوربية الأولوية في لسياسه الأميركية الرسمية. فقد كانت مهمة معاهدة بروكسل موازية عسكريا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي، وإيجاد قناة للمساعدة العسكرية الأميركية. فقد حل محل محمها إنشاء منظمة الناتو التي شكلت عام 1949 كتتحالف دفاعي الذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور اللجة الداخلية العليا المساهمة في الجزء الأكبر من التمويل، والتجهيز والقوات، وكذلك القيادة العليا. كما وقر تحالف إطارا ضمن الإستراتيجية الأميركية نحو أوروبا التي يمكن الإعلان عنها وتحظى بالشرعية من خلال لادارة الأعضاء الأوربيين عليها. إنما أسست روح

النظام ذا الإجماع المشترك الذي تستطيع من أسطته الولايات المتحدة إقناع الأوروبيين بقبول زيادة حصة عبء الدفاع المشترك على أوروبا.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp. 154-57.

## ثالثا: مقارنة الوظيفية الجديدة NEWFUNCTIONALISM APPROACH

توطئة  
الجذور والافتراضات  
وحدات التحليل للوظيفية الجديدة  
ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه  
شروط التكامل  
آثار عملية التكامل  
دراسة التكامل الجهوي  
الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي

## توطئة:

تعد الوظيفة الجديدة انعكاسا لحركة النقد الذاتي للوظيفية الكلاسيكية، ومحاولة لتكيف مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية التكاملية، واستدراك مواضع الضعف والفسل في الوظيفية الكلاسيكية. وعلى هذا الأساس تؤكد الوظيفة الجديدة على الدواعي الأدائية لنفواعل؛ إنها تبحث في كيفية النخب في خط واحد مع الأدوار المتخصصة؛ بأن تأخذ في الاعتبار المصلحة الذاتية والتسليم بها والاعتماد عليها في إدراكات الفاعل المحطط. الأكثر من ذلك، تقوم الوظيفة الجديدة على أولوية صناعة القرار التدريجي وفق استراتيجيات كبرى. إذ ترى أن معظم الفواعل السياسية عاجزين على المدى البعيد عن السوك القصدي بسبب أهم يتخذون مجموعة القرارات اللاحقة كنتيجة لعدم قدرتهم على استبصار العديد من مضامين ونتائج القرارات الأولى. ومع ظهور الكثير من السياسات المتناقضة، فإن الانطلاق يكون من الاهتمام الأولي المشترك الضيق جدا بالقضايا المطروحة بحدة. ويمكن أن تظهر سلطة مركزية جديدة كنتيجة غير مقصودة للخطوات التدريجية الأولى. من ناحية أخرى، لم يعترف ظاهريا معظم الموظفين الجدد بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالأسلوب التدريجي بأنه ليس تبؤيا والتأثر بواسطة فواعل قوية معينة (جين مونات Jean Monnet، سيكو مانشولت Sizzo Mansholt، ولتر هلسناين Walter Hallsstein، رول برييس Raul Prebisch).

من ناحية أخرى، النظرية الوظيفية الجديدة هي أحد النظريات الشرطية، من حراء وجود أحد القيود التنصن في مصدر المقاربة والمتمثل في توفر السياسة الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة كشرط للتكامل. هذا المصدر يقدم عقلانية لربط المتغيرات المنفصلة الموجودة في نموذج الوظيفة الجديدة في أوروبا الغربية؛ لكن تطبيقه على العالم الثالث هو عثم الجدوى، وعلى وجه التحديد يتوقع مواجهة الصعوبات والفسل في التكامل الإقليمي

بينما في الحالة الأوروبية هناك تنبؤ ببعض النجاح الإيجابي الذي سيحجز. وسبب  
الفشل في العالم الثالث هو غياب العامل الديمقراطي والعلاقات المفتوحة في  
المجتمع<sup>1</sup>.

---

(1) Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 627-28.



## الجدور والافتراضات

التقليد الشائع في تطور العلوم الاجتماعية أن لكل ساء نظري ستدراكات وتصحيحات، تصاغ في ثوب جديد، وتكون بمثابة نفس جديد للنظرية الأم، أملا في الاستمرار والمصادقية في تحليل العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار تأتي دراسة ليون لندبيرج Leon Lindberg للمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الأربع السنوات الأولى من إنشائها. فالتعريفات والفرضيات التي طرحها قريبة جدا من تلك التي طرحها قبله هاس Haas. إلا أن هناك بعض التعديلات، وبالرغم من أن البعض منها مهم، لكن في الحقيقة لم يخلق أي تغيير أساسي في هذا لتفسير الجديد، وذلك مقارنة بالمعطيات الإمريكية. من ناحية أخرى، نجد كلا من لندبيرج وهاس ساهما لاحقا في إجراء دراسة عميقة بإدخال تعديلات في مضمون أفكارهما لكنهما لم يتحلصا من الفرضيات المركزية لأصية. هذه الفرضيات وردت في التحليل النظامي لأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni من خلال الدراسة المقارنة التي قام بها حول أربع محاولات تكاملية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين (الجمهورية العربية المتحدة، فدرالية غرب الهند، والمجموعة الأوروبية الاقتصادية The United Arab Republic, The Federation of the West Indies, and the European Economic Community).

م تكن الغاية من تفسير هاس لتجربة توحيد أوروبا تقييم ميزات وعوائق أوروبا لموحدة من خلال معاهيم: الأوروبية، الدولية، حرية التجارة، قيم رخاء الدولة، ولا تحليل إيجابيات الفدرالية على التعاون م بين الحكومات، أو الإيجابيات الاقتصادية على الوحدة العسكرية، وإنما كان هدفه محدد شرح وتحليل واقع العملية التكاملية من أجل الوصول إلى الاقتراحات حول طبيعتها.

فالوظيفية الجديدة تعني: وجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، وتنعزز هذه العملية عندما تستوي في شكل حركة أين تصبح منظمات جماعات الضغط والأحزاب السياسية ميالة إلى أن تكون مدبجة فيها. ولإقحام الجماعات والأحزاب لابد أن يكون القطاع المختار مهما ومثيرا للاهتمام، لكن لا يكون مثيرا للجدل بشكل حاد بحيث تتأثر المصالح الحيوية للدول، ولا تشعر النخب السياسية أن قوتها ومصالحها الواسعة مهددة بشكل جدي. فالمرحلة التكاملية نفسها يجب أن تكون ثمينة في جوهرها. وهذا يعني أن النشاط المرافق يجب أن يكون أكبر من مجموع الأنشطة الانفرادية لكل طرف إن أمكن. يمكن أن تقتضي وربما يجب أن تقتضي بعض المعاناة وبعض التمييز للأنشطة الموجودة، ويمكن أن تشعر قطاعات أخرى ببعض التوترات والإجهاد والتشويه، هذه النتائج نفسها ستوجد الحاجة، وبالتالي طلب العلاج. ومن ثم يمكن أن تكون العلاجات مقياس للتكامل الذي يتوسع إلى مجال صناعة القرار المركزي.

في ظل هذه العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب. إنها تؤثر على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الإيديولوجيا فوق قومية. ابتداءً، يعد تأثير جماعات الضغط عاملاً جديداً في السياسة الوطنية. لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مثل هذه المؤسسات. فمحتوى النظرية هو أن المطالب، والتوقعات وولاءات الجماعات والأحزاب ستتغير تدريجياً إلى مركز صنع قرار جديد. وستحاول المؤسسات المركزية وتصبح قوة دافعة أو محركاً للجماعة.

هذا هو المنطق الموسع للتكامل، ويسمى بطريقة أخرى 'تأثير الانتشار Spillover effect'، أين السياسات لا تنجز إلا في حالة توسيع نطاقها، وتكون انعكاساً للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفية. فقول كل مرحلة من مراحل

عمية التكامل يُفسر بشكل أفضل بواسطة تقارب مطالب الداخل مع مطالب الدور المعنية، وليس بواسطة تخط المطالب المقاربة والآمال.

من ناحية الجوهر، يتوقع أن تتعاضد الوظائف والسلطات في المؤسسات المركزية عبر عملية الانتشار، ويتجاوز التكامل تدريجياً منطقة السياسة الحساسة، عندما تكون المصالح الحيوية هي الرهان. وعندئذ ستنبثق وتنمو جماعة السياسية الجنينية. وعند إسقاط هذه الأفكار على الخبرة الأوروبية، يمكن الزعم أن تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد حمل صاعات الفحم والفلاد لدول الأوروبية الست الأعضاء على التكامل، وتقبل بأن تراقب من قبل مؤسسات مركزية؛ وخصوصاً من قبل سلطة عليا مهمة توجد من بين هذه لصناعات تلك سلطات فوق قومية *Supra-national powers*. عندئذ تصبح السلطات المنظمة لهيئة العدا مركز ضغط من قبل الشركات الصناعية والمنظمات المالية، وتصبح بإمكان المنظمات العمالية الاتصال مباشرة أو غير مباشر برحار الصناعة في القطاعين (الفحم والفلاد). وهذا سيعزز مكانة الهيئة العليا *High Authority*. في نفس الوقت، سوف تتلاحم الجماعات عبر الحدود الوطنية لتحقيق مصالح جماعية الواسعة. فقد بدؤوا بتحرير السوق المشترك الخاص بمنتجات الصناعتين، مما وفر إجراءات التكامل التي يمكن نبينها في القطاعات الأخرى. ولذلك بدؤوا يضعطون بمساعدة الأحزاب التي تمثلهم من أجل توسيع التكامل وإعطاء سلطات أكثر إلى السلطة المركزية العليا. وتفسير الوظيفة الجديدة لتصور عملية التكامل في أوروبا هو أن الصعوبات والمصالح أنتجت التقارب في الرأي المؤيد لتكامل بين الحكومات الوطنية، برغم من وجود أهداف متباينة وتوقعات متباينة.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp.77-79.

## وحدات التحليل للوظيفية الجديدة

### 1- الجماعة أساس السياسة :

معظم الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأطروحة أصبحت تدريجياً سائدة الآن بين كتاب الوظيفية الجديدة. فجوهر الفكرة هو أن مبدرة مناقشة شكل التوحيد السياسي يكون مقبولا من الجماعات الأساسية المشكلة للمجتمع المتعدد، ولا تتطلب تأييدا من الأغلبية الساحقة، ولا تحتاج إلى الإبقاء على التطابق في الأهداف بين جميع المشاركين. فجماعة الفحم والفولاذ الأوربية قبلت تداء لهما قدمت امتيازات مختلفة لجماعات متعددة.

فالتأكيد هنا على عكس الفكرة الوظيفية، لا عموض فيه. إنها الجماعات الأساسية في المجتمع المتعدد التي قوتها هو مفتاح بناء الجماعة. فالعملية لا تقوم على التأييد الجماهيري، إذ يمكن أن تكون المصالح مختلفة بالنسبة لجماعات مختلفة. وإحالة المؤيدة للقبول والنجاح النهائي مثل هذا الشكل من التكامل أن يتم عبر مراحل، لأن الدول المشاركة منقسمة إيديولوجيا واجتماعيا. الأكثر من ذلك، قبول مثل هذا الشكل من التكامل يكون مربحا بشكل كبير إذا كان بين الجماعات المشاركة الصناعية، والسياسية، وتعطي مثل هذه الجماعات قيمة كبيرة للتشارك الأولي.

فنظرية الجماعة التي تقوم عليها هذه التوقعات والشروط قد تمت مناقشتها في كتاب 'ما وراء الدولة القومية Beyond the Nation State' الذي ألفه هاس Hass. إذ يرى أن فهم الجماعات كبنى اجتماعية، والمصالح الواضحة ولميزة وترجمتها إلى سياسة؛ ودورها التنظيمي الكلي (الجماعات) مقصور على احوائب الوظيفية والسياسية، وحياتها تساهم في النظام المسيطر وثقافة النظام.

لكن مفهوم نشاط الجماعة هذا لا يقتضي افتراض الخير العام أو المصلحة العامة، وإنما تعمل بشكل جماعي على القضايا الأساسية. فبدأ بطرحنا إلى لتعهد العام حول الإجراءات الخاصة بحل النزاع، نحدد أن التعهد هو نتيجة استمرار تفاعل الجماعات. كما أن هناك اتفاق حول وسائل إنجار الرفاهية، وليس حول محتوى القوانين والسياسات، ولا حول الوظائف اللاحقة. فافتراض تناغم الجماعات المتعددة المتنافسة في المجتمع القومي، مع الاتفاق حول وسائل حل النزاع ابداعي بالطرق السلمية، كانا سببا لتوجيه هاس الانتقادات إلى ميتراي Mitrany. فقد رأى هاس أن دافيد ميتراي أهمل دور القديون في توفير الإجراءات القانونية لتنظيم الاختلافات بين مفاهيم الرفاهية المتنافسة. هذا الدور ودور المؤسسات المصدرة للقوانين تفرض بناء على حلفية افتراض محدودية طبيعة نشاط الجماعة. لذلك، والطريقة الوظيفية الجديدة تعترف أن المؤسسات المركزية مع صناعة سياسة القوى لها دور حاسم لا بد من القيام به. ولابد ألا تلعب مجرد دور انفعول به أو المتأثر ولكن دور ترقية عملية التكامل، وإيجاد الحلول التي تحل لتراعات. سوف تؤثر فقط المؤسسة المركزية في التكامل السياسي إذا اتبعت السياسات التي تقدم تصعيدا في التوقعات والمطالب الخاصة بإجراءات لتكامل. إنما سياسة لا تجعل نشاط المؤسسات معززا للعناصر الأخرى، كعمله الكامل الأساسية، وبغیرات في سنوك العمل والعمال والجماعات الأساسية الأخرى، وإنما تقلل نحو التوحيد على حلفية الساعات الوظيفية السابقة من أجل وضع سياسة مشتركة وتحقيق مكاسب مشتركة. فجماعات الضغط ستشارك في الجو الفدرالي وبالتالي تضيق دفعا للتكامل.

بالطبع النتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها هي أن جماعات الضغط مثلها مثل الجماعات السياسية ستقوم بتأييد المؤسسات المركزية الجديدة والسياسات أو معارضتها بناء على حساب الربح. ليس "المصالحون الأوروبيون Good Europeans" هم المششون الأساسيون للجماعة الإقليمية التي تتنامى فيما بعد؛ وإنما عملية تكوين الجماعة يتحكم فيها من قبل جماعات التي لها

مجموعة من المصالح والأهداف، وراغبة وقادرة على تحقيق طموحاتها عبر الطرق فوق قومية عندما تبدو هذه الطرق ناجعة.

عند تحديد الموظفين المحدد لدور المهم للمؤسسات المركزية للجماعة التكاملية، كانوا من الواضح واعين بالحاجة إلى مبادرات حكومية أو شبه حكومية، وقيادة من أجل توفير توجيهات سياسية التي تحقق التكامل وتحل النزاع. لكن بتعديل نظره الجماعة الأساسية للسياسة، أصبح دور الحكومة هو خلق الاستجابة بدلا من التقوية والاستقلالية. ولذلك ستتجاوب الحكومات احرصية مع نفس الصغوط العامة المؤيدة للتكامل مثل المؤسسات المركزية نفسها. لأكثر من ذلك، النخب الحكومية سوف تندمج في عملية صدعة القرار المركزية وتزيد من درجة التماثل معها. وإدراك المصالح الوضعية يمكن ألا يتطابق دائما مع للسياسات المطروحة من قبل الجماعة ككل، وفي مثل هذه لأوضاع، هناك اعتراف أنه يمكن توقع السلوك الوطني الذي سوف يحاول أن يتملص من التزامات المعاهدة. ووفقا للدراسة التي أجراها عام 1957، يرفض هاس Haas إمكانية المقاومة من قبل الحكومات لتوسيع السلطة المركزية.

من ناحية أخرى، يعترف هاس أن هذه الافتراضات حول العلاقة بين مصالح الجماعات الاقتصادية، والحكومات والمؤسسات المركزية هي محدودة في تطبيقها. فقد وضع تحليبه في السياق الشرطي للاقتصاديات الصناعية، ووقع في شرك التعقيدات التجارة الدولية والمال، إذ أن المجتمعات التي تكون فيها المصالح الاقتصادية معبئة لمترقب السياسي والقنوات الضخمة بطموحاتها عبر الأحزاب السياسية؛ هي مجتمعات تتماشى مع المحب في المسافة وفق القيم الأساسية، لكن هذه المسافة تكون محكومة بعبول المعايير البرلمانية أو الديمقراطية الرئاسية. لذلك كان هاس مترددا قليلا في تطبيق تقنيات التحليل هنا في دراسة التكامل في ظل لباتو و المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي أو العلاقات الأميركية-الكندية.

وبناء على ذلك، يرى أنصار الوظيفة الجديدة أن لا المقارنة الوظيفية أو لفدرالية تصبح لنكامل الإقليمي كالوظيفية الحديثة، وسواء كانت الوظيفة

أحدية إستراتيجية أو نظرية تفسيرية: فإن مفعوها محدد بحالات وجود الشروط الخلفية الضرورية للتكامل الإقليمي.

فالنقطة الحيوية في الوظيفة المحددة هي أن المجتمعات المرشحة للتكامل هي اجتماعات المركبة، المتعددة أين تكون الحكومة هي مركز صراع الجماعة، وتوفر إجراءات توفير حلول هذه الصراعات، وبناء على ذلك يجد الإجماع حول قيمة هذه الإجراءات. فالمجتمعات هي في الحقيقة نظام كمي System Dominant وليس نظاما سياسيا فرعيا كليا Political-sub-system dominant. فالعملية التكاملية بين مثل هذه المجتمعات أحده في اتقدم سبب أن الحصة التكاملية الأولية تقوي مستوى جديدا من حساب المصلحة من قبل مثل هذه الجماعات. إنما تبحث عن العلاجات التكاملية، المنظمة على قاعدة التعدد الوطني لهذه العاية. فالمؤسسات الإقليمية تستجيب بنويًا لمثل هذه المصالح، وتقوي الخطوات التكاملية الجديدة. بمعنى خلق داخل الجماعة الحاجة إلى عملية التكامل الإقليمي.<sup>1</sup>

## 2- الانتشار: Spillover

مجموعة الافتراضات حول ديناميكيات التكامل المرتبطة بسوك لجماعات، والحكومات، والمؤسسات المركزية المطروحة عموما في الوظيفة الجديدة لخصت في مصطلح 'الانتشار Spillover'. بالنسبة لهاس يحدث الانتشار سبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذا المهمة نفسها توسعت. وأعاد ليندبيرغ Lindberg صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنها العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبط بمهدف معين، ويخلق وضعية التي يصبح فيها المهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا. فالعملية يمكن تصورها تعمل

(1) Ibid. pp.79-82.

بعده طرق. فالخطوة المفترضة في التكامل يمكن أن تعدّ شروط المنافسة بالطريقة التي تطالب بالقرارات السياسية المركزية الجديدة، سواء لتقويم ميزان المصاح استجابة للضغط أو بسبب تصور اخذ عند اتخاذ الخطوة، والأهداف الاقتصادية الأخرى متأثرة بالشروط التنافسية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أن لإجراء التكامل يمكن أن يكون على درجات، وفي شكل إعادة توزيع الفوائد، كما أن بعض الدول أو الجماعات يمكن تكون أوفر حظاً من غيرها. ونظ إعادة التوزيع، يمكن أن يكون صعب التنبؤ، وعلى بعض الدول الأعضاء يمكن أن يشكل صعوبة في الاتفاق وبالتالي يؤدي إلى تفويض مهمة التقويم إلى المؤسسات فوق قومية، وبالتالي ميل كبير لقبول مبادرات منظمات فرق قومية مثل لجنة الأوروبية للجماعة الاقتصادية Commission of the European Economic Community. فهذه الأفكار هي اقتراحات تساعد على تأسيس 'أساسي' واسواق 'Principles and Precedents' والنقاط الثورية 'Points' المسهلة للتفاوض.

هناك مظهر آخر للانتشار الذي استلزم نشاط الجماعة الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لتساعد التوقعات وتغير القيم في ظل وجود حجم معين من التكامل، وهو ما جاء في حديث ليندبيرغ Lindberg عن تسريع اتفاقية 12 ماي 1960. فقد شرح ليندبيرغ Lindberg ما هو حوهر في عملية التغذية الرجعة كما حددت من طرف ألمانيا الغربية. التغذية الرجعية تستلزم شبكة الاتصالات المنتجة للفعل كاستجابة لمداخلات المعلومات، ومتضمنة لنتائج فعلها في المعلومات الجديدة عن طريق تعديل سلوكها اللاحق. فقد وضعت معاهدة روما شروطاً لتسريع عن طريق تغيير الحدود الزمني. ولذلك لابد من تطوير الزخم الذي هو أعظم مما كان متوقعا، أو لابد من الضغوط الخارجية المهددة للنمو أو تكامل الاتحاد، فسيبيل وسرعة التقدم يمكن أن يكون ضابطاً لهذه التأثيرات المقابلة.



فمحاولة تنقيح هذه الافتراضات بهدف الوصول إلى 'المنطق المتمدد Expansive Logic' القاضي بأن لا بد من بلورة افتراض مؤداه أن بعض القطاعات هي أكثر أهمية من قطاعات أخرى وتمتلك إمكانيات كبيرة في الانشمار. من هذا المطلق اعتبر هاس Haas أن الوظائف التنظيمية أو المهام المسهمة في معظم عمليات التكامل في أوروبا، وأخذت بعين الاعتبار في عمل مجلس أوروبا، ومضمة حلف استمان الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية، ومطقة حرية لنجارة الأوروبية، وكذلك في الجماعة الاقتصادية، أشارت إلى أنه برغم من لسطحية، فإن لوظائف الاقتصادية كان لها التأثير الأعظم في عملية التكامل، بارغم من أن ليس كل المنظمات المتنافسة اقتصاديا كان انجماها جدا. وبدء على هذه لتجربة الأوروبية، يرى هاس Haas أن انتحصى في المهام الوظيفية يبدو مهما، لكن تحصى المهام هذا يمكن أن يكون حد تافها عديم يبقى خارج تيار توقعات الإنسان والأفعال الحيوية للتكامل. فالوظيفة ذاتحصر يجب أن تكون في نفس انوقف محددة ومهمة اقتصاديا بالنسبة للجماعات وعموم الناس. أم بالنسبة لموظائف غير الاقتصادية فإنه لا يتصور لها نفس قوة الدفع والتحفيز بعمية التكامل. فالوظائف الثقافية مثلا، ليست مرتبطة بشدة مع الشعور باحداث. واتعاون العسكري والدفاع يعرض قليلا من قوة الدفع لتكاملي يستاء عندما تكون العلاقات مدركة بين عباء الدفاع واناء الاقتصادي وتعهات الرفاهية. وفي هذا الإطار وجد اتريني Etzioni نفسه متفق مع هاس Haas لاحقا. ففي المستوى العالي لقوة دفع الانتشار الخاص بقطاعات محتفة من الأدنى إلى الأعلى، فقد وضع (اتريني Etzioni) في المستويات الدنيا خدمات الوظائف مثل التعاون الريدي، تحديد موحات، الإداعة، تعاون الشرطة؛ تبا، لمنظمات المتعاملة مع العمل؛ الصحة، والشؤون الثقافية؛ ثالث، لاتفاقات احمركية، المنظمات العسكرية، وراعا، الاتحادات الاقتصادية أو الأسواق المشتركة.

فالاختلافات بين القطاعات تحسب قطاعيا من خلال أهميتها بالنظر إلى علاقتها بمفاهيم الرفاهية؛ وقطاعيا من خلال درجة ارتباطها أو اعتمادها ابتداء مع القطاعات الأخرى. فقد لاحظ اترزيوني Etzioni أن القطاع العسكري معزول بشكل كبير ومستقل ما عدا عندما نكون هناك تعنت صناعية لأغراض عسكرية. إذ أن الوحدات العسكرية لدولتين تستطيع أن تكون متكاملة، وتنسق في خططها الحربية، وتشارك أساطيلها البحرية في الماورات المشتركة، وتكتف في تبادلها للمعلومات العسكرية، إلخ، بدون أن يكون لها تأثير على لقطاعات الاجتماعية. فقط عندما يصل التكامل إلى المستوى الأعلى في صناعة السياسة عندها يكون انتشار عظيم داخل القطاع السياسي، وعندها تنصب عمية التكامل بعض التكامل الحكومي. أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فله يؤثر على جميع المجالات الاجتماعية المستهلكين، المنتجين، لإدارة، أعمال، انزراع، الأعمال الصغيرة- ولذلك يميل إلى أن يكون له ارتدادات سلبية شديدة.

فقد قدم اترزيوني Etzioni رؤية نظرية وسوسولوجية تؤيد نظامه امتثامي. إنه أكثر وظيفية للجماعة الجديدة لتجميع وحداتها (تكامل) من 'التكيف' إلى 'القانونية أو المعيارية' أو العكس بالعكس في نموذج بارسونز التكيفي بالأظمة الفرعية الوظيفية. فكل التتاليات الأخرى هي أقل وظيفية. من ناحية أخرى نجد كل من دويتش Deutsch، هاس Hass و اترزيوني Etzioni قد بنوا تحليلهم على النمو الاقتصادي من أجل تفقيح مفاهيمي آخر لفكرة 'الانتشار Spillover'، وأعطوا خصوصية أكثر لبعد الزمن. إذ أن هناك تغيير واضح يرسم النظرية الصحيحة بين مستويين افتراضيين هامين لعمية التكامل. وتكون الخصوة الأولى مقبولة ويحتمل أن تتخذ بشرط وجود الحد الأعلى من الإشهار، وستكون مرافقة بأعمده التفاوض العالي والتشاور في نفس الوقت. ومن ثم تكون هناك منظمة مركزية ومفاهيم بدائية غير واضحة، وغير مجربة، وتعمل حكومات الدول الأعضاء والجماعات الوظيفية على التكيف لهذه الفعل

التعاوني. تم تكون الخطوات اللاحقة مخنفة في منطقتها الصريح. وبمجرد تلامي نطاق سلطة الجماعة وأهمية النشاط المركزي في التخصيص والتطبيق وزيادة اندفاع لأعضاء، يصبح لا بد من تعديل الافتراضات حول الانتشار Spillover المؤثرة في السياسات الجديدة. وستبقى السياسات الجديدة في تزايد إلى درجة أن يضيف إلى هيكل السياسة تقاليد عمل جديدة، لكن هناك نقطة نظرية والتي نالت أهمية جديدة وهي عملية التعزيز الذاتي. هذه النقطة يمكن تسميتها كذلك بنقصة "الإقلاع" Take-off وهو تشبيه بالطائرة عندما تقع من الأرض لا بد أن يكون لديها سرعه جديدة وقدرات نعبوية جديدة. ويعرف يثريوني نقطة الإقلاع بأنها تحدث عندما يصبح للعملية قدرا تركيا كافيا من قوة الدفع والاستمرار بنفسها، بمعنى، بدون تأييد الوحدات الخارجية غير العضوة. ويعرف كل من دويتش وهاس نقطة الإقلاع بدون الرجوع إلى فواعل حارجية كنقصة نبني عليها النخب السياسية الهدف التكاملي، فهي ارتفاع إلى عام المؤيدين المتحمسين لموضوع التكامل الذي يصبح هذا الأخير رحمة الداعي. بالطبع هناك عموص كبير حول المصطلح. فكما استخدمه دويتش وهاس يمكن تطبيقه على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والاعولا عندما تم التوقيع عليها، النقطة الأساسية بالطبع هي عند نتي النخب المهمة للهدف التكاملي. يلاحظ أن تعريف يثريوني يتطلب افراض أن النخب الخارجية تكون مسخرطة في العملية التكاملية. من ناحية أخرى يمكن أن يستخدم المصطلح في تقديم فكرة نظرية تتمثل في قوة الانتشار الذي يولد ضغوطا، تستلزم استثمارا مهما لأصول جماعات الاقتصادية الأساسية، ولتأثير بطريقة ما على 'مسطقتها' لمتدد Its expansive logic<sup>1</sup>.

## التفاعل بين دوافع النخب والانتشار:

وجد هاس Haas دليل التكامل في الدراسة التي قام به حول نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفلوآذ الأوروبية؛ وكذلك دراسة مشروع شومان Schuman Plan لعام 1950 الذي اقترح تأسيس جماعة لفحم ولفلوآذ واتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957، عبر الانتشار Spillover الناتج من تفاعل المصالح المتنافسة.

وعندما لم يكن هناك إجماع بين نخب الدول الأوروبية الستة الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآذ رمن تأسيسها، ولم يكن هناك عهد إيديولوجي واسع لمنظمة فوق قومية Supranationalism، كان هناك تقارب في المصالح الفردية قصير المدى الذي سمح لمشروع شومان لأن يكون أدنياً. وبالنسبة لكثيرة المصالح المستحصنة وفعالية المتحيز للفحم والفلوآذ في كل الدول الستة الأعضاء في جماعة الفحم والفلوآذ الأوروبية قد رحبوا بالمنظمة لأنها تؤدي بهم إلى الاستعادة من أسواقهم. وأيدت معظم الاتحادات الحرة المنظمة لأرب اتعدون على مستوى فوق قومي حسن من قوة تفاوضهم في مفاوضات الوضعية.

وبسبب وجود قضايا سياسية خلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزاً للنخب ليجت عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الستة الأعضاء في منظمة لفحم ولفلوآذ. فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتحادات الاشتراكية والمسيحية في تشكيل لوبي مترافق مع معارضيتهم من الدول الأعضاء، لأهم أدركوا أن مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق قومية المنظمة بالاقتصاد اصناعي. التي مصالح العمل فيها ثابتة ولها نفوذ مهم. فقد وجدت للنخب في كل دولة عضو أن التكامل الاقتصادي عبر المؤسسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر التقارب في الأهداف العملية دوافعاً لتوسيع التكامل إلى قطاعات أخرى غير الفحم والفلوآذ.

في الوقت الذي اتخذت فيه تغيرات في الوجه بين السحب غير الحكومية، فإن إدراكات النخب السياسية كذلك تتغير ليس بسبب تزايد نشاط جماعة المصلحة على مستوى فوق قومي، وإنما كذلك بسبب المشاكل الساجمة عن الاتفاق الأولي لإنشاء منظمة الفحم والفولاذ التي تتطلب استمرارية واتصال موسع واستشارة بين النخب الحكومية. ففي هذه المفاوضات، تتصرف السلطة العليا High Authority في جماعة الفحم والفولاذ كوسيط فوق قومي صادق، يصعد المصالح المشتركة بواسطة إنتاج حلول الصفقات السهلة التي تجمع بين إشباع المصالح إلى الحد الأقصى على المدى القصير وتقلص من المعاناة على المدى البعيد إلى الحد الأدنى. وتحقيق هذه الخدمة، فإن السلطة العليا High Authority تبيع مترلة عالية ومهممة، مادام أنها في مركز عملية التفاوض.

فما زلنا نرى من أن مفهوم الانتشار في الوظيفة الجديدة بدأ معززا بواسطة توسع النشاط التكاملي عام 1958 في الشؤون الطاقة الإدارية والاقتصادية عمومًا، إلا أن تطور الجماعات الأوروبية في هذا الوقت قد أثار العديد من المسائل حول افتراضات المقاربة الوظيفية الجديدة. فقد وجد في الدراسات التي أجريت حول نشاط جماعة المصلحة في الجماعة الأوروبية الاقتصادية أن إعادة توجيه الجماعات قد أخذ مكانًا، لكن حجم هذا الجهد ما زال موجهًا نحو الأهداف الوطنية، وأن جماعات المصالح قليلة كانت قادرة على الاشتراك في الإجماع فوق قومي حول القضايا السياسية.

فقد وجد عمومًا أن جماعات المصالح في الجماعة الأوروبية هي أكثر فعالية في العمل على المستوى الوطني بواسطة ممارسة الضغط على حكوماتها، ومع مرور الوقت أصبحت الدول الأعضاء تأتي إلى اجتماع مجلس الوزراء لإرساء سياسة الجماعة الأوروبية التي هي في الأصل صيغت عبر إستراتيجية التفاوض الوطني، وبعد ذلك تصبح هذه السياسة غير قابلة لتأثر من قبل جماعات المصلحة التي تعمل على مستوى فوق قومي. لكن بسبب توسع أنشطة وعصوية الجماعة "الأوروبية"، بدأ التحكم في القضايا يتدفق من أيدي وزراء

الخارجية إلى أيدي ورراء التجارة؛ الزراعة وما إلى ذلك، مما حقق نوعاً من لوبي فوق حكومي وتمي لسياس مع أو يكمل أنشطة جماعات لمصلحة الخاصة.

بينما تحربة الجماعات الأوروبية التي دامت عقدين من الزمن أثارت شكاً جدياً حول حمية انتشار التكامل الاقتصادي ليمتد إلى التكامل السياسي، فإن اضعف في المقاربة الوصفيه الحديدة هو أكثر جدية من ذلك. ففشل الدول الأعضاء في الحساعة الأوروبية في تحقيق التكامل في السياسة العليا بواسطة أدوات الانتشار اطلاق من التكامل الاقتصادي هو نتيجة للاختلاف حول الأهداف الوصة، والاختلاف في ظروفهم الوطنية، وضعف في توحيد القضايا الأوروبية المميزة.

فعلاية الانقطاع بين التكامل الاقتصادي والسياسي أدت بحوريف ناي إلى القول أنه يجب تعطيل العمل بمفهوم التكامل في العاصر الاقتصادية، ولسياسيه والاحتتماعية، ويجب أن يقاس كل عنصر من هذه العاصر بمؤشرات مناسبة (ندفق البريد كمؤشر للتكامل الاجتماعي مثلاً).

وقد قدمت مقارنة بديية من قبل كل من ليون لينبرغ وستيوردت شينجولد Leon Linberg & Stuart Scheingold، التي تتضمن فكرة أن التكامل السياسي يكمن في تحويل سطة صناعة القرارات من المستوى الوطني إلى المستوى فوق قومي في محالات السياسة المحتلعة، فقد اقترحا أن العملية اجماعية أو صدعة القرار فوق قومي يمكن أن تتمثل في:

- 1- إشباع الغاية الأصلية المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء (مثلاً تثبيت السياسة لرراعيه المشتركة في الجماعة الأوروبية الاقتصادية).

- 2- اتراجع عن الغاية الأصلية بسبب فشل اللوائح المشتركة المقبولة والسياسات في أن تكون متجة (مثلاً حالة إحقاق سياسة النقل في الجماعة الاقتصادية الأوروبية).

3 - توسيع 'الالتزامات التي وراء هذه الغاية المتصورة كما حدث عندما توسعت الجماعة من الفحم والصلب في منظمة الفحم والفولاذ الأوربية إلى الاقتصاد العام في الجماعة الاقتصادية الأوربية.

الافلت للنظر في هذه المقاربة هو تأكيدها على تحويل السلطة والشرعية من لدول الأعضاء إلى مؤسسات وإجراءات الجماعة، ومسحها الصورة المركبة لـ 'الإحز، والانكماش والتوسع في مجالات القصية المخسفة المقامة حول محاولات التكاملية. فالتأكيد على ما سماه هاس 'Haas 'بتحويل لسلطة استرعية Authority-Legitimacy Transfer' يكون شكل تقوم الدول استغلة بالتدز عن بعض سيادتها بدلا من تعبير ولاء النجبه إلى مركز جديد، الذي عمل الوصفية الجديدة للتأكيد عليه في طروحاتها الأولى. تعبر آخر في المقرره الوظيفية الجديدة والمتمثل في أنها أعطت اهتماما أقل للعلاقات بين النظام الإقليمي والعام الخارجي، وعوضت ذلك بالتركيز على أنشطة وطموحات النخب داخل المنطقة. فقد ركز عمل اميني إيتزيوني Amitai Etzioni حول التكامل الإقليمي على أهمية النخب اإحارجية في العمية، وفي حله 'جماعة الأوربية الاقتصادية فقد تبين أن الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي مورست من قس الولايات المتحدة قد عززت التكامل الأوربي إلى درجة أن تأيد لولايات المتحدة الأميركية لبريطانيا على اندخول في الجماعة لأوربية في عام 1962 كان مقابلا للرفض الفرنسي المطلق.<sup>1</sup>

### 3- سوابق الظروف الإقليمية Regional Background Conditions

تعني سوابق الظروف الإقليمية العوامل المؤيدة للتكامل التي تسبق وجود عملية التكامل أو تكون تمهيدا لها سواء تعلق الأمر بالنجارب والمحاولات التكاملية التاريخية أو تدخل الجغرافيا أو تدخل العوامل السوسيوسياسية. وهناك

(1) Michael Hodges, Ibid. pp 249-53.

عدد من المحاولات بدلت من أجل حساب "سوابق الظروف Background conditions"، هذه الحالات التي يمكن أن توجد التكامل بين الدول سوء توفير لدفعه لممكنة أو تعزيز إمكانيات إبحار الهدف. فقد قام كارل دويتش Karl Deutsch بأحد التحاليل الأولى، مستبضة من 14 حالة تاريخية مؤيدة للظروف. كل هذه المقدمات معبرة عن العلاقات بين الفواعل كالتماثل وعدم التماثل، الاعتماد المتبادل والتبعية، الاتصال والانسجام. فالجهود التي بذلت من أجل توسيع وتحسين الإطار التحليلي الذي طرحه كارل دويتش، كانت حول تغيير الأولويات لبائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الإقليمية الجينية والفواعل الأعضاء فيها.

فقد طرح كارل دويتش في تحليله، أن اختلاف الظروف يمكن أن يكون ميزة الاستراتيجية المحسنة للتكامل. ولتوسيع المعنى أكثر، فإن الضعف في بعض أعداد التوحيد يجب قلبها إلى توازن عملي بواسطة قوة حصة في بعد آخر. ومن محتمل أن يكون اكتشاف المفاتيح الممكنة للسبل اختيارية بواسطة تحقيق أمن الجماعة والاستقرار الواقعي المقدم من قبل الجغرافيا أو من قبل الوضع السياسي. الملاحظة البسيطة هذه الفكرة، ترى أن الاستراتيجيات المختلفة للتكامل يمكن أن تقوم على شروط مختلفة؛ إنه استخدم لفكرة مستمرة لتقييم الدراسات ذات العلاقة. ولذلك يجب أن ننحصر بالشروط المفترضة في مقاربات أساسية للتكامل؛ منها اعتبار رأي الوظيفية الجديدة القائل بأن لصناعة لمقدمة؛ والافتراضات المتعددة، هي أحسن العناصر المرشحة لسجاح التكامل، وحر، الافتراض القائل أن قدرة التكامل تتحقق بواسطة الهدف الطويل المدى من خلال أدوات الإستراتيجية المتدرجة، إنها مرتبطة بشروط انضامهم وتكوين الإجماع في الوحدات الأعضاء في التكامل، لكن نادرا ما نجد هذين العنصرين من الناحية العملية.<sup>1</sup>

(1) Ernst B. Haas, Ibid. p. 95



## ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه

قدم جوزيف ناي J. S. Nye محاولة إعادة تقييم الوظيفية الجديدة بما يجعلها أكثر فاعلية للتعميم في مناطق التكامل المختلفة من العالم. انطلاقاً من اعتقاد أنصار هذه المقاربة أنها هي أكثر ملاءمة لتحليل حالات التكامل (كالأسواق المشتركة التي أنشئت فيها مؤسسات مهمة أو تحقيق قوى السوق) من التحليل المهلهل للعلاقات البنيوية. إذ ليست كل المنظمات الاقتصادية اجهوية تسنرم قوى مؤسساتية أو ليبرالية مهمة. فمشاريع السوق المشتركة المستمعة تمثل هذه الشعبية اليوم هي أكثر تشاركية من السوق. لكن في أي حالات التي تتحقق فيها قوى السوق المهمة أو القوى المؤسساتية بواسطة جماعة من الدول يمكن أن نجد التناقضات التي تتج السلوك السياسي؟ هل صحيح أن الأسواق المشتركة لابد أن تتطور نحو الاتحاد السياسي أو تترق نحو التفكك وعدم التكامل؟ باختصار، ما هي ديناميكياتها السياسية؟

حالة توحيد أوروبا: اتخذ أرنست هاس Ernst B. Haas من القوى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في سنوات 1950-1957 كاستراتيجية مترابطة عرسية للوظيفية الجديدة الخاصة برحال الدولة، والمرتبطة بوضوح بالأحزاب وجماعات المصالح، ووضعها في مفاهيم نظرية بحيث كادت ثرية في تويد الدراسات في كن من أوروبا وفي مناطق أخرى. فقد نقح فيما بعد إرنست هاس Ernst B. Haas، وليون ليندبيرغ Leon Lindberg وآخرون الصياغات ومفاهيم الأكاديمية الأصلية للوظيفية الجديدة كما طبقت في أوروبا؛ وناقش كل من إرنست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتير Philippe Schmitter مقاربة التي مارانت في تطور ومن احتمال أن تكون نموذجاً أكثر قبولاً لتحليل المقارن.

لكن رغم من هذه التفتيحات، إلا أن المقاربة الوظيفية الجديدة مازالت تتضمن عدداً من الأخطاء التي تعكس جذورها في خمسينيات القرن العشرين.

لهذا السبب كانت المقاربة موسوعاً لانتقاد كبير (بما في ذلك الانتقادات من قبل أصحابها) والتساؤل حول استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل لمقارن في كل من سياق الأوربي المتغير وفي العلاقة بالمناطق الأقل تطوراً. ومع ذلك، فالمقاربة الوصيفية الجديدة الأكاديمية لها عدد من المزايا. فقد طوّرت مجال عمل نظري معقد للباحثين؛ إنها حددت العديد من المتغيرات المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدمت هذا العمل لمعالجة متغيراتها؛ وبالت قبولاً معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة، لمقاربة الخاصة بسياسة الأسواق المشتركة.

ويمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصحح غير خاصة بأوروبا لاستخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن إذا ما تم القيام بالمراجعات التالية:

- 1- إبقاء المتغير التابع أقل غموضاً.
- 2- فكرة السيل الواحد، للانتقال من الوظائف الشبه تقنية إلى الوحدة السياسية بواسطة أدوات الانتشار والقوى العاملة المحتملة الأخرى والسبل المتضمنة فيها.
- 3- إضافة أطراف سياسية أخرى.
- 4- قائمة شروط التكامل المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على عمليات التكامل في المناطق الأقل تطوراً.<sup>1</sup>

I. المتغير التابع. الغموض الذي ينف المفاهيم المستخدمة في دراسة التكامل أضحي معروفاً، وكذلك "السياسوية الآلية Automatic politization"، كمتغير تابع في نموذج إرنست هاس Ernst B. Haas وPhilippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في التأكيد على ما إذا التكامل الاقتصادي لحماة من الدول يؤدي "تياً إلى الوحدة السياسية؟ وهل يعكس اهتمامات الوظيفية الجديدة الأوربية لعقد خلي من الزم أكثر من

(1) J. S. Nye, «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-97.

لهذا السبب كانت المقاربة موسوعاً لانتقاد كبير (بما في ذلك الانتقادات من قبل أصحابها) والتساؤل حول استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل لمقارن في كل من سياق الأوربي المتغير وفي العلاقة بالمناطق الأقل تطوراً. ومع ذلك، فالمقاربة الوصيفية الجديدة الأكاديمية لها عدد من المزايا. فقد طوّرت مجال عمل نظري معقد للباحثين؛ إنها حددت العديد من المتغيرات المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدمت هذا العمل لمعالجة متغيراتها؛ وبالت قبولاً معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة، لمقاربة الخاصة بسياسة الأسواق المشتركة.

ويمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصحح غير خاصة بأوروبا لاستخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن إذا ما تم القيام بالمراجعات التالية:

- 1- إبقاء المتغير التابع أقل غموضاً.
- 2- فكرة السيل الواحد، للانتقال من الوظائف الشبه تقنية إلى الوحدة السياسية بواسطة أدوات الانتشار والقوى العاملة المحتملة الأخرى والسبل المتضمنة فيها.
- 3- إضافة أطراف سياسية أخرى.
- 4- قائمة شروط التكامل المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على عمليات التكامل في المناطق الأقل تطوراً.<sup>1</sup>

I. المتغير التابع. الغموض الذي ينف المفاهيم المستخدمة في دراسة التكامل أضحي معروفاً، وكذلك "السياسوية الآلية Automatic politization"، كمتغير تابع في نموذج إرنست هاس Ernst B. Haas وPhilippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في التأكيد على ما إذا التكامل الاقتصادي لحماة من الدول يؤدي "تياً إلى الوحدة السياسية؟ وهل يعكس اهتمامات الوظيفية الجديدة الأوربية لعقد خلي من الزم أكثر من

(1) J. S. Nye, «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-97.

## II. الفواعل والأهداف. في النموذج الأصبي لموظفية الجديدة.

الأطراف المهمة هي التكنوقراط التكامليون Integrationist-technocrats واعديد من جماعات المصالح الذين يدفعون الحكومات لإنشاء منظمة التكامل الاقتصادي الجهوي لتقريب الأهداف المختلفة. وتؤسس مثل هذه المنظمات على أساس درجة معينة من التعهد الأولي الذي يؤدي إلى تحرير قوى جديدة في مجال لتوازن، وزيادة تدفق المبادلات، ومطلب زياده عدد الجماعات الاجتماعية التي تركز تدريجيا نشاطاتها على المستوى الجهوي. فعملية لقوى أو الميكانيزمات بدورها تؤدي إلى سحير:

1 استجابة صناع القرار الحكوميين الرصيين لضعف المستمرة من قبل الجماعات المتوقعة للاحتفاظ بأرباحها من قطاع التكامل، والتي تهدف إلى عدم عاقبة التكامل، والموافقة على زيادة التحويل الأولي للسلطة لصالح المؤسسات الجهوية.

2 أنشطة الجماعه والولاعات الجماهيرية المتزايدة المتدفقة إلى المركز الإقليمي كاستجابات متزايدة للمصالح المتشعبة من قبل المركز الجديد، والتي في السابق كانت تشبع بواسطة الحكومات الوطنية. فالأثر الجوهري هو استمرارية العممية الآلية المؤدية إلى الاتحادات السياسية إذا كان هناك: (أ) شروط من اتعنية الرحمية النظمية بين الوحدات الوضعية، والتعددية الاجتماعية. وتدفقات عالية للتبادلات، والنحة التكاملية؛ (ب) الشروط الأولية المذكورة سابقا؛ (ج) الشروط الواجب توفرها في أسلوب صناعة القرار التكويفراطي ('عملية فوق قومية "Supranationality in practice")، وظهور التبادلات، والتكيفية من جهة الحكومات.

من ناحية أخرى، حالة تأثير شارل دبعول Charles De Gaulle على عملية التكامل الأوروبي أدت إلى مراجعة هذه النظرية وإضافة نموذج آخر لمفاعل السياسي الذي سماه بالمفاعل مع الأهداف أو 'المير-السياسي Dramatic-Political". فالقائد السياسي المير يستطيع أن ينصر على القادة

الآخرين: حتى في مثل الوضع الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبدلالي تحول عملية التكامل عن مسارها المتوقع.

ومسكلة القيادة في عملية التكامل ليست حالة من وجود استنوكقراط مقابل السياسيين أو الإدارة في مواجهة السياسة، ولست دائماً تستلزم الإثارة. إنها مسألة سيطرة أساليب سياسية مختلفة في أوضاع مختلفة وأزمان مختلفة. فالنكوقراط الذين يأتون من هيئات التخطيط ووزارات الاقتصاد، لعبوا دوراً تأثيرياً في تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والنفط (European Coal and Steel Community 'ECSC')، والسوق الأمريكية المركزية المشتركة ('Central American Common Market 'CACM')، ومنظمة للتجارة الحرة لأميركا اللاتينية ('Latin American Free Trade Association 'LAFTA'). وأسلوب النكوقراط السياسي مجاله اجماعة وقوته قائمة على تكرار التجربة. أما أسلوب السياسي فمجاله السوق (أو استوديو التلفزيون) وقوته قائمة على قدرته في تعبئة الرأي العام المؤيد له أو السياسي الذي أسلوبه يعتمد على النادي الرسمي أو الحزب الرسمي والذي قوته تقوم على القدرة على تعبئة تأييد للعبة العسكرية المافدة والمنظمات السياسية. هذه الماذج الأخيرة المتشحة أو المؤيدة للسياسيين تمثل إلى أن تكون حرس الأمن ومظاهر "جذب تقدير الدات Pooled Self-esteem" الخاصة بالحياة السياسية التي عرفها ستالي هوفمان Stanley Hoffmann — 'السياسة العليا High Politics'. إنهم يقومون بوظيفة مهمة وهي شرعة (أو بدمير شرعة) مخلف المواقف اللازمة في السكامل الإقليمي. من ناحية أخرى، يلعب السياسة النكوكراط دوراً مهماً في الاستجابة للمنطق الاقتصادي لتكامل والقيام بالسويات الضرورية لجعل العملية تعمل.

أخيراً، قائمة الأطراف المطلوبة يجب ألا تتضمن فقط الجماعات التي تدرك نفسها أنها تستفيد من التكامل ولكن كذلك اجماعات المعارضة لها، وجماعات الحيادية التي يمكن أن تعباً في جانبها. فكما طرح ليون ليندبيرغ وستيوارت شانقولد Leon Lindberg & Stuart Scheingold، يمكن

جماعات معينة، بواسطة الوظيفة أو بواسطة المنطقة أن تنبأ حلف توزيع المدافع المرافقة للتكامل. وبالرغم من أنهم يمكن ألا يعارضوا التكامل إذ لم يعوا علاقة متساكنهم بالسوق المشتركة، إلا أنهم يمثلون المسكلة الكمية. وفي الأخير يجب أن نضيف فئة قادة الرأي العام الذين يخفون حدودا وسعة أو ضيقة شرعية للمشاريع التكاملية. ففي بعض الحالات، عندما يصح التكامل قضية نتحاسة، يخلق قادة الرأي تأييدا معينا أو معارضة معينة لمشاريع التكامل.

فهي النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة، المتطور عبر الزمن، أشار العديد من الملاحظين إلى نقطة السياسة، وتراجع الإيديولوجيا، وتنامي الاهتمام الشعبي بالرفاهية. وعندما كانت السياسات الخارجية منحرفة تماما في الحرب الباردة في الثنائية القطبية، كانت استجابة صناع القرار الرضين للمسطق الاقتصادي التكاملي عالية عند افتراض وجود الزيادة الاقتصادية. فقد كان التفكير حول إمكانية تجاهل السياسة التكنوقراط انتخاب أو تأييد سياسيين لهم وإمكانية تشكيل روابط بأي منظمة إقليمية قوية بشكل ستتجاوز العجلة أي واحد لتغيير النموذج الاقتصادي.

هناك كذلك تزامن ممكن بين استجابات تأثير عملية القوى وحفاظ على الوضع القائم. فإذا لم تكن عملية القوى قوية جدا، يمكن أن يفضى لقادة السياسيين التسامح مع عائق اللعب معهم بدلا من مواجهة ما يبدوا هم من وجهة نظرهم تكاليف سياسية للتغذية الرجعية السلبية أو الإيجابية. وإذا لم تكن ضغوط الجماعة جد قوية (العامل الذي سيتغير مع قوة التعددية) وإذا لم يكن الرأي العام شديدا في اتجاه واحد أو آخر، فإنه سوف يكون رد الفعل الطبيعي بصاع القرار القائمين بدور حراس الأمن ووظائف الحفاظ على هوية الدولة سوك الطريق الوسط في الوضع القائم.

فإذا لم تتوفر الحالات السابقة، أو إذا لم يكن القادة الذين لهم شرعية سياسية هم أنفسهم لديهم تفضيلات قوية للتكامل أو ضده، فإنه سيكون هناك تغذية رجعية سلبية أو إيجابية للمنظمة الإقليمية. والتغيرات السريعة أو الدرامية

في القيادة ستعامل كمتغير دخيل. فهي ضوء التجربة الأوربية بحد الأرملة الاستعمارية الفرنسية قد أفرزت قيادة جديدة بنظرة تقليدية لأهمية سيادة الدولة (شرون ديغول)، هذا التغيير غالبا ما يرافق الحركات السياسية ذات النظرة ايمينية. كذلك بالنسبة للحركة الثورية اليسارية التي تأتي بقيادة جديدة التي تتعهد باستخدام الدولة والتخطيط لإعادة بناء المجتمع، يمكن كذلك أن يكون لها تأثير وطني كبير.<sup>1</sup>

**III. الميكانيزمات العملية.** هناك تباين واسع في الأسباب التي يمكن أن يكون محتاحا إليها لوضعها في الاعتبار عند إنشاء منظمة اقتصادية جهوية. فمن بين أهم هذه الأسباب ظهور نحة إصلاحية جديدة مع زيادة في الأهداف الاقتصادية المتنامية مع مصامين الرفاهية المحددة لحجم السوق، والظروف في البيئة الخارجية التي تضغط على كل من الرأي العام والقادة السياسيين الشرعيين بالإفناء السياسي أو الانتفاخ من إدراج الهوية الإقليمية في التشكيل المؤسساتي. فافندف المتوخى بالنسبة لموطعية الجديدة هو الكشف عن القوى التي تنبثق عن إنشاء منظمة جديدة وتمارس الضغط على صناع القرار من أجل الاستحالة التكاملية أو للتكاملية. بمعنى التساؤل عن الميكانيزمات العملية التي تنبثق عن إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية؟

فكما رأينا، النموذج الأولي للوظيفية الجديدة قدم أربع ميكانيزمات عممية أساسية التي نبيع إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة:

- 1- الروابط الوظيفية الجوهرية للمهام.
- 2- زيادة التدفقات أو التبادلات.
- 3- دراسة الروابط والتحالفات.
- 4 جماعات الصعط الاقتصادية، بما في ذلك الجماعات المشكلة على المستوى الإقليمي.

(1) Ibid. pp. 799-803.

إلا أن العمل اللاحق من قبل الباحثين الآخرين يقترح أن هناك على الأقل ثلاثة ميكانيزمات عملية إضافية التي يمكن أن تظهر أو تكون مسجلة على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية وهي:

5 توفر الأطراف الخارجية.

6- لإيديولوجيا الإقليمية واستداد أخوية الإقليمية.

7 التنشئة الاجتماعية للنخبة.

مما سبق، يمكن أن تقسم الميكانيزمات العممية وفق تحرير أو إزالة حواجز لدولة على اتدفق آخر للبضائع والعوامل التي تخلق من جراء تأسيس المؤسسات لإدارة. وسواء استطاع صناع القرار تجاهل ضغوط القرارات التي خلقتها عممية الميكانيزمات أو سيجرون على القرارات التكاملية أو عدم التكامل، سيعتمد كل ذلك على قوة الميكانيزمات العملية. باختصار، الاعتماد على سرور معينة، والميكانيزمات العممية يولدان صعوبا كبيرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية أكثر منها إيجابية على عملية التكامل.

فقوة العهد الأولي المعبر عنه في تعهدات الاتفاقية حول التحرير وفي المؤسسات المنشأة، متأتبة من قوة الميكانيزمات العممية التي خلقتها، بالإضافة إلى ذلك، تفاعل الميكانيزمات مع بعضها البعض في كل طريقة كتعزيز أو إلغاء تأثيرها الخالص على صناع القرار السياسيين. فمثلا، ظهور التبادلات والروابط الجوهرية يمكن أن يؤديان إلى زيادة تنشئة النخبة ودراسة الروابط. من ناحية أخرى، التورط العالي بالأطراف الخارجية في عملية التكامل يمكن في بعض الأحيان أن يبغي المطالبة بالإيديولوجية الوطنية. وفي ما يلي تفصيل الشروط العملية للتكامل:

أ - الترابط الوظيفي للمهام Functional Linkage of Tasks. بساء باستمرار تطبيق مفهوم الانتشار لتغطية أي إشارة حول زيادة التعاون، وبالتالي سب قيمته التفسيرية. فبالرغم من أن الصياغة الأصلية كانت عامضة على نحو ما، إلا أن إرنست هاس Hass قد استخدم المصطلح لتغطية كل من الروابط



المسركة بين المشاكل التي تظهر في حاصيتها التقنية الجوهريّة والروابط المنشأة بتعمد أو المبالغ فيها من قبل الأطراف السياسية (ما يمكن تسميته 'بلاستشار' المهدب Cultivated Spillover"). فبالرغم من هذه المشاكل والتأثير الأقل لقوة ، فإن الإدراك بعدم التوازن المنشأ بواسطة الاعتماد المتبادل الوظيفي أو الروابط الجوهريّة للمهام يمكن أن تدفع بالمواعل السياسية إلى إعادة تحديد مهامهم المشتركة. أو كما يرى ولتر هالستين Walter Hallstein ، أن المستوى المادي حقق السكامل بدفعنا بقسوة من خطوه إلى خطوة، ومن مجال إلى آخر.

فمثلا، بعد تخفيض الحواجز الجمركية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) European Economic Community ، فإن هوامش ربح الشركات ومواقعهم التنافسية كانت متأثرة بقوة بواسطة الأنظمة المتباينة لضرائب، وهذه حقيقة أدت بدور الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) إلى تبني نظام مشترك لحساب الضريبة واقبىمة المصاعة. وعندما بدأت التكاليف الفرنسية في الزيادة بانظر إلى تلك الموحودة في الجمهورية الفدرالية الألمانية (ألمانيا الغربية) بـ 3 % سنويا (مثلا، التضخم في فرنسا كان أعلى من نظيره في ألمانيا)، فإن النتيجة الأولية كانت لأزمة مالية في نوفمبر 1968 وفرص إجراءات فرنسية مقيدة لتجارة من أجل حمايه ميران مدفوعاتها. وعلى المدى الطويل كانت لتنتجة إقاع الحكومات بقور الحصة المقترحة من قبل لجنة الجمعيات الأوروبية حول تنسيق السياسات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. وفي الررة الفوائض المتولدة من نظام التسعيرة المشترك دفع بالحكومات نحو سياسة بنائية مشتركة.

وعندما خفضت دول أميركا الوسطى الحواجز الجمركية وحدثت نفسها مخرة على تبني سياسة مشتركة متضمنة تقدم حوافز من أجل جذب المصاعة لأجسية في مجالات معينة من سوقها الكبير. وفي إفريقيا الشرقية، وجود خدمه سكة الحديد المشتركة أدى بثلاثة دول إلى دراسة التنسيق في النقل البري. وتجدر الإشارة إلى أن مثل قوى العمل هذه موحودة في الاقتصاديات التخطيطية أيضا. من جهة أخرى يرى فريدريك برايزر Frederick Pryor أن صعوبات

إنجاز شراكة تجارية داخلية متماسكة داخل مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة Council for Mutual Economic Assistance (CMEA) دفعت بالأطراف إلى الانتباه إلى إمكانيات التنسيق من أجل الإنتاج ككتلة، وتحمس ذلك في ريدة مجال أنشطة (CMEA).

فعادة تحديد المهام لا يعني أنه يحتاج إلى زيادة درجة المهام المشتركة، لأنه يمكن أن تكون الاستجابة سلبية. وإذا السروط التكاملية لم تنتج عن الخبرة الإيجابية لتحالف الكبير للأطراف، فإن العقبة الناجمة عن عدم التوازن يمكن أن تُقهر بواسطة فك الارتباط الأصلي. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الحلول الوطنية لأزمه الفحم في عام 1958 في دول المنظمة الأوروبية للفحم والفلزات ECSC، وعزلة سوق الزراعة الفرنسي وألمانيا الغربية بعد التعديلات في القسم اجارية في عام 1969، أو تحطم العملة المشتركة في إفريقيا الشرقية في عام 1966. فإذا هذا الارتباط سبب الانتشار، يمكن كذلك أن يسبب التراجع في مستوى التكامل الدولي.<sup>1</sup>

ب- ظهور المعاملات التجارية Rising Transactions قد أدت مبادرة مشروع التكامل الإقليمي إلى ظهور استجابة غير متوقعة من قبل القوى الاجتماعية الناجمة عن ظهور المعاملات التجارية الكبيرة (التجارة، حركات الأموال، الاتصالات)، فإن الفواعل السياسية:

- 1 يمكن أن تواجه تحمل أعباء ثقيلة الخاصة بالمؤسسات التي أسسوها للتعامل مع مثل هذه المعاملات ومع الحاجة إلى تقليص هذه المعاملات؛
- 2- أو محاولة التعامل معها عبر الإجراءات الوطنية؛
- 3- زيادة قدرة المؤسسات المشتركة التي أسسوها.

(1) Ibid pp 804-05.

وبالتمعن في الأمر، فإن هذا يختلف عن الانتشار كما حدد سابقا عندما لا تتردد الديناميكية من عدم التوازن الناتج عن قطاع الكامل في نظام الاعتماد المبادر الرضيفي، ولكنه أقرب إلى نظرة أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni الذي يرى أنه يرداد حجم الأنبوب كلما زاد حجم التدفق. بمعنى آخر، ظهور المعاملات التجارية لا يحتاج إلى أن يؤدي إلى اتساع مهم في مجال (صف من انهاء) التكمّل ولكن يمكن أن يؤدي بدلا من ذلك إلى اشتداد القدرة المؤسساتية المركزية للقيام بمهمة معينة.

وسواء كنت للمغذية الرجعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية أثر إيجابي أو سلبي على التقدم نحو الاتحاد الاقتصادي فإنه مرة أخرى يتوقف ذلك على التعيينات في الشروط الدنيا.<sup>1</sup>

ج- دراسة الروابط وصياغة الاندماج Deliberate Linkages and Coalition Formation. تقوم صياغة الاندماج على ما يسمى بـ 'الانتشار المهذب Cultivated Spillover'. عني عكس 'الانتشار الخالص Pure Spillover' الذي تأتي فيه القوة الرئيسية من الإدراك المشترك لدرجة التي تكون المشاكل هي الكسب البيئي الذي لا مفر منه في الاقتصاد الحديث، والمشارك المتعمدة مرتبطة ببعضها البعض في الصفقات الشاملة لا على أساس الضرورة التكنولوجية ولكن على أساس الإسقاطات السياسية والإيديولوجية والإمكانيات السياسية. وتأتي بعض المبادرات بهدف الرعية في الاستعادة من الفرص الجديدة. وتأتي مبادرات أخرى في صياغة الاندماج نتيجة اهتمام لسياسيين بحاجة إلى تحقيق توازن المافع في مشروع التكمّل. كذلك يجب البيروقراطيون الدوليون دورا مهما في صياغة الاندماج بواسطة طرح الاقتراحات المرتبطة بالقضايا وبواسطة التصرف كوسيط صادق أثناء المفاوضات.

في هذا الإطار، هناك مثالان محتفظان في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، الأول يتمثل في الاتفاقية الشاملة لعام 1960 التي أحدثت خفضا في

(1) Ibid pp. 805-06.

الرسوم الداخلية لإرضاء أولئك التواقين إلى تقدم السوق المشتركة وفي نفس الوقت تحفيز الرسوم الخارجية لإرضاء أولئك المهتمين بفقدان التجارة الخارجية. على العكس من ذلك في المثال الثاني: في عام 1965 لم تنجح اللجنة الأوربية للجمعيات في اقتراح الاتفاقية الشاملة لأسعار الزراعة المؤيدة لفرنسا، ولم يكن هناك نجاح لوسيلة الاتفاقات الشاملة حتى اجتماع قمة لاهاي في ديسمبر 1969. بمعنى آخر، السطاط البيروقراطي يمكن كذلك أن يؤدي إلى التقييد البيروقراطي عندما لا تكون الاتفاقات الشاملة مرتبطة بالسياسيين.

كما يمكن للبيروقراطيين والسياسيين الإقليميين أن يدرسوا تفاصيل التشريع ووضع معها اتفاق شامل وبالتالي توسيع نطاقهم بتأييد موقف معين. نفس الشيء يمكن أن يحاولوا (السياسيون والبيروقراطيون) إضمار الأطراف أو الجماعات المنتفعة لأن ترويج بواسطة التمثال مع المشروع، وتصب هذه الجهود في بناء تحالف من أجل تأييد معين يمكن أن يكون له أثر سلبي، لكن إذا أصبح المشروع متمشياً حذاً مع جماعات معينة فإن المشروع يتحول إلى نجاح سياسي. فانقلاب انقصر في هولنداس وغواتيمالا لم يؤثر في السوق المشتركة للأميركا الوسطى، لكن الثورة الاجتماعية في إحدى هذه الدول سوف تؤثر على وجه التقريب. نفس الشيء إذا مشروع التكامل كان شديد التطابق مع التأييد من قبل جماعته معينة (مثلاً رجال الأعمال النصارى في إفريقيا الشرقية) فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى التقييد من المطالبة بالتوسع التطايفي. أخيراً، الاعتماد على تحالف معين من أجل تأييد التكامل يمكن أن يعطي تلك الجماعة قوة الفيتو على الخطوات الطويلة نحو الاتحاد الاقتصادي، خاصة في الأوضاع غير المؤيدة لشروط التكامل.<sup>1</sup>

د- التنشئة الاجتماعية للنخبة Elite Socialization. مبادرة مشروع التكامل تخلق فرصاً لكل من صناع القرار الذين يحضرون الاجتماعات وثنائ البيروقراطيين في المؤسسات الإقليمية لتصوير الروابط الشخصية والشعور

(1) Ibid. pp. 806-07.

التعاوني الممكن. فقد ركز كل من ليو لينبيرغ ونورانس شيمان Leon Lindberg and Lawrence Scheinman انتباههما على الاتصالات المتزايدة لسياسيين، واسيروقراطيين الوطنيين، ولجنة البيروقراطيين عبر الاجتماعات المختلفة ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ووضعوا في الاعتبار أعمال الممثلين لدائمين ومجلس (EEC) وأيضا وضعوا في الاعتبار اجتماعات وررء الاقتصاد في أميركا الوسطى؛ وتوصلا إلى نتيجة مفادها أن كل هذه العوامل أدت إلى نمو شعور بالهوية الجماعة بين أفراد العمل داخل هذه المنظمات.

كما أن لاتصال السطح عن التنشئة السياسية أو التنشئة البيروقراطية لصناع القرار الذي لا يغير شروط التكامل السببية؛ سببه عرلة معظم أصراف السكامل عن التأثير السياسي. وهذا مستوحى من تجربة البيروقراطيين في أوروبا، خصوصا في بروكسل وباريس وبون. الأكثر من ذلك؛ أنه من الممكن أن الاتصالات الإيجابية الناتجة عن وجهة نظر الفرد يمكن أن تسبب استجابة سلبية من قبل القادة غير المستقرين الذين يريدون الاحتفاظ بعزة شعورهم.

إذن أحد الأسباب التي تجعل التنشئة الاجتماعية لسحبة على وجه التحديد ميكانيزم عملي مهم هو أنها تمس أحد الجماعات التي غالبا هي أكثر مقاومة لفقدان التحكم الوطني؛ على اعتبار أن الكثير من البيروقراطيين في الحكومات الوطنية يشعرون بفقدان القوة بسبب تحول الوظائف إلى المركز لإقليمي. وبالتالي التنشئة الاجتماعية لسحبة تجعل البيروقراطيين المنحرفين في لعملية الإقليم في السجاء أو في الأمانة الإقليمية، يتعمسون عن طريق انعمل وبالتالي يكون التمييز بين البيروقراطيين الإقليميين والوطنيين غير واضح من حيث الأداء الوظيفي أو من حيث التأيد لتكامل الدولي.

فمثلا أحد أهداف اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية Economic Commission for Latin American (ECLA) ولاحقا بنك التنمية والتبادل الأميركي Inter-American Development Bank ومعهد تكامل أميركا

اللاتينية Institute for Latin American Integration هو 'استخدام برامج لتدريب خلق جماعة قوية من البيروقراطيين الوطنيين المؤيدة لتكامل. وعصم التقديرات لحجم هذه الجماعة المدربة تتجاوز 9,000 شخص. ونتيجة لهذه العملية أصبح ما يسمى في أميركا الوسطى بـ 'مافيا التكامل Integration Mafia' المكونة من مئات الأشخاص الذين يعملون من وقت لآخر مع مؤسسات التكامل. لكن لا بد من الإشارة إلى إمكانية المبالغة في تقدير أهمية ودور هذه الاتصالات وعمليات التنشئة الاجتماعية للنخب، ولديين على ذلك أنه عندما انظم كل من الأمين العام السابق للجنة الاقتصادية لأميركا لللاتينية (ECLA) والأمين التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة لأميركا لللاتينية (LAFIA) إلى حكومتيهما الوضيتين لم ينحكما في خلق سياسات تكاملية.<sup>1</sup>

#### هـ- تكوين الجماعة الإقليمية Regional Group Formation.

أسس فيما مضى مشروع التكامل الإقليمي الذي يمكن أن يعصم كعصر حداث للجماعات احصاة لحق تماذج متعددة من المخططات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية لتأثير وحماية مصاحها المشتركة على المستوى الإقليمي. فبالإضافة إلى أن تحول النشاط السياسي نحو المستوى الإقليمي يمثل المصدر المحتمل لضغط الإقليمي على الحكومات الوطنية، فإن هذه التجمعات غير الحكومية كذلك لها تأثير في النشئة الاجتماعية للنخبة. فبحلول عام 1965 كان هناك 231 مكتب إقليمي للشركات التجارية والمالية و117 شركة زراعية إقليمية. تمكنتها في بروكسل. نفس الشيء هناك نمو كبير لمنظمات غير الحكومية الإقليمية في أميركا الوسطى عندما تكونت السوق المشتركة. ويظهر كذلك دور هذه التجمعات في أزمة عام 1969، عندما أصدرت كل من المغرب التجارية الفدرالية والمركز الأمريكي للصناعة بيانات تدفع عن السوق المشتركة.

(1) Ibid. pp 807-09

لكن عموماً تبقى هذه المنظمات غير الحكومية الإقليمية ضعيفة القوة. لأن ففي العديد من حالات تميل نماذج المصالح المتجمعة على المستوى الإقليمي نحو العمومية الشديدة، مع بقاء خصوصية أكثر للمصالح والبنى على المستوى الوطني. فمثلاً، بالرغم من وجود أمدات الاتحاد التجاري الإقليمي في بروكسل، إلا أن فكرة المفاوضات الجماعية على المستوى الأوروبي خلق السوق الأوروبية م تتم بسبب الانقسامات في حركة العمل وكذلك بسبب أهمية لقوة الحكومية الوطنية في المفاوضات الجماعية. وبالرغم من أن اللجنة الأوروبية قد اتخذت خطوات لتشجيع المنظمات الزراعية والصناعية مثل اتحاد الصناعات لجماعة الأوروبية Union des industries de la Communauté Européenne (UNICE) و لجنة منظمات الحرفيين الزراعيين Comité des Organisations Professionnelles Agricoles (COPA) بواسطة التشاور معهم رسمياً بدلاً من التشاور مع المنظمات الوطنية. إلا أن مصدر القوة المهم للجماعات المصالح ماراً باقياً على المستوى الوطني.<sup>1</sup>

و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية Ideological-Identitive Appeal.  
هناك رغبة مشتركة بين الجماعات الصغيرة لتتغني أثر الجماعات الكبيرة دائماً وتصبح أحد العوامل المؤدية إلى مبادرة مشروع التكامل الإقليمي. فيما مضى أسست انضمامه الإقليمي بواسطة وجود رمزي وأيضاً بأفعال رمزية (مثلاً، جهود لجنة هالباستين Hallstein Commission: خاصة قبل 1965)، لكن يمكن أن ينصاعف هذا المعنى بالجوء إلى الهوية. فأسطورة الاستمرار والاحتامية هي مظهر مهم للاحتكام إلى الهوية الإيديولوجية. والمعنى القوي والكبير للاستمرار والبطانة بالهوية هو أن هناك إرادة أقل للجماعات المعارضة التي تحتاج مشروع التكامل. فالسياسيون في الهندوراس وكوستاريكا غير متحمسين لإيجاد التكامل وبالتالي هي ذريعة لمهاجمة طريقة سير السوق بدلاً من المفهوم ذاته.

(1) Ibid. pp. 809-10.

وفي بعض الحالات معنى الاستمرار وقوة الاحتكام إلى الهوية يمكن أن يساعد جماعات أو الحكومات على التسامح مع خسارة قصيرة الأجل أو معاناة تفلان في قيمتهما عن ربح دائم. كما أن أسطورة الاستمرار القوي تتجسد من خلال استثمار رجال الأعمال على قاعدة السوق الكبير وبالتالي جعل الأسطورة حقيقة في شكلها الملموس، كما حدث في الأيام الأولى للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) من ناحية أخرى. مجرد وجود المنظمة يمكن أن يعمل كرمز لإشباع حاجات الشعب، وأن أفعال المنظمة تحت الشروط المختلفة يمكن أن تضاعف واقعياً المنافسة كما يرى شارل أندرسون وعلي مازروي Charles Anderson and Ali Mazrui أنه حدث ذلك كنتيجة للاتصالات الاقتصادية في منظمة التجارة الحرة للأميركا اللاتينية (LAFTA) وفي اسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية East African Common Market (EACM). "حيراً، إذ كان هناك نمواً مؤثراً للاحتكام إلى الهوية، فإنه يمكن أن يسبب استجابة سلبية على الطرف غير الآمن من القادة القوميين، خاصة في ظل ظروف غير مؤيدة لهم."

#### ي- إشراك الأطراف الخارجية في العملية Involvement of External Actors in the Process

الصياغة الأصلية للتوظيف الحدية م تعبر اهتماماً كاملاً لدور الأطراف الخارجية في عملية التكامل بالطبع كرد فعل على الفدراليين الذين بالغوا في التأكيد على ذلك، وبالطبع في عتب تعبر في الوضع في أوربا ومن صياغة المقاربة. نحن الآن وراء مستوى الانتقاد الأولي عندما نستطيع الحديث عن "الحفاريين" أو العوامل الخارجية بالمفهوم العام، فناء على التمييز بين العوامل الخارجية الفاعلة والمفعول بها (تلك العوامل الصعبة الواسعة غير متأثرة بالعملية المتغيرة مع أولئك الذين يمثلون الفعل المدروس من قبل الأصراف الخارجية المتأثرة بواسطة خلق مخطط إقليمي)، أدرجت إدراكات

(1) Ibid p. 810.



لطرف الإقليمي للموضع الخارجي كأحد الشروط التكاملية، والاهتمام بمشاركة الأطراف الخارجية في مشروع التكامل كميكانيزم عملي.

يمكن لعملية التكامل أن تستلزم أطرافاً متعددة، بما في ذلك الحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية الأخرى، والصواعق غير الحكومية الأخرى كالشركات الدولية. فمثلاً: وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية United States Agency for International Development و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية United Nations Economic Commission for Latin America كلاهما لعبا أدواراً مهمة في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. كما لعب تأييد الحكومة الفرنسية دوراً مهماً في المنظمات دون الإفريقية المستعمرة من طرف فرنسا مثل منظمة الشراكة الإفريقية المدعشقرية Joint African and Malagasy Organization (OCAM)، والاتحاد الأحمر كمي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى Union douanière et économique de l'Afrique central (UDEAC)، ومجلس التفاهم Conseil de l'entente. كما لعبت انشركات غير الأهلية أدواراً مهمة في أخذ امتيازات فرص السوق الكبير لمنشأ من قبل كس من الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) ومصمة اتجارة لخرة لأميركا اللاتينية (LAFTA).

وتسرك بعض الأطراف الخارجية أن مصالحها تتأثر عكسياً بواسطة عممية التكامل، ويصبحون متورطين في طريق سلمي. ويمكن أن يحدد هذا الأثر السلمي في جزء منه بواسطة بعض الشروط التكاملية، لكن عن طريق العوامل الخارجية التي من تحتمل أن تكون محددات مهمة. من ناحية أخرى، الإشرار الكبير الإيجابي لعوامل خارجية يمكن كذلك أن ينتج أثراً سلبياً في الحالات التي تعضهم حق الفيتو على الخطوات التكاملية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 811-12.

## شروط التكامل

بعد الخديث عن بناء التكامل ومكانيزمات إحازه في مناطق مختلفة من العالم، ذهب جوزيف داي للحدث عن محدد آخر لنمط الاستجابة التكاملية وهو مجموعة الشروط التي يحددها في إمكانية التكامل في المنطقة. هذه الشروط تترفق مع الاستجابات الإيجابية للضغوط المتولدة من الميكانيزمات التكاملية. كما يؤثر كذلك التعهد الأولي القوي في الاتجاه نحو التكامل، وبالتالي قوة عملية المكنائزمت. فقائمة الشروط المكونة للإمكانية التكاملية في المنطقة تقوم على القائمة لمنقحة لكل من هاس وشميتتر Haas and Schmitter لكن مع بعض الحذف والإضافات وإعادة الصياغات من قبل داي.<sup>1</sup> ويمكن تصنيف الشروط التكاملية لداي في النقاط التالية:

### الشروط البنائية المؤثرة في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل والناتج التالي

لشروط البنائية المؤثرة في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل والناتج التالي لعممية القوى التي تتنوا مبادرة مشروع التكامل الاقتصادي هي كما يلي:

1 التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات SYMMETRY OR

ECONOMIC EQUALITY OF UNITS. هذه إعادة صياغة هاس وشميتتر Haas and Schmitter 'الحجم الاتحاد في سياق وظيفي معين'. ويبدو لأول وهلة أن هذا الشرط منقوص لفكرة "مناطق القلب"، التي ترى أن وجود دول أعضاء في مشروع التكامل غير متساوية الحجم يمكن أن يكون شرطاً مساعداً لعممية التكامل. فقد ذكر كن من كارل دويتش واميتاي إيتزيوبي ووبراس

(1) Ibid. p. 814.

روزات Karl Deutsch and Amitai Etzioni. Bruce Russett أن ليس هناك نظرية حد مفعنه أو دليل حول التكامل الدولي يشير إلى أن الأعضاء المتوقعين في وحدة جديدة يجب أن يكونوا في نفس الحجم.

كما يرى آخرون أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون نوحا بين الشركاء المتساوين. فالميل المفترض للصاعده نحو التجمع للاستفادة من لانفصادات الخارجيه المتطورة، ودخول صاعات هذه الاقتصاديات إلى لدول الأقل تطورا قد يعود عيها نتائج سسية لا تقل عن جدب لموارد الأولية نحو الدول الغنية. والمناز الذي يطرح في هذا المقام باستمرار هو النتيجة المضرة لاتحاد شمال إيطاليا مع جنوبها في القرن التاسع عشر.

هناك العديد من النقاط الخديرة بالذكر التي تشير إلى الخلاف اضرى اوضح حول دور حجم الدولة في نظرية التكامل. أولا، إنه يتلشى في وحه الصياغة الدقيقة لما يسمى بالتكامل. إذ أن ما يمكن أن يكون صحيحا لأحد نماذج التكامل (مثلا التجارة) يمكن ألا يكون كذلك لآخر (مثلا الاتحاد السياسي). فمشاكل تباين الحجم كانت كاربية على مضمة التجارة الحرة لأمر كا اللاتينية Latin American Free Trade Association، لكنه لم يوقف قيده سرديبيا في إنشاء وصيانة المؤسسات المشتركة في إيطاليا في مواجهة إدراك النخبة لهوية الوطنية وصمم النظام الدولي في القرن التاسع عشر لذي كان مطهر الإكراه فيه هو القبول. وإبه لمن الخدير بالتذكير أن العرضية الأصلية لدويتس Deutsch حول "دول القلب" قد صيغت في علاقة عدد من الحالات التاريخية للأمم الجماعي. وخضة إيتزوني Etzioni مؤداه أن الاتحادات المساواتية تميل إلى أن تكون أقل حسما من الاتحادات النخبة لكنها أكثر قدرة على إنتاج التعهدات، فممكن أن يكون صحيحا بالنسبة للاتحادات المهمة بمسوى التنسيق الأدنى في اسياسة اءارحية (الشاهد على ذلك الاختلاف بين منظمة الدول الأمريكية Organization of American States « OAS » ومنظمة الدول الإفريقية Organization

« OAU » (of African Unity) وليس بالنسبة للمسويات العليا من الاتحاد الاقتصادي (LAFTA مثلا مقابل CACM).

فلم يفسر عدم المساواة في مفهوم إجمالي الإنتاج الوطني، وإنما بدلا من ذلك فسر كمستوى من النمو مع الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر لتكامل، كما أن الرسم البياني للتشتت Scattergram أبسط يسر سرعة إلى العلاقة بين منظمة التجارة ومستوى التطور. فعدد الحالات قليل لكن يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المهيمته، المستوى الأكثر مساواة في التطور (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني لإجمالي) هو التكامل العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي يزيد عن 20% من تجارته الإقليمية له أكثر من نسبة 2/1 من التباين في الدخل الفردي.

فإذا لم يفسر التباين في مفاهيم مستوى التطور وإنما في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (نقاس بالنظر إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عمدت يبدو أن حجم (حجم الدولة) له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا إلى المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

## 2. قيمة النخبة المكملية ELITE VALUE COMPLEMENTARY.

سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة بنفس الطريقة أم لا؛ فإن استنتاج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. لكن متى توصل النخب في الحسبان وما هو الحجم الضروري

(1) Ibid. pp. 814-17.

« OAU » (of African Unity) وليس بالنسبة للمسويات العليا من الاتحاد الاقتصادي (LAFTA مثلا مقابل CACM).

فلم يفسر عدم المساواة في مفهوم إجمالي الإنتاج الوطني، وإنما بدلا من ذلك فسر كمستوى من النمو مع الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر لتكامل، كما أن الرسم البياني للتشتت Scattergram أبسط يسر سرعة إلى العلاقة بين منظمة التجارة ومستوى التطور. فعدد الحالات قليل لكن يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المهيمته، المستوى الأكثر مساواة في التطور (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني لإجمالي) هو التكامل العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي يزيد عن 20% من تجارته الإقليمية له أكثر من نسبة 2/1 من التباين في الدخل الفردي.

فإذا لم يفسر التباين في مفاهيم مستوى التطور وإنما في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (يقاس بالنظر إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عندئذ يبدو أن حجم (حجم الدولة) له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا إلى المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

## 2. قيمة النخبة المكملية ELITE VALUE COMPLEMENTARY.

سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة بنفس الطريقة أم لا؛ فإن استنتاج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. لكن متى توصل النخب في الحسبان وما هو الحجم الضروري

(1) Ibid. pp. 814-17.

بدل يتمتع موقف الفدرالية بوضوح في شكوكية الحد الأقصى حول الطسعة لإسائة وحول الإرادة الخسة والتعاون بين الدول. إفا تقود إلى أكثر أشكها راديكالية، لتعميق عدم الثقة في الحل الكونفدرالي المجرد، وللمطمة ارضيفة الدولة، والاقتصاد التدرجي كوسيلة للتكامل. لاند أن يرسم تغيير بين اراديكالية الفدرالية والاعتدلة التي تحاير بالهدف الفدرالي وتأخذ الصبغة اغدراية مع شيء من الغرور، لكن تقبل المقارنة التدرجية في تحقيق الوحدة التي حاءت مصممة في معاهدة روما كمتناس براعمالي نفعي. كما ترفض النظرية اغدراية الراديكالية في التكامل المقارنة التدرجية، على أساس أن أحد المنظرين اراديكاليين وهو أكسدر مارك Alexandre Marc قد وجد أن التدرجية تضر بالتكامل في أوربا أكثر مما تنفع.

فالنظرة الراديكالية لا تعي أنه ليس هناك قواعد للحسن الإنساني اجماعي. في الواقع، لا مفر من النمو المنطقي للاعتماد المتبادل الدولي. والحقيقة السوسبولوجية، وفقا ليرود هي كما رسمها جورج سال Georges Scelle هي واسعة، وفي اسهاية هي جزء من المجتمع العالمي. لكنه يرى أن هذه مجرد فدرالية قانونية ولا يمكن أن يكون توافق عملي بدون الفدرالية المؤسساتية. إنه ليس كافيا خلق مؤسسات ما بين الحكومات متعاونة وظيفيا تسمى "متعددة وظيفيا Dédoublment fonctionnel". هذه المؤسسات هي رافة بالسيادة اجماعية التي تعبر سلطاتها، ومن ثم استتج هيرود سياسيا أنها حطرة وهو قصة مضسمة. وبالرغم من أن عددا قليلا من الفدراليين الذين يقبلون بهذه النظرة المتطرفة، إلا أن افترصات لاعتماد المتبادل، والتراع وانحاحة إلى الاستقرار المؤسساتي هي عموما مسائل متفق عليها.

خفف هذه المتطلبات البسيطة، فإن النموذج المؤسساتي Constitutional Model لا يمكن أن يكون صالحا للتطبيق على مستوى العالم. فلا بد من صياعته بشكل يتفق مع متطلبات اأخالات الفردية. إذ يرى كل من جاي هيرود وكوهر Guy Héraud and C. L. Kohr أن الدولة كحدث تاريخي أنط في الطور

الفدرالي العقلاني. ومن ثم ينظر هيروود إلى أوروبا كإثنيات مكونة من مجموعات موحدة طبيعياً كاللغة والتقاليد الثقافية الأخرى، وإعادة رسمه لخريطة الإثنية السياسية لأوروبا هي أكثر مساوية ومقاداة للهويات منها للدول القومية. ففكرة كوهن الفدرالية الصوبانية تقوم على مفهوم حجم النقد الموجه للتقيد عند غريكر التسيور ، روسو، ماريوت، Greeks, Althusius, Marriot وفي النظريات المعاصرة للاحتتمالية البيئية Environmental Possibilism. بالنسبة له، لفدرالية الأميركية مع عدم التساوي الواضح في الحجم والغنى بين الولايات يمكن لنظر إليها فقط كوسيط من المستوى الابتدائي.

نكس الفدراليين هم براغماتيون في مقارنتهم عند صياعنهم للفكرة، فقد أدركوا أن اختلاف الأوضاع الاجتماعية يصرح مشاكل مختلفة تتصلب حلولاً مختلفة. كما أن مقارنة الفدرالية كما طرحها هاس لا تفرض أن هوية لمطلب السياسية معينة بالغاية المشتركة والحاجة المشتركة بين الفواعل بصرف النظر عن مستوى الموقف. وفي هذا السياق، يرى جاي هيروود أن الفدرالية الصحيحة هي تخفيف التصرف وإعادة توزيع للقوى لإعطاء الفعالية للاختلاف في لمصاح الاقتصادية، والاجتماعية والثقافة في العديد من المستويات. إنها ترفض تسييد الفلاسفة لذس يميلون إلى التقليل من واقعية أحد الأبعاد.

بذن لافتراضات الفدرالية تسمح بتأمين الطم القانونيه مع تبين درجات الاعتماد لمبدل المؤلف للمجموعات، واختلاف التوزيعات الوظيفية. ومهما كان الاختلاف في الأشكال الفدرالية، فإن الإستراتيجية الفدرالية في التوحيد واشكل الفدرالي للحكومة يحدد من خلال وجود متغيرات معينة في الإستراتيجيات والأشكال.<sup>1</sup>

<sup>1</sup>Reginald J. Harrison, Ibid. pp 44-46.

## اتجاهات تحليل المقاربة الفدرالية

ينقسم المنظرون للفدرالية إلى مجموعتين متميزتين: 'المجموعة الإيديولوجية' المهتمة بتصوير نظرية الفعل المصمم لتحقيق الفدرالية الإقليمية (معظمهم من أوروبا العربية وكذلك من إفريقيا بعد حصول الدول الإفريقية على استقلالها ومن مايرين) كمجموعة معارضة للمجموعة المهتمة بتعقب وملاحظة أنماط التكامل الفدرالي. لكن الجماعة الثانية كذلك تهتم بتصميم الدساتير للاتحادات الفدرالية المحتملة. لكن المجموعتين تتفقان على العديد من الأشياء، إلهما يستركان في الاهتمام بالأهمية الأولية للمؤسسات وبناء المؤسسات؛ بالإضافة إلى جهود المكسرة في كتابة الدساتير والبحث في التاريخ المعاصر حول انكبابات الفدرالية مثل الولايات المتحدة، الاتحاد السويسري، وألمانيا العربية. إلهما مشغولان بمرات الطرق التنافسية الخاصة بالتمثيل والانتخابات؛ إلهما ركزا انتباههم على توزيع القوى المناسب بين السلطات الفدرالية، الوطنية، المحلية؛ وكذلك اهتم بالانشقاقات والتوازنات بين أعضاء الحكومة. الأكثر من ذلك، فإن كلاهما ماثراً للخاصية المردوجة للفدرالية: يمكن أن تستخدم لفدرالية لتوحيد سطتين مفصلتين لكن كذلك يمكن أن تطبق في تفكيك حكومات وصية مركزية. فاعدرائية باختصار، تبحث بالتزامن عن إسباع حاحه إلى لموقف احكومي الأكثر فعالية في بعض المجالات (عبر المركزية) ولتسليم اللدمقراطي بالروسة اشمية والحكم المحلي (عبر اللامركزية).

وأسبب الجماعة الفعالة هو متماسك إيديولوجيا، لأن العصر الأساسي نظريتها هو الحاجة المنسوبة إلى الشعوب والدول؛ هذه الخاحات ستشتر في انضاء الفدرالي. باختصار، لا يكون واضحا دائما ما إذا التأكيدات هي قانونية أو وصفية، لكن هي بالطبع ليست تفسيرية. وبوفر التسليم بهذه المجموعات



لبنائية لمنطوقه مسمات وصفية حول الاستراتيجيات الضرورية وأنماط السلوك الأساسية لساء المؤسسات الإقليمية التكافلية. فالجموعات السائية الرئيسة هي لتأكيدات القانونية القائمة على ولاء المؤكدين، والباقي هو الشكل لمدي لمختار من التجربة التاريخية للاتحادات الفدرالية.

بالرغم من تأكيد العدرالين على أهمية المسائل المؤسساتية والدستورية أكثر من انوطيفيين الجدد؛ إلا أن المنظرين/الملاحظين من الفدراليين يميلون إلى فقدان هويتهم كمقاربة واضحة لمسائل التكامل الإقليمي. أولاً لا يشترك لفدراليون في مسلمة الرائد النشط حول الحاجات الشعبية أو الأحداث لوشبكة والضرورية. بالرغم من أن المبررات القانونية تحقق بالفدرالية إلا أنه لا تدفع نساءها إلى الميزان الصارم لكل أمراض المجتمع الذي ينشأ القوة أو يمر كرها والذي يسور النموذج الفدرالي كعلاج راق. ولذلك لا يميل الفدراليون إلى الحديث عن الحاجات الشعبية أكثر من الحديث عن التوزيع المتفرد للمهم بين الوحدات الحكومية في محيط تنامي المشاركة الشعبية.<sup>1</sup>

---

(1) Enst B. Haas, «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing,” *International Organization* 24 (Autumn 1970): 624-25.

## الامتيازات الإستراتيجية للفدرالية

يرى ريجالد هاريسون Reginald J. Harrison أن المناقشة النظرية لفدرالية كإستراتيجية لتحقيق الوحدة السياسية تطرح غالبا في سياق التكامل الأوربي المعاصر. وبسبب أن الفكرة الفدرالية وجدت كحركة أوربية قبل أن توجد كمفكرة نظرية فهي لذلك إستراتيجية بدلا من أنها هدفا تلقى مزيدا من الاهتمام. فحركة كما يطرحتها ماصروها هي غير معقدة سببيا، إذ أنها تدعو إلى الاتحاد الفدرالي العالمي بدلا من الفدرالية الجهوية في أوروبا. هذه الحركة أقامت مؤتمرا في مونرو في أوت 1947، بالإضافة إلى مؤتمرات لاحقة عبر أوروبا تم خلالها تحديد الأهداف والوسائل لتحقيق الفدرالية. ولو أن الحركة الفدرالية انقسمت حول مسائل الوسائل بدلا من الأهداف؛ إلا أن المسألة الحاسمة هي حول ما إذا يكون التحالف مع المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات مباشر أو العمل مباشرة لتعبئة الرأي العام وتجاوز الحكومات. بالنسبة لأونثك المؤيدين لتعاون ما بين الحكومات، يرون أن التعاون ما بين الحكومات يؤدي بسرعة إلى الفدرالية عن طريق عقد معاهدة، لكن علامات الإخفاق هذه الرؤية عسى الأرض هي الفشل في الوصول إلى قرار بهذا الشأن في اجتماع مجلس أوروبا في ستراسبورغ في عام 1950، ولاحقا الفشل في إقرار الجماعة الأوربية للدفع في 1954.

لكن الاتحاد الأوربي للفدراليين European Union of Federalists واصل العمل من أجل تحقيق الأهداف الفدرالية عن طريق وسائل أخرى، برغم من الانقسام الداخلي حول الإستراتيجية الذي أدى إلى الانقسام في تكوين مركز عمل الفدرالية الأوربية Centre d'action Européenne fédéraliste (AEF) في عام 1956. من الناحية العملية، أنتشطة كلا الفريقين الفدراليين كانت متشابهة كثيرا، وكذلك الأمر بالنسبة للأهداف وطرق العمل. وحلال

قمة لاهي في عام 1970 وفي أجواء الرعة في إنشاء لفدرالية وتوسيع المفاوضات، كان هناك تعاون كبير بين الاثنين في تبادل المعلومات وتشجيع المؤتمرات.

هناك طريقتان أساسيان مطروحتان للنقاش بين الفدراليين بشأن المبادرة القانونية للاتحاد الفدرالي، وكلاهما يقوم على الحمة التحضيرية في تحقيقها. إذ أن كلا الأدتين القانونيتين تطرح سؤالاً مفاده هل الاتفاق الفدرالي بين الحكومات وما سماه هيرود 'الطريقة التأسيسية' (Constituent method) تقوم على استدعاء الجمعية التأسيسية؟

يرى هنري براغمانز Henri Brugmans -وهو رئيس الكلية الأوروبية في برع Bruges ورئيس اللجنة الفدرالية للمجموعة أن اكتمل لأوري لا يمكن أن يكون عملية جذرية؛ وإنما يجب أن يكون عملية تطويرية. كما لا تدرك لعملية من المنظور السياسي فقط، بل رغم من أنه يسلم بأنه بدون التكامل السياسي لا يكون هناك تكامل حقيقي. ويجب أن يمثل الاتحاد لسياسي الشكل المتعدد Pluriform، لكن في نفس الوقت لابد من وجود مجتمع المتلاحم. الأكثر من ذلك يمكن أن تكون أوروبا 'مجتمع اجتماعات Society of Societies'. إذ أن الوجود التاريخي للأمم سيحفظ لها هويتها لسياسية، وتعاقدها فيما بينها على النظام سيحذر قوى الحكومة الفدرالية داخل هذه المجتمعات. في مقابل ذلك، خيارات الفدرالية الجذرية أو ايراديكية غير مقبولة بسبب أنها يمكن أن تخدم رد الفعل الشمولي Totalitarian reaction.

إذن الخيار التطوري هو لا وجود للقوة لأي أحد كما صرح براغمانز لكنه يستغل الفرص (اختيار التطوري) كلما طرح نفسه لحسن المؤسسات لسياسية. لأن الفدراليين التطوريين يرفضون فكرة 'وهم اكتمل اتقائي'. لذلك لفرصة المتاحة من خلال توسيع المفاوضات ما بين عامي 1970 و 1971 قد كُبرت من خلال حملة دراسة ومؤتمرات (بعضها بالتعاون مع الحركة الأوروبية الفدرالية) حول توسيع السلطات وكيفية 'تحاب إيرمان الأوري'.

فالتطوريون هم كذلك واعون بالأخطار المحيطة بضريقة الجماعة وعاقبة اتأثير السريغ لعصر الفدرالي. وفي عام 1969، أشار براغماتز Brugmans إلى تزايد التعقيد والصعوبة التقنية لمسؤوليات المجموعة، فقد رأى نمو هوة بين الموظف المتشعور بسنكل عال بتفاصيل المسؤوليات والمصبح الفدرالي الذي يشعور عني عكس ما يرغب.

من الواضح أن الخطأ في رفض الفدرالية التطورية كفكرة قانونية هو عمن غير عملي ومثالي، فمثلا براغماتز Brugmans أكد على أن العمية يمكن أن تكون متواصلة وطويلة. ولإظهار نفسه كعملي فإنه يرى أن هذه الفكرة تتطلب أنشطة مخسفة التي تترك تمهيرا في القطاعات الوطنية للحركة لكن بما أنها موجهة لموصول إلى الشعب ككل؛ فإنها نظم إجماعات السياسية ومخترفة، وأعضاء البرلمان وحكومات. ولتحقيق ذلك استخدموا الصحافة، والإداعة، والمؤتمرات الخاصة والعامة؛ والموائد المستديرة، والدراسات من قس الملحن والجماعات، والمؤتمرات الوطنية والدولية، وكذلك بشروا عدد من الدوريات الوطنية والدولية، للإقناع بخيار الفدرالية.

من ناحية أخرى، خيار طريقة وضع الدستور كانت المفضلة إلى غاية بداية الستينيات (من القرن الماضي) من قبل أجهزة الأساسيين والأكثر راديكاليه وهم الحركة الفدرالية الأوروبية (MFE)، والاتحاد الأوروبي للفدراليين المؤسس في عام 1946. وقد قام بدراسة هذه الإستراتيجية كن من ألترو سبينيني، ومارك، وهيرود، ونيجول Altiero Spinelli, Marc, Héraud and Nigoul من خلال العديد من كتبهم. وهدف هذه الحركة هو الدستور الفدرالي الذي يعطي الحكومة الفدرالية السلطات المناسبة في التنظيم المالي واتسادل. والسياسة الخارجية والدفاع. وفي نظر هؤلاء الفدراليين أن المرحل الأولى لواضحة لتحقيق هذا اهدف هي الحملة الدولية لتحديد المناصرين المؤيدين لجمعية وضع الدستور، تنتحب من قبل أطراف دولية، وتكون مهمة الجمعية محددة في صياغة المعاهدة الفدرالية. وتكون مهمة جمعية وضع الدستور

المتخة صياغة معاهدة تضمن الحريات الأساسية وتحمي حقوق الأقليات الإثنية. وتتم الموافقة على المعاهدة من خلال المصادقة من قبل البرلمانات الوطنية أو الاستفتاءات العامة.

ويتميز هذه المراحل المهمة مرتبط بحزمة الإقناع الجماهيري، كما يرى المندوبون التطوريون. تريد الحركة الفدرالية الراديكالية أن تكون حركة جماهيرية وحركة دعائية. ومصادر قوتها هي تأييد الدراسات، والمؤتمرات، والمنتديات، المصممة في أغلب الحالات للمحذب وإقناع قادة الرأي في إطار لحد الأقصى من الإشهار.

من الناحية العمية، تركز الفدرالية حول فكرة أنه يمكن أن تكون أوروبا موحدة فقط بواسطة قوة أمر، وهي القوة الديمقراطية الأوروبية القادرة على إجبار الحكومات للإدعان لها والسماح لأوروبا لأن تصنع بواسطة الأوروبيين أنفسهم. وحدث مثل هذه القوة، أكد أنتيرو سبينلي Altiero Spinelli على تبني الميكانيكية، لأنها عملية تتمثل في 'صعوبة التعهد، وشك في النجاح، وحظوة في الإدارة'. إن الجزء الصعب في المهمة ليس في إقناع الناس بأهمية لوحدة الأوروبية وإنما في إقناعهم أن هم عليهم القيام بها بدلا من حكومات.

الخطوة الأولى من وجهة النظر هذه، في خلق القوة الديمقراطية لأوربي، هي كشف الحداغ وشرح رواز الدولة القومية ثم حشد التأييد الكبير لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور. فمؤتمر الشعب الأوربي المشكل في عام 1956 من طرف سيبيني، وألكسندر مارك Spinelli, Alexandre Marc والأعضاء الآخرين للحركة الفدرالية الأوروبية (MFE) هو أكثر أحيات المروحة للفدرالية. ومبادرة تشكيل المحان في أنفر، جنيف، ليون، ماستريخت، ميلان، ستراسبورغ، تورين، وفي المدن الأخرى، التي تعاوت مع العديد من لسلطات المحلية، ونظمت انتخاب المنبلين، على قاعدة التصويت العام، حضور مؤتمر في ستراسبورغ في جويلية 1958. فقد صاغ المؤتمر نص المعاهدة من تسعة مواد قصيرة وفرت الإجراءات لما يسمى بالجمعية الواضعة للدستور

والإجراءات الخاصة بالانتخاب اخاص بها، والمصادقة اللاحقة على الدستور بواسطة الاستفتاء.

من ناحية أخرى، طرح هيرود في تحليله أن الإستراتيجية الدجحة هي التي لا تقوم فقط على خلق القوة الشعبية الضرورية ولكن كذلك على وجود أرمة وسرعة استثمارها أو استغلالها. أما بالنسبة لمارك ونيجول Marc & Nigoul، فإنهم يعتبران ثورة ماي 1968 في فرنسا كانت علامة على وجود استمرار أزمة التي يجب أن تستغل في إنشاء الفدرالية الأوروبية.

فقد وجد هيرود مثل سبينلي أن الامتياز الأساسي لطريقة وضع الدستور هي يجب أو إهمال الدول إذا ما حاولت أن تتدخل في تفاصيل عمل الدستور الفدرالي، وسوف يحقق الدستور هويتها ويقتض من سلطتها. لأن رسم الدستور سوف يعالج كل المشكلات التنظيمية للدول الأوروبية. ولذلك يجب ألا تكون هناك مشكلة في المفاوضات بين الأطراف حول المصالح. لأن هذا يتعلق حسن الية للحكومات، وبصعب توفرها في مثل هذه الظروف.<sup>1</sup>

---

(1) Reginald J. Harrison, Ibid, pp. 46-54.

## الامتيازات المفترضة للحكومة الفدرالية

يرى ريجلند هاريس أن الاختلافات بين الفدراليين حول امتيازات مخنف لاستراتيجيات لا تحمل أفكارا تحب مناقشتها حول ميزات الشكل اعدراي للحكومة الفدرالية. ومهما كان الشكل، لابد من توفر شرطين أساسيين هما الاستقلالية والمشاركة، إنه ينظر إليها من قبل مؤيديها على أنها امتيازات تتفوق بها على الأشكال الأخرى من الحكومات، أما الأشياء الأخرى فهم متساوون فيها.

أولاً، الفدرالية مصاغة بشكل مباشر لمسألة الاحتفاظ بالتنوع السوسونقاي في المجتمعات المختلفة عند تحقيق الوحدة. إنها أحد الطرق لحل مسألة اندماج الحكومات، كتكيف مع بعض التحدي البيئي المتخيل، ما لم تعمق الاختلافات المحلية التي تصبح عائق دون الاندماج. فهذه مزية أكد عليها ماديسون Madison. من جهته وجد لورد برايس Lord Bryce المطلب مرراً عمياً، فالقسم المحلة حافظت على بقائها في الولايات المتحدة. وفي أوروبا، يمكن النظر إلى المحافظة على التنوع كشرط أولي لأي نوع من التكامل، والتنوع المعلق بخصوصيات إقليمية ووطنية محددة والقيمة التي تربطها هم. إنه لا يوجد فقط هويات القومية المرافقة لإقليم الدول التي هي نظرياً محمية داخل الاتحاد لعدري ولكن كذلك الهويات الإقليمية التي هي سلبية الحدود الوطنية، أو الإقليمية التي هي غير ممثلة جيداً في البرلمانات الوطنية. وفي كل الأحوال تحب البرلمان الفدرالي قادر على تعزيز وحد التنوع.

ثانياً، المطلب الوثيق واللازم للعملية الفدرالية الذي طرح من طرف برايس Bryce في تقييمه للكومولت الأميركي، وهو أن النظام الفدرالي يوفر

حاجرا دون احكم المطلق المركزي من خلال استقلالية سلطات الدول ومشاركتها في الحكومة الفدرالية.

في الحقيقة، التعاؤلية الوظيفية هي جزء من الفكرة الفدرالية نانسمة ما يتعمق بتحديد السلطات الحكومية في المستويات المختلفة. وفي تصيقها الأوسع خلة الفدرالية هي ذلك التحديد للسلطات وتوفير للمصادر المناسبة في ممارستها، فهي ضمانة لاستقلالية الجماعه. وكنتيجه لذلك كما طرح برايس Bryce هي صيغة مقبولة لتوسع العضوية في الجماعة الإقليمية.

ممتاز آخر للشكل الفدرالي ويتمثل في فعالية التخطيط لاقصادي والتنظيم في المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا التي تتطلب إجراءات عمية، بحيث يصح الشكل الفدرالي للحكومة هو المناسب. فقد رأى نيجول Nigoul، أن هناك عوامل في العمل تؤدي إلى عجز الدول في حل المشاكل الجديدة. وفي مقابل ذلك هناك قوى اجتماعية جديدة غير محددة مهندسة لنشاط وحدة الدولة. خاصة في الحالة الفدرالية التي يوجد فيها قوى مشطه للانعاث الاقليمي، وكذلك تنمية التنظيم الدولي، العام والخاص (كما في ذلك التعاون الدولي). فكما رأى نيجول Nigoul، وجود الطبيعة الأوليعارشية بالأحزاب ارضية في حالات المجتمع الجماهيري 'Mass Society'، ونمو قوة النكوقراطيين، كلها عوامل تعقد مشاكل الحكومات المركزية التي لديها كم هائل من المسؤوليات الوظيفية. من الناحية النظرية، في البنية الفدرالية يحول بعض من هذه المشاكل إلى الحكومات الإقليمية، وبالتالي يريح الحكومة المركزية. سابق في عهد الحكومة الوطنية في أورنا، كان من السهل لاستجابة لمنطبات معار التخطيط الاقتصادي الحديث، لكن هذا العباء قد تغير اليوم، وأصبح عموما من مسؤولية الحكومة الفدرالية. وفي هذا الصدد، نرى لمقاربات الحديثة لتحصيل الاقتصاد أن لا بد من التماثل مع مبادئ نوزع السلطات على مختلف مستويات المشاركة التي تطلبها الفدرالية. كما يتطلب الرأي الفدرالي في التخطيط أن يكون حل القضايا أمرا مقترحا وليس مفروضا.



مثل هذا التخطيط يستلزم دراسة مفهوم وتعريف الأهداف ولسياسات، وتصييق تقنية 'المحرّض' Incitative لضمان تحقيقها. إنه يستلزم كذلك مسماه مارك Marc بـ 'المعارضة' Opposing و 'التركيب' Composing بمعنى أن سلسلة حوارات (المعارضة) هي سقافة بين مراكز صنع القرار التي تنتج نوعاً من التلاحم في الخطة العممية النهائية (التركيب). هذه العملية محتمة تشير إلى التخطيط وتقنيات الانسجام المطبقة في فرنسا، مع أن المنظمات الإقليمية في فرنسا ضعيفة التصور الاستقلالي لمفاهيم الفدرالية.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 54-58.

## مداخل دراسة الفدرالية

أحد سمات مرحلة ما بعد الحرب العالمية هو انتشار اندساتير التي تعرف نفسها بأنها فدرالية. وليس من المفاجئ أن مثل هذا التطور رافقه زيادة كبيرة في الاهتمام بالدراسة الأكاديمية للفدرالية. لكن بالطبع مفهوم الفدرالية لم يكن له معنى ثابتاً.<sup>1</sup>

وقد اختلفت آراء أنصار المقاربة الفدرالية حول المداخل المعالجة لطاهرة الفدرالية، إلا أن يحمل هذه الآراء يدور حول مجموعة من المداخل نوردّها كما يلي:

### 1 - المدخل المؤسسي:

يتزعم هذا المدخل الكاتب لبريطاني لذي كان له تأثير كبير على دراسة الفدرالية في بريطانيا وهو وير K. C. Wheare، وقد اعتمد حيل كامل من الطبقة على عمله في ما يخص الفدرالية. فقد كتب كتابه خلال الحرب العالمية الثانية وطبع في عام 1946، ولذي كان تحت عنوان "الحكومة الفدرالية Federal Government"، وهو عبارة عن تحليل مقارنة لبعض الخصائص المتعلقة بأربعة أنظمة حكومية لتي ينظرها في الغالب أنها فدرالية. وكان منهجه قائماً على محاولة بناء نوع من النموذج بواسطة عزل السمات المشتركة هذه الأنظمة التي تؤدي بالملاحظين إلى تفسيرها كفدراليات. هذه السمات تحدد أولاً في مفاهيم القانون الدستوري والعلاقات السياسية التي طوّرت على فعدة الشروط الدستورية. وقد تضمن القسم الأكبر من الكتاب سلسة من المقارنات

(1) A. H. Birch, «Approaches to The Study of Federalism,» *Political Studies* Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.

والتي بدأت المتطورة في تاريخ حكومات أربع دول، والتحليل بعناية لتوضيح علاقة هذه التطورات بالنموذج الفدرالي كما هو محدد.

ويمكن حصر تحليل هذا المدخل في أن هناك ظروفًا متشابهة في أربع دول أنتجت عقودًا دستورية متشابهة التي بدورها أدت إلى تطور المؤسسات ولعلاقات السياسية التي يمكن أن تستخدم في المقارنة. والحكومة المقارنة هي موضوع دقيق ومثير ولذلك لا بد أن يكون التفكير فيه قويًا بدلًا من أن يكون هناك خلل في التحليل، ويكون ذلك عن طريق ضبط المقارنة بإطار من لقانون دستوري.

سكن الأساس الحقيقي لشمول نحو الابتعاد عن مقارنة وير K. C. Wheare ليس سبب الاختصار في تحيله ولكن بسبب أنه لا يمكن تصديق مقارنته على العديد من الفدراليات الموجودة أو بمعنى آخر الناجحة أثناء فتره الحرب العالمية الثانية. فقد تضمنت الدراسة الهند، باكستان، الملايا، ماليزيا في آسيا؛ نيجيريا، ليبيا، إثيوبيا، الفدرالية المالية؛ أوغندا؛ فدرالية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكاميرون في إفريقيا؛ الجمهورية الفدرالية الألمانية وبالضبط يوغسلافيا في أوروبا. كل هذه انتحارب تنظر لنفسها أنها فدرالية لكن لا توجد أي وحدة منها تطبق بما نموذج وير Wheare. فإذا ما احتفظ الطلبة بمفاهيم مقدرة وير Wheare فإنهم لا يستطيعون اعتبار كل الحكومات الآتية الذكر بأنها فدرالية.

بالطبع النموذج الفدرالي الذي لا يمكن أن ينطبق على جميع الدول سوف يكون نموذجًا جزئيًا جدًا، ومن المحتمل أن المقارنات التي تقدم على أساس هذا النموذج ستكون كذلك جزئية. فلعلنا هنا الاختيار (كما في لفروع الحكومية المقارنة الأخرى) بين استخدام نموذج مدروس ومحدد كما ينبغي، والذي يمكنهم من الوصول إلى نتائج حقيقية حول الدول المدروسة أو استخدام نموذج هزيل يمكنهم من القول القليل عن عدد كبير من الدول.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 15-16

## 2- المدخل السوسيولوجي:

يسر من المفاجيء أن يعثر الكتاب حاول تعريف الفدرالية من المنظور السوسيولوجي. إذ أننا نجد من الرواد المؤيدين لهذه الفكرة ليفغستون W. S. Livingston الذي نشر مقالا حول الموضوع في عام 1952 ويمثل هذا المصدر أحد فصول كتابه الذي نشره لاحقا. يرى ليفغستون W. S. Livingston أن الفدرالية هي في الجوهر تمثل ظاهرة التنوع الاجتماعي بدلا من اليات دستورية. فمعنى الفدرالية لا يكمن في البنية الدستورية أو المؤسساتية وإنما في المجتمع في حد ذاته. وما دمت كل الدول تتميز ببعض التنوع الاجتماعي، فإن كل الدول هامين نحو الفدرالية. فلا يمكن الإدعاء بأن كل المجتمعات هي أحادية من جانب وكلها من جانب آخر هي فدرالية. ووجود هذه التبعات واختلاف درجتها في كل المجتمعات تعكس ما سماه ليفغستون W. S. Livingston بـ 'الوسائل الفدرالية' Federal Instrumentalities، وعدد هذه الوسائل لابد أن شق قبل أن تكون فادلا عقليا لتفسير النظام السياسي ككل فدرلي، لكن لا توجد تحديدات أو تصنيفات مطلقة للفدرالية وإنما هي نسبية.<sup>1</sup>

## 3- مدخل الفدرالية كعملية:

حاول عدد من الباحثين تطوير نموذج من الفدرالية الذي يتحدد في الفدرالية كعملية بدلا من عظم نعت من الحكومة. فقد حاول فريدريك C. J. Friedrich تلخيص هذه المقاربة في مذكرة تمثل المؤتمر العالمي السادس للجمعية علم السياسة لدوني، وسيكون من المناسب الاقتباس من خلاصته. فقد فسّر فريدريك C. J. Friedrich الفدرالية كاتحاد مجموعات اتحدت على هدف أو عدة أهداف، لكن مع الاحتفاظ بالخاصية المميزة للجماعة في المجالات الأخرى. فهذا التفسير لا يصبغ فقط على الدولة الفدرالية ولكن كذلك على التحالف؛

(1) Ibid. pp: 16-17.

والمنظمة الوظيفية للدول، أو اتحاد الجماعات ضمن الدولة (مثل مؤتمر اتحاد التجارة). فهو يرى أن العدرالية هي عملية فدرلة، بمعنى عملية تحقيق الاتحاد الجماعات التي تحتفظ هويتها. وهذا يعني أن العدرالية يمكن أن تحقق في كلا الاتجاهين: لتكامل والتمايز. فقد حدث التحول كعملية فدرلة بكل من بريطانيا التي تحولت من إمبراطورية استعمارية إلى إمبراطورية دول الكومنولث ورغبة الدول الأوروبية في التحول إلى الدول الأوروبية المتحدة (كتصور ومبادرة).

توجه انتباهها هذه المقاربة إلى أحد سمات السياسة ما بعد الحرب العالمية الثانية وهي تطور مجموعة واسعة ومتباينة من الأنظمة السياسية والمنظمات أين تنقسم صناعة القرار بين السلطة المركزية وعدد من السلطات الجهوية. فقد جرى الحديث بشكل واسع حول ما هي الفدراليات التي تتطابق مع نموذج وير Wheare ولعدراليات التي لا تتطابق مع هذا النموذج، وكلاهما يشتر كان في العديد من لأشكال الأخرى من التجمعات السياسية. كما بحث الباحثون لذين اتبعوا هذه المقاربة مطابقة عوامل التكامل مع تلك التي تعوق التكامل في بيئات مختلفة، وتبين أن القوى الاجتماعية والاقتصادية في العمل هي نفسها في لعالم، بالرغم من أن في أحد السياقات تساهم في بناء الوطن وفي سياق آخر تساهم في التكامل الدولي. ومن ثم لابد من النظر إلى العدرالية كمفهوم واسع، يساعدنا على فهم بعض خصائصها وتركيز انتباهنا على الجوانب لسياسية في الفدرالية والخصائص الجوهرية في العملية ككل.

فإذا عُرِّفت الفدرالية في مثل هذه المفاهيم العامة يمكن أن تكون هناك صعوبة في تقرير ما إذا أنظمة سياسية معينة ينظر إليها كفدرالية في وقت ما. نكن عموما يمكن القول أن العوامل المقترحة عامة على أنها مهمة في الفدرالية هي العوامل الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية. والعوامل التي تحقق شروط التكامل الفدرالي هي توقع التقدم الاقتصادي بوجود روابط اجتماعية وثقافية التي تولد الشعور بالجماعة. فقد أحصى كارل دويتش K. W. Deutsch وزملاؤه تسعة شروط "كشروط جوهرية" Essential Conditions لما سماه

"الجماعة الأممية المدمجة Amalgamated Security-Community" (التي سوف تتضمن جميع أشكال الاتحاد بما فيها الفدرالية).

وتتضمن هذه الشروط 'طريقة حياة مميزة'، وتوقع الأرباح الاقتصادية، ووجود كامنة للاتصالات الاجتماعية. لكن ما هو واضح بجلاء هو غياب من افئامة أي إشارة إلى الظروف السياسية أين يستطيع السياسة وحدهم خلق الجماعة الأممية المدمجة. في حين نجد ريكير W. H. Riker يرى - في كتابه 'الفدرالية: الأصل، اعممية، الدلالة Federalism : Origin, Operation, Significance - أن شروط كارل دوش K. W. Deutsch التسعة غير ضرورية وغير كافية لتحقيق التكامل الفدرالي، وفي مقابل ذلك تركز مقارنته مباشرة على المظاهر السياسية للفدرالية.<sup>1</sup>

#### 4- مدخل الفدرالية كمفاوضة

يتزعم هذا المدخل ريكير W. H. Riker الذي حدد الفدرالية في وجود دستور لحدري ادي يوفر مستويين للحكومة، أحدهما محل الفعل المستقل، والآخر وجود بعض الصماتات المتضمنة لاستقلاليتها في مجال نشاطها. فقد أشر ريكير W. H. Riker إلى أن هذا النوع من الدساتير هو دائما نتيجة للمفاوضة لسياسية التي تأخذ مكانا في وضع تاريخي مفرد، لكنه واصل دراسة هذه الأوضاع التي تسمح باكتشاف الشرطين اللذين هما دائما حصرين. فقد استنتج أن هذه الشروط يجب أن يظر لها كشرروط ضرورية لتحقيق لمفاوضة افدرالية. فاستشرط الأول هو وجود السياسين الذين يريدون تحديد مجال التحكم الإقليمي، سواء لتحقيق التوسع العسكري الخارجي أو التهديد اديوماسي أو لتحصير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي. والشرط لثاني هو الرغبة في موافقه لسياسيين على التنازل عن جزء من استقلالية الحكومة، أو

(1) Ibid. pp: 18-20.

سبب رغبتهم في الحماية من التهديد الخارجي أو بسبب رغبتهم في المشاركة في العدوانية المحتملة للفدرالية.

امسألة الأخرى التي طرحها ريكس W. H. Riker هي شروط صيانة نظام لفدرالية. فدراسته للأدلة التاريخية فادته إلى نتيجة واحدة، لكنها مؤقتة: وهي أن النظام الفدرالي يبقى معتمدا على النظام الحزبي المتطور. وهذا لا يعني أنه يقوم على توزيع السلطات الحكومية، وتوسيع السلطات الحكومية، أو على بقاء ولاء المقاطعات والإيمان بحقوق الدول، صحيح أن هذه العوامل تسوثر في طبيعة وعمل واستمرار النظام الفدرالي، لكن نية الأطراف هي التي تحدد مدى بقاء النظام الفدرالي.

ويمكن تلخيص أفكار هذا المدخل في القول بأن النموذج لفدرالية يفترض أنه حزبي بما يكفي للسماح تضمير عشرين أو ما يقارب ذلك من الأنظمة المتنوعة. ومن ثم استنتاجات ريكس W. H. Riker هي إنحازات ذات دلالة، وذلك بأن ساعدته على التعامل بطريقة خاصة وعملية مع بعض العوامل الاجتماعية التي كان قد اهتم بها ليفغستون W. S. Livingston لكن لم يوضحها، كطبيعة وآثار الاختلافات الثقافية الإقليمية وتغيير عطف ولاءات المواطنين للمستويات المختلفة للحكومة.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp. 20-21.

## تقييم مداخل تحليل المقاربة الفدرالية

الملاحظ على هذه المداخل أن أهداف المؤلفين ليست متشابهة على الرغم من تداخلها. فهدف وير K. C. Wheare هو القيام بدراسة مقارنة مفصلة لعدد صغير من الأنظمة الفدرالية المتطابقة مع النموذج. وهدف الكتاب لآخرين من أمثال فردريك ودوينس K. W. Deutsch & C. J. Friedrich هو دراسة القوى والشروط، والتفكير الرئيسي يكون حول العوامل الاجتماعية والاقتصادية، لي سهل وتدفع عملية الفدرلة. أما هدف ريكير W. H. Riker فهو تأسيس الشروط والإدعاء بأن تكون كليا سياسية، والتي هي ضرورية لصناعة وصيانة فدرالية التفاوض كما يحددها.

أما بالنسبة للشروط المقترحة من قبل هؤلاء الساتحين كشروط ضرورية لخلق الفدرالية يمكن تلخيصها كما يلي: فقد حدد وير K. C. Wheare ستة شروط يجب أن تتوفر لتحقيق الفدرالية وهي:

- 1- إدراك عدم الأمن العسكري وإدراك الحالة التالية للدفاع المشترك.
- 2- الرغبة في الاستقلالية عن القوى الخارجية مع ضرورة الاتحاد.
- 3- الأمل في الامتياز الاقتصادي من الاتحاد.
- 4- بعض من المرافقة السياسية.
- 5- المجاورة الجغرافية.
- 6- التشابه في المؤسسات السياسية.

أما كارل دويتش K. W. Deutsch ورملاؤه فقد حددوا تسعة شروط لتحقيق الفدرالية هي:

- 1- الانسجام المشترك في القيم الرئيسية.
- 2- تميز في طريقة الحياة.



3 توقعات روابط اقتصادية قوية أو أرباح قوية.

4- زيادة بروزة في القدرات السياسية والإدارية الممارسة على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

5- نمو اقتصادي عالي على الأقل في بعض الوحدات المشاركة.

6 روابط متواصلة في الاتصالات الاجتماعية، في كل من الروابط الجغرافية بين المناطق وفي الروابط السوسولوجية بين الطبقات الاجتماعية المختلفة.

7- توسيع النخبة السياسية.

8- حركية بين الأشخاص على الأقل بين الطبقة السياسية المعنية.

9- سلاسل متعددة من الاتصالات والمعاملات التجارية.

10-

أم داليسة لريكر W. H. Riker فقد رأى أنه لا بد من توفر شرطين أساسيين هما:

1- رغبة من جانب السياسيين الذين يدخلون في المفاوضات من أجل توسيع مجال نفوذهم بواسطة الوسائل السلمية، أو أن تكون عن طريق المواجهة العسكرية الخارجية أو التهديد الدبلوماسي أو التحضير للاعتداء العسكري أو الدبلوماسي والتوسع.

2 الإرادة من جانب السياسيين الذين يقعون بالمفاوضة في إعطاء بعض الاستقلالية لغرض الاتحاد سواء بسبب الرغبة في الحماية من التهديد العسكري أو الدبلوماسي أو بسبب الرغبة في المشاركة في الاعتداء المحتمل للعدوالية.<sup>1</sup>

(1) Ibid, pp: 21-22

## ثانيا - المقاربة الوظيفية في التكامل الدولي FUNCTIONALISM APPROACH

مفهوم الوظيفية

الجدور والافتراضات

القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

أسس التحليل الوظيفي

سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في أوروبا: حالة تاريخية

## مفهوم الوظيفة

تعددت تعاريف العلماء لمصطلح "الوظيفة" كمصطلح مجرد أو كمعنى لساء نظري معين. كما يرجع تباين تعريفات مصطلح الوظيفة إلى استخدام هذه لنظرية في تخصصات علمية مختلفة، من علم الاجتماع إلى العلاقات الدولية إلى تخصصات أخرى. وبالتالي يتدخل نوع الاهتمام العلمي في المحتوى الذي يعطى لمصطلح. ومع ذلك فإننا نورد هذه التعريفات على تباينها لنضع الطالب في صورة حول مصطلح لوظيفة على اعتبار أن المصطلحات أو المفاهيم هي المفاتيح المساعدة على فهم أي نظرية. وفيما يلي إليك هذه التعاريف:

يرى هورس كانن Kallen Horace أن: "المعاني المحددة للوظيفية هي: لاتقان والأنماط الدسائمية والعمليات والنمو والامتداد والانبثاق".

ويحدد كس من جوفر روبرت و أليستار إدوارد معاني الوظيفة في أنها: أثر تُحدثه الظاهرة حيث لا يكون الأثر مقصوداً بالضرورة من فهم علاقة، وعلى سبيل المثال قد يفسر امتلاك الرفافة رقية طويلة تمكّنها من التعدية من أوراق لأسجار، ومن ثم فالرفقة تؤدي وظيفة مهمة لقاء الكائن الحي... كانت لوظيفية في علم الاجتماع في الأصل تعني التراما قويا بالتفسير لاجتماعي في لشكل الوظيفي. وفي السنوات الأربعين الأخيرة أصبح المصطلح يعني على نحو أكثر حرية أي فتح سحت المؤسسات والممارسات من حيث نتائجها على النظام لاجتماعي سواء تستعمل أم لا تستعمل تلك النتائج لتفسير مؤسسة أو مدرسة. إن لوظائف التي يعرف بها أعضاء النظام في الأقل توصف أحيان بأنها وظائف واضحة وتوصف الوظائف غير المميرة أو غير المقصودة بأنها كامنة وتوصف لوظائف التي تساعد على المتابعة أو التكيف بأنها وظيفية.<sup>1</sup>

(1) جوفر روبرت وأليستار إدوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، بر. سمير عبد الرحيم الحلبي، ص. 11 (بيروت الدار العربية للموسوعات، 1999)، ص. 179.

وهناك من يعرفها بأها: "طريقة تحليل نظامية حيث البنى التي يتكون منها النظام واصوائف التي تؤديها تلك البنى .. يفترض هذا النهج أن لأي نظام سياسي وظائف معينة ينبغي تأديتها إذا أريد أن يستمر النظام. ثم تجدد البنى التي تؤدي تلك الوظائف ويفحص أسلوب أدائها. ثم تؤسس صلات بين أسوب أداء هذه الوظائف الأساسية ونوع الثقافة السياسية الموجودة في المجتمع".<sup>1</sup>

وهناك من يرى أن: "مصطنع وظيفة ووظيفي Function & Functional له معان متعددة. ففي بعض الأحيان يستخدم بمعنى رياضي كما هو الحال في أعمال سوركين. وهذا المعنى يشير إلى أن المقدار المهم لمتغير ما، هو الذي يقدمه الجزء إلى الكل. وهذا المعنى الذي استخدمه الكثير من الأثروبولوجيين مثل رادكليف براون R. Brown ورالف لنتون R. Linton وماليوفسكي Malinowski بل وإميل دروكاتم. ونحن نستخدم كلمة وظيفة بهذا المعنى فنقول: 'إن وظيفة الحكومة هي ضمان سلامة النظام القائم في المجتمع'".

ويرى ألفن جولدنر Alven Gouldner أن الاتجاه الوظيفي يمكننا من تنصّر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية بين الظواهر الاجتماعية. فإذا كانت الأحررة (العلاقة السببية) تحيب عن "لماذا؟"، فإن الأول (الاتجاه الوظيفي) يجب عن "ما الداعي". وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفي قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكيلها بدقة، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذي من أجله تؤدي بعض عناصر هذه الأنساق دورا ملحوظا في بقائها.<sup>2</sup>

(1) نفس المرجع السابق، ص. 435.

(2) بيكولا تيماشيف، نظرية علم الاجتماع، تر. محمود عودة واحرون (الإسكندرية:

دار المعرفة الجامعية، 1997)، ص ص. 320 - 38.

وبعرفها روبرت ميرتون Robert Merton بأنها: "تتمثل في تلك النتائج أو الآثار التي يمكن ملاحظتها والتي تؤدي إلى تحقيق التكيف والتوافق في سياق معين".<sup>1</sup>

من ناحية أخرى، هناك من يرى أن السؤال الأول الذي يحتاج إلى الإجابة هو:

ما هي الوظيفة؟ والإجابة الأولية على مثل هذا لسؤال السديهي هي أنه برنامج للفعل. إنه يقصد به أن نكون فكرة معروضة وسياسة توجيهية. بالطبع، فرص الوظيفة لم يتحدد مكانها من فراع، وإنما لاند دالما أن يكون مرتبطاً بالإدراكات للظروف القائمة وإمكانيات التطور في ظل هذه الظروف. وبيان أكثر، يمكن القول أن الوظيفة مرتبطة بالظروف القائمة وإحدى وصفيّة وتشخيصية. والطبيب يجب أن يحدد ويشخص الأعراض قبل أن يكتب الوصفة الطبية. الأكثر من ذلك، يجب أن يكون واعياً بإمكانيات التحسن في جسم الإنسان قبل أن يقوم بتقديم الدواء أو القيام بالجراحة. ففي الحالة الوظيفية الجسم هو المجتمع الدولي، والمرضى هو كارثة الحرب والمفاسدة الدولية، والأمر هو قطع الطريق عما سماه أنجس Angell 'الخداع' الإنسان أحادي الجانب' بالفنومة فيما يتعلق بإدراكاته حاجات ارفاهيمية. والإمكانيات للأمولة في جسم السياسة هي تحارب الحياة اليومية التي تحتوي دروساً جيدة لتعلم: سميع بعناية، وتوحد إلى القلب من قبل أغلبية الأفراد.

فلوظيفية هي مقارنة براغماتية تتطلب الاستفادة من الأحداث المعاصرة وقصدا الاهتمام المباشر والتورط الواضح في المشاكل الكبرى للمجتمع الدولي. إنها تتطلب خطوة بعد خطوة ضبط وتضيق العناصر للأمولة في بقاء العالم. يعتقد الوظيفيون أن نماذج معينة من الفعل يمكن أن نفهم الآن، وبالتالي حتى إذا لم يعرف المستقر، في النهاية تحسن توقعات درجة مستقل النظم في المجتمع الدولي.<sup>2</sup>

---

(1) لسيد علي شتا، نظرية علم الاجتماع (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 1993)، ص. 288.

(2) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), pp. 395-97.

فالنظرية الوظيفية هي مفهوم يشير إلى نظرية كبرى في علم الاجتماع، ثم طبقت في علوم أخرى كعلم السياسة وعلوم الإعلام والاتصال وعلم النفس، وعلم الإدارة وغيرها من العلوم الإنسانية. وهي تدرس الطواهر الاجتماعية من خلال تحليل وظائفها، أو تدرس المجتمع من خلال تحليل وظائف أنظمتها السقية. وهي تيار محافظ لا ينشد التغيير الراديكالي وإنما إذا كان ولا بد من التغيير فيجب أن يكون تغييرا جزئيا في الأنظمة الفرعية للنظام الكلي، لكي لا يختل النظام الكلي. وتؤكد الوظيفية على فكرة التكامل بين أنظمة المجتمع الفرعية لمحاظ على النظام الكلي، ويتحقق التكامل داخل النظام الكمي عبر عملية التنشئة الاجتماعية والمعايير الاجتماعية والأفكار والرموز الثقافية.

## الجدور والافتراضات

يعد دافيد ميثراي David Mitrany أهم رائد للنظرية الوظيفية وذلك من خلال كتابه المشهور "عمل نظام السلم A Working Peace System". في هذا الكتاب يرى أن المقاربة الوظيفية تبحت العلاقة السلطوية الخاصة بنشاط معين، وفصلها عن ارتباط التقليدي بين السلطة وإقليم معين. فهو يرى أن الاتحادات الجهوية عموم والاتحاد الأوربي خصوصا هو أحد أكثر الدروس ثباتا في التجربة السياسية والتي تقترح أن مثل هذه التجمعات سوف تكون متوهجة معالي جديدة لسلطة، كما سوف توفر قدرة كبيرة لاستخدامها. وعموما اهتم دافيد ميثراي David Mitrany بشروط تحقيق السلم العام وتجنب الحرب في العلاقات الدولية، انسجاما مع الاتجاه العام لموظيفية التقليدية التي ركزت اهتمامها على أسباب النزاع. إذ يرى الموظفيون أن العالم مغمس في الهوية الذاتية، والجماعات المطوية على ذاتها، والغيرة التنافسية التي في بعض الأحيان تفجر العنف. واحكمة في ظل هذا الوضع هو خلق عناصر الجماعة الدولية.

وبناء على هذه القاعدة الطبيعية تبنى الرفاهية في الحاجات الإنسانية الكونية على الإلغاء التدريجي لما سماه نورمان أنجل Norman Angell "الوهم الأحادي Unilateral Illusion" للقومية. فلا مكان للمنظمات الجهوية في هذا المشروع ابوهي، باستثناء التفويض الإقليمي للإدارة الوظيفية.

وبالرغم من آراء دافيد ميثراي حول الاتحاد الأوربي واهتمامه بالدولانية بدلا من بناء الجماعة الإقليمية، فإن نظرة الوظيفة التقليدية توسعت في نظرية التكامل الجهوي. فقد كان العدو الأساسي لدافيد ميثراي David Mitrany —بجازيا— لسيادة الوطنية والعقوبات القسرية للدولة القومية. وباء على ذلك، حاول صيغة إستراتيجية تؤدي إلى نظام أو جماعة اجتماعية فوق قومية. كما

أن المحاولات على مستوى التكامل الجهوي كذلك كانت تهدف إلى خلق نظام اجتماعي متعدد القوميات، ويمكن أن تكون الإستراتيجية الوظيفية أحد الوسائل في إنجاز هذا الهدف.

فالمقاربة الوظيفية هي في الأساس غير سياسية. إنها تعمل على تلافي مواقف النزاع وتركز على 'الحاجات المشتركة الواضحة'، وعلى العمل على استمرار تطوير التساطات المشتركة والمصالح. فمصلحة الجماعة هي قاعدة الشعور الجماعي، والهوية السوسيو-سيكولوجية.

من جهته يرى نورمان أنجل Norman Angell أن النظام الدولي لدول القومية أعمى الناس عن حاجاتهم الحقيقية في الرفاهية. فقد أعطاهم مجموعات من القيم المتصارعة، أحدها منبثقة من الولاء للوطنية وتتطلب اندفاع عن الشرف القومي والمصلحة الوطنية؛ والأخرى منبثقة من الحاجات الإنسانية البسيطة كالصحة، والسكن والنقل. وتركيز الوظيفة يكون على المجموعة الثانية التي يقوم عليها التكامل.

يفترض أن الناس يتمتعون بفعالية كافية في حساب مصالحهم والاستجابة بالإيجابية إلى الإشارات التي تحمل بعض مظاهر ما يرغبون فيه. ولذلك لابد من تحول انتباههم من المشاكل الوطنية والحلول الوطنية التي توجد نفسا عموديا في المجتمع إلى المشاكل فوق قومية وفوائد الحلول فوق قومية. ولاستمرار الواضح للوظيفية أنما نتعامل مع المكافآت بدلا من الحرمان. إنها تطرح نتائج التعاون بدلا من المعاناة المتتينة للمهمة السلبية لإعادة النزاع حول المصالح. إذ يرى دافيد ميثراي David Mitrany أن المجتمع الدولي 'الآمن هو الذي يسمو عبر القيام بالأشياء جماعيا في ميدان العمل وللسوق عوضا عن التوقيع على المعاهدات في السفارات.

والسيادة في نظره لا تتحول بواسطة الصيغة الدبلوماسية وإنما بواسطة الوظيفة. بواسطة تفويض السلطة مع مهمة معينة. تحمل معها التحكم



الضروري من القوة والوسائل، أي يُحول جزء من السيادة من السلطة القديمة إلى السلطة الجديدة؛ والتراكم الجزئي لهذا التحويل، يترجم الوضع الصحيح للسلطة. مثل هذا التحويل سوف يغطي الانقسامات السياسية والانتشار الكبير لشبكة انشطارات الدولية والوكالات، والتي عبرها تصبح تدريجيا المصالح و حياة كلها للدول تتجه نحو التكامل.

ويرى دافيد ميثراني David Mitrany أن أي عملية تنظيمية في العلاقات الدولية كالمُنظمات الدولية تحدد غير المتطلبات الوظيفية. فالبدأ الأساسي هو أن الأنشطة سوف يتم انتقاءها علميا وتنظم بشكل منفصل، ووفقا لطبيعتها، ووفقا لشروط التي تعمل تحتها، ووفقا للحاجات الجارية. ولذلك، فسوف نسمح كل الحرية للتباينات العملية للعديد من الوظائف في المنظمة وكذلك حرية عمل وظيفة معينة وحرية تعديل الحاجات والشروط.

فإذا أخذنا الاتصالات كمثال، فإن منظمة أنظمة سكة الحديد سوف تكون قارية؛ كذلك النقل البحري، وما بين القارات، والطيران؛ والثلث الإذاعي. عموما، سوف ينظم الإنتاج والتجارة والتوزيع وفق منظور مر. إذ أننا لا نحتاج إلى قاعدة ثابتة ولا إلى نمط صارم في تنظيم مستوى معين من الوظائف، لأن الأبعاد الوظيفية تحدد نفسها نفسها، تحدد الوظيفة بطريقة ما أعضائها المدسسين. إنها تبين عبر التطبيق طبيعة الموقف المطلوب في ظل شروط معينة، وفي هذه الطريقة يحتاج إلى قوة السلطة. والتنسيق بهذا المعنى سوف يكون حول الوظيفية.

لأكثر من ذلك، يرى دافيد ميثراني David Mitrany أنه بالرغم من أن المهج الوظيفي لا يعوق الهيكل المؤسساتي العام، إلا أن الحقيقة هي أنه لا يوجد رأي واضح، ولا يحتمل بلورة روابط مؤسسية مشتركة في سنوات معينة.<sup>1</sup>

(1) Reginald J. Harrison, Ibid. pp. 27-31.

## القضايا الجوهرية للنظرية الوظيفية

نشرت مجموعة من الأعمال حول المقارنة الوظيفية منها كتاب إرنست هاس Ernst Haas بعنوان 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' في عام 1964 وأعيد نشره في عام 1966، وكذلك العمل الأساسي لـ دافيد ميثراني David Mitrany بعنوان 'عمل بظام السلم' Working Peace System' الذي كتب مقدمته هانس مورغنتاو Hans Morgenthau (أول نشر له كان في عام 1943). أثارت هذه البحوث نشاطا جديدا داخل النقاشات القائمة حول المقارنة الوظيفية في تحليل مشاكل المجتمع الدولي. ففي كتاب 'ما وراء الدولة القومية' 'Beyond the Nation State' طور إرنست هاس وتفتح أفكار الوظيفية في ضوء كل من الوظيفية السوسيولوجية والتطورات الحديثة في نظرية الضم. بالطبع لم تكن الانتقادات صامتة، وحتى الآن لا يستطيع أن تقول أن انتعرات وصلت إلى أبعاد النقاش الكبير. لكن تجدر الإشارة، إلى أن هؤلاء الأكاديميين والموظفين المدنيين الدوليين الذين انجذبوا لفترة طويلة إلى المقارنة الوظيفية تنقوا تشجيعا جديدا. وبناء على ذلك، كانت فرصة مناسبة لمحاولة تقسيم بعض القضايا الكبرى ذات العلاقة بهذا الحوار والتحمين في بعض مشاكل الوظيفية. وقبل بدء المناقشة، هناك سؤال مركزي لابد أن يطرح وهو أين نجد الأفكار الأساسية حول الوظيفية؟ هذا السؤال مهم مادامت الانتقادات في بعض الأحيان لا توجه إلى الأفكار الأساسية وإنما إلى التفسيرات الخاطئة لها. هناك أربع قضايا كبرى تعكس التراث الوظيفي في الوقت الحاضر. الأولى هي لأفكار الأساسية نفسها الموجودة في أعمال دافيد ميثراني David Mitrany، ليونارد وولف Leonard Woolf، سمر نورمان أنجل Sir Norman Angell، فير كونت سيسل Viscount Cecil، كول Cole، وقلائل آخرين أقل أهمية. فقد صحح إرنست هاس فكرة أن دافيد ميثراني David Mitrany هو الزعيم

أوحيد لمثل للوظيفية، لكنه لم يصحح في تأكيده أن جميعهم رعماء الوظيفية. وقد عُدد الكتاب الوظيفيون مخططا لعالم الجديد المتحدي الذي يظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وكذلك كانوا مهتمين بالعالم الجديد المتحدي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الأولى. فقد سر ليونارد وولف Leonard Woolf مشاريعه المسحية حول عصبة الأمم في عام 1917 ونُشر بعنوان 'صُريق الرجل الذكي إلى مع الحرب في 1933 The Intelligent Man's Way to Prevent War 1933'. كذلك نشر نورمان أنجل Norman Angell، روبرت سيسيل Robert Cecil وكونول G. D. H. Cole في بداية الثلاثينيات أعمالا من هذا القبيل. أم دلسة لدافيد ميتراي فهو بالطبع أقرؤهم، إذ أنه نشر أعمالا حول الاستقرار بعد الحرب العالمية الثانية، خاصة كتيب 'الطريق إلى الأمن' (1944) وكتب 'عمل نظام السلام' (1943)، كما ساهم قبل ذلك في الثلاثينيات في الكتابة مثل 'المراجعة الإقليمية والمادة 19 من الميثاق Territorial Revision and Article 19 of the Covenant'.

تمثل القضية الثانية في تلك الكتابات المفسرة للأفكار الأصلية، سواء كانت متحاسة معها أو قامت بتعديلها؛ أو تمثلت هذه الأعمال في تطبيقات دراسات حالة معينة. مثل هذه الكتابات صممها بول هوفمان Paul Hoffman في كتابه 'هن يعور السلم' 'Peace Can Be Won' الذي نشر في عام 1951 وتحدث أيضا عن ذلك وليام رالسمان William Reisman في مقالة له حول 'دور الوكالات الاقتصادية في تعزيز القضاء والأحكام الدولية' 'The Role of Economic Agencies in the Enforcement of International Judgements and Awards' الذي نشر في حولية International Organization في خريف 1956. بالطبع حركة التكامل نحو الوحدة الأوروبية لني قامت بها الدول الأوروبية الستة في البداية جلست انتباه الوظيفيين أيضا.

العضوية الثالثة هي الموحدة في كل الأعمال التي كست في شكل انتقادات حادة لموضفة، مثل تلك التي قام بها إينيس كمود Inis Claude.

والأعمال التي استخدم فيها النقد كخطوة أولى نحو تطوير الأفكار الوظيفية ونحو وضعهم في خط مع ما يعتقدته الكتاب أنها أفكار أكثر عمقا لعلم السياسة المعاصر. فكتاب 'ما وراء الدولة القومية' لهاس استخدم النقد في معالجة تفسيرات معسة للأفكار الوظيفية كقطة انطلاق لتطوير مفهوم جديد للوظيفية. كما كان اهتمام كنيث تومبسون Kenneth W. Thompson بذلك أكثر من لتطوير من خلال كتابه 'الواقعية السياسية وأزمة السياسة العالمية Political Realism and the Crisis of World Politics'. ووفقا لارنست هاس، هناك كذلك بعض التحاليل الرائدة لمضمون الوظيفية في المذكرات العممية غير المنشورة في أميركا.

أخيرا، القضية الرابعة هي الموجودة في البحوث التي أجريت حول لوظيفية كتصور سوسيولوجي. فلاند من التذكر أن أهداف رواد الوظيفية السوسيولوجية وأفكار الوظيفيين تختلف تماما؛ لكن كانت المحاولة في كتب 'ما وراء الدولة لقومية' في سبيل ربط الاثنين، إذ لا بد أن يكون الطالب الذي يدرس لوظيفية واعيا على الأقل باخطوط انكبرى للوظيفية السوسيولوجية. إذ يعود الفضل في استخدام النقد من أجل تطوير وإعادة تنظيم الأفكار الوظيفية الأصبية الذي جاء في عمل هاس إلى الوظيفية السوسيولوجية، بالرغم من أن بعض الحديث السالبة الوظيفية المحددة، كالتي طرحها مالينوفسكي Malinowski لم تستخدم في تطوير الوظيفية. فقد اهتم الوظيفيون بعمليات التكامل بين الدول ورأوا التغيرات التي تأخذ مكانا داخل الدولة بأنها ديناميكية أساسية لتلك العملية. وما احتاجوا إليه هو النظرية التي تستطيع أن تفسر التحول الذاتي لنظم الدولة وتعويضها بالنظام التكاملية الجديد.

من ناحية ثانية عندما طرحت النظرية البنائية الوظيفية أن كل نية من المجتمع ترافق وظيفة وكل وظيفة ترافق بنية، رُكز الانتباه على بقاء و توازن المجتمع. فانتعاب الأساسية في المجتمع كالي وحدت في عممية الكاس لم تكن مفسرة لإمكانية مبادأة الفرد بتعديل نظام الدولة، بالنسبة للفرد كان معاق

بواسطة معادلة السائة-الوظيفية المحددة داخل نظامه الخاص. ومع ذلك، شعر  
هاس أن التحليل الوظيفي يستطيع المساعدة في ربط كل من الحاجات الظاهرة  
ولساطية للفرد مع عملة التكامل وأن هذه الحاجات ستنتج من الأفكار  
الوظيفية النظامية Systematization. فقد رأى هاس أن إمكانية دياميكية  
النظام ربط الوظيفية بدراسات التكامل هو أمر ملموس، ونوجه الفاعل المحدد  
لتكرار العلاقات يمكن أن يفسر تحوله الخاص إلى مجموعة العلاقات الجديدة  
داخل النظام الجديد. وذلك سبب أنهم يسمحون للمبادرة الفردية والتحول  
الذاتي للنظم. وفي هذا الإطار، يميل هاس Haas إلى تفضيل النظرية الوظيفية لـ  
دوروثي إيمت Dorothy Emmet ونظرية نظم توجه الفاعل Actor-  
Oriented Systems Theory، بدلا من نظرية التوازن لـ مالمينوفسكي  
Malinowski أو تالكوت نارسونز Talcott Parsons أو نظرية النظم لـ مورتن  
كابلان Morton Kaplan. إنه من الواضح أن الرصد بين الوظيفية  
السوسيولوجية والأفكار الوظيفية يمثل مشاكل مخوفة للمحلل. ومع ذلك،  
فانوضيعة السوسيولوجية لها الكثير ما تقدمه في الأفكار النظامية لدافيد ميتربي  
Mitrany، وولف Woolf وآخرين وتشكل أحد الموضوعات في التراث الحالي  
الذي يجب على الطالب الذي يدرس الوظيفية أن يستوعبه.<sup>1</sup>

---

(1) Paul Taylor, "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence," *Politics Studies* XVI, 03 (1968), 393-95.

## أسس التحليل الوظيفي

### 1- فهم الطبيعة البشرية وكيفية التحكم فيها:

م يكن الوظيفيون متعائلين بإفراط حول طبيعة الإنسان، كالقبول بأن هناك عناصر معينة غير معقولة في طبيعة الإنسان مثل إمكانية الإصابة بداء حب الحرب والعنف. من ناحية أخرى، لم يهتموا كثيرا بطبيعة الإنسان كاهتمامهم بسوكه؛ وادعوا أن الأخير مفتوح على التعديل وال ضبط. فقد رأى أيجل Angell بأنه ليس هناك تعبير في طبيعة الإنسان ولكن هناك تغيير في السوك الإنساني: وأن السلوك الإنساني يمكن أن يتغير كنتيجة للأحداث الخارجية مثل عمل المؤسسات، الأديان، السياسة، التقاليد الاجتماعية أو السياسية، قانون لمص، العادة، القبيلة أو المحرمات الأخرى؛ الأفكار الجديدة، الاقتراحات، لتربيته، الأمور لمعرضة الملاحظة يوميا؛ حقائق التاريخ.

وهناك لوظيفيين هو أعلى من افتراض أن سلوك الإنسان يمكن أن يعدل بواسطة عممية لتعلم من بيئته الاجتماعية. فهو يمكن أن يكون محبا للحرب، لكن أفعاله الحربية وسوكه، يمكن أن يكونا مضبوطين ويحمدان إذا عدلت بيئته لاجتماعية. إن الإنسان يذهب إلى الحرب لأن بيئته الاجتماعية تشجعه على أنه يجب أن يحارب وبالطبع هو جزء من طبيعته؛ وما تحارب من أجله هو جزء من صيغته؛ ويمكن لبيئة الإنسان الاجتماعية في المقابل أن نكسحه عن الذهاب إلى الحرب.

لكن المسألة ليست بسيطة بالنسبة إلى عالم الاجتماع أن يرتب جيدا البيئة ويترك المقامين يكافحون بدون جدوى في شبكتهم. في كل يوم من الحياة

تكثر نماذج لنس الذين يفرضون إرادتهم على بيئتهم ويتعلمون من هذه البيئة. فليست كل القواعد في المجتمع تحتاج لأن تكون معززة من قبل الناس المستأسدين عند ملاحظتهم. إنه على العكس من ذلك؛ سنجد أن الدرجة التي تطاع فيها القواعد لا تعبر تناسيباً مع درجة تطبيق العقوبة بالقوة أو لا. فبعض القواعد تحتاج أن تكون القوة ورائها؛ وأخرى تخلق بواسطة الإنسان لأن التجربة تبين أنها تمثل مصالحه، وتعلم قبولها كجزء نات من بيئته. فقد حدد مصطلحه في مفاهيم بيئته؛ ولم يقرر ما هي حقوقه التي يجب أن تكون؛ ولم يفكر في التصرف كحكم في حالته الخاصة كما تفعل الدول في مجتمع الدولي. في أي مجتمع هناك قبول معين مشترك يعم الأهداف التي تساعد على توفير شرعية الأشكال المؤسساتية للمجتمع وأنماط العقاب للسلوك. هذا التعميم للأهداف هو الذي يهتم به الوظيفيون.

هناك بعض الدروس المشجعة على التعلم من سلوك الإنسان في المجتمع، ووفقاً لوطيبيين؛ فإن الأعراض الرئيسية لمرض السلوك الإنساني قد اكتشفت. إنه يتعم مبادئ السلوك المتحضر ويبين أن القدرة على التعلم هي مشجعة. فقد رأى دافيد ميتراي في عام 1944 أن الناس إذا أعطوا ما يحتاجون إليه باعتدال وتحصلوا على ما يريدون، فإنهم سيحمون السلام وهذا ما تأكد في الكثير من الحالات الوطنية لكن لم يحرب دولياً لحد الآن، أو كما أوضح نورمان أنجل Norman Angell أن طبيعة ما يحتاجه الناس يجب أن يخصصوا عليه. باختصار، يرى دافيد ميتراي أنه بسبب أن الأفراد يسكنون في بنية من الدولة القومية فإن لديهم حقيقة مجموعتين من الحاجات المتصارعة. من جهة هناك الحاجات المنبثقة من ولائهم لوطن كالحاجة للدفاع عن الشرف الوطني وتأييد قوة الوطن، ومن جهة أخرى هناك تلك الحاجات الناتية مباشرة من وجودهم كأفراد كالحاجة إلى الأمن الاقتصادي والترتيبات الصحية المناسبة، والسكن الحسن، والنقل وما إلى ذلك، بمعنى آخر، حاجات الرفاهية. والمشكل هو أن المجموعة الأولى من الحاجات هي دائماً تأتي بطريقة ما في المرتبة الأولى. فولاء الإنسان لوطن يقوده

إلى التصويت لصالح انبالي للموض في زمن الانتخابات بالرغم من أن المرشح الآخر يكون أحسن بكثير في الاقتصاد وسوف يقوم بالكثير من أجل الرفاهية. ولذلك يواجه الإنسان دائما مشكلة التوفيق بين أولويات مجموعتين من الحاجات المهرمية، واحدة منهما تجعله في عدااء دائم مع الآخرين. ومما يزيد المسائل سوءا هو أن ولاءه للدولة يمنعه دائما من إدراك الأهمية الحقيقية للمعلومات المتوفرة. ولا يفورده فقط إلى الضلال عن أهمية حاجاته في لرفهية بواسطة القومية؛ وإنما يصبح أعمى بواسطتها أيضا.<sup>1</sup>

## 2- الأبعاد السيكولوجية:

إنه غني عن التأكيد أن الوظيفيين يظفرون إلى التعاون الوظيفي أنه مهم، ليس بسبب مصلحتهم ولكن لأنهم يعتقدون أنه يساعد على تغيير نظرة الإنسان وسلوكه. في الأساس إنما أفكار علم النفس الإنساني، إذ أن الاعتقادات وآمال الوجود الإنساني هي التي تجعل القوضى الدولية تستمر وأخرى حتمية. ولكي يتجنب النظام العالمي الحرب يتطلب سيكولوجية السلم التي ستجعل السلام حتميا. يعتقد الوظيفيون أنه إذا ما أكدت المؤسسات الدولية على حاجات الرفاهية للإنسان التي وُضعت من أجلها؛ فإن الإنسان سوف يصبح مدركا أكثر لروح التعاون. وسوف يتعلم ضبط عنفه العاجل والممكن، وردود أفعاله نحو المنهات الاجتماعية في المصالح الجيدة الطويلة الأمد. يقوم توسع منطق لوظيفيين، والديناميكية العملية المؤدية إلى النظام العالمي على نظرة أن السلام لا يمكن أن ينجز بواسطة معالجة مشكلة الحرب في أوجهها، وإنما ينجز فقط بواسطة تغيير الوضع. ويتغير الوضع بواسطة حقن المعلومات حول نجاح تجربة التعاون في تحقيق أهداف الرفاهية في الواقع المعاش. هذه النقطة يمكن أن تتطابق مع المثال التناظري الوظيفي الذي استعمله أنجل Angell. يتضمن هذا المثال أن رجلا في أحد الأيام رأى أحد النارة في الطريق أسفل نافذته مفتوحة يشبه

(1) Ibid. pp. 397-98.



الرجل الذي جرحه جرحا كبيرا. فذهب إلى سلاحه وقرر إطلاق النار عليه، برغم من نصيحة صديق له بالتراجع وعدم الإقدام على مثل هذا السلوك المشهور، لكنه لم يتراجع. فقام صديقه بطرح ورطته على معارفه وأسرتة، وأكد لهم على سحافه فعله؛ لكن دون فائدة. إلا أن أحد الأشياء التي توقفت إطلاق النار هو أن تسميه الرجل المسلح أن الإنسان الذي في الطريق لا يشبه الإنسان المعتدي عليه، وبعد التحقق من هذا الإنسان أنه ليس العدو الحقيقي، فإنه يضع سلاحه.

يمكن الإشارة إلى أن هناك ضعف في المثال التنظري الوظيفي لأجل Angell. فعند الإنسان الحقيقي يفترض أنه إنسان آخر ما زار موجودا. لكن العدو في الوضع الدولي في نظر الوظيفيين ليس دولة أخرى وإنما عوامل خارجية، متمثلة في فقدان التعاون الوظيفي الفعال في خدمة أهداف الرفاهية وتدخل الحكومات الوطنية. وتناظر أنجل سوف يكون أكثر دقة إذا أعطى إنسان مثله المعلومات المرتبطة بسبب عداوته. (العدو الحقيقي يجب أن يكون مجردا وليس ملموسا). ومع ذلك، فالتناظر الوظيفي بين الاعتقاد الوظيفي أن سوء لفهم يظهر من الإدراكات المشوهة للواقع كنتيجة للجهل المؤدي إلى العنف والحرب. كذلك بين التناظر المقارنة الدرجية للوظيفيين. فنقطة بدايتهم هي وجود الوضع، والوضع الجديد ينجز أوليا خطوة بعد خطوة. إذ يرى رايزمان Reisman أن هناك إمكانيات للعمل في منظمات الوكالات الاقتصادية الدولية الحالية. ويجب أن ننقدم إلى الأمام؛ يجب أن نعمل؛ لكن يجب أن نعمل عندما تكون إمكانيات التقدم موجودة.<sup>1</sup>

### 3- دور المعلومات:

مظهر آخر للأفكار الوظيفية، متضمن في التناظر الوظيفي لأنجل Angell، وهو نظريته أن المعلومات الجديدة قادرة على تعديل الأحكام المسبقة

(1) Ibid pp. 399-400.

والافتراضات الأولية حول ما هو صحيح من الفعل الذي يجب أن يكون. يفكر الإنسان في المنظر الوظيفي أن هناك حق للقتل؛ ويتبنى عن ذلك بواسطة المعلومات الحديثة. كذلك الأمر بالنسبة للدولة، فالمعلومات الحديثة تؤديها إلى بند الأمر غير القانونية والإجراءات القديمة. فقد طرح دافيد ميتزاني فكرة من الدول الحديثة إلى التنظيم وفق أهداف ووسائل معينة ووفق شروط الزمان والمكان، وبالرجوع إلى المجتمع الدولي يكون السؤا لماذا لا يجب أن نطبق نفس الدروس هناك. من ناحية أخرى، الافتراض المهم في مقال رايزمان Reisman هو اعتقاده الواضح أنه محتاج فقط إلى تفسير كيف نستطيع البنوك الدولية تغيير تفاعلاتهم والإجراءات المساعدة على تقوية القانون يبدو أن أساس هذه الآراء يكمن في وجود افتراضين مهمين بوصحان كل الفكر الوظيفي: الأول، الإنسان هو عقلائي نسبي كاف للتجاوز مع المعلومات الحديثة؛ الثاني، يملك الإنسان طريقه لمعرفة الطبيعية المتجاوزة لأهمية بعض الأهداف وسيختار بعض الأهداف الإضافية المساعدة على إنجازها. وفي الأخير لا يفصل الإنسان القتل، وإنما يفصل السلام ودعم القانون. يفصل التعاون إذا عاد عليه بالعوائد الاقتصادية والاجتماعية. وسرى المعقولة بالطبع في الفعل المصمم على إنجاز هذه الأهداف. هذه الافتراضات موجودة في قلب الوظيفة.<sup>1</sup>

#### 4- المنهج العلمي في التحليل:

فقد اختر ابوطيتميون الصعوبات التي تواجه البحث، ويعود الفضل في ذلك إلى تنامي أهمية المنهج العلمي في دراسة السياسة. وبواسطة المنهج العلمي يأتي العقل العلمي، وعادة التفكير المستلزم للتحليل، وتحليل الوحدات الكبيرة، ومحاولة فهم العلاقات بين الأطراف كلها. فالنيل الفكري نحو التفاصيل الدقيقة هو أمر جوهري. ومعيار الحكم على نجاح العملية هو المدى الذي يمكن أن تكون عليه لقضية مصورة في علاقة مع بعضها البعض ضمن إطار عقلائي

(1) Ibid. p. 400 .

للك. ففي كتاب 'ما وراء الدولة القومية' تم تميّظ هذا المصيح. هذا المصيح متكون من الوحدة الكيرة التي هي النظام الذي يحدد أولا، أما الأجراء، فهي الأفكار الوظيفية التي تكون مترابطة ومعدلة إذا اقتضى الأمر لتتطابق مع محط العملانية المضممة في الوحدة الكيرة. لكن المقاربة الوظيفية هي تقريبا معارضة لهذا، فمنهج الوظيفية يشبه نظيره عند الفنان. فالوظيفيون يتحدثون من الاستعارات أو مجازات Metaphors الموجودة في بينهم أمثلة للتحليل، وبشئون سلسلة من الإدراك والظرات المترابطة مع بعضها البعض بواسطة اشعور بالعناصر الجماعية أكثر منها بواسطة الربط المنطقي الضروري. إنهم ينتقلون في النقطة من المقياس الصغير إلى المقياس الكبير.

ولدعم هذه النظرة يمكن فقط اختبار المجازات Metaphors المستخدمة بشكل مكرر من قبل الكتاب الوظيفيين. فعلى مستوى المقياس الصغير؛ استخدم وولف Woolf مجاز أو استعارة Metaphor شرطي القرية كثيرًا. كذلك ستخدم دافيد ميراى الشرطي البريطاني الصادق. وبالرغم من أن رايزمان Reisman كتب عن البيئة بشكل مختلف عن الوظيفيين القدامى، وكان ذلك حول أميركا في عام 1965، إلا أنه استخدم نفس المجاز وامتثل في شريف المدينة The Sheriff. وقد انتقل النقاش من وحدات القياس الصغيرة هذه إلى شؤون الدولة وإلى شؤون المجتمع الدولي. ومن الواضح أن الوظيفيين استخدموا مقارنة مختلفة جدا عن مشاكل المجتمع الدولي، وعن الكتاب العميين في العلاقات الدولية.

من جهة أخرى، المحاولة المتخذة من قبل هاس هي ذات قيمة. فقد حاول مساعدة بعض الباحثين تنظيم الأفكار الوظيفية بطريقة منظمة ووضعها في إطار منظم له إغارة عميقة وفي بعض الحالات يضيف أحدث الآراء إلى الآراء الأصلية. وتحذر الإشارة إلى أن محاولة الحصول على تماسك صلب وعلاقات أكبر منطقة من الأفكار، يمكن أن تفقد قيمة بعض الآراء الأصلية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 401-02.

## 5- تحويل الولاء:

يرى الوظيفيون أنه إذا كانت حاجات الرفاهية هي أكثر أهمية، فإن الإنسان الجدي يمكن أن يقتنع بواسطة التربية والتجربة ليحوّل ولاءاته من حكومة الوصية لي عسى المدى الطويل لا تعطيه سوى الثانوي الأفضل، ويعيد توجيهها نحو لوكالات الدولة التي هي المدير الأفضل لتلك الحاجات. فعلى المدى الطويل سيكون الناس موالين لتلك المؤسسات التي تكون أكثر نجاحا في إشباع حاجتهم، ويمكن إشباع الحاجات بشكل أفضل في تلك المنطقة الأكثر ملاءمة لأداء العمال لمهام المطلوبة؛ تلك المناطق التي ليست لديها حدود مشتركة مع حدود الدولة التي تقسمها اصطناعيا وتسبب إدارة غير فعالة لمتطلبات الرفاهية. لذلك ما يحتاج إليه هو مجموعة من المؤسسات المدافعة عن إشباع حاجات الرفاهية للإنسان واستقراره، عبر حدود الدولة. فإذا استطعنا تنظيم مثل هذه المؤسسات، يرى الوظيفيون أن الناس سيدركون امتيازات التعاون الدولي، وسيكونون مقادين بواسطة النجاح في إرادة التعاون إلى أن تضعف الحكومات الوطنية وتقوى مؤسسات التعاون والتكامل الدوليين. عندئذ سيبدأ الإنسان بتحقيق الطبيعة الصحيحة والأهمية الحقيقية لحاجات الرفاهية. ولتأييد هذا الفكرة طرح دافيد ميتزاني أهمية التعاون الاقتصادي والاجتماعي داخل الولايات المتحدة الأمريكية من أجل خلق المجتمع الكبير الذي هو أميركا الآن. فهو يرى أن هذا يبين كيف أن الناس يتعلمون اكتساب الولاء لمؤسسات التي تشبع حاجات الرفاهية. وأن نمو السلطة من التوافق والرفاهية هي أكثر الاحتمالات إحداثا للتوافق. فمثلا فشلت عصبة الأمم في الحصول على السلطة بسبب فشلها في تقدير هذا الدرس ونفس الشيء ينطبق على الأمم المتحدة أيضا.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 398-99

ولذلك يرى دافيد ميثراني David Mitrany أنه نتيجة لتطور المنظمات اندولمة لابد من تحقيق مهام الرخاء الإنساني وبالتالي تأكل التأييد الشعبي للدولة القومية وبالتالي تقلص تهديد السلام العالمي المفروض من قبل القومية. لكن لم يؤيد ميثراني David Mitrany الهجوم المباشر على القومية؛ وعوضاً عن ذلك أدرك أن في الدول الحديثة هناك انتشار للنقمية، والحياد السياسي، والوظائف التي تتوقع شعوب هذه الدول أن تشكل حكوماتها المحترمة.

فالعديد من هذه المهام مثل مراقبة الملاحة البحرية، أو البريد الدولي، أو تحديد اموجت الإذاعية لا يمكن أن تحقق بفعالية على المستوى الوطني، في حين التعاون الدولي يكون حيوي إذا دخل فيه الجميع. ولذلك اقترح دافيد ميثراني David Mitrany والوظيفية الآخرون أنه يجب أن تشجع الحكومات على أن يمشيها في إنجاز هذه المهام خبراء تقنيون غير سياسيين يعملون ضمن إطار لمنظمات الدولية، من أجل انتفاع الجماعة العالمية. وما دام أن نظام اندولمة لقومية ثابت وسب العف، والانقسام يقوض الحاجات الحقيقية ومصالح الجنس البشري، فإن المقاربة الوظيفية سوف تنبئ على الوجود القبلي للاعتماد المتبادل بواسطة البناء على مهام وظيفية معينة للتعاون الاقتصادي والرفاهية. وهذا سوف يجنب الحوار السياسي المسبب للخلاف لكن في نفس الوقت يخلق مجموعة المصلحة التي سوف تذيب في النهاية الجبهات الوطنية التي لا معنى لها.

الأكثر من ذلك، مثل هذه الإستراتيجية سوف تجنب التنازع مع مبدأ سيادة الدولة أو أي نقاش قانوني عقيم؛ ووفقاً لدافيد ميثراني David Mitrany، فإن الفعالية الكبيرة للمنهج الوظيفي هي في 'حرية الإرادة التقنية' Technical Self-Determination، التي تحدد الاهتمام لوظيفي لمؤسسات، والسلطة الضرورية لإيجازه، وأن حرية الإرادة التقنية هذه، يمكن أن تتغير بشكل واسع من وظيفة إلى وظيفة. كما لم ينف دافيد ميثراني David Mitrany إمكانية أن البداية الوظيفية يمكن أن تتطور إلى نظام سياسي شامل عبر الفدرالية بواسطة التعيينات. هذه الفدرالية سوف تقوم على شبكة من

الأنظمة المتبادلة التعاون وتعزيز الرخاء. وبالتالي سوف تعرض القومية بالولاء إلى الجماعة العالمية، نتيجة لتعلم الناس من يفتهم الاجتماعية أن التعاون الدولي سوف يشبع الحاجات التي لم تعد الدولية القومية باستطاعتها تحقيقها.<sup>1</sup>

## 6- القوة والرفاهية:

من الخطأ الاعتقاد أن الموظفين يفصلون بين القوة والرفاهية. بل إن بعضهم يعتبره تصليلا حسيما، وقلة دراية بالأفكار الوظيفية. ويستشهد على ذلك برأي هاس الذي يرى أن هذا الفصل في حكم المستحيل، وأن تحديد المكافآت النادرة بين جماعات المصالح المتنافسة يجب أن يستلزم استخدام القوة والرقابة لسياسية. ويكاد يكون هذا الرأي محل اتفاق بين الموظفين. إذ لم يقل لوظفيون أن القوة والرفاهية منفصلان، لكنهم اهتموا بالطريقة التي يرتبطان بها. في الواقع، قلوا من الأحسن التركيز على الرفاهية، وتستخدم لقوة لغرض إنشاء وضط المنظمات القائمة على حاجات الرفاهية أكثر من لتركيز على مساهمة الرفاهية في متطلبات القوة في الدولة القومية. إنها ليست مسألة فصل الاثنين ولكن بدلا من ذلك التركيز الذي لا بد منه على ما هو أحسن بالنسبة للمنظمة. فقد ظن الموظفيون على المدى الطويل أن القوة ستكسب كلا من العرص الجديد والمهدف الجديد. لكن هذان الاثنان، -القوة والرفاهية مرتبطان مع بعضهما البعض.

من ناحية أخرى طرح نورمان أنجل Norman Angell فكرة أن المؤسسات هي ضرورية بسبب العناصر غير المعقولة في الطبيعة الإنسانية. وطرح دافيد ميتراني David Mitrany مرة أخرى أنه يجب أن تلعب الحكومات الوطنية دورا في المنظمة وتمويل المجالات الوظيفية. إنه يعتقد أن القوة المثالية من الأحسن استخدامها في إشباع متطلبات مهام الرفاهية التي

(1) Michael Hodges, Ibid. pp. 239-42.

تقترح بواسطة متطلب القومية. إذ يمكن أن ينظر للترتيبات الوظيفية كعاصر عضوية لفدرالية بواسطة التركيب. إنه لا يستخدم تصيب الحكومات قبل المضمات الوظيفية التي لها فرصة استخدام الشعب في إشاعة روح التعاون وإنشاء قاعدة سوسولوجية مطلوبة من قبل الحكومة.

م يرهن الوظيفيون على كل شيء، كما اقترح هاس، وإنما رهوا على مهارات وحكم الخبراء. صحيح أنهم ظنوا أن الخبراء هم جزء حيوي وضروري في لعب إذا كان لديهم المعلومات المناسبة وإذا المجالات الوظيفية كانت مسؤولة عن استخدام حرائق الخاصة. بالإضافة إلى دور الحكومات - كما يرى ديفيد ميتزاني - في قيام التعاون والتكامل، ففي رأيه لا بد أن تحتفظ الحكومات الوضعية بالقوة العامة العليا والنفيتو. فقد أيد استخدام قوة الحكومات لوطنية لزيادة التعاون الدولي. وما يختلف به الوظيفيون عن أولئك الذين يؤيدون الأفكار الليبرالية المتطرفة في التعاون الدولي هو اعتقادهم أن تجربة نجاح التعاون ستجذب ولاءات الناس بعيدا عن الحكومات الوضعية وفي الأخير تصبح الحكومات بدون حدود. وكذلك يؤكدون على مشروع الرفاهية المعالج ضمن الحدود الوطنية.<sup>1</sup>

## 7- دور الخبراء:

يُظهر الوظيفيون وعيهم العميق وتفهمهم الشديد الخاصين بالامتيازات والصعوبات المتعلقة بدور الخبير في المنظمة الدولية. في نفس الوقت لا يسلمون تسليما مطلقا المسؤولية للخبراء: كما جاء ذلك مصصن في كتاب هاس Haas 'ما وراء الدولة القومية'. فأحد المؤهلات المهمة التي وضعها مثالا، هي 'فرصة الخبير في لعب الدور المأمول يمكن أن أحدها فقط إذا كان لديه المعلومات المناسبة، وبدونها فإن مجاله يبقى محدودا. ووقف لذلك فإن الوظيفيين

(1) Paul Taylor, Ibid pp. 402-04.

يدافعون عن إجراء البحوث المعمقة لتحديد أي طرق الخاصة بمهام الرفاهية هي أكثر ضرورة للحصول على المعلومات المتعلقة بأداء هذه المهام. ففي محاولته بيان كيف أن الرفاهية والقوة غير منفصلين، تطرق هاس هذه النقطة. فقد شرح كيف أن الخبراء في القرن التاسع عشر لم يوافقوا على ما إذا كان انتشار الكوليرا يكون بسبب العدوى أو بواسطة العوامل البيئية فقط. فقد رأى أن الموضوعات الخاصة بالخبراء كانت في الحقيقة انعكاساً للمصالح السياسية والاقتصادية الخاصة بدولهم، ومن هذه الفكرة رأى هاس أن متطلبات لقوة تسيطر حتى على المجالات المفترضة أنها غير سياسية. ومع ذلك، يستطيع الموظفون بسهولة الإدعاء أن هذا لا يبرهن إمكانية وضع تركيز كبير على الرفاهية أكثر من القوة. والعامل المانع هنا لا يكمن في الصعوبة السياسية ولكن في غياب المعلومات الوافية حول كيف انتشرت الكوليرا.

مرة أخرى التأكيد هو على استخدام الخبر في وضعية معينة وليس على الخبر أن يستخدم كحاجز لدواء العام. فإذا استطاع أن يقوم بالجزء العائم على المعلومات الوافية، فإن فرصة العمل في المصلحة العامة ستزداد. من ناحية أخرى، إذا معلوماته غير واقعية فإن دوره في المنظمة يبقى محدوداً ويجب التركيز على جمع المعلومات. فدور الخبر إذن هو أحد الديناميكيات في المشروع الوظيفي.

## 8- المجتمع الدولي:

بحث لوظائفون في الخطوط الكبرى لإستراتيجية بناء الجماعة الدولية. فقد اهتم ديفيد ميتراي David Mitrany بالشروط البيئية التي تؤيد أو لا تؤيد نجاح الإستراتيجية الوظيفية. فهو لم يدرس الأولويات البسيطة ولكن لفت الانتباه عموماً إلى عدد من الشروط المؤيدة للعلاقات الشرطية في بناء المجتمع

(1) Ibid pp. 404-05.



الدولي. فالتوجه نحو الاعتماد المتبادل الدولي نتج عن تراكمية تجارته الدولية وريادة تحسين الاتصالات، وبالتالي لاحظ أن هناك حركة غير محصورة في توجه المجتمع الدولي، وهي الحركة التي سوف تعجل من التعاون الوظيفي. إلا أن الحركات نحو الوحدة الجهوية أو القارية، أو الاتحادات الإيديولوجية، كانت معرضة للتوجه الدولي Internationalist، لكن في حضم كل هذا كان مبراني متفائل 'بسوانق الظروف' Background Conditions. فافترضه كانت يانعة بأسسة لتطور الإستراتيجية الوظيفية. ففي عام 1943، ظهر عالم الاعتماد المتبادل، الذي يستطيع الإنسان أن يتسا فيه بإمكانية رد فعل ضد الحرب: وانتهاء الحرب سوف يوفر بيئة سيكولوجية مؤيدة للتجارب المقلدة من تحطّر الحرب والتمثلة أساسا في الاعتماد المتبادل. فإذ أخذن مضطمة عصبه الأمم نجد البقة قد صغمت في طريقة عملها، سبب أنها كانت منظمة قسوية بدلا من أن تكون منظمة براغماتية، ولم تكن قادرة على تأمين التعبير السلمي. ومن ثم تحول التفكير العام من التأكيد على الحقوق إلى التأكيد على الخدمات؛ التأكيد على الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي بدلا من القوانين. أما بأسسة لمشكلة عدم المساواة بين الدول في النظام الدولي، فإن دافيد مبراني يرفضها، فهو يعتقد أن مكافآت الخدمات سوف تنتصر على الأهية، والدول الصغيرة سوف تقبل بقيادة الدول الكبرى من أجل الأهداف الوظيفية، كما فعلت في التحالفات أثناء فترة الحرب.

فالتحديد الدقيق للتطور المهادف للمجتمع الدولي عبر زيادة البديل والتفاعل يمكن أن يقود مبراني أكثر إلى أخذ البقرة التساؤمية حول التوقعات الوظيفية. فدراسة مظاهر النظر الوظيفية، من خلال مرجعية مؤشّرت الاعتماد المتبادل التي اعتمد عليها مبراني، تبين أن نمط التغير لم يكن موحد دوليا. أولا، يمكن ملاحظة التطور واستخدام الاتصالات الحديثة بشكل غير اعتيادي، الذي يعكس الاختلافات بين الدول المتطورة والمتحلقة، وبين لاقتصاديات المخططة واقتصاديات السوق. والاعتماد المتبادل الإقليمي هو

الأكثر شوعاً من الاعتماد المتبادل المحلي، وزيادة التعاوت مع سرعة التقدم التكنولوجي.

والحاجة إلى قبول درجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بواسطة استخدام التكنولوجيا لمقدمة كطريقة لتقوية القدرات الاقتصادية والدفاعية، هي كذلك شعور متفاوت وصريقة سببية في تحقيق نتائجها المرجوة. فالتنسية للمجتمعات المتقدمة في أوروبا الغربية، فإن المصادر الحادة لجهود اجماعة التكنولوجيا يمكن أن تتقي مع ما يسمى باخذال الأميركي حول نقل التكنولوجيا. أما بالنسبة للدول النامية فإن درجة التوليد الذاتي للتكنولوجيا المتقدمة المنطبقة في مثل هذا اهدف ليست سياسة مهمة ذات دلالة، وبالتالي لابد أن تعتمد بشكل كبير على نقل التكنولوجيا من المجتمعات المتقدمة. وبالرغم من أن المفصل لدى المجتمعات النامية هو أن يكون الاعتماد على مصادر متعددة في نقل التكنولوجيا، لكن من الناحية العملية نجد النشاط التناثي هو العالب بين الدول في هذا المجال، غير استخدام أدوات المنافسة في النفوذ والامتير الاقتصادي بين الدول المناخة. وبالتالي نقل النشاط والتكنولوجيا يمكن أن يؤدي إلى إثارة اخلاف في الجماعة الدولية. ففي قطاع الدفاع مثلاً يلاحظ تأثير التكنولوجيا في موضوع الصوريرخ الباستنية المتطورة العابرة للقارات والأسلحة لسرية التي تقل من قيمه الجغرافيا والتعاقد المكاني كعوامل أمنية تحلق مجال لإستراتيجية اكونية. بها تتج تبعية العلاقة بين القوى النووية وغير النووية.<sup>1</sup>

## 9- دور البيئة الدولية في التكامل:

يرى رجنالد هاريس أن البيئة السياسية الدولية التي تنمو فيها اجماعة الإقليمية التي أخذت مكانة في إحداث التكامل، لم يتجها لها معظم االدين كتوا عن التكامل، لكن الوظيفيين أهرطوا في تسييظها ولم تؤخذ بعين الاعتبار من قبل الوظيفيين ححدد والفدراليين الذين ركزوا انتباههم على لوظائف،

(1) Reginald J. Harrison, pp. 97-98.

والعمليات، أو سني التجميع الإقليمي. فمواقف الأفراد والدول؛ وكذلك أهدافهم الإقليمية، والاتفاقات التي يتوصلون إليها، والعمليات التي يزمون بها أنفسهم، هي عوامل مهمة في تفسير التكامل، إذ أن المناسبة كبيرة لتوسيع تحديد الأعضاء الفواعل، المجبرون أو المخيرون من طرف البيئة الدولية. فهم وحدات عضوة في النظام الفرعي الإقليمي للعلاقات الدولية، والذي بدوره يؤثر ويتأثر بالنظام الدولي ككل.

وبرغم من أن لأوروبا أشياء أكبر من الاعتبارات الجغرافية، بحيث أن هناك اتصالا ثقافيا وكذلك هناك نوع من دوحا، وبرغم من أن هناك تاريخ طويل للاقتراحات حول التكامل، إلا أن حركة التكامل لا يمكن النظر إليها كمرحلة حتمية في عملية متطورة. فالدول الأوروبية الستة التي بادرت بتجربة التكامل، ليست هي أوروبا التاريخية، وإنما هي جزء صغير منها. إلا أن هذه الجماعة الأوروبية وعرب قوة دافعة للتكامل وساعدت في تحديد تكوينها الأصلي كمحدد لتوسعها اللاحق، بأن أنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد ثم انتقلت إلى منظمات أخرى.

لا تغير الجماعة بساطة من أحد أنواع النظم الإقليمية إلى آخر. فإذا نظرنا في أولوية شؤون الدولة في التوحيد (خطوة ضرورية لتقييم للتقدم)، نجد أن الدور الستة كانت مهتمة بالنظام الدولي لكن لم تكن الفواعل الأساسيين اوحيديين. لكن خلق أوروبا وتوقع استمرارية التقدم نحو الوحدة قد تأثر بانتوقف لهذا النظام القديم وانبثاق نماذج من الأنظمة الجديدة مع امتلاكها مسقطها الخاص. بمعنى آخر، عملية التكامل في أوروبا أخذت مكانا ضمن بيئة التي هي في ذاتها تعيرت وكلاهما أثر وتأثر بالتجربة الأوروبية. فالتكامل هو نتيجة مصفية للتغيرات التي تحدث في عالم السياسة، وهو ذاته يغير مجرى الأحداث. والتغيرات وارتداداتها يمكن تحليلها بواسطة الرجوع إلى تأثير الأنظمة Systems Action على مستوى الدول.

فقد اعتبر مورتن كابلان Mororton Kaplan أن تأثير النظام يتجسد في مجموعة المتغيرات المترابطة، في مواجهة بيئتها، وأن قابلية الانتظامات السلوكية لتفسير تحدد خاصية العلاقات الداخلية وارتباطها ببعضها البعض وخاصية العلاقات الخارجية وارتباطها بالمتغيرات الخارجية.

فالانتظامات هي وظيفة للمتغيرات المستقلة المختلفة، كطبيعة وحدات النظام، بيئتها وقيمها، عدد الوحدات، تماثل أو عدم تماثل الموارد الاقتصادية والعسكرية والسكانية؛ زائد المتغيرات المستقلة والتابعة لتكامل كالتجارة والاتصال. ويحدث تحول النظام جبراً كنتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة عبر عممية قوى التغير التكنولوجي، والحرب والأزمة التي تؤثر في توزيع القوى.

فالنظام لدولي الذي كانت الدول الأوربية الستة جزءاً منه قبل 1939 كان يسمى بنظام توازن القوى Balance of power. والجدير بالذكر أن في القرن الثامن عشر، كتب دافيد هيوم David Hume حول جذور هذا المفهوم، وحدد معناه ونصيفاقه الحالية. وقد انتقلنا إلى القرن العشرين، من نظام توازن القوى إلى ما أصبح يسمى بـ 'نظام ثنائي القطبية المر' Loose bipolar system

وفي ابدائية، كان توحيد أوروبا بطيئاً يعكس الموقف صد للكاييف المفروضة لنظام توازن القوى. وبعد ذلك تبين أنه كان استجابة مناسبة لمطلب فواعل أوروبا الغربية في سياق هيمنة القوى العظمى. وبدوره يمكن أن يكون عاملاً عدم تكامل لمصامير نظام ثنائي القطبية الذي في بعض الأحيان يكون موضوع حوار.

فالنظام توازن القوى كان قد انهار في فترة مهمة في نهاية القرن التاسع عشر، إلا أنه قبل القرن السابع عشر والثامن عشر كانت هناك فترة تقليدية توازن القوى، بحيث أن التحالفات التي قاتلت في حرب الثلاثين عاماً تحت قيادة فرنسا واسويد من جانب والمسا والأمراء الألمان من جانب آخر، كانت تبحث عن تقوية الطموحات التوسعية وفي نفس الوقت الاحتفاظ بطموحات الجانب الآخر مكبوحة أو مقيدة. فالعديد من المعاهدات المثبتة

للسيرون الأوربية بعد حرب الثلاثين عاما كان لها هذا الخداف. وكذلك العديد من حروب التحالف بين معاهدة النمسا Treaty of Utrecht في 1713 ومعاهدة تقسيم بولندا في 1772 كلها حاولت إقامة نوارث يثبت المسا ويخفف من قوة السويد، وإطهار القوة الروسية والروسية والبريطانية. فالنمسا، وفرنسا، وبريطانيا العظمى، وبروسيا، وروسيا والسويد كلها تنامت كقوى عظمى. كذلك الأمر بالنسبة لإسبانيا والأراضي المنخفضة التي كانت كذلك مهمة. لكن الهدف الكبير لسفر على الرئيسين والقوى الصغرى والكبرى هو الحفاظ على توازن النظام، وذلك بنحاشي إلغاء الفواعل الأساسيين. من الناحية العممية، بسبب أن لدول كانت تعترف بالمطالب القديمة لبعض الدول في ضم مقاطعات معينة وسبب أنها كانت تعرف بالحلفاء المحتملين في المستقبل في إلحاق الهزيمة بالدول، فقد كانت الحروب محدودة المجال والهدف، وهزيمة الفواعل كانت تسمح باستعادة مكانها في النظام لممارسة دورها كشركاء مقبولين لأعداء سابقين. لذلك يقوم النظام على اتجاوب امرن مع القوة المقبولة. وقد شرح شرشل Churchill ذلك — 'السارية الضخمة Immense cantilever' عندما نحسب الكلمات ولو همسا، لأن الإيماء بالرأس يمكن أن يكون كلاما.

وبعد عام 1870 تقلصت مرونة نظام نوازن القوى بواسطة حقيقة أن ألمانيا وفرنسا كانتا غير قابلتين للبقاء كشريكين لمدة ضوئية، خاصة بعد هزيمة وإذلال فرنسا في سيدن Sedan وبقيت الأنزاس واللوران مقاضعة فاصلة بينهما. لكن التعامل الحديد في عممية التفاعل الأوربي هو تطور الأسلحة السريع الذي زاد من مجال وكلفة الحرب، في مقابل تطور موارد في التربة ووسائل الإعلام، والرقابة الديمقراطية، نحمت أصبحت كل الشعوب معينة بالحرب. يضاف إلى ذلك سيطرة النوحدة الألمانية على القارة الأوربية مباشرة بعد 1870 كانت مصدر قلق حدي آخر لعدم الاستقرار في النظام الذي يقوم على درجة المساواة بين الفواعل. فبريطانيا ظهرت كقوة منذ منتصف القرن، وبحجت في لعب دور الرابع للمقام الأعلى: وذلك بلعب دور الموازن.

وبانتهاء القرن التاسع عشر، فإن مفهوم بريطانيا لدورها كموازٍ كان  
ميؤسا منه وقديما. وتستطيع بريطانيا الاختيار بين إما الاستراك مع ألمانيا أو  
تمارس دور المراقب المنافس في النظام. تعترف مذكرة أير كرو Eyre Crowe  
بسيطرة ألمانيا على القارة الأوروبية وتبني ما يسمى بسياسة الاحتواء  
Containment policy وما يسميها الألمان بالتطويق Encirclement. لكن  
باستثناء تطوير حلف مع فرنسا وروسيا ومناهضة شرعية المصالح الألمانية في  
المغرب وأرمة أغادير، لم تكن بريطانيا عازمة على قيادة الاحتواء. وبرغم من أن  
البلقان كانت برميل بارود بعد القلاقل التي أنارتها المساءل في البوسنة في  
البوسنة في عام 1908، إلا أن بريطانيا بقيت متمسكة بفكرة عقد مؤتمر ووري.  
فقد ثارت في بدل محاولات لتحقيق استقرار في الاختلافات بين بريطانيا وألمانيا  
(كإعطاء ألمانيا المستعمرات البرتغالية، وبناء سكة الحديد ببغداد)، لكن هذه  
المحاولات كانت في ضوء تعقيدات مشكلة البلقان. وحتى بداية الحرب في  
1914، كان هناك فشل في طرح الموقف واضحا جليا أمام ألمانيا بأن بريطانيا لا  
تستطيع أن تبقى محايدة إذا ذهبت فرنسا وروسيا إلى الحرب ضد قوى المركز  
حول البلقان.

في ضوء هذه التراكمية التقنية من النزاعات والحروب والصراعات رأى  
لأوروبيون - في نهاية الحرب العالمية الثانية - في التكامل طريقه لتسوية مشاكل  
لهيمنة الألمانية، في إطار نظام ثنائي القطبية المرن الجديد. فالقوة الوحيدة لقادرة  
على الوقوف في وجه التوسع الروسي في أوروبا هي الولايات المتحدة، بحيث  
أصبح الدور الأمريكي في أوروبا لا مفر منه. فأمر كما كانت قد تورطت في أوروبا  
مع روسيا كمتصربين وقوى احتلال. لذلك، خطوط النظام الجديد تطورت  
بسرعة. والعمودان رسما داخل مجال القوى الثانوية التابعة لهما، وبالتالي شكلا  
كتل متنافسة، يحتمل تنظيميا، لكنهما متماسكان تماما. ومصطلح 'مرن' مناسب  
لأن هناك دول غير منضمة وفي النهاية أحد الكتلتين ذات بنية غير هرمية. علاوة  
على ذلك، الأمم المتحدة كمفاعل كوني مارست دور الوسيط بين المتنافسين

ورفرت مجالا لمنافستهما. أما الدور الألماني في هذا النظام -الموحدة أو المقسمة فكان دور القوة الثانوية، وإصافي إلى قوة الكتلتين وإن كان مهما. فاستمرار الانقسام كان مرغوبا لكل كتلة من وحدة ألمانيا الملتزمة بمعارضة الكتلة. الوحدة مقابل من الحياض سوف يعثر الترتيبات الدفاعية ويخلق مشكلة صعوبة التمهيد. من ناحية أخرى، أنه بالرغم من انقسامها؛ إلا أن بقاء الحوف من ألمانيا كان دافعا مهما لئلا ينكمس الأوربي. فقد بقي في معنى أن رصف ألمانيا لغربية مع القوى الديمقراطية في خمسينيات من القرن العشرين يجب أن يبدد أي مخاوف من أن ألمانيا سوف تكون خطر عسكريا في المستقبل البعيد. ففي عهد توارن القوى، يقلل الفواعل ببعضهم البعض كتركاء بدون التدخل في الإيديولوجيا، والأسلوب السياسي، أو تحيز العناصر السابقة، لكن في نظام ثنائي القطبية هذه القضايا يصبح تحديد انحيازاتها مهما، كما يرى كابلان Kaplan.

ففي الوقت الذي كان الحوف من معامرة عسكرية ألمانية سائدا، فإن قانونية نظام توازن القوى استمرت في القيام بجزء مهم من حركة التكامل حتى بعد الاعتراف بنظام ثنائي القطبية. وفي هذا الصدد يرى شومان Schumann أن الرقابة فوق قومية على المصادر العسكرية الأكثر حيوية كصناعات الفحم والفولاذ في ألمانيا وفرنسا سوف يجعل الحرب بين الدولتين في حكم المستحيل. وبالتالي أصبحت النظرة المصادرة لألمانيا أقل إثارة للجدل من نظيرتها المضادة لروسيا خصوصا في فرنسا.

لكن نظام ثنائي القطبية ذاته يوفر دافعا نحو التكامل. لأن المحافظة على نظام ثنائي القطبية المرن يتطلب من الفواعل زيادة قدرتهم في علاقتهم مع أولئك في الكتلة المعارضة. ومن ثم يحتاجون إلى حماية موقعهم في مواجهة الزيادة في القوة لدى الكتلة الأخرى وبالتالي يجب أن يكونوا مستعدين للقتل بدلا من السماح للكتلة المنافسة من إحراز موقع متفوق. فكلما القاعدتين نخدمان زيادة الميل إلى التكامل داخل الكتلتين أكثر أو أقل في النسبة بالنظر إلى اتساف وعدم الانسجام بينهم. هذه العملية بدأت بواسطة المنظمة الأوربية

بلفحم والعوّاد ECSC التي كان ينظر لها كخطوة اقتصادية مهمة إلى الأمام، الخطوة الأولى نحو إعطاء أوروبا امتيازات التي تعود على الولايات المتحدة بالرفاهية. من خلال الوحدة السياسية المرافقة لحرية التجارة والاتحاد الجمركي عبر منطقة غنية وواسعة في الموارد المادية والبشرية. فقد قبلت -الولايات المتحدة- تبنيها المفروضة وراء شروط مساعدة مارشال، التي اعتبرت أن التعاون الاقتصادي بين الدول كان أحسن من الحماية التنافسية. فمبدأ البداية كان ينظر لـ ECSC كخطوة نحو الاتحاد السياسي مع امتيازات اقتصادية مرافقة في المستقبل المنظور.

كذلك ظهور تهديد الكتلة السوفياتية في الخمسينيات من القرن العشرين كان باعثاً على جعل أهداف الكتلة الغربية متماسكة وقائمة على الأولويات الوطنية للفواعل لأعضاء. فقد بدا من الضروري تقديم جبهة موحدة أمام الاتحاد السوفياتي وإضافة قوة ألمانيا العسكرية إلى التحالف الأطلسي. وقد توقع صناع القرار في أوروبا أن إعادة تسليح ألمانيا لا يثير قلقاً إذا ما تم دمجه في أوروبا الغربية. ووفقاً لهذا الاعتبار كان التوقيع على معاهدة تأسيس الجماعة الأوروبية للدفاع في عام 1952، مما أدى إلى ظهور قوى وطنية تنادي بإنشاء جيش الأوربي، وطرح ذلك على مجلس أوروبا والبرلمان الأوروبي. لذلك، كان ينظر للتكامل في كل مظاهره كعاصم لقوية العرب ضد الاتحاد السوفياتي.

وقد شرح هانيسستين Hallstein أهمية التكامل السياسي النهائي الذي يصحح لا يهتم بالسياسات الداخلية للدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، وإنما يهتم بعلاقات الجماعة ككل مع شركائها في بقية العالم. على اعتبار أن تحول هذه العلاقات كان أحد الأهداف الأساسية في بناء الجماعة الأوروبية، كعمللاق جديد وكبير بشكل يكفي للاعتناء بنفسه في عالم القوى العملاقة.

كما هناك عوامل حادة على التكامل في أوروبا، كذلك للنظام الدول دور كبير في تكوّن الجماعة الأوروبية. فقد رأى أمانى إيتزيوني Amitai Etzioni أن تطور المؤسسات الأوروبية من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى عام 1956 كان



مسؤولاً لتحويل تدريجي في مجال التكامل الاقتصادي بواسطة تقارب القوى  
انتكاملة الموجودة.

ويمكن تلخيص تطورات النظام في القرن التاسع عشر في ثلاث نقاط  
كبرى، التي أثرت في جوهر التكامل الدولي وهي:

1 - نظام توازن القوى كان قد عدّ للاحتفاظ بسيادة الدول ومقاومة  
ايلول. لاندمجة، وفي حالة الضرورة يمكن استخدام الحرب.

2 - نظم ثنائي القطبية المرن، في صيغته الأولى من عام 1945 إلى عام  
1956، أيد بقوة التكامل بين فواعل الكتلتين لكن كانت نتائجه مسببة لحلاف  
في تعهدات الفواعل.

3 - بروز فواعل في نظام ثنائي القطبية المرن من الصين، تلك الأمور  
الكامنة، والمهارات والسكان لواء قوة مهيمنة تفوق القوى الثانية الموجودة التي  
تلي القوة الأولى؛ من جانب آخر فإن ميل القوى الكبرى نحو الانفرج،  
وسياسة التقارب، والاتفاق، وماج الفوز، زائد المشاكل الجوهرية للقوة  
العظمى التي تقود نظام التحالف، هي بطريقة غير مباشرة عوامل تكاملية  
لتجمعات قوى المرتبة الثانية.<sup>1</sup>

## 10- الفواعل الخارجية والتكامل الجهوي :

يرى ريجالند هاريسن أن النظام الدولي يشكل مجموعة من الشروط  
للتكامل الجهوي. على اعتبار أن التطور السياسي للجماعة الجهوية الذي أخذ  
مكانة في السياسة الخارجية ووظيفة الدفاع، استقت عنه إجراءات عملية لصناعة  
القرار المشترك، في إطار ما أصبح يسمى بنموذج 'النظم الفرعي الجهوي  
Regional sub-system' في النظام الدولي. بمعنى آخر، لابد يأخذ أي تفسير  
لتصور الجماعة الجهوية بعين الاعتبار تغير أدوار الأعضاء كفواعل دولية مستقلة،  
متأثرة بواسطة التطورات الدولية العامة، وفي نفس مستوى التحليل، يجب أخذ

(1) Ibid, pp. 132-48.

بغير الاعتبار العلاقة الخاصة التي يمكن أن توجد بين الفواعل الجاهرين والفواعل خارج المنطقة. إننا محاولة للتعميم حول الدور الفعال للفواعل خارج المنطقة. فاهتمامنا متركز على الفواعل الخارجيين الذين لهم علاقة بالمنطقة بالرغم من أنهم ليسوا جزءاً منها، وقادرين على لعب دور مهم وفعال بواسطة قوة منافع التكامل وعدم التكامل التي يتحكمون بها.

فقد قدم إيتزيوني Etzioni مطابقة تقريبية في تحليل لمصلحة عند استخدامه مصطلح 'المنخبة الخارجية external elite'. فهذا يعني أن الفاعل الخارجي مع مصادر القوة المستمرة في التكامل الإقليمي يعملان على توجيه العملية التكاملية وقيادة الفواعل الأخرى لتأييدها. فقد طُبق مفهوم 'الصفوة' ليس على الفواعل الخارجية فحسب وإنما أي فاعل قادر على التأثير ويريد أن يعب دور لقيادة لتأييد عملية التكامل في المنطقة. يفترض المفهوم كما طرح إيتزيوني اتجاه التناغم الإيجابي نحو التكامل على مستوى الصفوة، وفي العلاقة مع المنخبة الخارجية، مما قاده ذلك إلى صياغة فرصتين أساسيتين هما: مساهمة مثل هذه لفئة ستكون أكثر فاعلية إذا استثمار أموالها مسجحة مع انشغال بنية سلطة الجماعة، ولافتراض الثاني هو أن مؤشر التقدم للاتحاد ونجاح المنخبة يتمثل في أن دور المنخبة الخارجية هو 'الذواتية أو الذاتوية Internalised'، أي تبني استراتيجيات الطرف الخارجي في عملية التكامل.

المشارك عن افتراض الاتجاه الإيجابي لتكامل من ناحية الفاعل الخارجي هو توفير نظرة حد ضيقة لتعقد الفواعل التي يمكن أن تكون مدفوعة بتدخل من خارج المنطقة. الأكثر من ذلك، الارتباط يكون بواسطة تحديد مفاهيم 'الذواتية' (الذاتية الداخلية أو الوطنية لدور الطرف الخارجي) و'الانطلاق' (النقطة المتوصّل إليها عندما يصبح الدور المؤيد للمنخبة الخارجية ليس بالضرورة طويلاً) إنه يفترض قلب (أ) عدم القدرة الأصلية للمنطقة على المبادرة بالتكامل اعتماداً على مواردها الذاتية، و(ب) النية الحسنة والنجاح في مواصلة زيادة التكامل، و(ج) ناحية المنخبة الخارجية.

عندئذ تختب هذه الافتراضات القسرية يوجب علينا الاهتمام عموماً بالدور الشكلي/الانكساري للطرف الدولي خارج المنطقة مع النفوذ الإقليمي والأهداف الإقليمية. ففي سباق تطوير نظام الثنائية القطبية الدولي، فإن القوى العظمى لها قدرة وأهداف في كل من العلاقة مع الكتلة الإقليمية للدول إسمية في أوروبا المحددة بواسطة غط الاحتلال في عام 1945، وفي العلاقة بالمناطق النامية المدركة إما بمحالات نفوذ أو مناطق صراع. فالدول الاستعمارية الأوروبية والمصين لها نفس القدرات في أجزاء من جنوب شرق آسيا وإفريقيا. إلا أن الثمن المستمر إقليمياً للطرف ما وراء إقليمي يمكن أن يكون أمباراً اقتصادياً مباشر أو متيار استراتيجي، أو يمكن أن يكون أكثر بُعداً، يتضح في المدفوس الدولي من خلال إدراكه للمصلحة الاستراتيجية الحيوية. من هذا الموضح يمكن أن يعني تحجب مخاطر استعراض العضلات كتلك التي قام بها الاتحاد السوفييتي في أزمة الصواريخ في كوبا.

فدعمل داخل المنطقة عبر المنظمة الإقليمية، أو من أجل المصلحة يجب ظهور عبء قوي من قبل الطرف الخارجي الرئيسي على طرف واحد ثانوي، وبالتالي تلافي بعض مشاعر الامتناع من عدم التساوي في العلاقة. إنها كذلك تقلص احتمال الاستياء في المنطقة حول العلاقات الخاصة مع بعض الأطراف، وفي نفس الوقت تسهل الاتصال مع الأطراف الأخرى في المنطقة لأن المنظمة هي الإطار الدبلوماسي القانوني لكل من الاتصال الرسمي وغير الرسمي الممكن. لكن الانتفاع الأكثر تشككاً فيه هو إمكانية أن المنظمة الإقليمية ستعمل إذا كان ضرورياً كشكل من التدخل الشرعي من قبل الطرف الخارجي في شؤون إحدى دول المنطقة، ليس عبر موافقة الدولة المعنية، وإنما بواسطة موافقة المنظمة الإقليمية التي تنتمي إليها الدولة<sup>1</sup>.

(1) Ibid. pp. 152-54.

## سياسة الولايات المتحدة الأميركية في أوروبا حالة تاريخية

يرى ريجالد هاريسن أن عمليات التكامل الإقليمي تتأثر بواسطة نشاط الأطراف الخارجية القوية. فدور الولايات المتحدة في أوروبا خلال الحرب وقرحلة تاريخية تحيب عن بعض التساؤلات. وعند استعادة الأحداث الماضية والتأمل فيها، يجد أن التأثير الأكثر فعالية في تأمير أهداف السياسية لأولية خلال الفترة التي أصبح هناك إدراك عام لتهديد الاتحاد السوفياتي لأوروبا الغربية، هو التكامل وانحالف مع الولايات المتحدة. فقد بدأت هذه المرحلة بخطاب مارشال في 05 جوان 1947 الذي أعلن فيه المساعدة الأميركية المقدمة من أجل إنعاش اقتصاد أوروبا وذلك عبر إيجاد اتفاق بين الدول الأوروبية كما هي متطلبات الموقف. في هذا الوقت كانت مازالت هناك كواش ضد الاعتراف المفتوح بوجود الستار الحديدي ولذلك وسعت الولايات المتحدة عرضها لأوروبا ككل.

وكانت الإستراتيجية الضرورية لوقف السيطرة على أوروبا ككل من قبل قوة واحدة هي الدافع الأول للدور الأميركي المشترك في أوروبا الغربية. بحيث أن الخطوة العملية الأولى لم تكن بواسطة الضغوط من أجل التكامل، وإنما بواسطة مبدأ نرومان المعلن في رسالة الرئيس الأميركي نرومان التي بعث بها إلى الكونغرس في 12 مارس 1947 التي طلب فيها تقديم 400 مليون دولار كمساعدة لكل من اليونان وتركيا من أجل الدفاع عن الديمقراطية ضد الاعتداء المباشر أو غير المباشر المنسب من قبل الأقليات العسكرية أو من قبل الضغوط الخارجية.

مساعدة مارشان نفسها كانت بالكاد عرضاً لتوجيه عقول الأوربيين نحو مبركة الأسلوب 'الأميركي' في الوحدة لغارية. فالمصباح الفدرالي قد أضاء هناك، وسمحت أميركا لمبادرة بيغن Bevin's Initiative أن تحدد شكل التعاون الذي تقوم به المنظمة. وبالتالي تكامل أوروبا الغربية الاقتصادي كان ابتداء تعبيرا عن الخدع الرسمي لسياسة الولايات المتحدة التي أعلن عنها في خطاب هوفمان في باريس في 31 أكتوبر 1949. وإنشاء اتحاد المدفوعات الأوربي في 1950، وفي عام 1951 لجماعة الأوربية للمحم والفولاذ رجب بهما في الولايات المتحدة لأميركية على افتراض أن قوة أوروبا سوف تعزز بواسطة التكامل الاقتصادي وبوسطة عادة لتوفيق بين فرنسا وألمانا. فلم تكن الولايات المتحدة مشاركة رسميا في مفاوضات ECSC ولكن لعبت دورا كبيرا وراء هذه المفاوضات، وضغطت من أجل المشاركة البريطانية، والمساعدة في رسم المعاهدة. فالجموعة لأوربية كانت جاهزة تماما لمبحث بصحة الولايات المتحدة حول المسائل لمقبة المرتبطة بأسيس سوق شبه فدرالي كبير، ومن الجانب المؤسساتي، فقد أجريت دراسة حول اللجعة التجارية البينية أثناء فترة التحديد التنظيمي سلطات السلطه العليا في منظمه المحم والفولاذ الأوربية. وفي عام 1954 مبحث لولايات لمتحدة الأميركية قرصا نفسه 100 مليون دولار لـ ECSC عرضت الاستيراد والتصدير لإقامه لجنة جديدة على قواعد عممية جيدة.

وفي المحر العسكري، لم تحتل مهام الوحدة الأوربية الأولوية في لسياسه الأميركية الرسمية. فقد كانت مضممة معاهدة بروكسل موازية عسكريا لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوربي، وإيجاد قناة للمساعدة العسكرية الأميركية. فقد حل محل محلها إنشاء منظمة الناتو التي شكلت عام 1949 كتتحالف دفاعي الذي لعبت فيه الولايات المتحدة دور اللجعة الداخلية العليا المساهمة في الجزء الأكبر من التمويل، والتجهيز والقوات، وكذلك القيادة العليا. كما وقر تحالف إطارا ضمن الإستراتيجية الأميركية نحو أوروبا التي يمكن الإعلان عنها وتحظى بالشرعية من خلال لادارة الأعضاء الأوربيين عليها. إنما أسست روح

النظام ذا الإجماع المشترك الذي تستطيع مناسطته الولايات المتحدة إقناع الأوروبيين بقبول زيادة حصة عبء الدفاع المشترك على أوروبا.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid, pp. 154-57.

## ثالثا: مقارنة الوظيفية الجديدة NEWFUNCTIONALISM APPROACH

توطئة  
الجدور والافتراضات  
وحدات التحليل للوظيفية الجديدة  
ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه  
شروط التكامل  
آثار عملية التكامل  
دراسة التكامل الجهوي  
الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي

## توطئة:

تعد الوظيفة الجديدة انعكاسا لحركة النقد الذاتي للوظيفية الكلاسيكية، ومحاولة لتكيف مع التطورات الجديدة في العلاقات الدولية التكاملية، واستدراك مواضع الضعف والفشل في الوظيفية الكلاسيكية. وعلى هذا الأساس تؤكد الوظيفة الجديدة على الدوافع الأدائية لنفواعل؛ إنها تبحث في كيفية النخب في خط واحد مع الأدوار المتخصصة؛ بأن تأخذ في الاعتبار المصلحة الذاتية والتسليم بها والاعتماد عليها في إدراكات الفاعل المحطط. الأكثر من ذلك، تقوم الوظيفة الجديدة على أولوية صناعة القرار التدريجي وفق استراتيجيات كبرى. إذ ترى أن معظم الفواعل السياسية عاجزين على المدى البعيد عن السوك القصدي بسبب أهم يتخذون مجموعة القرارات اللاحقة كنتيجة لعدم قدرتهم على استبصار العديد من مضامين ونتائج القرارات الأولى. ومع ظهور الكثير من السياسات المتناقضة، فإن الانطلاق يكون من الاهتمام الأولي المشترك الضيق جدا بالقضايا المطروحة بحدة. ويمكن أن تظهر سلطة مركزية جديدة كنتيجة غير مقصودة للخطوات التدريجية الأولى. من ناحية أخرى، لم يعترف ظاهريا معظم الموظفين الجدد بالمسألة الحاسمة المتعلقة بالأسلوب التدريجي بأنه ليس تبؤيا والتأثر بواسطة فواعل قوية معينة (جين موننت Jean Monnet، سيكو مانشولت Sizzo Mansholt، ولتر هلستاين Walter Hallsstein، رول برييس Raul Prebisch).

من ناحية أخرى، النظرية الوظيفية الجديدة هي أحد النظريات الشرطية، من حراء وجود أحد القيود التنصن في مصدر المقاربة والمتمثل في توفر السياسة الديمقراطية في المجتمعات الصناعية الحديثة كشرط للتكامل. هذا المصدر يقدم عقلانية لربط المتغيرات المنفصلة الموجودة في نموذج الوظيفة الجديدة في أوروبا الغربية؛ لكن تطبيقه على العالم الثالث هو عديم الجدوى، وعلى وجه التحديد يتوقع مواجهة الصعوبات والفشل في التكامل الإقليمي



بينما في الحالة الأوروبية هناك تنبؤ ببعض النجاح الإيجابي الذي سيحقق. وسبب  
الفشل في العالم الثالث هو غياب العامل الديمقراطي والعلاقات المفتوحة في  
المجتمع<sup>1</sup>.

---

(1) Ernst B. Haas, « The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing, » *International Organization* 24 (Autumn 1970): 627-28.

## الجدور والافتراضات

التقليد الشائع في تطور العلوم الاجتماعية أن لكل ساء نظري ستدراكات وتصحيحات، تصاغ في ثوب جديد، وتكون بمثابة نفس جديد للنظرية الأم، أملا في الاستمرار والمصادقية في تحليل العلاقات الدولية. وفي هذا الإطار تأتي دراسة ليون لندبيرج Leon Lindberg للمجموعة الاقتصادية الأوروبية خلال الأربع السنوات الأولى من إنشائها. فالتعريفات والفرضيات التي طرحها قريبة جدا من تلك التي طرحها قبله هاس Haas. إلا أن هناك بعض التعديلات، وبالرغم من أن البعض منها مهم، لكن في الحقيقة لم يخلق أي تغيير أساسي في هذا لتفسير الجديد، وذلك مقارنة بالمعطيات الإمريكية. من ناحية أخرى، نجد كلا من لندبيرج وهاس ساهما لاحقا في إجراء دراسة عميقة بإدخال تعديلات في مضمون أفكارهما لكنهما لم يتخلصا من الفرضيات المركزية لأصية. هذه الفرضيات وردت في التحليل النظامي لأميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni من خلال الدراسة المقارنة التي قام بها حول أربع محاولات تكاملية في نهاية الخمسينيات من القرن العشرين (الجمهورية العربية المتحدة، فدرالية غرب الهند، والمجموعة الأوروبية الاقتصادية The United Arab Republic, The Federation of the West Indies, and the European Economic Community).

م تكن الغاية من تفسير هاس لتجربة توحيد أوروبا تقييم ميزات وعوائق أوروبا لموحدة من خلال معاهيم: الأوروبية، الدولية، حرية التجارة، قيم رخاء الدولة، ولا تحليل إيجابيات الفدرالية على التعاون م بين الحكومات، أو الإيجابيات الاقتصادية على الوحدة العسكرية، وإنما كان هدفه محدد شرح وتحليل واقع العملية التكاملية من أجل الوصول إلى الاقتراحات حول طبيعتها.

فالوظيفية الجديدة تعني: وجود ظاهرة تكامل قطاعات سيادية في الدول تحت ضغط الإغراء الاقتصادي مع وجود تحكم مرافق للعملية، وتنعزز هذه العملية عندما تستوي في شكل حركة أين تصبح منظمات جماعات الضغط والأحزاب السياسية ميالة إلى أن تكون مدمجة فيها. ولإقحام الجماعات والأحزاب لابد أن يكون القطاع المختار مهما ومثيرا للاهتمام، لكن لا يكون مثيرا للجدل بشكل حاد بحيث تتأثر المصالح الحيوية للدول، ولا تشعر النخب السياسية أن قوتها ومصالحها الواسعة مهددة بشكل جدي. فالمرحلة التكاملية نفسها يجب أن تكون ثمينة في جوهرها. وهذا يعني أن النشاط المرافق يجب أن يكون أكبر من مجموع الأنشطة الانفرادية لكل طرف إن أمكن. يمكن أن تقتضي وربما يجب أن تقتضي بعض المعاناة وبعض التمييز للأنشطة الموجودة، ويمكن أن تشعر قطاعات أخرى ببعض التوترات والإجهاد والتشويه، هذه النتائج نفسها ستوجد الحاجة، وبالتالي طلب العلاج. ومن ثم يمكن أن تكون العلاجات مقياس للتكامل الذي يتوسع إلى مجال صناعة القرار المركزي.

في ظل هذه العملية التكاملية يمكن التعبير عن المطالب بواسطة جماعات الضغط والأحزاب. إنها تؤثر على القيم المهمة والإيديولوجيات التي هي معارضة أو متطابقة أو متقاربة، تحدد النجاح أو الفشل في الإيديولوجيا فوق قومية. ابتداءً، يعد تأثير جماعات الضغط عاملاً جديداً في السياسة الوطنية. لكن بالنسبة للمؤسسات المركزية الإقليمية تقدم قوة وظيفية لها بواسطة الضغط على الحكومات للعضوية في مثل هذه المؤسسات. فمحتوى النظرية هو أن المطالب، والتوقعات وولاءات الجماعات والأحزاب ستتغير تدريجياً إلى مركز صنع قرار جديد. وستحاول المؤسسات المركزية وتصبح قوة دافعة أو محركاً للجماعة.

هذا هو المنطق الموسع للتكامل، ويسمى بطريقة أخرى 'تأثير الانتشار Spillover effect'، أين السياسات لا تنجز إلا في حالة توسيع نطاقها، وتكون انعكاساً للتوافق بين الدول المهتمة بالوظيفية. فنقول كل مرحلة من مراحل

عمية التكامل يُفسر بشكل أفضل بواسطة تقارب مطالب الداخل مع مطالب الدور المعنية، وليس بواسطة تخط المطالب المقاربة والآمال.

من ناحية الجوهر، يتوقع أن تتعاضد الوظائف والسلطات في المؤسسات المركزية عبر عملية الانتشار، ويتجاوز التكامل تدريجياً منطقة السياسة الحساسة، عندما تكون المصالح الحيوية هي الرهان. وعندئذ ستنبثق وتنمو جماعة السياسية الجنينية. وعند إسقاط هذه الأفكار على الخبرة الأوروبية، يمكن الزعم أن تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفلاد حمل صاعات الفحم والفلاد لدول الأوروبية الست الأعضاء على التكامل، وتقبل بأن تراقب من قبل مؤسسات مركزية؛ وخصوصاً من قبل سلطة عليا مهمة توجد من بين هذه لصناعات تلك سلطات فوق قومية *Supra-national powers*. عندئذ تصبح السلطات المنظمة لهيئة العدا مركز ضغط من قبل الشركات الصناعية والمنظمات المالية، وتصبح بإمكان المنظمات العمالية الاتصال مباشرة أو غير مباشر برحار الصناعة في القطاعين (الفحم والفلاد). وهذا سيعزز مكانة الهيئة العليا *High Authority*. في نفس الوقت، سوف تتلاحم الجماعات عبر الحدود الوطنية لتحقيق مصالح جماعية الواسعة. فقد بدؤوا بتحرير السوق المشترك الخاص بمنتجات الصناعتين، مما وفر إجراءات التكامل التي يمكن نبينها في القطاعات الأخرى. ولذلك بدؤوا يضعطون بمساعدة الأحزاب التي تمثلهم من أجل توسيع التكامل وإعطاء سلطات أكثر إلى السلطة المركزية العليا. وتفسير الوظيفة الجديدة لتصور عملية التكامل في أوروبا هو أن الصعوبات والمصالح أنتجت التقارب في الرأي المؤيد لتكامل بين الحكومات الوطنية، برغم من وجود أهداف متباينة وتوقعات متباينة.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp.77-79.

## وحدات التحليل للوظيفية الجديدة

### 1- الجماعة أساس السياسة :

معظم الافتراضات التي تقوم عليها هذه الأطروحة أصبحت تدريجياً سائدة الآن بين كتاب الوظيفية الجديدة. فجوهر الفكرة هو أن مبدرة مناقشة شكل التوحيد السياسي يكون مقبولا من الجماعات الأساسية المشكلة للمجتمع المتعدد، ولا تتطلب تأييدا من الأغلبية الساحقة، ولا تحتاج إلى الإبقاء على التطابق في الأهداف بين جميع المشاركين. فجماعة الفحم والفولاذ الأوربية قبلت تداء لهما قدمت امتيازات مختلفة لجماعات متعددة.

فالتأكيد هنا على عكس الفكرة الوظيفية، لا عموض فيه. إنها الجماعات الأساسية في المجتمع المتعدد التي قوتها هو مفتاح بناء الجماعة. فالعملية لا تقوم على التأييد الجماهيري، إذ يمكن أن تكون المصالح مختلفة بالنسبة لجماعات مختلفة. وإحالة المؤيدة للقبول والنجاح النهائي مثل هذا الشكل من التكامل أن يتم عبر مراحل، لأن الدول المشاركة منقسمة إيديولوجيا واجتماعيا. الأكثر من ذلك، قبول مثل هذا الشكل من التكامل يكون مربحا بشكل كبير إذا كان بين الجماعات المشاركة الصناعية، والسياسية، وتعطي مثل هذه الجماعات قيمة كبيرة للتشارك الأولي.

فنظرية الجماعة التي تقوم عليها هذه التوقعات والشروط قد تمت مناقشتها في كتاب 'ما وراء الدولة القومية Beyond the Nation State' الذي ألفه هاس Hass. إذ يرى أن فهم الجماعات كبنى اجتماعية، والمصالح الواضحة ولميزة وترجمتها إلى سياسة؛ ودورها التنظيمي الكلي (الجماعات) مقصور على احوائب الوظيفية والسياسية، وحياتها تساهم في النظام المسيطر وثقافة النظام.

لكن مفهوم نشاط الجماعة هذا لا يقتضي افتراض الخير العام أو المصلحة العامة، وإنما تعمل بشكل جماعي على القضايا الأساسية. فبدأ بطرنا إلى لتعهد العام حول الإجراءات الخاصة بحل النزاع، نحدد أن التعهد هو نتيجة استمرار تفاعل الجماعات. كما أن هناك اتفاق حول وسائل إنجار الرفاهية، وليس حول محتوى القوانين والسياسات، ولا حول الوظائف اللاحقة. فافتراض تناغم الجماعات المتعددة المتنافسة في المجتمع القومي، مع الاتفاق حول وسائل حل النزاع ابداعي بالشرق السلمية، كانا سببا لتوجيه هاس الانتقادات إلى ميتراي Mitrany. فقد رأى هاس أن دافيد ميتراي أهمل دور القديون في توفير الإجراءات القانونية لتنظيم الاختلافات بين مفاهيم الرفاهية المتنافسة. هذا الدور ودور المؤسسات المصدرة للقوانين تفرض بناء على حلفية افتراض محدودية طبيعة نشاط الجماعة. لذلك، والطريقة الوظيفية الجديدة تعترف أن المؤسسات المركزية مع صناعة سياسة القوى لها دور حاسم لا بد من القيام به. ولابد ألا تلعب مجرد دور انفعول به أو المتأثر ولكن دور ترقية عملية التكامل، وإيجاد الحلول التي تحل لتراعات. سوف تؤثر فقط المؤسسة المركزية في التكامل السياسي إذا اتبعت السياسات التي تقدم تصعيدا في التوقعات والمطالب الخاصة بإجراءات لتكامل. إنما سياسة لا تجعل نشاط المؤسسات معززا للعناصر الأخرى، كعمله الكامل الأساسية، وبغیرات في سنوك العمل والعمال والجماعات الأساسية الأخرى، وإنما تقلل نحو التوحيد على حلفية الساعات الوظيفية السابقة من أجل وضع سياسة مشتركة وتحقيق مكاسب مشتركة. فجماعات الضغط ستشارك في الجو الفدرالي وبالتالي تضيق دفعا للتكامل.

بالطبع النتيجة الأساسية التي يمكن أن نخلص إليها هي أن جماعات الضغط مثلها مثل الجماعات السياسية ستقوم بتأييد المؤسسات المركزية الجديدة والسياسات أو معارضتها بناء على حساب الربح. ليس "المصالحون الأوروبيون Good Europeans" هم المششون الأساسيون للجماعة الإقليمية التي تتنامى فيما بعد؛ وإنما عملية تكوين الجماعة يتحكم فيها من قبل جماعات التي لها

مجموعة من المصالح والأهداف، وراغبة وقادرة على تحقيق طموحاتها عبر الطرق فوق قومية عندما تبدو هذه الطرق ناجحة.

عند تحديد الموظفين المحدد لدور المهم للمؤسسات المركزية للجماعة التكاملية، كانوا من الواضح واعين بالحاجة إلى مبادرات حكومية أو شبه حكومية، وقيادة من أجل توفير توجيهات سياسية التي تحقق التكامل وتحل النزاع. لكن بتعديل نظره الجماعة الأساسية للسياسة، أصبح دور الحكومة هو خلق الاستجابة بدلا من التقوية والاستقلالية. ولذلك ستتجاوب الحكومات احرصية مع نفس الصغوط العامة المؤيدة للتكامل مثل المؤسسات المركزية نفسها. لأكثر من ذلك، النخب الحكومية سوف تندمج في عملية صدعة القرار المركزية وتزيد من درجة التماثل معها. وإدراك المصالح الوضعية يمكن ألا يتطابق دائما مع للسياسات المطروحة من قبل الجماعة ككل، وفي مثل هذه لأوضاع، هناك اعتراف أنه يمكن توقع السلوك الوطني الذي سوف يحاول أن يتملص من التزامات المعاهدة. ووفقا للدراسة التي أجراها عام 1957، يرفض هاس Haas إمكانية المقاومة من قبل الحكومات لتوسيع السلطة المركزية.

من ناحية أخرى، يعترف هاس أن هذه الافتراضات حول العلاقة بين مصالح الجماعات الاقتصادية، والحكومات والمؤسسات المركزية هي محدودة في تطبيقها. فقد وضع تحليه في السياق الشرطي للاقتصاديات الصناعية، ووقع في شرك التعقيدات التجارة الدولية والمال، إذ أن المجتمعات التي تكون فيها المصالح الاقتصادية معبئة لمترقب السياسي والقنوات الضخمة بطموحاتها عبر الأحزاب السياسية؛ هي مجتمعات تتماشى مع المحب في المسافة وفق القيم الأساسية، لكن هذه المسافة تكون محكومة بعبول المعايير البرلمانية أو الديمقراطية الرئاسية. لذلك كان هاس مترددا قليلا في تطبيق تقنيات التحليل هنا في دراسة التكامل في ظل لباتو و المنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي أو العلاقات الأميركية-الكندية.

وبناء على ذلك، يرى أنصار الوظيفة الجديدة أن لا المقارنة الوظيفية أو لفدرالية تصبح لنكامل الإقليمي كالوظيفية الجديدة، وسواء كانت الوظيفة

أحدية إستراتيجية أو نظرية تفسيرية: فإن مفعوها محدد بحالات وجود الشروط الخلفية الضرورية للتكامل الإقليمي.

فالنقطة الحيوية في الوظيفة المحددة هي أن المجتمعات المرشحة للتكامل هي اجتماعات المركبة، المتعددة أين تكون الحكومة هي مركز صراع الجماعة، وتوفر إجراءات توفير حلول هذه الصراعات، وبناء على ذلك يجد الإجماع حول قيمة هذه الإجراءات. فالمجتمعات هي في الحقيقة نظام كمي System Dominant وليس نظاما سياسيا فرعيا كليا Political-sub-system dominant. فالعملية التكاملية بين مثل هذه المجتمعات أحده في اتقدم سبب أن الحصة التكاملية الأولية تقوي مستوى جديدا من حساب المصلحة من قبل مثل هذه الجماعات. إنما تبحث عن العلاجات التكاملية، المنظمة على قاعدة التعدد الوطني لهذه العاية. فالمؤسسات الإقليمية تستجيب بنويها مثل هذه المصالح، وتقوي الخطوات التكاملية الجديدة. بمعنى خلق داخل الجماعة الحاجة إلى عملية التكامل الإقليمي.<sup>1</sup>

## 2- الانتشار: Spillover

مجموعة الافتراضات حول ديناميكيات التكامل المرتبطة بسوك لجماعات، والحكومات، والمؤسسات المركزية المطروحة عموما في الوظيفة الجديدة لخصت في مصطلح 'الانتشار Spillover'. بالنسبة لها يحدث الانتشار سبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل وإنما تصنع هذه الموافقة حقيقة فقط، إذا المهمة نفسها توسعت. وأعاد ليندبيرغ Lindberg صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنها العملية التي يصبح الفعل فيها مرتبط بمهدف معين، ويخلق وضعية التي يصبح فيها المهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتخاذ مزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا. فالعملية يمكن تصورها تعمل

(1) Ibid. pp.79-82.



بعده طرق. فالخطوة المفترضة في التكامل يمكن أن تعدّ شروط المنافسة بالطريقة التي تطالب بالقرارات السياسية المركزية الجديدة، سواء لتقويم ميزن لمصاح استجابة للضغط أو بسبب تصور اخذ عند اتخاذ الخطوة، والأهداف لاقتصادية لأخرى متأثرة بالشروط التنافسية الجديدة. بالإضافة إلى ذلك، أن لإجراء التكامل يمكن أن يكون على درجات، وفي شكل إعادة توزيع الفوائد، كما أن بعض الدول أو الجماعات يمكن تكون أوفر حظاً من غيرها. ونظ إعادة التوزيع، يمكن أن يكون صعب التنبؤ، وعلى بعض الدول الأعضاء يمكن أن يشكل صعوبة في الاتفاق وبالتالي يؤدي إلى تفويض مهمة التقويم إلى المؤسسات فوق قومية، وبالتالي ميل كبير لقبول مبادرات منظمات فرق قومية مثل لجنة الأوروبية للجماعة الاقتصادية Commission of the European Economic Community. فهذه الأفكار هي اقتراحات تساعد على تأسيس 'أساسي' واسواق 'Principles and Precedents' والنقاط الثورية 'Points' المسهلة للتفاوض.

هناك مظهر آخر للانتشار الذي استلزم نشاط الجماعة الذي يمكن أن يحدث كنتيجة لتساعد التوقعات وتغير القيم في ظل وجود حجم معين من التكامل، وهو ما جاء في حديث ليندبيرغ Lindberg عن تسريع اتفاقية 12 ماي 1960. فقد شرح ليندبيرغ Lindberg ما هو حوهر في عملية التغذية الرجعة كما حددت من طرف ألمانيا الغربية. التغذية الرجعية تستلزم شبكة الاتصالات المنتجة للفعل كاستجابة لمداخلات المعلومات، ومتضمنة لنتائج فعلها في المعلومات الجديدة عن طريق تعديل سلوكها اللاحق. فقد وضعت معاهدة روما شروطاً لتسريع عن طريق تغيير الحدود الزمني. ولذلك لابد من تطوير الزخم الذي هو أعظم مما كان متوقعا، أو لابد من الضغوط الخارجية المهددة للنمو أو تكامل الاتحاد، فسيبل وسرعة التقدم يمكن أن يكون ضابطاً لهذه التأثيرات المقابلة.

فمحاولة تنقيح هذه الافتراضات بهدف الوصول إلى 'المنطق المتمدد Expansive Logic' القاضي بأن لا بد من بلورة افتراض مؤداه أن بعض القطاعات هي أكثر أهمية من قطاعات أخرى وتمتلك إمكانيات كبيرة في الانشمار. من هذا المطلق اعتبر هاس Haas أن الوظائف التنظيمية أو المهام المسهمة في معظم عمليات التكامل في أوروبا، وأخذت بعين الاعتبار في عمل مجلس أوروبا، ومضمة حلف استمان الأطلسي، واتحاد أوروبا الغربية، ومطقة حرية لنجارة الأوروبية، وكذلك في الجماعة الاقتصادية، أشارت إلى أنه برغم من لسطحية، فإن لوظائف الاقتصادية كان لها التأثير الأعظم في عملية التكامل، بارغم من أن ليس كل المنظمات المتنافسة اقتصاديا كان انجماها جدا. وبدء على هذه لتجربة الأوروبية، يرى هاس Haas أن انتحصى في المهام الوظيفية يبدو مهما، لكن تحصى المهام هذا يمكن أن يكون حد تافها عديم يبقى خارج تيار توقعات الإنسان والأفعال الحيوية للتكامل. فالوظيفة ذاتحصر يجب أن تكون في نفس انوقف محددة ومهمة اقتصاديا بالنسبة للجماعات وعموم الناس. أم بالنسبة لموظائف غير الاقتصادية فإنه لا يتصور لها نفس قوة الدفع والتحفيز بعمية التكامل. فالوظائف الثقافية مثلا، ليست مرتبطة بشدة مع الشعور بالحاجة. واتعاون العسكري والدفاع يعرض قليلا من قوة الدفع لتكاملي بستاء عندما تكون العلاقات مدركة بين عبء الدفاع واناء الاقتصادي وتعهات الرفاهية. وفي هذا الإطار وجد اتريني Etzioni نفسه متفق مع هاس Haas لاحقا. ففي المستوى العالي لقوة دفع الانتشار الخاص بقطاعات محتفة من الأدنى إلى الأعلى، فقد وضع (اتريني Etzioni) في المستويات الدنيا خدمات الوظائف مثل التعاون الريدي، تحديد موحات، الإداعة، تعاون الشرطة؛ تبا، لمنظمات المتعاملة مع العمل؛ الصحة، والشؤون الثقافية؛ ثالث، لاتفاقات احمركية، المنظمات العسكرية، وراعا، الاتحادات الاقتصادية أو الأسواق المشتركة.

فالاختلافات بين القطاعات تحسب قطاعيا من خلال أهميتها بالنظر إلى علاقتها بمفاهيم الرفاهية؛ وقطاعيا من خلال درجة ارتباطها أو اعتمادها ابتداءً مع القطاعات الأخرى. فقد لاحظ اترزيوني Etzioni أن لقطاع العسكري معزول بشكل كبير ومستقل ما عدا عندما نكون هناك تعنت صناعية لأغراض عسكرية. إذ أن الوحدات العسكرية لدولتين تستطيع أن تكون متكاملة، وتنسق في خططها الحربية، وتشارك أساطيلها البحرية في الماورات المشتركة، وتكتف في تادهما للمعلومات العسكرية، إلخ، بدون أن يكون لها تأثير على لقصاعات الاجتماعية. فقط عندما يصل التكامل إلى المستوى الأعلى في صناعة السياسة عنده يكون انتشار عظيم داخل القطاع السياسي، وعندما تنصب عمية التكامل بعض التكامل الحكومي. أما بالنسبة للتكامل الاقتصادي فوه يؤثر على جميع المجالات الاجتماعية المستهلكين، المنتجين، لإدارة، أعمال، انزراع، الأعمال الصغيرة- ولذلك يميل إلى أن يكون له ارتدادات ساسية شديدة.

فقد قدم اترزيوني Etzioni رؤية نظرية وسوسولوجية تؤيد نظامه امتنامي. إنه أكثر وظيفية للجماعة الجديدة لتجميع وحداتها (تكامل) من 'التكيف' إلى 'القانونة أو 'المعيارية' أو العكس بالعكس في نموذج بارسونز التكيفي بالأظمة الفرعية الوظيفية. فكل التتاليات الأخرى هي أقل وظيفية. من ناحية أخرى نجد كل من دويتش Deutsch، هاس Hass و اترزيوني Etzioni قد بنوا تحليلهم على النمو الاقتصادي من أجل تنقيح مفاهيمي آخر لفكرة 'الانتشار Spillover'، وأعطوا خصوصية أكثر لبعء الزم. إذ أن هناك تغيير واضح يرسم النظرية الصحيحة بين مستويين افتراضيين هامين لعمية التكامل. وتكون الخصوة الأولى مقبولة ويحتمل أن تتخذ بشرط وجود الحد الأعلى من الإشهار، وستكون مرافقة بأعمده التفاوض العالي والتشاور في نفس الوقت. ومن ثم تكون هناك منظمة مركزية ومفاهيم بدائية غير واضحة، وغير مجربة، وتعمل حكومات الدول الأعضاء والجماعات الوظيفية على التكيف لبدء الفعل

التعاوني. تم تكون الخطوات اللاحقة مخنفة في منطقتها الصريح. وبمجرد تلامي نطاق سلطة الجماعة وأهمية النشاط المركزي في التخصيص والتطبيق وزيادة اندفاع لأعضاء، يصبح لا بد من تعديل الافتراضات حول الانتشار Spillover المؤثرة في السياسات الجديدة. وستبقى السياسات الجديدة في تزايد إلى درجة أن يضيف إلى هيكل السياسة تقاليد عمل جديدة، لكن هناك نقطة نظرية والتي نالت أهمية جديدة وهي عملية التعزيز الذاتي. هذه النقطة يمكن تسميتها كذلك بنقصة "الإقلاع" Take-off وهو تشبيه بالطائرة عندما تقع من الأرض لا بد أن يكون لديها سرعه جديدة وقدرات نعبوية جديدة. ويعرف يثريوني نقطة الإقلاع بأنها تحدث عندما يصبح للعملية قدرا تركميا كافيا من قوة الدفع والاستمرار بنفسها، بمعنى، بدون تأييد الوحدات الخارجية غير العضوة. ويعرف كل من دويتش وهاس نقطة الإقلاع بدون الرجوع إلى فواعل حارجية كنقصة نبني عليها النخب السياسية المهدف التكاملي، فهي ارتفاع إلى عام المؤيدين المتحمسين لموضوع التكامل الذي يصبح هذا الأخير رحمة الداعي. بالطبع هناك عموص كبير حول المصطلح. فكما استخدمه دويتش وهاس يمكن تطبيقه على معاهدة الجماعة الأوروبية للفحم والاعولا عندما تم التوقيع عليها، النقطة الأساسية بالطبع هي عند نتي النخب المهمة للهدف التكاملي. يلاحظ أن تعريف يثريوني يتطلب افراض أن النخب الخارجية تكون مسخرطة في العملية التكاملية. من ناحية أخرى يمكن أن يستخدم المصطلح في تقديم فكرة نظرية تتمش في قوة الانتشار الذي يولد ضغوطا، تستلزم استثمارا مهما لأصول جماعات الاقتصادية الأساسية، وللتأثير بطريقة ما على 'مسطقتها' لمتدد Its expansive logic<sup>1</sup>.

## التفاعل بين دوافع النخب والانتشار:

وجد هاس Haas دليل التكامل في الدراسة التي قام به حول نشاط النخبة الاقتصادية والسياسية في جماعة الفحم والفلوآذ الأوروبية؛ وكذلك دراسة مشروع شومان Schuman Plan لعام 1950 الذي اقترح تأسيس جماعة لفحم ولفلوآذ واتوقيع على اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1957، عبر الانتشار Spillover الناتج من تفاعل المصالح المتنافسة.

وعندما لم يكن هناك إجماع بين نخب الدول الأوروبية الستة الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والفلوآذ رمن تأسيسها، ولم يكن هذك تعهد بـيديولوجي واسع لمنظمة فوق قومية Supranationalism، كان هذك تقارب في المصالح الفردية قصير المدى الذي سمح لمشروع شومان لأن يكون أدنياً. وبالنسبة لكلمة المحفظة وفعالية المتحيز للفحم والفلوآذ في كل الدول الستة الأعضاء في جماعة الفحم والفلوآذ الأوروبية قد رحبوا بالمنظمه لأنها تؤدي بهم إلى الاستعادة من أسواقهم. وأيدت معظم الاتحادات الحرة المنظمة لأل اتعدون على مستوى فوق قومي حسن من قوة تفاوضهم في مفاوضات الوضعية.

وبسب وجود قضايا سياسية خلافية قليلة، فقد كان ذلك حافزاً للنخب ليجت عن جماعات تشاطرها التفكير في الدول الستة الأعضاء في منظمة لفحم ولفلوآذ. فقد بدأ قادة الاتحاد التجاري من الاتحادات الاشتراكية والمسيحية في تشكيل لوبي مترافق مع معارضيتهم من الدول الأعضاء، لأهم أدركوا أن مصالحهم الفردية تخدم بواسطة تأسيس المنظمات فوق قومية المنظمة بالاقتصاد اصناعي. التي مصالح العمل فيها ثابتة ولها نفوذ مهم. فقد وجدت للنخب في كل دولة عضو أن التكامل الاقتصادي عبر المؤسسات فوق قومية يخدم مصالحها الخاصة، ويوفر التقارب في الأهداف العملية دوافعاً لتوسيع التكامل إلى قطاعات أخرى غير الفحم والفلوآذ.

في الوقت الذي اتخذت فيه تغيرات في الوجه بين السحب غير الحكومية، فإن إدراكات النخب السياسية كذلك تتغير ليس بسبب تزايد نشاط جماعة المصلحة على مستوى فوق قومي، وإنما كذلك بسبب المشاكل الساجمة عن الاتفاق الأولي لإنشاء منظمة الفحم والفولاذ التي تتطلب استمرارية واتصال موسع واستشارة بين النخب الحكومية. ففي هذه المفاوضات، تتصرف السلطة العليا High Authority في جماعة الفحم والفولاذ كوسيط فوق قومي صادق، يصعد المصالح المشتركة بواسطة إنتاج حلول الصفقات السهلة التي تجمع بين إشباع المصالح إلى الحد الأقصى على المدى القصير وتقلص من المعاناة على المدى البعيد إلى الحد الأدنى. وتحقيق هذه الخدمة، فإن السلطة العليا High Authority تبيع منزلة عالية ومهمه، مادام أنها في مركز عملية التفاوض.

فما رعم من أن مفهوم الانتشار في الوظيفة الجديدة بدأ معزرا بواسطة توسع النشاط التكاملي عام 1958 في الشؤون الطاقة الإدارية والاقتصادية عمومًا، إلا أن تطور الجماعات الأوربية في هذا الوقت قد أثار العديد من المسائل حول افتراضات المقاربة الوظيفية الجديدة. فقد وجد في الدراسات التي أجريت حول نشاط جماعة المصلحة في الجماعة الأوربية الاقتصادية أن إعادة توجيه الجماعات قد أخذ مكانا، لكن حجم هذا الجهد ما زال موحها نحو الأهداف الوطنية، وأن جماعات مصالح قليلة كانت قادرة على الاشتراك في الإجماع فوق قومي حول القضايا السياسية.

فقد وجد عموما أن جماعات المصالح في الجماعة الأوربية هي أكثر فعالية في العمل على المستوى الوطني بواسطة ممارسة الضغط على حكوماتها، ومع مرور الوقت أصبحت الدول الأعضاء تأتي إلى اجتماع مجلس الوزراء لإرساء سياسة الجماعة الأوربية التي هي في الأصل صيغت عبر إستراتيجية التفاوض الوطني، وبعد ذلك تصبح هذه السياسة غير قابلة لتأثر من قبل جماعات المصلحة التي تعمل على مستوى فوق قومي. لكن سبب توسع أنشطة وعصوية الجماعة "الأوربية"، بدأ التحكم في القضايا يتدفق من أيدي وزراء

الخارجية إلى أيدي ورراء التجارة؛ الزراعة وما إلى ذلك، مما حقق نوعاً من لوبي فوق حكومي وتمي لسياس مع أو يكمل أنشطة جماعات لمصلحة الخاصة.

بينما تحربة الجماعات الأوروبية التي دامت عقدين من الزمن أثارت شكاً جدياً حول حمية انتشار التكامل الاقتصادي ليمتد إلى التكامل السياسي، فإن اضعف في المقاربة الوصفية الجديدة هو أكثر جدية من ذلك. ففشل الدول الأعضاء في الحسنة الأوروبية في تحقيق التكامل في السياسة العليا بواسطة أدوات الانتشار اطلاق من التكامل الاقتصادي هو نتيجة للاختلاف حول الأهداف الوصية، والاختلاف في ظروفهم الوطنية، وضعف في توحيد القضايا الأوروبية المميزة.

فعلاية الانقطاع بين التكامل الاقتصادي والسياسي أدت بحوريف ناي إلى القول أنه يجب تعطيل العمل بمفهوم التكامل في العاصر الاقتصادية، ولسبب والاحتجاجية، ويجب أن يقاس كل عنصر من هذه العاصر بمؤشرات مناسبة (ندف البريد كمؤشر للتكامل الاجتماعي مثلاً).

وقد قدمت مقارنة بديلة من قبل كل من ليون لينبرغ وستيوردت شينجولد Leon Linberg & Stuart Scheingold، التي تتضمن فكرة أن التكامل السياسي يكمن في تحويل سطة صناعة القرارات من المستوى الوطني إلى المستوى فوق قومي في محالات السياسة المحتلة، فقد اقترحا أن العملية اجماعية أو صيغة القرار فوق قومي يمكن أن تتمثل في:

- 1- إشباع الغاية الأصلية المتفق عليها من قبل الدول الأعضاء (مثلاً تثبيت السياسة لرراعيه المشتركة في الجماعة الأوروبية الاقتصادية).

- 2- انتراجع عن الغاية الأصلية بسبب فشل اللوائح المشتركة المقبولة والسياسات في أن تكون منتجة (مثلاً حالة إحقاق سياسة النقل في الجماعة الاقتصادية الأوروبية).

3 - توسيع الالتزامات التي وراء هذه الغاية المتصورة كما حدث عندما توسعت الجماعة من الفحم والصلب في منظمة الفحم والفولاذ الأوربية إلى الاقتصاد العام في الجماعة الاقتصادية الأوربية.

الافت للنظر في هذه المقاربة هو تأكيدها على تحويل السلطة والشرعية من لدول الأعضاء إلى مؤسسات وإجراءات الجماعة، ومسحها الصورة المركبة لسيء الإنحاز، والانكماش والتوسع في مجالات القصية المخسفة المقامة حول محاولات التكاملية. فالتأكيد على ما سماه هاس Haas 'بتحويل لسلطة اشرعية Authority-Legitimacy Transfer' يكون شكل تقوم الدول استغلة بالتنازل عن بعض سيادتها بدلا من تعبير ولاء النجبه إلى مركز جديد، الذي يحمل الوصفية الجديدة للتأكيد عليه في طروحاتها الأولى. تعبر احر في المقرر الوظيفية الجديدة والمتمثل في أنها أعطت اهتماما أقل للعلاقات بين النظام الإقليمي والعام الخارجي، وعوضت ذلك بالتركيز على أنشطة وطموحات النخب داخل المنطقة. فقد ركز عمل اميني إيتزيوني Amitai Etzioni حول التكامل الإقليمي على أهمية النخب اإحارجية في العمية، وفي حله الجماعة الأوربية الاقتصادية فقد تبين أن الضغوط الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي مورست من قبل الولايات المتحدة قد عززت التكامل الأوربي إلى درجة أن تأييد لولايات المتحدة الأميركية لبريطانيا على اندخول في الجماعة لأوربية في عام 1962 كان مقابلا للرفض الفرنسي المطلق.<sup>1</sup>

### 3- سوابق الظروف الإقليمية Regional Background Conditions

تعني سوابق الظروف الإقليمية العوامل المؤيدة للتكامل التي تسبق وجود عملية التكامل أو تكون تمهيدا لها سواء تعلق الأمر بالنجارب والمحاولات التكاملية التاريخية أو تدخل الجغرافيا أو تدخل العوامل السوسيوسياسية. وهناك

(1) Michael Hodges, Ibid. pp 249-53.



عدد من المحاولات بدلت من أجل حساب "سوابق الظروف Background conditions"، هذه الحالات التي يمكن أن توجد التكامل بين الدول سوء توفير لدفعه لممكنة أو تعزيز إمكانيات إبحار الهدف. فقد قام كارل دويتش Karl Deutsch بأحد التحاليل الأولى، مستبضة من 14 حالة تاريخية مؤيدة للظروف. كل هذه المقدمات معبرة عن العلاقات بين الفواعل كالتماثل وعدم التماثل، الاعتماد المتبادل والتبعية، الاتصال والانسجام. فالجهود التي بذلت من أجل توسيع وتحسين الإطار التحليلي الذي طرحه كارل دويتش، كانت حول تغيير الأولويات لبائية السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجماعة الإقليمية الجينية والفواعل الأعضاء فيها.

فقد طرح كارل دويتش في تحليله، أن اختلاف الظروف يمكن أن يكون ميزة الاستراتيجية المحسنة للتكامل. ولتوسيع المعنى أكثر، فإن الضعف في بعض أعداد التوحيد يجب قلبها إلى توازن عملي بواسطة قوة حصة في بعد آخر. ومن محتمل أن يكون اكتشاف المفاتيح الممكنة للسبل اختيارية بواسطة تحقيق أمن الجماعة والاستقرار الواقعي المقدم من قبل الجغرافيا أو من قبل الوضع السياسي. الملاحظة البسيطة هذه الفكرة، ترى أن الاستراتيجيات المختلفة للتكامل يمكن أن تقوم على شروط مختلفة؛ إنه استخدم لفكرة مستمرة لتقييم الدراسات ذات العلاقة. ولذلك يجب أن ننحصر بالشروط المفترضة في مقاربات أساسية للتكامل؛ منها اعتبار رأي الوظيفية الجديدة القائل بأن لصناعة متقدمة، واندماجات المتعددة، هي أحسن العناصر المرشحة لسجاح التكامل، وحر، الافتراض القائل أن قدرة التكامل تتحقق بواسطة الهدف الطويل المدى من خلال أدوات الإستراتيجية المتدرجة، إنها مرتبطة بشروط انضامهم وتكوين الإجماع في الوحدات الأعضاء في التكامل، لكن نادرا ما نجد هذين العنصرين من الناحية العملية.<sup>1</sup>

(1) Ernst B. Haas, Ibid. p. 95

## ميكانيزمات بناء التكامل الدولي وتعميمه

قدم جوزيف ناي J. S. Nye محاولة إعادة تقييم الوظيفية الجديدة بما يجعلها أكثر فاعلية للتعميم في مناطق التكامل المختلفة من العالم. انطلاقاً من اعتقاد أنصار هذه المقاربة أنها هي أكثر ملاءمة لتحليل حالات التكامل (كالأسواق المشتركة التي أنشئت فيها مؤسسات مهمة أو تحقيق قوى السوق) من التحليل المهمل للعلاقات البنيوية. إذ ليست كل المنظمات الاقتصادية اجهوية تسنرم قوى مؤسساتية أو ليبرالية مهمة. فمشاريع السوق المشتركة المستمعة تمثل هذه الشعبية اليوم هي أكثر تشاركية من السوق. لكن في أي حالات التي تتحقق فيها قوى السوق المهمة أو القوى المؤسساتية بواسطة جماعة من الدول يمكن أن نجد التناقضات التي تتج السلوك السياسي؟ هل صحيح أن الأسواق المشتركة لابد أن تتطور نحو الاتحاد السياسي أو تترق نحو التفكك وعدم التكامل؟ باختصار، ما هي ديناميكياتها السياسية؟

حالة توحيد أوروبا: اتخذ أرنست هاس Ernst B. Haas من القوى السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، في سنوات 1950-1957 كإستراتيجية مترابطة عرسية للوظيفية الجديدة الخاصة برحال الدولة، والمرتبطة بوضوح بالأحزاب وجماعات المصالح، ووضعها في مفاهيم نظرية بحيث كادت ثرية في تويد الدراسات في ك من أوروبا وفي مناطق أخرى. فقد نقح فيما بعد إرنست هاس Ernst B. Haas، وليون ليندبيرغ Leon Lindberg وآخرون الصياغات ومفاهيم الأكاديمية الأصلية للوظيفية الجديدة كما طبقت في أوروبا؛ وناقش كل من إرنست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتير Philippe Schmitter مقاربة التي مارانت في تطور ومن احتمال أن تكون نموذجاً أكثر قبولاً لتحليل المقارن.

لكن برغم من هذه التفتيحات، إلا أن المقاربة الوظيفية الجديدة مازالت تتضمن عدداً من الأخطاء التي تعكس جذورها في خمسينيات القرن العشرين.

لهذا السبب كانت المقاربة موسوعاً لانتقاد كبير (بما في ذلك الانتقادات من قبل أصحابها) والتساؤل حول استخدامها كإطار مفاهيمي للتحليل لمقارن في كل من سياق الأوربي المغير وفي العلاقة بالمناطق الأقل تصوراً. ومع ذلك، فالمقاربة الوصيفية الجديدة الأكاديمية لها عدد من المزايا. فقد طوّرت مجال عمل نظري معقد للباحثين؛ إنها حددت العديد من المتغيرات المهمة المعبر عنها بطريقة اقتصادية؛ واستخدمت هذا العمل لمعالجة متغيراتها؛ وبالت قبولاً معينا بين الباحثين المهتمين بالمقاربة، لمقاربة الخاصة بسياسة الأسواق المشتركة.

ويمكن تعديل المقاربة الوظيفية الجديدة بشكل تصحح غير خاصة بأوروبا لاستخدامها كإطار مفاهيمي في التحليل المقارن إذا ما تم القيام بالمراجعات التالية:

- 1- إبقاء المتغير التابع أقل غموضاً.
- 2- فكرة السيل الواحد، للانتقال من الوظائف الشبه تقنية إلى الوحدة السياسية بواسطة أدوات الانتشار والقوى العاملة المحتملة الأخرى والسبل المتضمنة فيها.
- 3- إضافة أطراف سياسية أخرى.
- 4- قائمة شروط التكامل المعاد صياغتها في ضوء العمل المقارن المقام على عمليات التكامل في المناطق الأقل تطوراً.<sup>1</sup>

I. المتغير التابع. الغموض الذي ينف المفاهيم المستخدمة في دراسة التكامل أضحي معروفاً، وكذلك "السياسوية الآلية Automatic politization"، كمتغير تابع في نموذج إيرنست هاس Ernst B. Haas و فليب شميتير Philippe Schmitter. بالإضافة إلى ذلك، هناك غموض في التأكيد على ما إذا التكامل الاقتصادي لحماة من الدول يؤدي "تأياً إلى الوحدة السياسية؟ وهل يعكس اهتمامات الوظيفية الجديدة الأوربية لعقد خلى من الزم أكثر من

(1) J. S. Nye, «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model,» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-97.

اهتمامات النخب في الدول "الأقل تطورا" التي تدخل في مشاريع التكامل؟ ويمكن أن يجيب المشككون بأن الجواب على السؤال الذي طرح في نموذج إرست هاس Ernst B. Haas وفليب شميتتر Philippe Schmitter هو ببساطة "لا" وبالتالي رفض النموذج لعدم الاهتمام.

فخيار المتغير التابع هو إلى حد ما محكم، ويعكس المصالح والقيم. لكن يرى سرفن- شير J. J. Servan-Schreiber أنه ليس من الكافي دراسة الأوروبيين العيش مثل السويسريين أو السويديين أو من يرى أن أوروبا قادرة على الدفاع لمشارك وعلى أن توجد سياسة الخارجية تساهم فعالية في نظام السلام العالمي، وعكس أن تختار شكلا تكاملا جيدا للمؤسسة السياسية كمتغير تابع ويحتمل أن تطور اتجاهات مشجعة وولاءات أيضا. فالهتيمين بالفوائد الاقتصادية المأمولة من التكامل يرون أن درجة عالية من الاعتماد المتبادل الاقتصادي بين الدول يمكن أن تساعد على تقليل ميل الدول نحو النزاع ويمكن أن يختاروا لتكامل الاقتصادي كمتغير تابع. إلا أن الاقتصاد الليبرالي يقيد هذه العملية إلى مستوى ما سماه جون سندر بـ "التكامل الاقتصادي السلي"، بمعنى تحويل العوائق النفاضية إلى حرية التجارة داخل المنطقة. فالمشككون في المقاربة الليبرالية (مثل تشكيك العديد من الاقتصاديين على أساس العيوب البنائية للأسرى في لدول أقل تطورا) أو أولئك المهتمين بدرجة الاعتماد المتبادل الاقتصادي يقولون أن العملية تستلزم موقفا إيجابيا لأنها تكلف الحكومات بعضا من سيادتها أو حرية الموقف الذي سيختار التكامل الاقتصادي الإيجابي أو الاتحاد الاقتصادي كمتغير تابع الذي سيقاس بواسطة كمية الخدمات ودرجة تنسيق السياسات. من ناحية أخرى، خيار صناعة القرار الجماعي في السياسات المطلوبة في لاتحاد الاقتصادي له ميزة وهي شدة العلاقة الوثيقة مع الدوافع الظاهرة ومصالح الأطراف المطلوبة في مشاريع التكامل في الدول الأقل تطورا.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 797-799.

## II. الفواعل والأهداف. في النموذج الأصبي لموظفية الجديدة.

الأطراف المهمة هي التكنوقراط التكامليون Integrationist-technocrats واعديد من جماعات المصالح الذين يدفعون الحكومات لإنشاء منظمة التكامل الاقتصادي الجهوي لتقريب الأهداف المختلفة. وتؤسس مثل هذه المنظمات على أساس درجة معينة من التعهد الأولي الذي يؤدي إلى تحرير قوى جديدة في مجال لتوازن، وزيادة تدفق المبادلات، ومطلب زياده عدد الجماعات الاجتماعية التي تركز تدريجيا نشاطاتها على المستوى الجهوي. فعملية لقوى أو الميكانيزمات بدورها تؤدي إلى سحير:

1 استجابة صناع القرار الحكوميين الرصيين لضعف المستمرة من قبل الجماعات المتوقعة للاحتفاظ بأرباحها من قطاع التكامل، والتي تهدف إلى عدم عاقبة التكامل، والموافقة على زيادة التحويل الأولي للسلطة لصالح المؤسسات الجهوية.

2 أنشطة الجماعه والولاعات الجماهيرية المتزايدة المتدفقة إلى المركز الإقليمي كاستجابات متزايدة للمصالح المتشعبة من قبل المركز الجديد، والتي في السابق كانت تشبع بواسطة الحكومات الوطنية. فالأثر الجوهري هو استمرارية العممية الآلية المؤدية إلى الاتحادات السياسية إذا كان هناك: (أ) شروط من اتعنية الرحمية النظمية بين الوحدات الوضعية، والتعددية الاجتماعية. وتدفقات عالية للتبادلات، والنحة التكاملية؛ (ب) الشروط الأولية المذكورة سابقا؛ (ج) الشروط الواجب توفرها في أسلوب صناعة القرار التكويفراطي ('عملية فوق قومية "Supranationality in practice")، وظهور التبادلات، والتكيفية من جهة الحكومات.

من ناحية أخرى، حالة تأثير شارل دبعول Charles De Gaulle على عملية التكامل الأوروبي أدت إلى مراجعة هذه النظرية وإضافة نموذج آخر لمفاعل السياسي الذي سماه بالمفاعل مع الأهداف أو 'المير-السياسي Dramatic-Political". فالقائد السياسي المير يستطيع أن ينصر على القادة

الآخرين؛ حتى في مثل الوضع الذي كان بعد الحرب العالمية الثانية في أوروبا، وبدلالي تحول عملية التكامل عن مسارها المتوقع.

ومسكلة القيادة في عملية التكامل ليست حالة من وجود استنقراط مقابل السياسيين أو الإدارة في مواجهة السياسة، ولست دائماً تستلزم الإثارة. إنها مسألة سيطرة أساليب سياسية مختلفة في أوضاع مختلفة وأزمان مختلفة. فالنكوقراط الذين يأتون من هيئات التخطيط ووزارات الاقتصاد، لعبوا دوراً تأثيرياً في تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والنفولاذ (European Coal and Steel Community 'ECSC')، والسوق الأمريكية المركزية المشتركة ('Central American Common Market 'CACM')، ومنظمة للتجارة الحرة لأميركا اللاتينية ('Latin American Free Trade Association 'LAFTA'). وأسلوب النكوقراط السياسي مجاله اجماعة وقوته قائمة على تكرار التجربة. أما أسلوب السياسي فمجاله السوق (أو استوديو التلفزيون) وقوته قائمة على قدرته في تعبئة الرأي العام المؤيد له أو السياسي الذي أسلوبه يعتمد على النادي الرسمي أو الحزب الرسمي والذي قوته تقوم على القدرة على تعبئة تأييد للعبة العسكرية المافدة والمنظمات السياسية. هذه الماذج الأخيرة المستحقة أو المؤيدة للسياسيين تمثل إلى أن تكون حرس الأمن ومظاهر "جذب تقدير الدات Pooled Self-esteem" الخاصة بالحياة السياسية التي عرفها ستالي هوفمان Stanley Hoffmann — 'السياسة العليا High Politics'. إنهم يقومون بوظيفة مهمة وهي شرعة (أو بدمير شرعة) مخلف المواقف اللازمة في السكامل الإقليمي. من ناحية أخرى، يلعب السياسة النكوقراط دوراً مهماً في الاستجابة للمنطق الاقتصادي لتكامل والقيام بالسويات الضرورية لجعل العملية تعمل.

أخيراً، قائمة الأطراف المطلوبة يجب ألا تتضمن فقط الجماعات التي تدرك نفسها أنها تستفيد من التكامل ولكن كذلك الجماعات المعارضة لها، والجماعات الحيادية التي يمكن أن تعباً في جانبها. فكما طرح ليون ليندبيرغ وستيوارت شانقولد Leon Lindberg & Stuart Scheingold، يمكن

جماعات معينة، بواسطة الوظيفة أو بواسطة المنطقة أن تنبأ حلف توزيع المدافع المرافقة للتكامل. وبالرغم من أنهم يمكن ألا يعارضوا التكامل إذ لم يعوا علاقة متساكنهم بالسوق المشتركة، إلا أنهم يمثلون المسكلة الكمية. وفي الأخير يجب أن نضيف فئة قادة الرأي العام الذين يخفون حدودا وسعة أو ضيقة شرعية للمشاريع التكاملية. ففي بعض الحالات، عندما يصح التكامل قضية نتحاسة، يخلق قادة الرأي تأييدا معينا أو معارضة معينة لمشاريع التكامل.

فهي النموذج الأصلي للوظيفية الجديدة، المتطور عبر الزمن، أشار العديد من الملاحظين إلى نقطة السياسة، وتراجع الإيديولوجيا، وتنامي الاهتمام الشعبي بالرفاهية. وعندما كانت السياسات الخارجية منحرفة تماما في الحرب الباردة في الثنائية القطبية، كانت استجابة صناع القرار الرضين للمسطق الاقتصادي التكاملي عالية عند افتراض وجود الزيادة الاقتصادية. فقد كان التفكير حول إمكانية تجاهل السياسة التكنوقراط انتخاب أو تأييد سياسيين لهم وإمكانية تشكيل روابط بأي منظمة إقليمية قوية بشكل ستتجاوز العجلة أي واحد لتغيير النموذج الاقتصادي.

هناك كذلك تزامن ممكن بين استجابات تأثير عملية القوى وحفاظ على الوضع القائم. فإذا لم تكن عملية القوى قوية جدا، يمكن أن يفضى لقادة السياسيين التسامح مع عائق اللعب معهم بدلا من مواجهة ما يريدوا هم من وجهة نظرهم تكاليف سياسية للتغذية الرجعية السلبية أو الإيجابية. وإذا لم تكن ضغوط الجماعة جد قوية (العامل الذي سيتغير مع قوة التعددية) وإذا لم يكن الرأي العام شديدا في اتجاه واحد أو آخر، فإنه سوف يكون رد الفعل الطبيعي بصاع القرار القائمين بدور حراس الأمن ووظائف الحفاظ على هوية الدولة سوك الطريق الوسط في الوضع القائم.

فإذا لم تتوفر الحالات السابقة، أو إذا لم يكن القادة الذين لهم شرعية سياسية هم أنفسهم لديهم تفضيلات قوية للتكامل أو ضده، فإنه سيكون هناك تغذية رجعية سلبية أو إيجابية للمنظمة الإقليمية. والتغيرات السريعة أو الدرامية

في القيادة ستعامل كمتغير دخيل. فهي ضوء التجربة الأوربية بحد الأرملة الاستعمارية الفرنسية قد أفرزت قيادة جديدة بنظرة تقليدية لأهمية سيادة الدولة (شرون ديغول)، هذا التغيير غالبا ما يرافق الحركات السياسية ذات النظرة اليمينية. كذلك بالنسبة للحركة الثورية اليسارية التي تأتي بقيادة جديدة التي تتعهد باستخدام الدولة والتخطيط لإعادة بناء المجتمع، يمكن كذلك أن يكون لها تأثير وطني كبير.<sup>1</sup>

**III. الميكانيزمات العملية.** هناك تباين واسع في الأسباب التي يمكن أن يكون محتاحا إليها لوضعها في الاعتبار عند إنشاء منظمة اقتصادية جهوية. فمن بين أهم هذه الأسباب ظهور نحة إصلاحية جديدة مع زيادة في الأهداف الاقتصادية المتنامية مع مصامين الرفاهية المحددة لحجم السوق، والظروف في البيئة الخارجية التي تضغط على كل من الرأي العام والقادة السياسيين الشرعيين بالإفناء السياسي أو الانتفاخ من إدراج الهوية الإقليمية في التشكيل المؤسساتي. فافندف المتوخى بالنسبة لموطعية الجديدة هو الكشف عن القوى التي تنبثق عن إنشاء منظمة جديدة وتمارس الضغط على صانع القرار من أجل الاستحانة التكاملية أو للتكاملية. بمعنى التساؤل عن الميكانيزمات العملية التي تنبثق عن إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية؟

فكما رأينا، النموذج الأولي للوظيفية الجديدة قدم أربع ميكانيزمات عممية أساسية التي نبيع إنشاء السوق الاقتصادية المشتركة:

- 1- الروابط الوظيفية الجوهرية للمهام.
- 2- زيادة التدفقات أو التبادلات.
- 3- دراسة الروابط والتحالفات.
- 4 جماعات الصعط الاقتصادية، بما في ذلك الجماعات المشكلة على المستوى الإقليمي.

(1) Ibid. pp. 799-803.



إلا أن العمل اللاحق من قبل الباحثين الآخرين يقترح أن هناك على الأقل ثلاثة ميكانيزمات عملية إضافية التي يمكن أن تظهر أو تكون مسهجة على إنشاء منظمة اقتصادية إقليمية وهي:

5 توفر الأطراف الخارجية.

6- لإيدولوجيا الإقليمية واستداد أخوية الإقليمية.

7 التنشئة الاجتماعية للنخبة.

مما سبق، يمكن أن تقسم الميكانيزمات العممية وفق تحرير أو إزالة حواجز لدولة على اتدفق آخر للبضائع والعوامل التي تخلق من جراء تأسيس المؤسسات لإدارة. وسواء استطاع صناع القرار تجاهل ضغوط القرارات التي خلقتها عممية الميكانيزمات أو سيجرون على القرارات التكاممية أو عدم اكتمل، سيعتمد كل ذلك على قوة الميكانيزمات العممية. باختصار، الاعتماد على سرور معينة، والميكانيزمات العممية يولدا صعوطا كبيرة يمكن أن تكون لها آثار سلبية أكثر منها إيجابية على عملية التكامل.

فقوة العهد الأولي المعبر عنه في تعهدات الاتفاقية حول التحرير وفي المؤسسات المنشأة، متأية من قوة الميكانيزمات العممية التي خلقتها، بالإضافة إلى ذلك، تفاعل الميكانيزمات مع بعضها البعض في كل طريقة كتعزيز أو إلغاء تأثيرها الخالص على صناع القرار السياسيين. فمثلا، ظهور التبادلات والروبط الجوهرية يمكن أن يؤديان إلى زيادة تنشئة النخبة ودراسة الروبط. من ناحية أخرى، التورط العالي بالأطراف الخارجية في عملية التكامل يمكن في بعض الأحيان أن يبغي المطالبة بالإيدولوجية الوطنية. وفي ما يلي تفصيل الشروط العممية للتكامل:

أ - الترابط الوظيفي للمهام Functional Linkage of Tasks. بساء باستمرار تطبيق مفهوم الانتشار لتغطية أي إشارة حول زيادة التعاون، وبالتالي سب قيمته التفسيرية. فبالرغم من أن الصياغة الأصلية كانت عامضة على نحو م، إلا أن إرنست هاس Hass قد استخدم المصطلح لتغطية كل من الروبط

المسركة بين المشاكل التي تظهر في حاصيتها التقنية الجوهريّة والروابط المنشأة بتعمد أو المبالغ فيها من قبل الأطراف السياسية (ما يمكن تسميته 'بلاستشار' المهدب Cultivated Spillover"). فبالرغم من هذه المشاكل والتأثير الأقل لقوة ، فإن الإدراك بعدم التوازن المنشأ بواسطة الاعتماد المتبادل الوظيفي أو الروابط الجوهريّة للمهام يمكن أن تدفع بالمواعل السياسية إلى إعادة تحديد مهامهم المشتركة. أو كما يرى ولتر هالستين Walter Hallstein ، أن المستوى المادي حقائق السكامل يدفعنا بقسوة من خطوه إلى خطوة، ومن مجال إلى آخر.

فمثلا، بعد تخفيض الحواجز الجمركية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) European Economic Community ، فإن هوامش ربح الشركات ومواقعهم التنافسية كانت متأثرة بقوة بواسطة الأنظمة المتناحية لضرائب، وهذه حقيقة أدت بدور الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) إلى تبني نظام مشترك لحساب الضريبة واقعية المصاعة. وعندما بدأت التكاليف الفرنسية في الزيادة بالنظر إلى تلك الموجودة في الجمهورية الفدرالية الألمانية (ألمانيا الغربية) بـ 3 % سنويا (مثلا، التضخم في فرنسا كان أعلى من نظيره في ألمانيا)، فإن النتيجة الأولية كانت لأزمة مالية في نوفمبر 1968 وفرص إجراءات فرنسية مقيدة لتجارة من أجل حماية ميراث مدفوعاتها. وعلى المدى الطويل كانت النتيجة إقناع الحكومات بقبول الحصة المقترحة من قبل لجنة الجمعيات الأوروبية حول تنسيق السياسات الاقتصادية على المدى القصير والمتوسط. وفي الرعة الفوائض المتولدة من نظام التسعيرة المشترك دفع بالحكومات نحو سياسة بنائية مشتركة.

وعندما خفضت دول أميركا الوسطى الحواجز الجمركية وحدثت نفسها بحرة على تبني سياسة مشتركة متضمنة تقدم حوافز من أجل جذب المصاعة لأجنبية في مجالات معينة من سوقها الكبير. وفي إفريقيا الشرقية، وجود خدمة سكة الحديد المشتركة أدى بثلاثة دول إلى دراسة التنسيق في النقل البري. وتجدر الإشارة إلى أن مثل قوى العمل هذه موجودة في الاقتصاديات التخطيطية أيضا. من جهة أخرى يرى فريدريك برايزر Frederick Pryor أن صعوبات

إنجاز شراكة تجارية داخلية متماسكة داخل مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة Council for Mutual Economic Assistance (CMEA) دفعت بالأطراف إلى الانتباه إلى إمكانيات التنسيق من أجل الإنتاج ككتلة، وتحمس ذلك في ريدة مجال أنشطة (CMEA).

فعادة تحديد المهام لا يعني أنه يحتاج إلى زيادة درجة المهام المشتركة، لأنه يمكن أن تكون الاستجابة سلبية. وإذا السروط التكاملية لم تنتج عن الخبرة الإيجابية لتحالف الكبير للأطراف، فإن العقدة الناتجة عن عدم التوازن يمكن أن تُقهر بواسطة فك الارتباط الأصلي. والأمثلة على ذلك كثيرة، منها الحلول الوطنية لأزمة الفحم في عام 1958 في دول المنظمة الأوروبية للفحم والفلاد ECSC، وعزلة سوق الزراعة الفرنسي وألمانيا العربية بعد التعديرات في القسم اجارية في عام 1969، أو تحطم العملة المشتركة في إفريقيا الشرقية في عام 1966. فإذا هذا الارتباط سبب الانتشار، يمكن كذلك أن يسبب التراجع في مستوى التكامل الدولي.<sup>1</sup>

ب- ظهور المعاملات التجارية Rising Transactions قد أدت مبادرة مشروع التكامل الإقليمي إلى ظهور استجابة غير متوقعة من قبل القوى الاجتماعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية الكبيرة (التجارة، حركات الأموال، الاتصالات)، فإن الفواعل السياسية:

- 1 يمكن أن تواجه تحمل أعباء ثقيلة الخاصة بالمؤسسات التي أسسوها للتعامل مع مثل هذه المعاملات ومع الحاجة إلى تقليص هذه المعاملات؛
- 2- أو محاولة التعامل معها عبر الإجراءات الوطنية؛
- 3- زيادة قدرة المؤسسات المشتركة التي أسسوها.

(1) Ibid pp 804-05.

وبالتمعن في الأمر، فإن هذا يختلف عن الانتشار كما حدد سابقاً عندما لا تترد الديناميكية من عدم التوازن الناتج عن قطاع الكامل في نظام الاعتماد المبادر الرضيفي؛ ولكنه أقرب إلى نظرة أميتاي إيتزيوني Amitai Etzioni الذي يرى أنه يرداد حجم الأنبوب كلما زاد حجم التدفق. بمعنى آخر، ظهور المعاملات التجارية لا يحتاج إلى أن يؤدي إلى اتساع مهم في مجال (صف من انهاء) التكمّل ولكن يمكن أن يؤدي بدلا من ذلك إلى اشتداد القدرة المؤسساتية المركزية للقيام بمهمة معينة.

وسواء كنت للتغذية الرجعية الناتجة عن ظهور المعاملات التجارية أثر إيجابي أو سلبي على التقدم نحو الاتحاد الاقتصادي فإنه مرة أخرى يتوقف ذلك على التعيينات في الشروط الدنيا.<sup>1</sup>

ج- دراسة الروابط وصياغة الاندماج Deliberate Linkages and Coalition Formation. تقوم صياغة الاندماج على ما يسمى بـ 'الانتشار المهذب Cultivated Spillover'. عني عكس 'الانتشار الخالص Pure Spillover' الذي تأتي فيه القوة الرئيسية من الإدراك المشترك لدرجة التي تكون المشاكل هي الكسب البيئي الذي لا مفر منه في الاقتصاد الحديث، والمشارك المتعمدة مرتبطة ببعضها البعض في الصفقات الشاملة لا على أساس اضطرورية التكنولوجيا ولكن على أساس الإسقاطات السياسية والإيديولوجية والإمكانات السياسية. وتأتي بعض المبادرات بهدف الرعية في الاستعادة من الفرص الجديدة. وتأتي مبادرات أخرى في صياغة الاندماج نتيجة اهتمام لسياسر بالحاجة إلى تحقيق توازن المافع في مشروع التكمّل. كذلك يعيب البيروقراطيون الدوليون دوراً مهماً في صياغة الاندماج بواسطة طرح الاقتراحات المرتبطة بالتصاايا وبواسطة التصرف كوسيط صادق أثناء المفاوضات.

في هذا الإطار، هناك مثالان محتفظان في الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، الأول يتمثل في الاتفاقية الشاملة لعام 1960 التي أحدثت خفضاً في

(1) Ibid pp. 805-06.

الرسوم الداخلية لإرضاء أولئك التواقين إلى تقدم السوق المشتركة وفي نفس الوقت تحفيز الرسوم الخارجية لإرضاء أولئك المهتمين بفقدان التجارة الخارجية. على العكس من ذلك في المثال الثاني: في عام 1965 لم تنجح اللجنة الأوربية للجمعيات في اقتراح الاتفاقية الشاملة لأسعار الزراعة المؤيدة لفرنسا، ولم يكن هناك نجاح لوسيلة الاتفاقات الشاملة حتى اجتماع قمة لاهاي في ديسمبر 1969. بمعنى آخر، السطاط البيروقراطي يمكن كذلك أن يؤدي إلى التقييد البيروقراطي عندما لا تكون الاتفاقات الشاملة مرتبطة بالسياسيين.

كما يمكن للبيروقراطيين والسياسيين الإقليميين أن يدرسوا تفاصيل التشريع ووضع معها اتفاق شامل وبالتالي توسيع تحالفهم بتأييد موقف معين. نفس الشيء يمكن أن يحاولوا (السياسيون والبيروقراطيون) إضمار الأطراف أو الجماعات المنتفعة لأن ترويج بواسطة التمثال مع المشروع، وتصب هذه الجهود في بناء تحالف من أجل تأييد معين يمكن أن يكون له أثر سلبي، لكن إذا أصبح المشروع متمشياً حذاً مع جماعات معينة فإن المشروع يتحول إلى نجاح سياسي. فانقلاب انقصر في هولنداس وغواتيمالا لم يؤثر في السوق المشتركة لأمر كما الوسطي، لكن الثورة الاجتماعية في إحدى هذه الدول سوف تؤثر على وجه التقريب. نفس الشيء إذا مشروع التكامل كان شديد التطابق مع التأييد من قبل جماعته معينة (مثلاً رجال الأعمال النصارى في إفريقيا الشرقية) فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى التقييد من المطالبة بالتوسع التطايفي. أخيراً، الاعتماد على تحالف معين من أجل تأييد التكامل يمكن أن يعطي تلك الجماعة قوة الفيتو على الخطوات الطويلة نحو الاتحاد الاقتصادي، خاصة في الأوضاع غير المؤيدة لشروط التكامل.<sup>1</sup>

د- التنشئة الاجتماعية للنخبة Elite Socialization. مبادرة مشروع التكامل تخلق فرصاً لكل من صناع القرار الذين يحصرون الاجتماعات وثنائ البيروقراطيين في المؤسسات الإقليمية لتصوير الروابط الشخصية والشعور

(1) Ibid. pp. 806-07.

التعاوني الممكن. فقد ركز كل من ليو لينبيرغ ونورانس شيمان Leon Lindberg and Lawrence Scheinman انتباههما على الاتصالات المتزايدة لسياسيين، واسيروقراطيين الوطنيين، ولجنة البيروقراطيين عبر الاجتماعات المختلفة ومؤسسات الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). ووضعوا في الاعتبار أعمال الممثلين لدائمين ومجلس (EEC) وأيضا وضعوا في الاعتبار اجتماعات وررء الاقتصاد في أميركا الوسطى؛ وتوصلا إلى نتيجة مفادها أن كل هذه العوامل أدت إلى نمو شعور بالهوية الجماعة بين أفراد العمل داخل هذه المنظمات.

كما أن لاتصال السطح عن التنشئة السياسية أو التنشئة البيروقراطية لصناع القرار الذي لا يغير شروط التكامل السببية؛ سببه عرلة معظم أصراف السكامل عن التأثير السياسي. وهذا مستوحى من تجربة البيروقراطيين في أوروبا، خصوصا في بروكسل وباريس وبون. الأكثر من ذلك؛ أنه من الممكن أن الاتصالات الإيجابية الناتجة عن وجهة نظر الفرد يمكن أن تسبب استجابة سلبية من قبل القادة غير المستقرين الذين يريدون الاحتفاظ بعزة شعورهم.

إذن أحد الأسباب التي تجعل التنشئة الاجتماعية لسببة على وجه التحديد ميكانيزم عملي مهم هو أنها تمس أحد الجماعات التي غالبا هي أكثر مقاومة لفقدان التحكم الوطني؛ على اعتبار أن الكثير من البيروقراطيين في الحكومات الوطنية يشعرون بفقدان القوة بسبب تحول الوظائف إلى المركز لإقليمي. وبالتالي التنشئة الاجتماعية لسببة تجعل البيروقراطيين المنحرفين في لعملية الإقليم في السجاء أو في الأمانة الإقليمية، يتعمسون عن طريق انعمل وبالتالي يكون التمييز بين البيروقراطيين الإقليميين والوطنيين غير واضح من حيث الأداء الوظيفي أو من حيث التأيد لتكامل الدولي.

فمثلا أحد أهداف اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية Economic Commission for Latin American (ECLA) ولاحقا بنك التنمية والتبادل Inter-American Development Bank ومعهد تكامل أميركا

اللاتينية Institute for Latin American Integration هو 'استخدام برامج لتدريب خلق جماعة قوية من البيروقراطيين الوطنيين المؤيدة لتكامل. وعصم التقديرات لحجم هذه الجماعة المدربة تتجاوز 9,000 شخص. ونتيجة لهذه العملية أصبح ما يسمى في أميركا الوسطى بـ 'مافيا التكامل Integration Mafia' المكونة من مئات الأشخاص الذين يعملون من وقت لآخر مع مؤسسات التكامل. لكن لا بد من الإشارة إلى إمكانية المبالغة في تقدير أهمية ودور هذه الاتصالات وعمليات التنشئة الاجتماعية للنخب، ولديين على ذلك أنه عندما انظم كل من الأمين العام السابق للجنة الاقتصادية لأميركا لللاتينية (ECLA) والأمين التنفيذي لمنظمة التجارة الحرة لأميركا لللاتينية (LAFIA) إلى حكومتيهما الوضيتين لم ينحكما في خلق سياسات تكاملية.<sup>1</sup>

#### هـ- تكوين الجماعة الإقليمية Regional Group Formation.

أسس فيما مضى مشروع التكامل الإقليمي الذي يمكن أن يعصم كعصم حداث لجماعات احصاة لحق تماذج متعددة من المطمات غير الحكومية الرسمية وغير الرسمية لتأثير وحماية مصاها المستركة على المستوى الإقليمي. فبالإضافة إلى أن تحول النشاط السياسي نحو المستوى الإقليمي يمثل المصدر المحتمل لضغط الإقليمي على الحكومات الوطنية، فإن هذه التجمعات غير الحكومية كذلك لها تأثير في النشئة الاجتماعية للنخبة. فبحلول عام 1965 كان هناك 231 مكتب إقليمي للشركات التجارية والمالية و117 شركة زراعية إقليمية. تمكنتها في بروكسل. نفس الشيء هناك نمو كبير لمنظمات غير الحكومية الإقليمية في أميركا الوسطى عندما تكونت السوق المشتركة. ويظهر كذلك دور هذه التجمعات في أزمة عام 1969، عندما أصدرت كل من المغرب التجارية الفدرالية والمركز الأمريكي للصناعة بيانات تدفع عن السوق المشتركة.

(1) Ibid. pp 807-09

لكن عموماً تبقى هذه المنظمات غير الحكومية الإقليمية ضعيفة القوة. لأن ففي العديد من حالات تميل نماذج المصالح المتجمعة على المستوى الإقليمي نحو العمومية الشديدة، مع بقاء خصوصية أكثر للمصالح والبنى على المستوى الوطني. فمثلاً، بالرغم من وجود أمدات الاتحاد التجاري الإقليمي في بروكسل، إلا أن فكرة المفاوضات الجماعية على المستوى الأوروبي خلق السوق الأوروبية لم تتم بسبب الانقسامات في حركة العمل وكذلك بسبب أهمية لقوة الحكومية الوطنية في المفاوضات الجماعية. وبالرغم من أن اللجنة الأوروبية قد اتخذت خطوات لتشجيع المنظمات الزراعية والصناعية مثل اتحاد الصناعات لجماعة الأوروبية Union des industries de la Communauté Européenne (UNICE) و لجنة منظمات الحرفيين الزراعيين Comité des Organisations Professionnelles Agricoles (COPA) بواسطة التشاور معهم رسمياً بدلاً من التشاور مع المنظمات الوطنية. إلا أن مصدر القوة المهم للجماعات المصالح ماراً باقياً على المستوى الوطني.<sup>1</sup>

و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية Ideological-Identitive Appeal.  
هناك رغبة مشتركة بين الجماعات الصغيرة لتتغني أثر الجماعات الكبيرة دائماً وتصبح أحد العوامل المؤدية إلى مبادرة مشروع التكامل الإقليمي. فيما مضى أسست انضمامه الإقليمي بواسطة وجود رمزي وأيضاً بأفعال رمزية (مثلاً، جهود لجنة هالباستين Hallstein Commission: خاصة قبل 1965)، لكن يمكن أن ينصاعف هذا المعنى بالجوء إلى الهوية. فاستطورة الاستمرار والاحتامية هي مظهر مهم للاحتكام إلى الهوية الإيديولوجية. والمعنى القوي والكبير للاستمرار والبطانة بالهوية هو أن هناك إرادة أقل للجماعات المعارضة التي تحتاج مشروع التكامل. فالسياسيون في الهندوراس وكوستاريكا غير متحمسين لإيجاد التكامل وبالتالي هي ذريعة لمهاجمة طريقة سير السوق بدلاً من المفهوم ذاته.

(1) Ibid. pp. 809-10.



وفي بعض الحالات معنى الاستمرار وقوة الاحتكام إلى الهوية يمكن أن يساعد جماعات أو الحكومات على السماح مع خسارة قصيرة لأجل أو معاناة تفلان في قيمتهما عن ربح دائم. كما أن أسطورة الاستمرار القوي تتجسد من خلال استثمار رجال الأعمال على قاعدة السوق الكبير وبالتالي جعل الأسطورة حقيقة في شكلها الملموس، كما حدث في الأيام الأولى للجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) من ناحية أخرى، مجرد وجود المنظمة يمكن أن يعمل كرمز لإشباع حاجات الشعب، وأن أفعال المنظمة تحت الشروط المختلفة يمكن أن تضاعف واقعياً المنافسة كما يرى شارل أندرسون وعلي مازروي Charles Anderson and Ali Mazrui أنه حدث ذلك كنتيجة للاتصالات الاقتصادية في منظمة التجارة الحرة للأميركا اللاتينية (LAFTA) وفي اسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية East African Common Market (EACM). "حيراً، إذ، كان هناك نمواً مؤثراً للاحتكام إلى الهوية، فإنه يمكن أن يسبب استجابة سلبية على الطرف غير الآمن من القادة القوميين، خاصة في ظل ظروف غير مؤيدة لهم.<sup>1</sup>

#### ي- إشراك الأطراف الخارجية في العملية Involvement of External Actors in the Process

الصياغة الأصلية للتوظيف الجديدة م تعبر اهتماماً كاملاً لدور الأطراف الخارجية في عملية التكامل بالطبع كرد فعل على الفيدراليين الذين بالغوا في التأكيد على ذلك، وبالطبع في عتب تعبر في الوضع في أوربا ومن صياغة المقاربة. نحن الآن وراء مستوى الانتقاد الأولي عندما نستطيع الحديث عن "الحفاريين" أو العوامل الخارجية بالمفهوم العام، فناء على التمييز بين العوامل الخارجية الفاعلة والمفعول بها (تلك العوامل الصعبة الواسعة غير متأثرة بالعملية المتغيرة مع أولئك الذين يمثلون الفعل المدروس من قبل الأصراف الخارجية المتأثرة بواسطة خلق مخطط إقليمي)، أدرجت إدراكات

(1) Ibid p. 810.

لطرف الإقليمي للموضع الخارجي كأحد الشروط التكاملية، والاهتمام بإشراك الأطراف الخارجية في مشروع التكامل كميكانيزم عملي.

يمكن لعملية التكامل أن تستلزم أطرافاً متعددة، بما في ذلك الحكومات الأخرى، والمنظمات الدولية الأخرى، والصواعق غير الحكومية الأخرى كالشركات الدولية. فمثلاً: وكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية United States Agency for International Development و لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية United Nations Economic Commission for Latin America كلاهما لعبا أدواراً مهمة في السوق المشتركة لأمريكا الوسطى. كما لعب تأييد الحكومة الفرنسية دوراً مهماً في المنظمات دون الإفريقية المسعمره من طرف فرنسا مثل منظمة الشراكة الإفريقية المدعشقرية Joint African and Malagasy Organization (OCAM)، والاتحاد الأحمر كمي والاقتصادي لإفريقيا الوسطى Union douanière et économique de l'Afrique central (UDEAC)، ومجلس التفاهم Conseil de l'entente. كما لعبت انشركات غير الأهلية أدواراً مهمة في أخذ امتيازات فرص السوق الكبير لمنشأ من قبل كس من الجماعة الاقتصادية الأوربية (EEC) ومصمة اتجارة لحره لأميركا اللاتينية (LAFTA).

وتسرك بعض الأطراف الخارجية أن مصالحها تتأثر عكسياً بواسطة عممية التكامل، ويصبحون متورطين في طريق سلمي. ويمكن أن يحدد هذا الأثر السلمي في جزء منه بواسطة بعض الشروط التكاملية، لكن عن طريق العوامل الخارجية التي من تحتمل أن تكون محددات مهمة. من ناحية أخرى، الإشراك الكبير الإيجابي لعوامل خارجية يمكن كذلك أن ينتج أثراً سلبياً في الحالات التي تعضهم حق الفيتو على الخطوات التكاملية.<sup>1</sup>

(1) Ibid. pp. 811-12.

## شروط التكامل

بعد الخديث عن بناء التكامل ومكانيزمات إحازه في مناطق مختلفة من العالم، ذهب جوزيف داي للحديث عن محدد آخر لنمط الاستجابة التكاملية وهو مجموعة الشروط التي يحددها في إمكانية التكامل في المنطقة. هذه الشروط تترفق مع الاستجابات الإيجابية للضغوط المتولدة من الميكانيزمات التكاملية. كما يؤثر كذلك التعهد الأولي القوي في الاتجاه نحو التكامل، وبالتالي قوة عملية المكنائزمت. فقائمة الشروط المكونة للإمكانية التكاملية في المنطقة تقوم على القائمة لمنقحة لكل من هاس وشميتتر Haas and Schmitter لكن مع بعض الحذف والإضافات وإعادة الصياغات من قبل داي.<sup>1</sup> ويمكن تنحيص الشروط التكاملية لداي في النقاط التالية:

### الشروط البنائية المؤثرة في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل والتأثير التالي

لشروط البنائية المؤثرة في طبيعة التعهد الأولي بالتكامل والتأثير التالي لعممية القوى التي تتنوا مبادرة مشروع التكامل الاقتصادي هي كما يلي:

1 التماثل أو التساوي الاقتصادي للوحدات SYMMETRY OR

ECONOMIC EQUALITY OF UNITS. هذه إعادة صياغة هاس وشميتتر Haas and Schmitter 'الحجم الاتحاد في سياق وظيفي معين'. ويبدو لأول وهلة أن هذا الشرط منقصر لفكرة "مناطق القلب"، التي ترى أن وجود دول أعضاء في مشروع التكامل غير متساوية الحجم يمكن أن يكون شرطاً مساعداً لعممية التكامل. فقد ذكر كن من كارل دويتش واميتاي إيتزيوبي ووبراس

(1) Ibid. p. 814.

روزات Karl Deutsch and Amitai Etzioni. Bruce Russett أن ليس هناك نظرية حد مفعنه أو دليل حول التكامل الدولي يشير إلى أن الأعضاء المتوقعين في وحدة جديدة يجب أن يكونوا في نفس الحجم.

كما يرى آخرون أن التكامل الاقتصادي يمكن أن يكون نوحا بين الشركاء المتساوين. فالنيل المفترض للصناعة نحو التجمع للاستفادة من لانفصادات الخارجية المتطورة، ودخول صاعات هذه الاقتصاديات إلى لدول الأقل تطورا قد يعود عيها نتائج سسية لا تقل عن جدب لموارد الأولية نحو الدول الغنية. والمناز الذي يطرح في هذا المقام باستمرار هو النتيجة المضرة لاتحاد شمال إيطاليا مع جنوبها في القرن التاسع عشر.

هناك العديد من النقاط الخديرة بالذكر التي تشير إلى الخلاف اضرى اوضح حول دور حجم الدولة في نظرية التكامل. أولا، إنه يتلشى في وحه الصياغة الدقيقة لما يسمى بالتكامل. إذ أن ما يمكن أن يكون صحيحا لأحد نماذج التكامل (مثلا التجارة) يمكن ألا يكون كذلك لآخر (مثلا الاتحاد السياسي). فمشاكل تباين الحجم كانت كاربية على مضمة التجارة الحرة لأمر كا اللاتينية Latin American Free Trade Association، لكنه لم يوقف قيذة سرديبيا في إنشاء وصيانة المؤسسات المشتركة في إيطاليا في مواجهة إدراك النخبة لهوية الوطنية وصمم النظام الدولي في القرن التاسع عشر لذي كان مطهر الإكراه فيه هو القبول. وإبه لمن الخدير بالتذكير أن العرضية الأصلية لدويتس Deutsch حول "دول القلب" قد صيغت في علاقة عدد من الحالات التاريخية للأمم الجماعي. وخضة إيتزوني Etzioni مؤداه أن الاتحادات المساواتية تميل إلى أن تكون أقل حسما من الاتحادات النخبة لكنها أكثر قدرة على إنتاج التعهدات، فممكن أن يكون صحيحا بالنسبة للاتحادات المهمة بمسوى التنسيق الأدنى في اسيااسة احرارية (الشاهد على ذلك الاختلاف بين منظمة الدول الأمريكية Organization of American States « OAS » ومنظمة الدول الإفريقية Organization

« OAU » (of African Unity) وليس بالنسبة للمسويات العليا من الاتحاد الاقتصادي (LAFTA مثلا مقابل CACM).

فلم يفسر عدم المساواة في مفهوم إجمالي الإنتاج الوطني، وإنما بدلا من ذلك فسر كمستوى من النمو مع الإنتاج الوطني الكلي لكل فرد كمؤشر لتكامل، كما أن الرسم البياني للتشتت Scattergram أبسط يسر سرعة إلى العلاقة بين منظمة التجارة ومستوى التطور. فعدد الحالات قليل لكن يبدو تقريبا صحيحا أنه في المنظمات الاقتصادية الإقليمية غير المهيمته، المستوى الأكثر مساواة في التطور (يقاس بحصة كل فرد بالنسبة للإنتاج الوطني لإجمالي) هو التكامل العالي في التجارة (الصادرات البينية الإقليمية كنسبة من مجموع الصادرات). الأكثر من ذلك، لا يوجد هناك مشروع تكامل اقتصادي (السوق المشتركة أو منطقة التجارة الحرة) الذي يزيد عن 20% من تجارته الإقليمية له أكثر من نسبة 2/1 من التباين في الدخل الفردي.

فإذا لم يفسر التباين في مفاهيم مستوى التطور وإنما في مفاهيم الحجم الكلي للاقتصاد (يقاس بالنظر إلى الإنتاج الوطني الإجمالي)، عندئذ يبدو أن حجم (حجم الدولة) له تأثير متباين من المناطق الأقل تطورا إلى المناطق المتطورة.<sup>1</sup>

## 2. قيمة النخبة المكملية ELITE VALUE COMPLEMENTARY.

سواء فكرت جماعات النخب المتشابهة بنفس الطريقة أم لا؛ فإن استنتاج شاهدة على أن النخبة الديغولية Gaullist كانت مكملة لمجموعة صناع القرار الديمقراطيين المسيحيين والاشتراكيين في أوروبا في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. لكن متى توصل النخب في الحسبان وما هو الحجم الضروري

(1) Ibid. pp. 814-17.

لأن يكون مكتملة؟ عموماً، أكبر نغمة مكتملة هي التي تصبح قوة مؤنزة على السياسة الاقتصادية المعكسة في النيات المتشابهة والسياسات نحو الفضاء السياسية-الاقتصادية الأكثر بروزاً في منطقتها، والموفرة لأحسن شروط الاستجابة الإيجابية أو السلبية لضغط القرارات المستمعة من عمليه اميكانيك<sup>1</sup>.

### 3 التعددية (الجماعات الاتحادية الحديثة) PLURALISM (MODERN ASSOCIATIONAL (GROUPS

الانحاز لدى الجماعات في كل الدول الأعضاء كلها عناصر مهمة لطريقة الوظيفية الجديدة في أوروبا. والغياب النسبي أو الوجود الضعيف لمثل هذه الجماعات في العديد من الدول المتخلفة يبين أن قيام التكامل يصعب (إن لم يكن مستحيلًا) وذلك بسبب مع البيروقراطيات الإقليمية للسلطات الممكنة وبواسطة منع الحكومات استخدام قوات المعلومات في تكوين السياسة الاقتصادية الواقعية. ولو أن بالتعمين في هذا الشرط نجد أن غياب مثل هذه الجماعات لا يعني استحالة التكامل الدليل مجلس المساعدة الاقتصادية المشتركة CMEA - وإنما يعبر طبيعة عملية التكامل ويجعلها أكثر صعوبة. فرضية جوريف ناي هي أنه كلما كانت هناك أعظم تعددية في كل الدول كلما كانت هناك شروطاً جيدة للاستجابة التكاملية في منطقة ما.<sup>2</sup>

4- قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب. الحكومات في الدول لمتخلفة مشهور عنها أنها ضعيفة في قدرتها على التعهد أمام مجتمعاتها. فكما يرى ميغال وايتزوك Miguel Wionczek أنه دائماً الاتفاقات الرئاسية في أميركا اللاتينية لا تستطيع التعهد بتأميم الصناعات، فهي أضعف من الحكومات أو المجتمعات. أيضاً المعاملة القانونية التفضيلية ليهودراس في السوق الأميركية المركزية المشتركة (CACM) يمكن ألا تكون كافية في التغلب على مشاكل قلة

(1) Ibid. p. 817.

(2) Ibid. p. 817.

من لمقايين. ولبنى الفقيرة، وعدم الفعالية الحكومية التي تعتبر هندوراس قد فشلت في الاستعادة مثل شركائها في السوق الأميركية المركزية المشتركة (CAFM). فمثلا، كانت للهندوراس الأولوية في تلقي القروض من بنك لكاسم الاقتصادي؛ لكن حكوماتها وجدت صعوبة في تخصيص المشاريع الفعالة التي تنفق فيها الأموال.

الأكثر من ذلك، مطالب عدم الاستقرار الداخلي المسيطرة على اهتمام صناع القرار يمكن أن تعوق قدرة الدول الأكثر ازدهارا في سماع الرسائل من شركائها الصعد أو الاستجابة لهم. من ناحية أخرى، القلاقل الداحية لا تحمس الدول الخارجية للتجاوب التكاملي مع هذه الدول.

فانقرصية الخاصة بهذا الشرط هي أن عدم الاستقرار الداخلي الكبير ولعوامل الأخرى التي تكبح قدرة صناع القرار الرئيسيين في السياسة الاقتصادية (كلاهما اعممة والخاصة) على التكيف والتجاوب مع المشاكل والأزمات، وتؤدي إلى ترجيح احتمال أن التعددية الرجعية من عملية الميكانيزمات ستكون لها نتيجة سلبية. والشروط الساقية المسكلة للإمكانية التكاملية عمل للبقاء ثابتة سببيا أثناء انطلاق عملية التكامل. وعندما تتغير، فإن التغير انداء يكون كنتيجة لعوامل وليس مرتبطة بشكل وثيق بالتكامل (مثلا العنف الذي يطبع بالحكومة).<sup>1</sup>

### الشروط الإدراكية Perceptual Conditions

من ناحية أخرى طرح جوريف ناي ثلاثة شروط إدراكية تؤثر بشكل كبير على عملية التكامل.

(1) Ibid. p. 818.

## 1- إدراك الإنصاف في توزيع المنافع PERCEIVED EQUITY OF DISTRIBUTION OF BENEFITS

كل الطلبة الذين درسوا التكامل الإقليمي المقارن يؤكدون على أهمية هذا الشرط في عملية لتكامل. إنه يختلف عن لسطر السائي في النمائل لأنه يقوم على نط إدراك الفواعل. ففي العالب هناك فحوة بين التعيريات الحالية في التناسق الاقتصادي في منطقة التكامل وإدراك الإنصاف بين صناع القرار.

فسياسة لتكامل الاقتصادي الإقليمي ليست هي فقط "سياسة تعاون Politics of Status Cooperation" ولكن كذلك "سياسة مكانة Politics of Status Cooperation". وير الدول لتي هي متافسة تقليديا. ومظهر الرفاهية أو التعاون يشبه كثيرا البعة غير اصميرية، ويتعلق الأمر باستخدام (كما يفعل الاقتصاديون) المعطيات الاقتصادية لجمعة لبيان أن كل الدور تكون في وضعية جيدة، فإذا دولة كالحندوراس لم تكسب كما تكسب سنغادور أو إذا لم تكسب تزانبا كما تكسب كينيا، إلا أنها تكون في وضعية أفضل مما لو لم يكن لها سوق مشتركة، فإن ذلك يعد وضعا مساعدا على التكامل.

ما مظهر المكانة فهو أكثر شها بالبعة الصفرية. وما يهم هو كيف يدرك صناع القرار أنهم يكسبون أو يحسرون المكانة أو المرتبة في علاقتهم مع جيرانهم. وهذا ليس دائما قابلا لتتنو من المعطيات الكثيرة حول التغيرات الاقتصادية. وعوضا عن ذلك، سيكون متأثرا بحساسية المافسة التقليدية (مثل المافسة لفرنسة الألمانية) بين الدول والمول الشخصية لصناع قرار معينين. فمثلا، بالرغم من الدليل العام على التقارب الفرنسي الألماني، لا أن بعض انديغوليين امؤيدين لجورج بويديو Georges Pompidou في لانتخابات الفرنسية عام 1969 اتهموا المرشح المنافس ألان بوهر Alain Poher بأنه مرشح ألماني بسبب تأييده للآراء الداعية إلى الوحدة الأوروبية. ومن هنا، الفرصية المرافقة لهذا استرط هي بالطبع الإدراك العالي لقابلية التساوي في توزيع المصالح



بين كل الدول، وبالتالي هو الشرط الحيد للتكامل. أي كلما كان هناك إدراك من قبل صناع القرار بأنه سيكون إصاف في توزيع المنافع بين الدول الأعضاء في التكامل كلما توفر صاف جيد وماسب لصاح عملية التكامل.<sup>1</sup>

## 2- إدراكات قوة الحجة الخارجية PERCEPTIONS OF EXTERNAL

COGENCY. الطريقة التي يدرك بها صناع القرار طبيعة وضعهم الخارجي والطريقة التي يجب أن يتجاوزوا بها مع هذا الشرط هما العاملان المحددان للاتفاق على التكامل. ومما يميز هذه العملية التكنولوجية هو أن هناك تدين في إدراكات صناع اقرار ذات العلاقة بالبيئة الخارجية، كمعنى التهديد الخارجي من جار عملاق، وشعور الأوروبيين وأمريكا اللاتينية بفقدان المكنة كنتيجة للثنائية لقضية.

وفي هذا المضمار، يرى كل من روجر هانسن وفيليب شميتز Rogers Hansen and Philippe Schmitter اعتماد الدول الأقل تطورا على تصدير امود الأولية هو أحد الظروف التي تؤحد بعين الاعتبار في تقدير مصلحتها من التكامل الإقليمي. كما اقترح شميتز Schmitter (من بين مقاييس أخرى) أخذ بعين الاعتبار نسبة الصادرات الكنة كمقياس للاعتماد الخارجي. فأخذ امتساكل الي تطهر في استخدام هذه المعطيات لؤحدها هو قبس الاعتماد الخارجي وليس إدراك الاعتماد من قبس النخب السدسية المعنية. فوسطة هذا المقياس، يمكن معرفة أنه بالرغم من أن دول أميركا اللاتينية كانت في تبعية في اماضي، إلا أنه رجعت فيما بعد إلى التكامل الإقليمي. وبالرغم من أن إدراك الاعتماد موجود اليوم، إلا أن رسمه وشدته يحتاجان إلى تفسير.

أما المظاهر الأخرى للاعتماد الخارجي يمكن أن تكون قبس السعيذ بواسطة انظر إلى المساعدات الاقتصادية والعسكرية وكذلك لاطبع النظر إلى محططات صندوق النقد الدولي (IMF) International Monetary Fund، وإلى ائتلافات وإلى انعضوية في المنظمات. لكن مرة أخرى، السؤال المهم هو وجود

(1) Ibid. pp 818-19

الإدراك المشترك لقوة حجة مثل هذا الاعتماد، خاصة عندما تحجب اعتمادات مسبقة نحو اتجاهات مختلفة -مثلاً، اختلاف إدراكات فرنسا وألمانيا الغربية (سابقاً) حول ما هو العمل إزاء الاعتماد على الولايات المتحدة والطريقة التي تؤثر بها هذه الاختلافات في سياستهما نحو التكامل الأوروبي. إنه تعريف مشترك لصيغة الموقف الخارجي والإجراءات المتخذة في التعامل (أو عدم التعامل) معه ولدي يشكل شرطاً لبيد الاستجابة الشاملة لعملية الميكانيزمات الشاملة.

### 3- انخفاض التكاليف المتصورة LOW (OR EXPORTABLE)

**VISIBLE COSTS.** المعتقد الرئيسي لإسرائيل هي الوظيفية الجديدة هو جعل لتكامل يبدو أقل كلفة لدى الدول الأعضاء بواسطة الاختيار بحماية الحطوب الأولى. فعندما تكون التكاليف المتصورة منخفضة يكون من السهل الحصول على موافقة الأطراف على الخطوات الأولى التي ستبدأها عملية لترايب الاقتصادي الشامل. وتمرور الوقت يحتمل أن تصبح التكاليف منخفضة وأكثر وضوحاً.

فإنجد الأوصاع التي تكون فيها التكاليف منخفضة ليس دائماً مُرماً سهلاً. فمثلاً، الوضع في أميركا الوسطى لا يسبب كثيراً خيره في أميركا الجنوبية. إذ نجد هناك صناعة فبيلة وراء جدر عالية من الرسوم الجمركية. ونتيجة لذلك، السابقة، فإن هناك مصالح قليلة محولة للضرر في تكلفة تخفيض الرسوم الجمركية البسيطة. بينما في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية، LAFTA، بعد الحلقة الأولى من تخفيض الرسوم الامتبارة الحمائية الصارمة، رأى عدد من أصحاب الصناعات المحسة تكاليف منخفضة في الشخصيات.

نفس الشيء يحدث بين الدول الأقل تطوراً إذا تم حل مشكل التكامل فإن ذلك سيؤدي إلى توفير المساعدة الخارجية، وتكاليف الحل تكون قابلة للتصدير ويمكن أن تكون أكثر احتمالاً للنشأ. باختصار: وجود توقعات كبرى لسحب أو تصدير التكاليف المتصورة الخاصة بإجراءات التغلب على لصعب

(1) Ibid. pp. 819-20.

مع التغذية الراجعة الناشئة بواسطة عملية الميكانيزمات، فإنه يوفر مزيداً من التأييد لشروط الاستجابة التكاملية.

ويمكن تلخيص قائمة المراجعة لعملية الميكانيزمات والشروط التكميلية التي طرحها جوزيف ناي في النقاط التالية:

1. الميكانيزمات العملية.

- أ- الترابط الوظيفي للمهام
- ب- ظهور التعاملات
- ج- دراسة الارتباط وتشكيل التحالف
- د- التنشئة الاجتماعية للنخبة
- هـ- تشكيل الجماعة الإقليمية
- و- المطالبة بالهوية الإيديولوجية
- ي- إشراك العوامل الخارجية

2. الإمكانية التكاملية:

- أ- الشروط البنائية
  - تماثل الوحدات
  - قدرة الدول الأعضاء على التكيف والتجاوب
  - التعددية (الجماعات الاتحادية الحديثة)
  - قيمة النخبة المكملة

ب- الشروط الإدراكية:

- إدراك المساواة في توزيع المنافع
- إدراك قوة الحجة الخارجية
- انخفاض التكاليف المتصورة.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp 820-22.

## آثار عملية التكامل

يرى جوزيف ناي أن القراءات المقارنة لقوة الميكانيزمات العملية الخاصة بالتكامل أو الشروط التأييدية للتكامل بين المناطق أو في أحد المناطق تقول لنا جزئيا مع مرور الوقت ماذا يريد أن يعرف؟ وما هو الاحتمال الذي يتلو اتفاعلات التكاملية بين القوى، والشروط التكاملية، وأطراف التكامل مع مرور الوقت؟ هل تتغير العلاقات خلال سير العملية؟ هل يمكن أن تستمر العملية، رغم من افتراض عدم وجود تغير كبير في القوى الخارجية المنشأة للعملية التكاملية؟ بوضوح، نتائج التكامل وتشكيل العملية التكاملية سيتبايان مع سياسة كل منطقة. ومع ذلك يمكن التعرف على بعض ملامح نظام التكامل بواسطة صياغة فرضيات معينة حول إمكانية بناء عملية التكامل ومحاولة توفير شروط لتكامل في ضوء احتمال صحة هذه الفرضيات.

ويمكن افتراض أربعة مظاهر التي من المحتمل أن تميز عملية التكامل مع مرور الوقت وهي:

- 1 - التسييس.
- 2 - إعادة التوزيع.
- 3 - تقلص الخيارات.
- 4 - التجسيد.

هذه المظاهر هي استخلاصها جوزيف ناي من ثلاث تحارب تكاملية رئيسية هي: الجماعة الاقتصادية الأوروبية، والسوق المشتركة لإفريقيا الشرقية، والسوق المشتركة لأميركا الوسطى.

## أ- التسييس Politicization

إذا أدت -بعد مرور فترة زمنية- الاستجابات الإيجابية لعمية لقوى إلى مستويات علما من التكامل (مؤسسات قوية وتسييق كبير في لسياسة الاقتصادية)، فسوف تتوقع العملة لأن تصبح أكثر "سياسية" Political، بمعنى الاقترب من الشكل السياسي من التكامل. ونعي بالعمية عديم تكون الآراء متصارعة داخل المصلحة المشتركة المحركة أو الثابتة. باختصار، السدسة بهذا المعنى تتضمن الخلاف وتنامي الخلاف لتوسيع ميدان تفاعل الشركاء.

وفي انصرف الآخر للخلاف دي العلاقة بالتكامل، هناك الإجراءات التقنية التي تستلزم خيار الحل "الأفضل Optimal" من قبل الخبراء دور السمعة الحسنة وبواسطة مقياس عقلاني واضح. إنه غني عن الإشارة أن عدد الموضوعات التي هي تقنية وتعتمد على الخبرة يمكن أن تكون سهلة الاقيد للإجراءات التقنية.

وسوف تتوقع زيادة التسييس Politicization خلال سير عملة التكامل لعدة أسباب. فقد أصبحت الكثير من جماعات مخروطة عبر نتائج تصعد للمعاملات، والروابط الراسخة، أو عبر صياغة التحالف لدروس. ومن الممكن لتعدد الكبير من الجماعات أن تتفرق تفسيراتها للمصلحة المشتركة في التكامل. ومن ثم تنامي سببات المؤسسات المركزية لا يجعلها فقط أكثر وضوحا للرأي العام وإنما يمكن كذلك أن تستعمل موقف الجماعات المعارضة للتكامل، بما في ذلك لبروقراطيات الوطنية المنعصية من الاستحواذ على سببها. وتنامي المطالبة بالهوية الإيدوبولوجية الإقليمية وإشراك الأطراف الخارجية يجعلان من عملة لتكامل أكثر مرورا لكل من الرأي العام وصناع القرار المهمين. وفي نفس الوقت تظهر التكاليف المحتملة لعملة التكامل بوضوح وتبدأ في العمل بنفسها حرجيا.

فأكبر 'أفرد سياسي' Politicization، وأقنهم إذعاناً هم الذين يطعنون لأسلوب صناع القرار التكوّنات. والتسييس لا يعي بالضرورة أن لكامل يصح في حكم المستحيل، وإنما يعني أن الوصول إلى القرارات يمكن أن يكون أكثر صعوبة ويتطلب مزيداً من القوى. كما أنه ليس بالضرورة التسييس Politicization سبباً لعملية التكامل رغم من أن له أثراً في تقليص التأييدية لأحد شروط التكامل. كإدراك مثلاً بأن تكاليف التكامل قليلة. إلا أنه يبدو مفيداً لاستقرار حثور المنجزة ولتسريع صناع القرار السياسيين وتوسيع لرأي العام لأن يصح أكثر انحراطاً في العملية مثل قرارات التكامل المعيرة بقوة على السيادة الوطنية ووظائف الدولة المتعلقة بالهوية.

من ناحية أخرى، يمكن أن يعمل التسييس Politicization ككبح للاستجابات التكميلية القائمة على بنة المصالح السياسية في الدول الأعضاء، وهذا بدوره يمكن أن يتوقف على زمن المدى الواسع. والمسألة المهمة هي ما يد لرأي العام وأيد اجماعات المتفعة يسمون بسرعة كافية لتتغلب على معارصه جماعات الأخرى، خاصة أنه من المحتمل ميل العديد من صناع القرار نحو احمود أو اعداء سبب أن تحكمهم السيادة أصبح أكثر عرضة للاختراق. فمشكلة التكامل ليست التسييس Politicization في حد ذاته وإنما المشكلة في أوانه، كأن يحدث قبل أوانه، أو قل وجود الاتجاهات المؤيدة الشديدة والمبسية لعملية التكامل. وتجر الإشارة إلى أن هذه المشكلة هي خاصة بالعديد من الدول لأقل تطوراً.<sup>1</sup>

## ب- إعادة التوزيع Redistribution

من الممكن أن يكون أثر لعدم التكامل الاقتصادي على توزيع الرفاهية، والمكائات، والهوة بين كل من الجماعات داخل الدول الأعضاء وبين الدول الأعضاء نفسها ومن المحتمل أن يكون داخل الدول جماعات معينة أو مناطق

(1) Ibid. pp. 824-25.

تكون أكثر انفتاحاً من أخرى من جراء ارتفاع المعاملات، ولصفقات الشاملة، والتحالفات أو الإئتلافات مع الأطراف الخارجية. فستتفع الأطراف لسياسية والبيروقراطية أكثر من غيرها من اشتراكهم في التكامل، خاصة إذا التأييد العام لتكامل ازداد خلال العملية.

بينما ليس ضروريا أن تقتصر جماعات أخرى مباشرة من عملية التكامل كأصحاب اندكاكين والمزارعين الصغار أو بعض المناطق في اسوق الأوروبية. فالتأثير في التكامل يتوقف على قوة الجماعات المتأثرة، لكن حتى الجماعات الضعيفة يمكن أن يكون لها تأثير إذا استندت إلى السلوك المحرف الذي يقلل من قدرة الحكومات على التكيف والتجاوب.

ولتأييد المحلي من قبل جماعة ذات حرية ملتزمة، أو نظام سياسي أكثر حذو لرأس المال الخارجي، أو قطاع صاعدي أكثر تقدما يمكن أن يجذب استثمارات أو لمستثمرين الأجانب في بعض الدول أكثر من أخرى. كما رأينا سابقا، حتى عندما كل الدول تنتفع في فترات الرفاهية مقارنة بتكاليف الفرصة، فإنه يمكن أن يكون هناك إعادة توزيع للمكانة التي سدفع دوة أو أكثر لاتخاذ مواقف غير تكاملية. فهذه المشكلة هي مشكلة حادة في المناطق الأقل تطور. إذ أن التوقعات الجيدة للنصيب تميل إلى أن تكون محركا للأسواق المشتركة، وكن دولة تكون شديدة الاهتمام بالتصنيع من أجل المكانة وأيضا من أجل أسباب ارفاهية. وفي نفس الوقت هناك ميل نحو تنوع الصناعة من أجل الحصول على امتياز وجود الاقتصاديات الخارجية.

من ناحية أخرى، إعادة التوزيع ليست سيئة كلية بالنسبة لعملية التكامل برغم من أن ها نتائج غير مؤيدة بوضوح في المنطقة. وعلى العكس من ذلك، كما صرح كن من ليدبيرغ وشينغولد Lindberg and Scheingold، أن توقع إعادة لتوزيع في أوروبا هو باعث كبير للفواعل للدفع أكثر نحو التقدم في عملية التكامل. كما رأى كل من روي بلوع وحاك بيرهمن Roy Blough and Jack Behrman أن أحد أسباب الجمود في منظمة حرية التجارة لدول أميركا

اللاتينية LAFTA هو وجود العديد من الضمانات ضد إعادة التوزيع في الوقت الذي توجد فيه حوافز قليلة للتكامل. فحجم معين من إعادة التوزيع هو ضروري سواء كان في زيادة نحة تكو قراطية جديدة لقوقها أو وجود مطلقة أو اثنين داخل السوق تعمل كنقاط توجيه للنمو.

والسؤال الحاسم في إعادة التوزيع هو تشكيل النمو لعممية القوى لنانجة عن عممية التحرير مقارنة بتلك المتأتية من المؤسسات المشتركة. فإذ رداد دور المؤسسات المشتركة وتم التوصل إلى اتفاقية حول المقاربات المشتركة، مثلا من أجل سياسة إقليمية للإيرادات أو من أجل سياسة صناعية محلية، فإن معظم الآثار الصارمة لإعادة التوزيع يمكن أن يكون منحصرا فيها. لكن هذه السياسات تستلزم تنسيقا سياسيا شديدا. باختصار، تجدد حكومات غالبا من السهل سياسيا تعزيز التكامل بطريق غير مباشر (التكامل السلي) عبر تحرير سياسات تحريرها عوض الموافقة على المقاربات المشتركة ونتائج السيرالية (التكامل الإيجابي). إذ أن التفاصيل الصعبة هي العمل بواسطة اليد الخفية لقوى السوق بينما تسيرم السياسات المشتركة قرارات سياسية صلبة حول التفاصيل. ولدت ازدياد لتكامل التجاري في أوروبا لم يكن مرتبطا بالنمو المؤسساتي، لأن الحكومات تسلك بوضوح الطريق السهل وتعتمد كليا على قوى السوق، وبالتالي إعادة التوزيع يمكن أن تولد مقاومة وتصح تعوق عمليات التكامل.<sup>1</sup>

### ج- تقلص الخيارات:

يرى جوزيف ناي أن المرضية الأولية للتوظيفية الجديدة هي أن التكامل هو عملية الية. في ما مضى أخذ التشاك في العلاقات مكانا، وسوف يصبح متزايد الصعوبة وفك الارتباط يكون مكثما وبالتالي يكون من المستحيل على القادة السياسيين فك أمهم. بالرغم من أن الصياغة الأصوية كان مبالعا في

(1) Ibid. pp. 824-25.



تبسيصها ولذلآ كانت مصلفة؁ إلا أن فآرة الآلية كادت مقامة على اسآآآام البصيرة؁ وآيارات السيادة المقآرآة على صناع القرار آآلفص كلما نقدم عملية الآآآامل.

ومع ارآفاع الآعاملات آصبح الآماءات (عما في ذلآ الأطراف الآارآية) آآر الآآرط؁ وآآاطم الضغوط على صناع القرار. نفس لآيء بالسبة للمضانة القوية بالآوية الإيآيولوجية الآي آصبح آشكل صعطا قوي عى صناع لقرار لسياسيين وآآفل من آبارآهم السياسية. فعنآما آصبح المهام آآر آرابطا عبر لروبط آآوهرية أو الصفعقات الشامة فإن آكاليف موآقف عآم الآآآامل آصبح كبيرة بسبب أن هآك آآر الآسآاب من الأسره لدولية لكلية لآآآامل.

وعنآما يطهر في البداية أن آآلفص الآيارات سوف يكون نه بوصوح آآر آيآ عى مسار العملية الآآآاملية؁ فإن الآكاليف انعالية لا آآآآ بالضرورة موآقف آجميع صناع القرار السياسيين. وساء على ذلآ: فإن وآوء آيارات قليلة ييس مثل عآم وآوءها آآاما. ذلآ أن في بعض آآالات عآك ألا يفهم صناع لقرار أو يمكن أن آآآاهلوا بآعمآ آآلفص آآيارات أمامهم بسبب لآآآراط الشآيآ في عسية الآآآامل؁ مما يعآل آآآوء الأرمات. وفي آالات آآرى؁ فإن معرفة أن الدول الآآرى الواقعة في شرك آآلفص الآيارات يمكن أن يكون باعآا قوي للقاء لأن يرآب آآر في إآارة الأزماآ آآعمآ. وآآير؁ من الآآآمل أن آآآآ عمليات الآآآامل والأزماآ الكبيرة بسبب آآلق لآرآة الكبيرة من الاعآماء الآآآال وفي نفس الوقت بسبب مقاومة لآآادة السياسيين اشآيآة لآآآآامل لآرآيز آآآامهم آآر على مسائل الأمن.

لآن في مقابل ذلآ؁ يمكن أن تكون الأرمات مآآة لعمميات الآآآامل. فإذا لآغير في الآآآاهات أو إرادة القيام بمآآ من آآل النغب على القصور الآآي بآوقف على صلاحية آآل آآيار مآيرا للآعاون؁ فإن الأرمة يمكن أن يكون لها نآيآة. سواء كان صحيحا أم لا أن الناس آآآلمون من الإآباط آآر

من التحج، أو سواء كان هناك خيار للأزمات كوسيلة لجعل الناس يركزون  
نتائجهم على تكليف الفرصه أم لا، فإنه يمكن أن تلعب للأزمات الكبيرة  
الدراقة لتفحص الخيارات دورا متجا للموقف، إذا كان الفهم المشترك للمصالح  
قويا كفاية.<sup>1</sup>

#### د- التجسيد Externalization

كما طرح شميتير Schmitter، مهما تكن الأهداف "الأصلية"، فإن أرباح  
دور الأعضاء في التكامل ستزداد قسريا لفرض الوضعية الخارجية الجماعية أمام  
الأطراف الثالثة غير المشاركة، وهذه الأطراف الثالثة سيكون لها رد فعل  
إزاعها، سواء بالتأييد أو بالمناهضة.

في الحقيقة يتعرض صناع القرار لضغوط متزايدة من قبل جماعات محلية  
أو من قبل الرأي العام من أجل الموافقة على متطلبات السياسة الخارجية التي  
تصبح تمثل مصالح مكتسبة لهذه الجماعات. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يحاول  
القادة السياسيون استخدام عملية التكامل كوسيلة لتعزيز مصالحهم الخاصة مع  
للاقات حرجية. فالترباط الجوهرية للمهام من المحتمل أن يحس قصدا  
العلاقات الخارجية كعملية الوصول إلى أعلى المستويات. ويحدد ذلك الارتباط  
بين الرسوم الجمركية الخارجية المشتركة؛ والسياسة التجارية المشتركة،  
والسياسة الخارجية (مثلا، الاتفاقات التجارية الأوروبية مع إسرائيل، وعلاقات  
الاتحاد السوفياتي مع الجمهوريات الاشتراكية سابقا) أو الارتباط بين لتجارة  
الحرية، والسياسة المالية، والمدخرات الدولية. أخيرا، في حالات النجاح يمكن أن  
تكون هناك قترحات من طرف الدول الأخرى لإقامة الاتحاد، وهذا يمثل تحديا  
لإيجاد بنية قوية.

(1) Ibid pp 825-26.

زيادة على أن معنى الهوية الخارجية مهم في المراحل الأولى من عملية التكامل وبالطبع أيضا مهم في المستويات العليا للتكامل، فإنها (الهوية) تبدو أيضا اشتراكا عظيما في مشاكل السياسات الخارجية في المراحل الوسطى للتكامل. إذ أن ظهور المشاكل يجعل الصفقات الشاملة والإئتلافات المقامة عاجزة عن إيجاد بنية لنمصالح، ويعتزل من الظهور غير الضروري للأزمات. لكن هذا الوضع بدوره يمكن أن يستميل الجماعات المعارضة للتكامل ويسرع من عملية التسييس عبر اشتراك القادة السياسيين والرأي العام في البدء في المرحلة الأولى من عملية التكامل.<sup>1</sup>

---

(1) Ibid. pp. 826-28.

## دراسة التكامل الجهوي

بمسائل 'أرست هاس' عن سبب دراسة ما يسمى 'بالتكامل الجهوي' الذي دام فترة خمسين سنة أو أكثر؟ وخلال هذا الجهد تجاوزت موضوعات التكامل لدوني 'أماهان رئيسيان هما: ازدهار العلوم الاجتماعية النظامية في الولايات المتحدة الأمريكية وازدهار الجهود السياسية في أوروبا من أجل بناء وحدة قارية، وفي النهاية تحقيق تكامل أوروبا الغربية.

الانطباع السائد في الغالب هو أن دراسة التكامل الجهوي تشبه دراسة التعاون الجهوي في المنظمات الجهوية، وفي النظم الجهوية، وفي النظم الفرعية، أو الجهوية. فقد استخدمت كل هذه المصطلحات على نحو واسع. إنها تؤلف اشكوكية العامة حول ما إذا المنتصرون الجهويون وباء الأمة هم كذلك فواعل على مستوى التكامل الجهوي. ولتحديد المجال، يجب التأكيد أن دراسة التكامل الجهوي هي مميزة عن كل الدراسات النظامية السابعة للوحدة السياسية لأنها تميز نفسها بأنها تدرس جهود غير قسرية (التكامل الجهوي). ولأنه أن تكون دراسة الفدرالية، والوحدة الوطنية، وباء الأمة والإمبراطورية متخمة باستخدام القوة من قبل القائم على الفدرالية أو العامل الحفار Catalytic agent مثل الصفوة الاستعمارية الخارجية، والمصرف العسكري، والدولة الباحثة عن الهيمنة. ومهمة الباحثة هنا هي تفسير التكامل بين الدول بدون الاعتماد على الأصراف التاريخية، ليس لأنها غير مهمة ولكن لأنها تجعل التفسير حد بسيط وجد مقيد بالزمس. فالرغبة المسيطرة على الطلبة المعاصرين في التكامل الجهوي هي تفسير ليس نحو الإنشاء الإرادي للوحدات السياسية الكبيرة، كن واحدة منها يجعلها وعيها بذاتها تتجنب استخدام القوة والخيوش في العلاقات بين الوحدات المشاركة في التكامل.

كما أن السبب الأساسي لدراسة التكامل الجهوي هو الجانب القانوني، لأن دراسة الوحدات والمواقف يوفران حقلاً مغنياً لملاحظة لإنشاء السببي للمماذج الجديدة الممكنة من الجماعات الإنسانية في المستوى العلمي من التنظيم والعميات التي يمكن أن تؤدي إلى ظروف معينة. ومن ثم قسم دراسة لسكان الجهوي بلهم، والمعاملات التجارية، والإدراكات، والتعلم. ولا نتم بالسيادة، والقدرة لعسكريه، وتوازن القوى. إن دراسة التكامل الجهوي ترمض تقسيم سلوك الأصناف بين الاهتمام السياسي الوطني العالي والدنيوي؛ إنه مشغلة بكل اهتمامات المواعل مادام أنما يمكن أن تستخدم في العمليات لمحطة للتكيف والتعلم الحر من الإكراه.

نحب ألا يعزل هذا السبب المركزي الاستخدامات القانونية الأخرى التي يمكن أن تطرحها دراسة التكامل الجهوي. من خلال ذلك يمكن الاكتشاف ما إذا آلة حفظ السلام هي أكثر فاعلية من إجراءات الأمم المتحدة، وكذلك هي درس مهم للأنماط المستعملة في حل النزاع. كما يمكن كذلك أن نكتشف متى وأين العميات الجهوية هي محرد واحدة هيمنة أحد الدول الأعضاء، وأيضا الحصول على أكثر من المعلومات حول النخبة التي تتعلم من اتفاعلات التي تحدثها لعمليات الجهوية، ونكتشف ماذا تعلمت، وأثر استخدام انضرة الجديدة مطروحة. من ناحية ثانية يمكننا مقابلة هذا بالأحداث المشاهدة على المستوى الكوي. إذ يمكن الاكتشاف ما إذا الأسواق المشتركة الجهوية هي حقيقة أحسن للصنيع Industrialization ولسياسات الرفاهية النعانة من الانقسام الكوي للعمل، وما إذا تؤدي إلى إعادة توزيع والتقسيم المتساوي للموارد النادرة أو تؤدي إلى مزيد من المنافسة على النهب.

لأكثر من ذلك، نحمل دراسة التكامل الجهوي من الممكن استخدام لدراسة المقاربة للسياسة الخارجية، وحتى السياسات الداخلية ورتباطها بدراسة لعمليات الدولية. باختصار، محال "السياسة الارتباطية Linkage Politics" - كجسر مفاهيمي بين نظريات النظام الدولي وخصريات السلوك الوطني يمكن

أن يقدم حيدة حقيقية حول ما إذا الحالات الفارعة من مصفوفته يمكن أن تملأ بالتفاعلات المدروسة في عملية التكامل الجهوي.

من جهة أخرى، تم دراسة التكامل بتفسير كيف ولماذا تسر الدول عندما عن سيدتها، وكيف ولماذا تترج طوعيا وتحتلط مع حيراتها بحيث تفقد مساهمتها الفعلية السيادية عندما تتعلم تقنيات جديدة لحل النزاع بينها. والتعاون الجهوي، والمنظمة، والأنظمة الفرعية يمكن كلها أن تساعد في شرح مراحل الطريق؛ لكن يجب عدم الخلط مع الظروف المرتبة عن ذلك.

في الحقيقة، خمسون سنة من البحث لم تكن كافية في حق إجماع حول محض واضح. فقد درس أميتاي إيزيوني Amitai Etzioni 'للتكامل Integration' كوصعية نهائية، وليس كعملية حارية. أما فيليب جاكوب وهري توين Philip Jacob & Henry Teune فقد بطرا إلى للتكامل كعملية وكوصعية نهائية، وضعية مجردة عندما يتخطى عتبة غير محددة بواسطة امتزاج غير محدد من عملية مكونة من عشر متغيرات (مستقلة أو وسيطة). أما كارل دويتش Karl Deutsch فقد تحدث عن التكامل كعملية مؤدية إلى خلق جماعات الأمن؛ اعتبرها عملية لحق الجماعات السياسية المحددة في المفاهيم المؤسسية والانتهاية. ويرى أخيرا الفدراليون أن نهاية عممية التكامل هي في تطور الاتحاد الفدرالي بين الدول المكونة له.

لكن الدراسة الجهوية Regionalism أو التعاون الجهوي أو المنظمات الجهوية تعطي ببساطة المواد حول الأنشطة المهمة للفواعل أو حول اعتقاداتهم. إذ تهتم دراسة التكامل بمخرجات أو نتائج الأنشطة المصطلح عليها بـ 'الاتفاق الجديد New Deal' للمنطقة حتى ولو أن هذه الأنشطة تحلل عايات 'حرى'.

فملا يمكن أن تكون دراسة التعاون الجهوي عن اعتبار كجزء من دراسة للتكامل الجهوي أو اهتمام مفصل. إلا أن التعاون الجهوي هو مصطلح يغضي أي سسط بين دولتين الذي هو أقل من المشاركة الكونية المصممة

لتحقيق حاجة مشتركة معينة. من ناحية أخرى دراسة المنظمات الجهوية تشمل أنشطة العمل التعاوني ما بين الدول وربطها بتلك الأنشطة الملاحظة المتبعة بالتصور المؤسسي. كما تستمد دراسات التكامل بينها من أنشطة المنظمات الدولية في ذلك الجماعات غير الحكومية. وفي هذا الصدد، يفضل بعض المنظرين في التكامل استخدام إجراءات وطائف المنظمات والإجراءات المؤسسية Institutionalization كمؤشرات للتكامل أو عدم التكامل. كذلك تبحث دراسة المنظمات عن النجاح الصغير لهذه الكيانات شكل تكون المنظمات هي مركز الاهتمام بدلا من التركيز على تأثيرها على الأعضاء. لذلك تعتمد دراسات التكامل على دراسة المقارنة السياسية والاقتصادية لأن المنظمات الجهوية عبر النشاط التكامل/اللاتكامل تقاس بواسطة المتغيرات الوسيطة معتبرة المؤدية إلى تفسير مناسب لحقيقة عمية التكامل الجهوي في مصفوفة معينة من العالم.

فقد اهتم بعض الباحثين بالأنظمة الفرعية الجهوية والأنظمة الجهوية، ولذلك عندما يتحدثون عن كثافة شبكة الروابط الدولية صمم نطق جغرافي محدد فإنهم عندئذ يعمون التعاون الجهوي، والمعاملات التجارية، أو المنظمات عند مستوى عال من التجريد. فالنظام الفرعي Regional system لا يبدو أن يكون صوره للخطاب الملخص والموضح هذه التفاعلات. وتستلزم الأنظمة الفرعية Subsystems الجهوية تفسير كثافة التفاعلات على مستوى المحلي، مثلا الشرق الأوسط، والتفسير الواسع لمخرجات النظام مثل لشبكة لكوية للعلاقات لدولية. عندئذ تصبح الأنظمة الفرعية Subsystems الجهوية أداة لتفسير الاعتماد المتبادل بين الروابط المحلية والاهتمامات والعالم الواسع لدي يقيدها. ويمكن أن تكون الأنظمة الفرعية هذه مهمة في المساعدة على تفسير لماذا جهود التكامل الجهوي تتقدم أو لا تتقدم. كما يمكن في بعض الأحيان أن تسوى ظاهرة الجهوية Regionalism بدراسة التكامل الجهوي، ويمكن أن تكون الجهوية شعارا سياسيا؛ وإذا كانت كذلك، فإن أرنست هاس يرى أنه

على طلبة التكامل الدولي أن يستخدموا البيانات الإيديولوجية. كما يمكن أن تكون كذلك بجهة أداة تحليلية تبين ماهية عالم "الطبيعي" المناطق (أو كيف يجب أن يكون).<sup>1</sup>

---

(1) Ernst B. Haas, *Ibid* pp. 607-13.



## الأثر المنهجي لدراسة التكامل الجهوي

النتائج الإمبريقية وحدودها:

تتعلق هذه الفكرة بموقف تنحيص بعض الأشياء التي أنشأها دراسة التكامل الجهوي. فقد أفضت السحوث التي أجريت حول التكامل الجهوي إلى كشف القاب عن كميات كبيرة من المعنومات حول الأسواق المشتركة، وإيرادات، وجماعات المصلحة الجهوية، وتدفعات الحارة والبريد، واتحادات الجمهير، والتحديد الدائي للمصلحة من قبل النخب، وأنماط السيرة المهنية لسوظفر المديين، ودور "الإدراكات"، والعلاقات بين الأنواع المختلفة من المهام الاقتصادية، وأرواط بين المهام السياسية، والاقتصادية، والعسكرية، وتأثير الفواعل النظامية المميرة. إلا أن الإنحار الأكثر هو الرعة في استخدام لتحليل المقارن كحيدر لتعميم النتائج الإمبريقية بدلا من سحبها داخل قوقعة آمنة من الأحادية الجغرافية. فالتحليل المقارن هو أكبر من أن يضيق على المستويات اعليا من التعميمات؛ إنه كذلك أداة لبحث وفسر التعاير داخل الظاهرة نفسها.

وفي هذا الصدد يرى هاس أن الباحثين يدرسون في هذا مجال، حقائق كبود والتي تسمى بالمتغيرات المستقلة - مثل الأحداث، الظروف، الانحاضات، لسووت- التي تعتبر سببا مهما في تفسير الظرف أو النتيجة التي تشغل الباحث. فاسود المجموعة والمرتبة هذا الشكل والتي تساعد في التفسير هي حقائق مجموعة فتويا كمتغير ت. ومجموعة المتغيرات مرتبطة بعضها البعض لتفسر نجاح بعض المحرجات، لكن غير مبررة في شكل بنية فكرية شاملة نسميها بالتعميمات الإمبريقية. ومن ثم لا يكون نتائج دراسات التكامل الجهوي - كما هي مفهومة ومقولة من قبل كل الطلبة - أكثر من التعميمات الإمبريقية.<sup>1</sup>

(1) Ibid pp 613-14.

## النتائج الإمبريقية: الشاملة:

يمكن تعداد مختلف النتائج الإمبريقية الكوبية المترتبة عن السحوث الأكاديمية التي أجريت حول التكامل الجهوى في النقاط التالية:

1- يعي أعضاء التجمعات الجهوية أنفسهم كوجود في اعتماد متبادل متزايد نتيجة لمستوى ونسبة المعاملات التجارية بينهم المرتفعة مقارنة بدول المجموعة الثالثة التي هي خارج عملية الاعتماد المتبادل.

2- أ) سقيم الأطراف الاعتماد المتبادل سلبيا إذا شعرو بأن شركاءهم جهويين يستفيدون أكثر منهم؛ ويمكن التنبؤ بالتقييمات السلبية في الأسواق لمشركة ومناطق التجارة الحرة في الدول الأقل تطورا. ب) سقيم الأطراف لاعتماد متبادل إيجابيا إذا أحسوا أنهم يستفيدون بالتساوي مع شركائهم في بعض المجالات وليس من الضروري أن يكون ذلك في كل المجالات. أو يستفيدون بالتزامن؛ كما يمكن التنبؤ بهذه الشراكة في الترتيبات لاقصادية بين الدول الصناعية.

3 الحجم السبي للدول الأعضاء في التجمع الإقليمي ليس مؤشرا لنجاح التكامل. بحيث يمكن أن تحفز عدم المساواة الكامل في بعض أوضاع الوظيفة الاقتصادية والعسكرية، إذا ما استطاعت "منطقة القلب Core Area" توفير نمنا حصدا. بالطبع عدم المساواة Inequality يعوق التكامل عندما لا يدفع مش هذا النم، مثلا دور الاتحاد السوفياتي سابقا في محس لمساعدة لاقصادية مشتركة (COMECON) Council for Mutual Economic Assistance، ودور الأرجنتين والبرازيل والمكسيك في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية (Latin American Free Trade Association (LAFTA)، ودور الولايات المتحدة خلال عام 1963 في منظمة حلف الشمال الأطلسي (NATO). فالاختلافات في الحجم يمكن أن تؤدي إلى تقدم التجمعات لدبلوماسية

التكاملية عندما يكون أحد الأهداف مدركاً من قبل "مطقة القلب Core Area" ولشركاء الصغار؛ كما هو الشأن في بعض مناطق التكامل الإقليمي.

4 يستميل انتشار قنوات المنظمات في منطقة (الحكومية والخاصة) الاعتماد المتبادل بين الأعضاء بأن يصبح (الاعتماد المتبادل) كملاذ مريد لهذه القنوات من أجل حل النزاعات. من ناحية ثانية، التقييم الإيجابي مثل هذا الاعتماد المتبادل من جانب الأطراف لا يمكن التنبؤ به، ملاذ مريد لأفعل نجاح الجمهورية النمساوية الألمانية في الجماعة الاقتصادية الأوروبية European Economic Community (EEC) وبيكارغوا في اسوق المشترك لأمريكا الوسطى Central American Common Market (CACM).

5- الجمهورية الحاسمة المشكلة للأشعة التكاملية في عدد من الحالات لقضية Issue Areas من المحتمل أن تؤدي إلى الذروة في الواقع أو تسع الانحدار لسياسي لشرعي، ومن الصعوبة التنبؤ بمحاطره وإحاطيانده. فالتعدد من المخالات الممكنة لسياسة التكاملية، بعد الإعزازات الناجحة تفصي إلى 'لضعف انذاني Self-encapsulation' المنظمي والاتجاهي وبالتالي يمكن ألا يساهم في التقييم لمطالب جديدة من قبل الأطراف. أما المخالات الأخرى من الاعتماد المتبادل المدرك فإنها تفصي إلى خلق المنظمات المتنافسة التي يمكن لأشعتها أو لا يمكن أن تساهم في التكامل ككل، وتؤدي إلى وضعه 'لدثرة المسفقه Spill-around' التي تتحدى المركزية السياسية. يلاحظ أن التغليف الذي بصفة خاصة في الأنشطة المرتبطة بالاتصالات الرقعة، النقل، حماية حقوق الإنسان، الإستراتيجية العسكرية والتدبير، والصحة العامة.

6- التعهد بالنسبة لكل القضايا ومخالات السياسة لإنشاء اسوق المشتركة هو لمساعد على سريع التكامل الجهوي والانسداد إلى الحد الأقصى. ولتحافات العسكرية إذا جهزت بكفاءات كبيرة وأعضاء واقفين، فإنها تخلق نتائج تكاملية قبلية الدوام. في حين الترتيبات المحددة في تسب الخدمات العسمة والنقمة العامة تمثل نحو التغليف الذاتي. إلا أن الترتيبات الإقليمية لحماية حقوق

الإنسان (في حدود أوروبا العربية والمجال العربي) لم تساهم الحد الآن في تكامل القيم والاتجاهات وولدت مؤسسات جديدة قليلة. فقد وجدت المنظمات لمفوضه اقتصاديا لدى قصير لخلق السوق المشتركة أو منطقة لحرارة الحرة، صعوبة في التأثير على سياسات أعضائها.<sup>1</sup>

### النتائج الإمبريقية: التجمعات الاجتماعية:

مكن بلخص هذه الفئة من النتائج الإمبريقية المترتبة عن الدراسات التي حُوت حول تجارب التكامل الإقليمي في النقاط التالية:

أ - الاختلافات في أنظمة التخطيط الاقتصادي الوضعي لدور الأعضاء في الكوميكون (COMECON) أعاقَت تحديد السياسة الاقتصادية الإقليمية.

ب - لا تتدفق الموارد بسرعة بسبب الاختلافات في الخطط الوضعية وغيب نظام استثمار المالى والتسعيرى المقبول من قبل الكل.

ج - الاختلافات الإيديولوجية بين الأحزاب الشيوعية جعلتها مكملة في سياسة الحرة والاستثمار وأعاقَت جهودها الإقليمية.

د - الاختلافات في مستوى التصنيع أثر بحدّة على توقعات لموقف الإقليمي وأوجد توق أقل للتطور والاعتماد على التطور أكثر. نفس الشيء صحيح بالنسبة للدول غير الاشتراكية المتخلفة.<sup>2</sup>

### النتائج الإمبريقية: الدول متعددة التصنيع:

تحص ملامح التكامل الاقتصادي في أوروبا الغربية في مجموعة من النقاط نعرضها كما يلي:

<sup>1</sup> Ibid. pp 614-16.

<sup>2</sup> Ibid. pp. 616-17.

٤ المصلحة ابدائية بين الحكومات والجماعات الخاصة غير كافية لسحشكات ونوقعات الاعتماد المتبادل والمنافع المشتركة. لكن التعبير في الظروف الاقتصادية أو في اإماح السياسي هذه النوقعات يصبح من الممكن إيجاد مرجعة وإعادة تقييم من قبل الأطراف. فليس من الضروري أن تكون الدوافع الأداةة قوة أو تكون هناك روابط دائمة في الجماعة الاقتصادية الأوربية.

ب- القرارات الجماعة - من الصحم والنفلاذ، إلى الرسوم على اتلاجات، إلى الدجاج، وإلى الجن، ومن هناك إلى قانون الشركة، رجوع إلى الرسوم، وضبط دائرة العمل- صنعت تدريجيا، وأقيمت عالما على للنائج وليس على لية الأولية للأطراف (الحكومات وجماعات المصلح المهمة). فقد حص هذا الاتحه في "الانتشار في نحال الموقف الجماعي Spillover in the collective action".

ج- انتشار، لنحال هو محدد في القرارات والأهداف المرتبطة بتحقيق إشباع المنافع من إيجاد السوق المشتركة.

د- هناك انتشار قليل على مستوى الموقف، مثلا تغلغل المتقدم قليلا من قبل المؤسسات فوق قومية في صاعة القرار الديوي على المستوى الوطني واعلي.

هـ- ومع ذلك، نمو اجماعات، والاتصالات، والمنظمات (لاتحادات التجارية، والمنظمات التجارية، وعمل الأطراف في الخدمات المدنية، والبرلمانات، الطلبة، الأساتذة) وتزدهر عبر الحدود.

و أسوب التفاوض هو تدريجي، ومخضع، وغير عاطفي؛ ويبحث عن امافع ابتادة، وهو تفاق إجماعي، وصفقة شاملة بين مجالات القصية Issue Areas. ومن الأمثلة الخمسة لذلك نجد أن السلوك الفرنسي المعارض لتكامل في عهد شارل ديغول لم يقبل كسلوك شرعي من قبل أطراف التكامل ولم يقب ثائنا ونهايا.

ي- عندما يطرح جماعة من الفواعل القرارات الجماعية مع لميل لاقتصادي الجوهري إلى عرض معظم خصائص الانتشار والأهداف لفدرالية لظاهرة أو لصمنية، فإن سرعة التكامل تتباطأ عندما تكون هذه الجماعة ضعيفة، مثلاً الجماعة الأوروبية الاقتصادية بعد 1963، ومنظمة لتجاره الأوروبية (EFTA).

س- الشعوب الشابة أكثر انسجاماً في تأييد كثافة عممية لتكامل من لشعوب الكبيرة أو القديمة في الحالت الذي تصبح لديها وعي ذاتي بعدم لانتفاء القومي.

ع- التربية العالية والمنهج الاحترافية للشعب، بكل أحيائه متعامدة مع تأييد شدة لتكامل. فالرضا الأكبر عن حياتهم العامة يميل كذلك إلى أن يكون هو الحالة ما بعد التكامل. باحتصار، يميز اتجاهات ما بعد التكامل Prointegration معظم النجاح ومعظم الأجزاء الحديثة للشعب.

ص- بالرغم من السهل خلق روابط جديدة بين أعضاء منطقة الهيمنة النفاية/الغوية الكبرى، إلا أنه ليس من الضروري إنشاء سهولة قرارات جماعية تكاملية عندما تدرك القضايا كوجود بارز من قبل الأصراف للمنخرصة في الاعتماد المتبادل مع دول خارج المنطقة.<sup>1</sup>

### النتائج الإميريقية: الدول المتخلفة:

يمكن تحديد نتائج البحوث الإميريقية التي أجريت حول ظاهرة التكامل الإقليمي في مناطق المتخلفة في النقاط التالية:

أ - تسييس توقعات الفاعل قبل أوائها، وبالتالي هناك تجنب للمفاوضة التدرجية حول الأهداف المشتركة غير الخلافية نسبياً.

(1) Ibid pp. 617-18.

ب- المتفوضة مع المنافع المتبادلة؛ خاصة عندما يكون هناك تباين في المنس، ومحدودية في الموارد. وعندما لا يحتفظ بالقضايا مفككة بسهولة، فإن حجم الاختلافات الوضعية وقوتها تصبح مسببة لاختلاف.

ج- عيب لتعددية يجعل التكوين الطوعي للجماعات حول القاعدة الإقليمية جد صعبا. وعندما توجد الروابط الإيديولوجية بين القادة فإنها تساعد على اكتمال؛ أما بالنسبة للانقسامات الإيديولوجية فهي أكثر إثارة للانقسامات، ولا يمكن من الالتقاء على الأهداف الاقتصادية.

د- لدول التي لديها تكامل داخلي ضعيف فإنها تصنع أنماط ضعيفة لعملية لتكامل الإقليمي بسبب مغومة القادة عملية التحكم في بلدهم من قبل الغير.

من ناحية أخرى، حصلت العديد من الدراسات حول اكتمال الاقتصادي الإقليمي -مع رمزته- في أميركا اللاتينية إلى أن التجربة في تلك المنطقة تساركت لنموذج الأوربي في العديد من الخصائص منها:

أ- لدول القوة في أن حجمها هو موردها الأساسي الذي يجعلها مستقرة نسبيا عن النماذج الإقليمية وقليلة الاهتمام بالتكامل الإقليمي. في ظل هذه اشروط الخاصة فإن حجم وقوة التباينات تعوق التكامل.

ب- السبب الاقتصادي المتشابه والاختلاف في التطور الاجتماعي يعوقان تطور استجابه النخب الإقليمية في منظمة التجارة الحرة لأميركا اللاتينية (LAFTA). لكن نفس الشيء بالنسبة للنسب المؤيدة للنخب للحكمة والمستجيبة.

ج- الانشورات الإدارية والتنظيمية على المستوى الوطني في محيط التكامل المحلي ضعيف وضعف القومية يسهل السيطرة على التكامل الإقليمي من قبل لتكنوقراط. ووجود حكومة مركزية قوية وقومية قوية يقلل من فرص التكنوقراط.

د - مصق صناعة القرار التدرجية واتجاه الانتشار يمكن أن يعالجا أعضا بين الدول المتخلفة التي تعاني من ضعف التكامل الوطني بالرغم من ضغط مباح الأزمة الاقتصادية.<sup>1</sup>

### النتائج الإمبريقية: العالم الخارجي:

يمكن أن تكون العلاقات بين النظامي الإقليمي (النظام الفرعي) ولعالم خارجي (سواء النظام ما وراء الدولي منهم أو النظام الإقليمي الكبير الذي يعد دراسة النظام الفرعي جزءا منه) مهمة في تفسير التكامل. لكن الصور المختلفة للمتغيرات الدخيلة يجب أن تكون واضحة.

1- 'النظام الكوني Global System' يمكن أن يسحود على أكبر اهتمام للمواعل، كما في حالة الاتحادات الاقتصادية بين الدول النامية.

2- الدولة الواحدة (أو نخبتها) يمكن أن تدرك كقوة فوق إقليمية لتي تساعد أو تعوق التكامل.

3- بقيض النظام الإقليمي يمكن أن يكون قوة فوق إقليمية تفسر التكامل أو عدم التكامل. وبالتالي الإدراكات التي تكون ضحية النظام الكوني مثل إلى تقوية التكامل كما يمكن أن تضعفه.

ودور الدولة الوحيدة فوق إقليمية (أو نخبتها) هو عامص في تفسير التكامل الإقليمي، بسبب أنه يمكن أن يستعمل الفاعل فوق إقليمي المهيمن قدرته على دفع السمن لتقويض إرادة التكامل، كاحتجاج الولايات المتحدة في التعامل مع منظمة التجارة الحرة لأميركا اللانسة. لكن في بعض الأحيان للاتحادات الاقتصادية بين الدول المتخلفة بدوم كمنفعة لتأييد من لفاعل لحارجي.<sup>2</sup>

(1) Ibid pp. 618-19.

(2) Ibid pp. 620 21.



## خلاصة الوظيفة الجديدة:

تركز الوظيفة الجديدة على دافعية الأطراف ونائج القصد وغير لقصد لسعي الأفراد وراء المصلحة. ولا تركز الوظيفة الجديدة على تطوير القيم المشتركة، ولكن عوض عن ذلك يركز على الطبيعة التعددية لمجتمع حديث؛ وتكون الساحة التنافسية والمصالح المتصارعة. الأكثر من ذلك، فبدلاً من معالجته التكميل كحالة التي تصورت فيها القيم المهنية والإجماع السياسي، فإن الوظيفة الجديدة تعالج التكميل كعملية التي بعيد النخب السياسية المهمة تحديد مصالحها تدريجياً في مفاهيم إقليمية بدلاً من التوجه الوطني الخالص. فالعملية وفق للأطراف السياسية في العديد من البيئات الوطنية المتميزة تقتنع بتغيير ولاء، انقباض وتوقعاتها ونشاطها السياسية نحو المركز الكبير والجديد.

وفقاً هاس Haas فإن عملية إعادة الاتحاد تأخذ مكاناً ليس بسبب لدوافع الاثارة أو المثالية من جانب النخب المهمة، وإنما بسبب إدراكهم لمؤسسات فوق قومية *Supranational Institutions* كأحسن صديق لإشباع مصالحهم البرغماتية. لذلك يركز أنصار الوظيفة الجديدة على تطوير عملياً صناعة القرار الجماعي، والطريقة التي تغير فيها النخب الحكومية وغير الحكومية كتيكها والمنظمة كعملية صناعة قرار تتغير من المستوى الوطني إلى المستوى فوق قومي. فبالرغم من أن أنصار الوظيفة الجديدة قد استعاروا المفهوم لوظيفي الشمس في صناعة القرار التدريجي، فإن المشاركين في المنظمات الدولية يطبقون تقنيات التعاون التي بحثت في أحد المجالات الوظيفية، في مجال آخر، ويرفضون لافترض الوظيفي الذي مؤداه أن إنجاز مهام الرفاهية هو غير خلافي في الجوهر وكذلك يمكن أن يكون منفصلاً عن الصراع السياسي. لكن سبب أن لسلطة غير قابلة للانفصال فإن أداء مهام الرفاهية يستلزم اوظيفة السياسية في توزيع الموارد النادرة بين المطالب التنافسية، والإمكانة التكاملية للمراجحة لدولية التعاونية يحتمل أن تكون عالية فقط إذا المهام المطلوبة هي مهمة

اقتصاديًا، بشرط إذا الممثلون الوطنيون تحملوا بعض العبء في عمليات صناعة قرارهم الوطني، وإذا الجماعات المنخرطة في عملية التكامل ساركت في الإجماع واسع حول الأهداف والإجراءات. لذلك فالمخططات الإقليمية هي أكثر احتمالا لأن تترك التكامل الكامن Integrative Potential من الأجهزة العالمية التي تمثل شريحة واسعة من القيم الثقافية.

يظهر أنصار الوظيفة الجديدة إلى عملية التكامل كجماعة من الأطراف قراروا بالتعاون على المستوى التكامل من أجل تحقيق مصالحهم الفردية والجماعية عبر بعض القيود، التي هي غير خلافية نسبياً ووظيفياً. وبعد فترة يسير هم أنهم يستطيعون أن يحققوا هدفهم الأصلي فقط إذا مسح سلطة أكثر جهات صناعة القرار الجماعي وكذلك التصرف جماعياً في مجالات وظيفية أخرى ذات علاقة. لذلك المسعى التعاوني الأولي يصبح تدريجياً ميسر، كمضطر لشروع واسع وحذر بين الدول المستقلة وتصبح صناعة القرار فوق قومية أكثر وضوحاً. هذا مثل هذا التيسير نجح، وأدركت الأطراف الوطنية أن مصاحبا تخدم بشكل حسن بواسطة تفويض سلطات صناعة القرار الوطنية إلى جهز فوق قومي حديد مختص في أحد المجالات، من المحتمل عندئذ أن يقوموا بتطبيق حرية هذه الحرية التكاملية الأخيرة على مجالات أخرى.

لا يكون هناك توسع تدريجي للنشاط التكامل بسبب ظهور تعهد إثنوولوجي لم فوق قومية Supranationalism؛ ولا حتى بسبب الإجماع العالمي حول الأهداف. الجماعة التي يسعون وراءها، ولكن بسبب إدراك الأطراف المنخرطة في العملية أن مصاحبا الخاصة تخدم بواسطة تنفيذ وتوسيع كفاءة المؤسسات فوق قومية. إنه مفهوم 'الانتشار Spill-over' الذي هو المفهوم الأكثر كثر في المقارنات الوطنية الجديدة؛ فالافتراض الأساسي هو أن المحاولات الأولية للتكامل في مجالات القضية الاقتصادية التي هي غير خلافية نسبياً ستؤدي إلى الانتشار أكثر وأكثر في مجالات (بما في ذلك المجالات الاقتصادية) الأنشطة الخلافية، أي أن التكامل السياسي سيتم انطلاقاً من التكامل الاقتصادي. فالمصلحة

الأساسية من الانتشار يمكن أن تكون في إيجاد مؤسسة فوق قومية جديدة، التي ستزاد قوتها وكفاءتها من خلال العمل 'كوسيط صادق Honest Broker' في عقد جماعيا لصعقات الشاملة التي تسبب المصالح المختلفة للأطراف المعنية.

لذلك تميل الوظيفة الجديدة إلى التأكيد على الدوافع الفردية ومصالح جماعات النخب في العملية، والتأكيد على دور المصلحة الذاتية في تشكيل إدراكات لنكامل. والوظيفية تركز على كيف النخب المتمثل في إعادة توجيه أنشطتها وتشكيل تحالفات جديدة عبر الحدود الوطنية من أجل تحقيق مصالحها على المستوى الإقليمي.<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup>Michael Hodges, *Ibid.* pp. 245-47

## **رابعاً: مقارنة الاتصالات**

### **The Communications Approach**

مضمون المقاربة وافترضاؤها  
أبعاد المقاربة الاتصالية  
المقارنة بين المقاربة الاتصالية والوظيفية الجديدة

## مضمون مقارنة وافترضاها

يترعم هذه المقاربة كارل دويتش Karl Deutsch، ويرى أن تص  
الاتصال بين الوحدات الوطنية سينشق من الجماعة المتراسة بين لوحداث وتبقى  
الأعباء والقدرات متوازنة. ويرافق هذه الرؤية عدد من المسلمات كالثقة،  
والصدقة، والتكاملية، والتجارية. فوجود الوحدات المتعتر من قبل النظرية  
يتعلق بالدول والوجود الطارئ للأشخاص أو الجماعات فحسب. يجب أن  
يكون واضحا أن خاصية هذه الاقتراحات هي الشكل الخاص جدا للفرضيات.  
فإذا كانت لمعاملات التجارية متماثلة تحت شروط توازن الأعباء والقدرات،  
عندئذ تردد استجابة التخي. وإذا ازدادت استجابة السحة عندئذ ستظهر جماعة  
الأمس. يفترض المقاربة الاتصالية أن وجود علاقات معية بين مجموعات من  
المتغيرات، تنتج في المرحلة النهائية جماعة معية، مثل جماعة الأمم. من ناحية  
أخرى نجد المقاربة النظامية تفترض أن المعاملات التجارية هي نط السوك  
الجميع، والحقائق المحتررة إنسانا. باختصار، تبحث هذه المقاربة التساؤل لتالي:  
هل لعامل الذي يحسب المتغيرات الاقتصادية يقيس حقيقة سلوك العاعل؟ إنها  
تشبه حاجة المنظرين لتوازن القوى للقلق حول تطبيق المبادئ الميكانيكية  
للسياسة الدولية وليس الحاجة للقلق حول كيف وزراء الخارجية يعون أنفسهم  
في هذه اللعبة الكبرى.

كما تبحث مقارنة الاتصالات في تفسير السوك الارتحاعي  
Retroactively بدلا من التنبؤ. فلا تخبرنا المقاربة عن محتوى الرسائل وعرو  
علاقتها إلى تطور القدرة من جانب المؤسسات الإقليمية. إنها لا تفسر متى  
وكيف الثقة والاستجابة بين الأطراف والحجب، مواصلة، وحدثة. ومن هم  
الذين يحملون العبء؟ فالساسة في سياق المطالب، والمفاوضات،

والمؤسسية، تطور المهام، وليست جزءا من المقاربة عندما لا يعالج محتوى الرسائل دائما. فقد اقترح دويتش Deutsch أن الشك في مستقبل تكامل أوروبا الغربية بسبب تراجع في زيادة نسب المعاملات التجارية، يقاس بواسطة مؤشرات التجارة، البريد، وتدفق السياحة وبواسطة مؤشر تشكل الجماعة فوق قومية.<sup>1</sup>

---

(1) Ernst B. Haas, pp. 626-27.

## أبعاد المقاربة الاتصالية

وفي إطار هذه المقاربة حدد كارل دويتش أربعة عشر بعدا للتكامل،  
واندي يرى أنه يمكن أن تسمح بتحديد المناطق الأكثر احتمالا في أن تكون  
الوحدات في اتصال فيما بينها، ويمكن أن تقود عموما إلى حكم تقريبي على  
المناطق الأقل أو الأكثر احتمالا في تحقيق التكامل. وهناك ثلاثة أبعاد منها تدور  
حول أبعاد انتاعم بين الجماعات المستقلة في منطقة معينة:

- 1- التناغم في الاستجابات (أو غياب السلوك الممزق).
- 2- لقابلية لإقامة التبادل (أو درجة لعب الجماعات أدوارا متشابهة في  
دول مختلفة).
- 3- القابلية للتنبؤ (غير اطراد أنماط السلوك).

وتتعلق خمسة أبعاد أخرى بالتوزيع وتنظيم التبادل:

- 1- تعدد الفواعل.
- 2- التوافق في الترتيبات الخاصة.
- 3- توازن التبادلات بين الوحدات.
- 4- الأرباح المشتركة.
- 5- تنمية الاتصالات المترافقة مع التبادلات.

ونقيت ستة أبعاد هي مؤشرات حول قيمة التبادلات وهي كالتالي:

- 1- تكرار التبادلات.
- 2- السرعة (كوظيفة حجم الشعب).
- 3- الأمانة (في الاتصالات).
- 4- إحداث الأثر.

## 5- التوازن الأولي (التوازن المتعدد الاتجاهات).

### 6 توزيع لاستجابة (مرة أخرى التوازن المتعدد الاتجاهات).

يتضح مما سبق أن الافتراض الأساسي لهذه الدراسة هو انشده بين الدول لمشجعة على تسمية الانصالات، والروابط الانصالية بين المجتمعات. وبالرغم من إقامة لتمييز بين التكامل بهذا المعنى العام والتكامل السياسي، والذي اهتم به لوظيفية الجند؛ فإن فئات كارر دويتش لم تكن معيرة عن أبعادها، برغم من أنها قلت دون انتقاد كشروط مؤيدة لإنجاز المهدف السياسي. فقد أصف هاس وزملاؤه فئات أخرى مستتبطة من مفهوم الوظيفة الجديدة لعملية لديناميكية المؤدية إلى توحيد الوظائف الاقتصادية للجماعة. وفرص مقدما نحيل هاس أن الوحدات المتكاملة تكون متقدمة صناعيا ومتعددة الديمقراطية. ومن جهته. يرى إتريني Etzioni في دراسته أن هناك تمزج بين نسبتي Relativities (وأي يحددها بالخاصيات التحيلية والنظام) والفرد (الخاصيات لبانية). فالخاصيات التحيلية هي توزيع خاصيات الوحدة؛ خواصها المتغيرة، تدور في المعنى، التباين في الأصول الإثنية؛ التساند في التقاليد الثقافية، اللغة وليس. خاصيات النظام هي عناصر الاعتماد المتبادل في كل أنواع التبادلات والاتصالات. وبصم الخاصيات الفردية درجة التكامل الداخلي للوحدة لعضو، ودرجة السيطرة الحكومية على أدوات العنف، وكيف يتجاوب مركز صناعة لقرار الوطني مع الجماعات المختلفة داخل لشعب، وضيعة شرعية الوحدة.<sup>1</sup>

(1) Ernst B. Haas, «The Study of Regional Integration: Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing», *International Organization* 24 (Autumn 1970): 99-102.



## المقارنة بين المقاربة الاتصالية والوظيفية الجديدة

كلا المقاربين مشتركان في تعهد عدد معين من المتغيرات المستقلة المعتمدة بشكل بارز وهي المعاملات التجارية والربح أو الخسارة المرافقة لها من طرف الأطراف؛ والاتصالات اللفظية والرمزية بين النخب الرئيسية؛ ولتوقعت اشتراكا لسحب، والاستجابة المشتركة بين السحب؛ والمؤسسات المناسبة تتحمل عبء المعاملات والاتصالات. لكنهما يختلفان في طريقة معالجة العبء، إذ يعبر المصنفون في مقاربة الاتصالات كل نماذج المعاملات التجارية منسوبة الأهمية وبالتالي تقاس بالمقاييس الإحصائية؛ بينما يرى الموظفون الجدد أن الرفاهية مرتبطة بالقضايا الأساسية في السياسة الخارجية والدفاع بالنسبة للأطراف. والعبء مرتبط بالمعاملات التجارية التي تصح حاسمة في دراسته اهتمام الإقليمية الأساسية. كذلك يفصل الوظيفيون الجدد ملاحظة أساليب المعايير والإستراتيجيات كمعطيات أساسية لهم بدلا من التأكيد على مستوى وسية معاملات التجارة أو تراجع وتدفع الرأي العام. الأكثر من ذلك، بفصل دراسات حالة للتطور التنظيمي أو تلاشيها بدلا من جمع المعطيات المفصلة من قبل أنصار مقاربة الاتصالات. وفي كلا الحالتين المعطيات والمقاييس تحدد بواسطة المسلمات النظرية الأولية. إذن هناك مفاهيم تنظيمية أساسية للميانات كإشارات الإستجابة Responsiveness والاستثمار. إلا أن قوة نظرية الاتصالات تكمن في عموميتها وخصائصها التنظيمية. أما قوة النظرية الوظيفية الجديدة فهي تكمن في شدة التزامها Closeness بالأطراف.

نذكر بلاحظ أن النظرية الاتصالية والوظيفية الجديدة لم يظهرا براعة فائقة في استنبؤ الإيجابي نخرج أوروبا العربية فيما يتعلق بالتكامل الدولي. الأكثر من

ذلك، لم يستطع أنصارهما انفارسة أو الإضافة خلال صياغة لمستويات المحلفة من التحريد النظري. كذلك مرونة البندهيات لني بنوها لم تساعد في حل لمشكل. وما هو واضح ونس في المستوى الوطني أصبح قريب من لمسلمة، ومن التأكيد في السياق الإقليمي الذي تحت الوظيفة الجديدة على تصبيقه.

كلا النظريتين يُتَهمان بإهمال "السياسة العليا" High Politics خاصة في إخفاء مثل هذه المسائل المهمة كالقوة الدولية والبيئة، الحرب والسلام. التسريح واتحالات تحت المسميات الدنيا كالتفاعلات، وتوسع الوظيفة أو احد الأقصى من الرفاهية. فالتقة في السياسة الدولية والسلطة العليا على الاتحادات الإقليمية التي يشار إليها في بعض الأحيان بالسياسة العليا لا تكون معاحة أو مكيفة من قبل أي نظرية منهما. فهؤلاء الذين يؤكدون على النوعيات الأحادية لسياسة العليا يوفرون أهمية أساسية مؤهنة لكلا النظريتين بدون تطور في ذات النظرية. إنهم يعتقدون أن كل القرارات السياسية هي إما مهمة أو روتينية، وأن بحث هذه الاقتراحات في ربط النشاط السياسي بالأهداف لاقتصادية أو لاجتماعية يكون خاطئا من خلال افتراض أن السلوك الإنساني في كلا المجالين هو متطابق. إذ ترى الوظيفة الجديدة أن وجود دوافع خاصة للسياسة العليا يمكن أن تكشف بواسطة دراسة إدراكات الأطراف عندما يتفاعون مع الضغوط الخارجية والتهديدات أو عندما يرتبطون (أو يفسلون في الرصد) النظموات الإقليمية مع صاعة القرار الإقليمية. سواء كانت السياسة أكثر أهمية من الاقتصاد أم لا فإنها مسألة إمبريقية وليست منقسمة إلى قسمين بواسطة لطبيعة. في حين ترى نظرية الاتصالات أن قوة السياسة العليا سوف تطرح عندما تكون الأحداث معاكسة لمحنة لظاهرة الاعتماد المتبادل.

خامسا: مقارنة المعاملات التجارية  
**TRANSACTIONALISM APPROACH**

## Transactionalist Approach يؤكد أنصار مقاربه المعاملات التجارية

على دور المعاملات التجارية بين الناس كمؤشر لانتهاهم نحو بعضهم البعض وكمولد للاعتماد المتبادل داخل الجماعة. وفي مقابل هذه المقاربة هناك لمقاربة الوظيفية الجديدة التي تؤكد على وجود مؤسسات فوق قومية التي تحسن قوة صعدة الممرر تنشق من تقارب المصلحة الذاتية لجماعات مختلفة في المجتمع. فبالرغم من اختلاف المقاربتين في الأسلوب والتأكد (تركز الوظيفية الجديدة كثيراً على أسلوب المفاوضة للنجبة وإستراتيجيتها، ومقاربة المعاملات البحرية مركز على مستوى وسعة المددلات أو الخسر وتدفق رأي العام)، فإن كلاهما يتفقان حول العناصر الكبرى.

إذن تبحث مقاربة المعاملات التجارية في تثبيت الخصائص المميزة في التنظيم والاعتماد المتبادل للجماعة ضمن التجمع العشوائي للأفراد، وتبحث في الشروط للضرورة المعززة والمحققة معنى الجماعة ضمن الشعب المفترض في المنطقة، وكثير نصير هذه المقاربة هو كارل دويتش Karl Deutsch الذي بدأ بدراسة دسيميكيات القومية ودور الاتصال الاجتماعي في ذلك الوحدة الوظيفية وإجماع، وسورت قليلة بعد دويتش تسكل فريق من علماء السياسة والتاريخ بدراسة تكون اجماعات التكاملية. أو عدم تكاملها؛ من خلال عشر حالات تاريخية، بدء من تكامل إنجلترا في القرون الوسطى إلى انتهاء المساء-بحرية في القرن العشرين، وكان غرض الدراسة الأخيرة البرهنة على ما إذا الجماعة الأطلسية Atlantic Community كانت في منطقة غير ناضجة أم لا. وفي هذا الصدد، يفترض كارل دويتش Karl Deutsch وفريقه أن اعمسات التكاملية في المستوى ما فوق قومي أو المستوى الإقليمي هي منطوية لأنشطة ساء الجماعة على المستوى الوطني أو حتى المستوى المحلي، وأن الاستجابة لمشاركة للضرورة للجماعة التكاملية هي لإيجاد كيان بواسطة معاملات لبحارة بين الأعضاء في النظام. بمعنى آخر، ترى مقاربة المعاملات التجارية أن لتعيرات الأساسية للتكامل يمكن أن تستوحى من جهود بناء الجماعة في الماضي،

وأنه بواسطة قياس العيراب في الكثافة ومنظور المعاملات التجارية بين جماعة  
الفرع عمل يمكن تقييم نمو معنى الجماعة في المنطقة المفترضة.

فوفقاً لنظرة المعاملات التجارية فإن التكامل هو وضعية أو  
حالة Condition في شعوب منطقة ما (كنتيجة لبدالاتهم مع بعضهم البعض)  
تحقق معنى الجماعة، وعندئذ يتفقون على أن المشاكل المشتركة يجب أن تحل  
بدون اللجوء إلى العنف. ونتيجة لذلك يؤيد أعضاء الجماعة حق المؤسسات  
والإجراءات التي تضمن التغيير السلمي. من ناحية أخرى، لا يفترض كارل  
دويس Karl Deutsch أن المرحلة النهائية للتكامل تكون بالضرورة الوصول إلى  
الدولة فوق قومية الموحدة. ولذلك ميز على وجه التحديد بين 'الجماعة الأمنية  
المتداخلة Amalgamated Security Community' التي ترأس فيها حكومة  
مشتركة وحدتان مستقلتان أو أكثر في شكل وحدة كبيرة واحدة. و'الجماعة  
الأمنية المتعددة Pluralistic Security Community' التي يكون فيها التغيير  
الاسمي مصمونا ومؤسساتيا في بعض المظاهر مع إبقاء الحكومات مرادى على  
استقلالهم. فقد ذكر كارل دويتش Karl Deutsch الولايات المتحدة الأميركية  
كنموذج حديث للجماعة الأمنية المتداخلة، وعلاقات الولايات المتحدة الكندية  
كجماعة أمنية متعددة نموذجية.

ففي منظور مقارنة المعاملات التجارية Transactionalist View، لا  
توجد الجماعة ما لم يكن أعضاؤها في حالة اعتماد متبادل، ويثبت مثل هذا  
الاعتماد المتبادل فقط بواسطة شبكة مشتركة من المعاملات التجارية.  
والمعاملات التجارية وحدها لا تضمن وجود الجماعة، وعدم تستصيع  
الاتصالات في بعض الأحيان زياده التوتر فإنه يكون التأكيد على القيم لمساعدة  
والتوقعات بـلا من الإظهار الصمى للقيم والمصالح المتطابقة. لذلك بالطبع لابد  
من مستوى من المعاملات التجارية أن يرافق بواسطة تطور الاستجابة المشتركة؛  
في إطار معنى أن المطالب المتراطة عبر النظام يجب أن تتلقى استجابة مناسبة  
ضمن فترة زمنية مقبولة.

فالنظم سيكون قادرا على إنتاج الاستجابة المناسبة فقط إذا الرقابة فوق قومية هي قدرة على انتقاء المطالب المهمة، وتركيبها مع المعلومات حول الاستجابة المناسبة والموارد المتاحة؛ وإنتاج الاستجابات التي تقوي السكامل بواسطة إشباع المطالب قدر الإمكان. ومادامت المطالب المطروحة أمام النظام ستزداد عادة إذا تن أن هناك عمل على إبعائها، فإن الأمر الحاسم هو أن المؤسسات المراقبة لنظام تزيد من قدرة صناعة قرارها لتبقى مساوية أو أعلى تحتل مكانا أرفع على المطالب. والفصل في ذلك، سيؤدي إلى عدم اكتمال كما كان في حالة اتفاقون البريطاني في أيرلندا في القرن التاسع عشر.

فإذا سمح قدرات النظام في تحقيق توازن المطالب المطروحة عليه، فإن أنصار مقاربه المعاملات التجارية يرون أنه بزيادة كثافة الاتصالات مستطور معنى الجماعة. وبذلك يدعو أنصار مقاربه المعاملات التجارية إلى استخدام تدفقات المعاملات التجارية بين الأطراف في منطقة ما كمؤشر للاعتماد المتبادل (صبة وثيقة مشتركة) داخل تلك المنطقة. ولذلك عكس أن تفسر الريبة في المعاملات التجارية كنتيجة لعملية التعلم أين الأطراف المنخرطة تصح معتمدة على استخدام الإجراءات المشتركة الجديدة لصناعة المطالب وتحديد الخلافات، وتصوير معرفة مشتركة مخاوف معينة ورموز داخل المنطقة. هذه الطريقة تنشئ سية مشتركة من القيم كنتيجة لتدفق المعاملات التجارية تحف ما سماه بول تايلور Paul Taylor 'الجماعة السوسيو سيكولوجية Socio-Psychological'.

المنهجية المطبقة من قبل أنصار مقاربه المعاملات التجارية قدتهم إلى تحديد محصين من المعاملات التجارية المتميزة بابتناق جماعات إقليمية، تسمى سنسوى اعلى من المعاملات التجارية داخل المنطقة في خصص مجموعة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية والسياسية، والمط الثاني هو زيادة التعاقد بين حجم المعاملات التجارية داخل الجماعة المقترصة والمعاملات التجارية بين هذه المنطقة والعالم الخارجي. وبذلك يمكن لتدفق المعاملات التجارية الميصة بالرسم البياني أن تحدد درجه الاعتماد المتبادل المتل في المنطقة، وما إذا الأطراف الموحودون في

المنطقة يصبحون أكثر اعتماداً على بعضهم البعض من اعتمادهم على الأصراف الخارجية.<sup>1</sup>

الصعوبة الكبيرة في تحليل تدفق المعاملات التجارية تكمن في تحديد أي المعاملات التجارية هي أكثر أهمية في تطوير صلات مترابطة وتماسك داخل المنطقة. فغالباً ما يكون هناك ضغوط عابرة أو تعاضدات بين نمادح مختلفة من تدفق اتبداولات التجارية؛ ولذلك دراسة العلاقات 'الأخوة' - الأميركة خلال فترة 1890-1954 أوصحت أن الكثافة النسبية لمعاملات الاقتصادية بين الدولتين بدأت نقل أهميتها مع مرور الوقت؛ ومازال هناك زيادة محتشمة في التناور السياسي والعسكري. هذا النوع من الضغط العابر أو التبعء في تدفق المعاملات التجارية يمكن أن يستحدم في بيان نقاط الضعف في التماسك، لكن هناك صعوبة في إجراء المقارنات ما لم يكن هناك إثبات لأهمية النماذج المختلفة للمعاملات التجارية في تقوية التماسك الجهوي.

ففي أحد الدراسات في تكامل أوروبا العربية؛ ربط كارل دويتش Karl Deutsch ورملاؤه ندفق المعاملات التجارية عبر الحدود الوصية (مثل التجارة، البريد، الاتصالات اهاتفية، البعثات الدراسية للطلبة، وحركات السياحة) بمسح اتجاهات الجمهور والنخبة من خلال المقابلات، استفتاءات للرأي وصذور الجرائد. وقد استسح كارل دويتش Karl Deutsch أن السكامل الأوروبي كان بطيئاً خلال فترة منتصف الخمسينيات من القرن العشرين وخلال عم 1958 ووص إلى مرحلة مستقرة نسبياً؛ وبعءئذ لم تكن الريدة في المعاملات التجارية أكبر مما كان متوقفاً من الاحتمال العشوائي والريادة في الازدهار في الدول المعنية. كما استسح كارل دويتش Karl Deutsch أن الدول الأوروبية سوف لا تتكامل في المستقبل المنظور، مادام أن التطور المذهل في المعاهدات الأوروبية الرسمية والمؤسسات خلال فترة منتصف خمسينيات من القرن العشرين لم يربص

(1) Michael Hodges, Ibid, pp. 243-45

بأي تكامل عميق مرافق للسلوك المشترك. وتسير الدراسات الحديثة في المعاملات التجارية والاتجاهات أنه عندما تعزز المعاملات التجارية ذات العلاقة الوثيقة بالتكامل، فإن الاستجابة المشتركة تكون إما متأثرة بالتغيرات في تدفق المعاملات التجارية أو تضعف مع الوقت.

وهناك مقاربة أخرى بنهاها روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart، الذي درس الرأي العام في أوروبا الغربية؛ قاده إلى السؤا حول تركيز دويتش Karl Deutsch على سية التكامل (الريادة في التجارة، اسفر، الريد، ابعثاب لدراسية لطلبه، وما إلى ذلك) دلا من التركيز على التعرّات في تجاه الجماعات محل الاهتمام. يرى روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart أن العمل الحاسم ليس لقيام بالمعاملات التجارية، وإنما الاتجاه الذي يتطوي وراءها، وكذلك بحث روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart قاده إلى الاستنتاج أن الحجم المحدود لإعادة توجيه الاتجاه من أجل التكامل الأوروبي أخذ مكانا خلال عام 1958.

إضافة إلى ذلك وفر دونالد بيتالا Donald Puchala بعض التأييد لفكرة روبرت إنجلهارت Ronald Inglehart القاضية بأن التكامل الأوروبي قد استمر منذ عام 1958، وأن تشاؤم دويتش Karl Deutsch هو غير مبرر. فقد أعطى أهمية ملاحظة أن مؤشرات تدفق المعاملات التجارية هي محدودة في توفير معصيات كمية، وتستثنى العديد من المعاملات التجارية التي لا تحسب كميا بسهولة، مثل استشارة السياسي الرسمي والتنسيق الذي يجري بين الحكومات الوطنية. الأكثر من ذلك: تدفق المعاملات التجارية نفسها تعكس التكامل بدلا من أن تسببه، ولذلك تستعمل لتوجيه تقدم الكمال في المجالات المختلفة؛ وبسبب مقصورة على التنبؤ بالسلوك السقي في المستقبل. وبناء على ذلك فإن نتائج دونالد بيتالا Donald Puchala تشير إلى أن مدد تكامل المجموعة الاقتصادية الأوروبية في عام 1958 ظهر التقارب في الاتجاهات في معاد ظهور



محتشم ومتوصل في المعاملات التجارية، وأن التكامل الأوربي لم يركد كما ادعى دويتش.

من ناحية أخرى، أحد النقص الرئيسي في مقاربة المعاملات التجارية هو أن لمظهر لآخر لعملية التكامل الإقليمي هو نمو إجراءات صياغة القرار فوق قومية الخاصة بحد النزاع. ومادام هذا النزاع شت فهو وظيفه للدبلوماسية العامة، وهناك مشاكل هائلة في الاستنباط المناسب للمؤشرات. حتى في حالة وجود معلومات مناسبة حول المنظمات الجهوية كمؤشر لنمو قدرة المؤسسات فوق قوميه، فإن هناك صعوبة في وزن المعاملات التجارية الفردية من أجل الإشارة إلى علاقاتها المهمة. فمثلا العصرية في المجموعة الاقتصادية الأوروبية هي أكثر أهمية من العضوية في اتحاد أوروبا العربية؛ لكن ما حجم هذه الأهمية؟

لذلك تستخدم مقاربة المعاملات التجارية The Transactionalist Approach في وصف المناطق المحتملة كحالات مناسبة للمعالجة التكاملية، ويمكن أن يكون من الأحسن استخدامها في الإشارة إلى العلاقات الارتباطية بين التغييرات في السمات المحتملة لتدفق المعاملات التجارية مثل الزيادة في تسهيل حماسة لسهولة عن اربادة في المؤسسات Institutionalization. ويمكن أن تظهر هذه العلاقات الارتباطية أنماطاً من الأولوية في عملية التكامل، لكن من المشكوك فيه أن العلاقات السببية يمكن أن توضح بواسطة مقاربة المعاملات التجارية. فالتكامل السياسي لا يحدد بواسطة تدفق المعاملات التجارية ولكن سكة الاعتماد المتبادل هي التي تخلق بيئة التي يجب أن يتفاعل فيها رجال الدولة.

ومع ذلك تساهم مقاربه المعاملات التجارية Transactionalism إلى أننا لا نستطيع أن نصنع الشيء من غير المواد الضرورية لصنعه، وأن التكامل الإقليمي لابد أن يتضمن العدد الضروري من العناصر إذا العلاقات لوبيقة المشتركة كانت مرافقة باستجابة مشتركة.<sup>1</sup>

(1) Michael Hodges, Ibid. pp 247-49

## قائمة المراجع

### 1- قائمة المراجع العربية

1. نيماشيف، نيكولا. نظرية علم الاجتماع. ترجم من طرف محمود عودة وآخرون. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1997.
2. حلي، عبي عبد الرزاق. الاتجاهات السياسية في نظرية علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، د. م.، 1999.
3. حلي، عبي عبد الرزاق؛ السيد: عبد العاطي؛ ومحمد جابر، سامية. علم الاجتماع. دار المعرفة الجامعية، د. م.، 1998.
4. حوفر، روبرت و أليستار، إدواردز. المعجم الحديث للتحليل السياسي. ترجم من طرف سمير عبد الرحيم الجلي، انضعة الأولى. بيروت: الدر العربية لموسوعات، 1999.
5. دورتي، جيمس و دانستراف، روبرت. النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجم من طرف وليد عبد الحفي. بيروت: كاظمة لستر والتوزيع والمؤسسة احامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
6. شكشي، عبي حسين. العولة نظرية بلا منظر. القاهرة: مطابع الشركة بمدينة السادس من أكتوبر، 2000.
7. شتا، السيد علي. نظرية علم الاجتماع. الإسكندرية: مؤسسة شتاب للجامعة، 1993.
8. عبد سحي، وبيد. تحول المسلمين في العلاقات الدولية. الجزائر: مؤسسة الشروق للإعلام والنشر، 1994.
9. عمر، معي حدين. نقد الفكر الاجتماعي المعاصر: دراسة تحليلية ونقدية. بيروت: دار الافاق الجديدة، 1991.

10. كبير، ريتشارد؛ نومبسون، مايكل؛ و ويدفسكي، أرون. نظرية الثقافة.  
ترجم من طرف علي سيد الصاوي، مر. وتق. الفاروق زكي يونس.  
الكويت: مطابع الرسالة، 1997.

## 2- قائمة المراجع الأجنبية:

1. Aron, raymond. Paix et Guerre Entre Les Nations. France:calaun-levy,1962.
2. Barber, james & Michael, smith. The Nature Of Foreign Policy.Great Britqin:holmes Mc Dougall perth,1974.
3. Bottomore. I.B. Elites & Society.London:C.Awatts&co LTD,1964.
4. Charles, O. Lerege jr & Abdul, A Said. Comcept Of International Politics. U.S: prentice-hall,inc,1963.
5. Clark, Ian. "Globalization and The Post-Cold War Order." in The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations, pp. 634-48. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
6. Collard, Daniaf. Les Relations International De 1945 Anos Jours. Paris: imprimeries Maurey,1993.
7. Gamal, Barakeat. Dictionary Diplomatic Terminology . Beirut : Librairie Du Liban, 1996.
8. Hans Joackim, Morgenthau. Politics Among Nations: The Struggle For Power And Peace. 4<sup>th</sup>. Ed. New York: Alfred A Knof, 1978.
9. Hain, shaked & Itamar, Rabinovich. The Middle East & United States.U.S: transaction Inc, 1980.
10. Harrison, Reginald J. Europe in Question : Theories of Regional International Integration. 2 ed. London : George Allen & Unwin Ltd Ruskin House, 1975.
11. Hassan, Abdallah. A Dictionary Of International Relations And Conference Terminology. Beirut: Librairie Du Liban,1994.
12. Hodges, Michael. « Integration Theory.» in Approaches an Theory In International Relations, edited by Trevor Taylor.London: Lowgman Group Limited, 1978.
13. Jack, Plano roy Olton. The International Relations Dictionary. New York: Hot, rinchart and winston, Inc, 1969.
14. Jackson, Robert II. Quasi States: Sovereignty, International Relations & The Third World. Great Britain: Cambridge university press, 1993.
15. James, N. Rosenau. The National interest. In: James Barker and Miechel Smith. Great Britain: holmes Mc2Dougll, 1970.
16. John, W. Burtor. "World Society." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
17. Justin G., Longenecker. Principles Of Management And Organizational Behavior. 3th ed. U.S.A: Charles E. Merrill Publishing Company , 1973.
18. Keohane, Robert O. & Nye, Joseph S. "International Interdependence and Integration." In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
19. Larche, Jr. &A., Said. Concepts of International Politecs. U.S: printice, hall. Inc, 1963.

20. Lee Cameron, Mc Donald. Western political theory. New York: Harcourt, brace&World ,Inc.1968.
21. Leonard, L . Larry. Elements of Americans Foreign policy. New York: Mc graw hill book compny, Inc 1953.
22. Magdi, Wahba. A Dictionary Of Modern Political Idiom .Beirut : Librairie Du Liban, 1997.
23. Michael, Smith; Richard, Little; & Michael, Shackleton. Perspectives On World Politics. London: croom helm, 1981.
24. Neack, Laura; Hey Jeanne A. K.; & Haney Patrick J. Foreign Policy Analysis: Continuity and Change in Its Second Generation. New Jersey: Prentice Hall, Englewood Cliffs, 1976.
25. Nuechterlein, Donald E. America Recommited United States , International Interests In A Restructured World .Kentucky:the: university press , 1991.
26. Ole, R. Holsti. "Theories of Crisis Decision Making." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 304-42. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
27. Palmer, Michael A. Guardians Of The Golf .New York: Maxwell maemillon international,1992 .
28. Papp, Daniel S. Contemporary International Relations. New York: Mac ,illam college publishing company, 1994.
29. Paul, R. Viotti & Mark. V. Kauppi. International, Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism. 2th ed. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
30. Robert. Gilpin. "War And Changing In World Politics." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 142-53.-383. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi. New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
31. Robert. H. Jackson. Quasi-states : Sovereignty, International Relations and The third World. Great Britain: Gambridge university press : 1993.
32. Robert. O. Keohane. "Theory of World Politics Structural Realism and Beyond." In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 186-227. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
33. Robert. O. Keohane & Joseph, S. Nye. "International Interdependence and Integration." In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, pp. 384-400. edited by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, New York: Mac Millan Publishing Company, 1993.
34. Rubenberg, Cheryl A. Israel And The American National ilterest . Chicago: university of Illinois press, 1986.
35. Sabine, George H. A History Of Political Theory. London: George harrap co LTD, 1984.
36. Saunders, Harold H The Arab- Israeli Peace Process In A Global Perspective. New York: affiliated- west press LTD. 1992.
37. Scholte, Jan Aart. « The Globalization of World Politics.» in The Globalization of World Politicism : An Introduction to International

- Relations*, pp. 13-32. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
38. Scholte, Jan Aart. «Global Trade And Finance.» in *The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations*, pp. 519-39. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
39. Scyom, Brown. *International Relations in a Changing Global System: Theory of the World Policy* 2th ed. USA: West-View Press, 1996.
40. Turabian, L. Kate. *A Manual for Writers : of Term Papers, Theses, and Dissertations*. 4<sup>th</sup> ed. Chicago: The University of Chicago Press. 1973.
41. Vladimir, Sojack. *International Relations in our times*. Praha: statni pedagogicke , Without Note The Publisher Or The State Or The Date Of Publication.
42. Walker, R. B, J . *Inside - Outside: International Relations As Political Theory* .Great Britain : Othenaeum press LTD, 1993.
43. Woods, Ngaire. «International Political Economy in an Age of Globalism.» in *The Globalization of World Politicsm : An Introduction to International Relations*, pp.277-289. edited by John Baylis and Steve Smith, 2th ed. New York : Oxford University Press Inc., 2001.
44. Zaki, Badawi. D. R. A . *A Dictionary Of The Social Sciences*. Beirut: riad solh square, 1993.

### 3- قائمة الدوريات:

1. الأطرش، محمد. "العرب والعمولة: ما العمل؟". *المستقبل العربي* 229 (مارس 1998).
2. عبيد، نايف علي. "العمولة والعرب". *المستقبل العربي* 221 (حويلية 1997).

3. Birch, A. H. «Approaches to The Study of Federalism.» *Political Studies*, Vol. XIV, No. 1 (1966). P. 15.
4. Haas, Enst B. «The Study of Regional Integration : Reflections on the Joy and Anguish of Pretheorizing.» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 607-45.
5. Nye, J. S. «Comparing Common Markets: A Revised Neo-Functionalist Model.» *International Organization* 24 (Autumn 1970): 796-835.
6. Taylor, Paul. "The Functionalist Approach to The Problem of International Order: A Defence." *Politics Studies*, XVI (March 1968).

أعز طبعه على مطابع  
كيولن المطبوعات الجامعية  
الساحة المركزية - بن عكنون  
الجزائر